السياسة الفلسطينية

السنة الرابعة / العدد الرابع عشر - ربيع ١٩٩٧

مقالات

المواطنة في فلسطين: مشكلات المفهوم والإطار — وليد سالم
القدس: "ميتروبلين" مبتور ومشوه أم طبيعي ومتوازن؟ — راسم خمايسي
آفاق الحوار الوطني الفلسطيني - الفلسطيني "الشامل" — ممدوح نوفل
العلاقات الأردنية - الفلسطينية — عدنان أبو عودة
الموازنة العامة الفلسطينية: البعد القانوني — إبراهيم شعبان

وجهة نظر

الحركة النسائية الفلسطينية: واقع ..... وآفاق — ماجدة المصري
شروط التحول الديمقراطي الفلسطيني: تقييم أولي — اريان الفاصد

تقارير

تطورات الموقف في فلسطين — عدنان عودة
تقرير: حول نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت — مجدي المالكي

لقاءات مع:

أعضاء من المجلس التشريعي، نبيل شعث

مراجعات، قضايا اسرائيلية، وثائق

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في عام ١٩٩٢ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

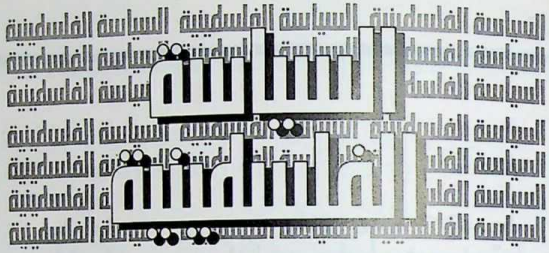

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة الرابعة • العدد الرابع عشر • ربيع ١٩٩٧

هيئة التحرير

خليل الشقاقي — جميل هلال
عدنان عودة — محمد فياض صلاحات
سمير عوض — دينا جبر
عائشة مصطفى احمد

هيئة المجلة الاستشارية

أحمد حرب — غسان الخطيب
إبراهيم الدقاق — خولة شاهين
رجا شحادة — مهدي عبدالهادي
هشام عورتاني — سري نسيبة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

تعبر الاسهامات الواردة هنا عن اراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

افتتاحية ٥

مقالات

المواطنة في فلسطين: مشكلات المفهوم والإطار — وليد سالم ٦

القدس: "مبتروبلين" مبتور ومشوه أم طبيعي ومتوازن؟ — راسم خمايسي ٣٢

آفاق الحوار الوطني الفلسطيني-الفلسطيني "الشامل" — ممدوح نوفل ٥٠

العلاقات الأردنية - الفلسطينية — عدنان ابو عودة ٧٥

الموازنة العامة الفلسطينية: البعد القانوني — ابراهيم شعبان ٨٩

وجهة نظر

الحركة النسائية الفلسطينية — ماجدة المصري ١٠٣

شروط التحول الديمقراطي الفلسطيني: تقييم أولي — اريان الفاصد ١٠٩

تقارير

تطورات الموقف في فلسطين — عدنان عودة ١٢٤

تقرير: حول نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت — مجدي المالكي ١٣٤

لقاءات

تقييم أعمال المجلس التشريعي في دورته الأولى: رؤية داخلية — عزيز كايد ١٤٠

مآزق العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية: الخيارات والبدائل — نبيل شعث ١٥٢

قضايا إسرائيلية — محمد صلاحات ١٦٤

مراجعات:

نظام التكافل الإجتماعي غير الرسمي "غير الممأسس" في الضفة الغربية وقطاع غزة — حسن لدادوة ١٧٥

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني — محمد صلاحات ١٨٣

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مؤتمرات وندوات:

كيف تسيطر الولايات المتحدة على الأمم المتحدة — صائح عبد الجواد ١٩٠
الأوضاع الاقتصادية للعائدين — أحمد ربايعة ١٩٥
اللقاءات العربية-الأوروبية حول الديمقراطية — عزيز كايد ٢٠٢
تقارير موجزة — عزيز كايد ٢٢٢

وثائق:

مشروع أحكام تملك الاجانب للعقارات في فلسطين ٢٣٨

Digitized by Birzeit University Library

افتتاحية

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم إلى القرّاء الاعزاء العدد الرابع عشر من مجلة السياسة الفلسطينية راجين أن نكون قد حققنا تقدماً أكثر في الاسهام بخدمتهم وفي اكتساب مساحة أوسع في مجال العطاء والعمل البحثي الفلسطيني.

يحتوي هذا العدد على خمسة مقالات تتناول: المواطنة في فلسطين من حيث مشكلات المفهوم والاطار، القدس من حيث كونها ميتروبلين مبتور ومشوه أم طبيعي ومتوازن؟ آفاق الحوار الوطني الفلسطيني-الفلسطيني "الشامل"، العلاقات الاردنية-الفلسطينية، والموازنة العامة الفلسطينية من حيث البعد القانوني.

وقد اشتمل هذا العدد أيضاً على لقائين: أحدهما مع د. نبيل شعث حول مأزق العلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والخيارات والبدائل، والثاني حول رؤية داخلية للمجلس التشريعي الفلسطيني من حيث تقييم أعمال هذا المجلس في دورته الأولى.

ضم هذا العدد أيضاً وجهتي نظر: أولاهما حول الحركة النسائية الفلسطينية، والثانية حول شروط لتحول ديمقراطي فلسطيني، بالاضافة إلى تقريرين عن الموقف في فلسطين، وعن نتائج انتخابات مجلس طلبة بيرزيت.

وعلاوة على اشتماله على تقارير ووثائق ومؤتمرات وندوات، شمل هذا العدد أيضا قضايا اسرائيلية بالاضافة إلى مراجعتين لكتابين: أولهما، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي "غير المأسس" في الضفة الغربية وقطاع غزة. وثانيهما، بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني.

إن هيئة التحرير في مجلة السياسة الفلسطينية لترحب دوماً بالأبحاث والمراجعات والدراسات والتقارير ذات الصلة بالأوضاع الفلسطينية وفق سياسة النشر المعتمدة من قبل هيئة تحرير المجلة.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

مقالات

المواطنة في فلسطين
مشكلات المفهوم والإطار

وليد سالم *

مدخل

يمكن القول أن هناك طريقتين للتعاطي العملي مع قضية المواطنة حاليا في فلسطين. ففي الوقت الذي تركز فيه الطريقة الأولى على تطوير رؤية لحقوق وواجبات المواطنة بالارتباط بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي هي مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، فإن الطريقة الثانية تركز على إشكاليات المواطنة في فلسطين وفي مقدمتها ما يتعلق بحقوق المواطنة للاجئين الفلسطينيين ولأبناء شعبنا في مدينة القدس.

ولا أدري بعد ما إذا كانت الطريقتان المذكورتان تعبران عن منظورين مختلفين عن بعضهما اختلافا جذريا، خاصة وأن هنالك مجالا واسعا للادعاء بأنه لم يتبلور بعد منظور فلسطيني متكامل لمسألة المواطنة في فلسطين. ولكن يمكن القول بأن الطريقتين المذكورتين تعبران عن اختلاف في زاوية النظر فقط. فالطريقة الأولى تنطلق من مفاهيم "الديمقراطية الليبرالية"، معتبرة أن هاجسها الرئيسي يتمثل في خلق سلطة وطنية ومن ثم عصرية وديمقراطية من جهة، وضمان أرفع مستوى ممكن من حقوق المواطنة من جهة أخرى، ويرتبط بذلك اتباع سياسة وطنية تهدف إلى بناء مواطن معافى، يعيش بكبرياء، وتتفتح أمامه الآفاق للإبداع والمساهمة في تطور الوطن بدون عقبات أو منغصات.

---

* وليد سالم: يحمل درجة البكالوريس في علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، ١٩٨٤ . باحث ومحلل سياسي، وعضو مجلس ادارة المركز الفلسطيني لتعليم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

وتمارس الطريقة الأولى من خلال بعض مراكز الأبحاث ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك من خلال بعض المراكز التي تقوم بنشاطات التوعية الديمقراطية الميدانية.

أما الطريقة الثانية فتمارسها بعض منظمات حقوق الإنسان ومنها بشكل خاص تلك المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني في القدس، بالإضافة إلى بعض المراكز التي تبحث في قضايا اللاجئين.

وفي تجربة ثالثة [١] قمنا بإدماج الطريقتين السابقتين معا، وبالتالي عالجنا مسألة المواطنة في فلسطين بوجهيها خلال ٢٥ ورشة عمل عقدت في الضفة، وهذان الوجهان هما:

- المواطنة كمشكلات وآفاق في فلسطين.

- المواطنة كحقوق وواجبات في فلسطين.

ومن خلال اعتماد هذه المعالجة المزدوجة نعتقد أنه يمكن البدء بالعمل النظري والعملي الهادف لبلورة منظور واضح حول مسألة المواطنة في فلسطين. وسأحاول تقديم بعض الاقتراحات باتجاه بلورة المنظور المذكور بشكل خاص، إلى الأسئلة التي طرحها الجمهور أثناء ورشات العمل، وهي الأسئلة التي تمحورت حول ما يلي:

(١) تساؤلات تتعلق بمفهوم "المواطنة" بشكل عام.

(٢) تساؤلات حول مدى إمكانية انطباق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية.

وإلى جانب استنادي لهذه التساؤلات فقد تمت العودة إلى بعض المراجع المتوفرة محليا، وما أملّه هنا لا يتعدى أن أتمكن من إثارة اهتمام أوسع بهذا الموضوع الهام، الذي بادرت لفتح النقاش بشأنه جامعة أوسلو (النرويج) من خلال مؤتمر عقد فيها في تشرين ثاني الماضي [٢]. وأن اقترح بعض المفاهيم النظرية المناسبة لمعالجة مسألة المواطنة في فلسطين.

القسم الأول

إشكالية المفهوم في العالم وفي فلسطين

تتضمن هذه الإشكالية مسائل متعددة سنعالج منها: التعريف، شبكة العلاقات التي تحتوي مفهوم المواطنة، أوجه المواطنة وأنواعها، النطاق التاريخي لنشوئها، كيفية اكتسابها، وأخيرا وليس آخرا موقف المواثيق الدولية منها. وكذلك القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين بشأنها. وسنؤجل إلى بحث لاحق معالجة بعض المسائل الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمواطنة مثل: علاقة المواطنة بالدين، والمبنى الاجتماعي القائم في بلد معين.

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يلي نحلل هذه المسائل وتجلياتها عالميا وفلسطينيا باقتضاب وتكثيف:

تعريف المواطنة وشبكة العلاقات التي تحتويها

لا نكاد نعثر في الكتابات المحلية على تعريف للمواطنة سوى ذلك التعريف الذي احتواه كراس تعليمي صادر عن مؤسسة "مواطن" باسم "المواطنة" حيث يعرف الكراس المواطنة بأنها "علاقة قانونية بين المواطن والدولة" [٣]. ويعود هذا التعريف للنظرية الديمقراطية الليبرالية التي أقامت مجالا سياسيا عاما تنظمه علاقات متبادلة من الحقوق والواجبات بين المواطنين والدولة في مجتمع مستقر قائم على عقد اجتماعي خاص به.

ولكن هل يمكن اعتبار هذا التعريف كافيا؟ من الزاوية التعليمية التي أرادها الكراس فإنه يمكن اعتباره كافيا ولكن لدى تطبيق هذا التعريف على الواقع الفلسطيني، فإن أول سؤال سيصدم القارئ لدى قراءته هذا التعريف هو: هل نحن الفلسطينيون لا نعتبر مواطنين بسبب غياب الدولة الفلسطينية المستقلة؟ وماذا عن وجودنا التاريخي في هذه البلاد منذ عهد الكنعانيين قبل ستة آلاف عام؟ ألا يمنحنا هذا الوجود التاريخي مواطنة في هذه البلاد التاريخية بطريقة لا يمكن معها لحرماننا المؤقت من المواطنة أن يؤدي إلى حرمان تام من هذه المواطنة؟ وماذا في المقابل عن علاقة المواطن الفلسطيني بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت عام ١٩٩٤؟

ومقابل تعريف "مواطن" يقول كليفورد أوروين بأن المواطنة "توحي ضمنيا بعضوية في مجتمع محدد بغاية أساسية" [٤]، ويضيف لنا هذا التعريف بعدا جديدا للمواطنة هو العضوية في المجتمع، وتؤكد منار الشوربجي على هذا البعد الإضافي من خلال إشارتها أنه حسب مفهوم المواطنة، فإن كل "فرد يولد حرا ومتساويا مع غيره" [٥] ومعلوم أن المساواة هي من حقوق الإنسان الرئيسية على المستوى الاجتماعي وغيره من المستويات وهي الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات العلاقة.

إذن، فالمواطنة حتى الآن هي علاقة قانونية مع الدولة، وعضوية في المجتمع، أي أن لها وجها سياسيا (العلاقة مع الدولة)، ووجها اجتماعيا (العضوية في المجتمع)، ولكن، ماذا عن الانتماء للوطن، وهل من علاقة بين الانتماء وبين المواطنة؟

يربط أوري ديفيس الانتماء ضمنا بالقومية، حيث يميز بين القومية والمواطنة على أساس أن القومية هي "معطى من معطيات الوعي"، أما المواطنة فهي حالة ملموسة تقوم على مساواة وتبادلية في "إطار الدولة السيادية" [٦].

وإزاء هذا التعريف الذي يطرحه ديفيس دعونا نشير للحالة التالية، وهي حالة إنسان فلسطيني حصل على المواطنة الأردنية (الفلسطينيون في الأردن) أو الإسرائيلية (فلسطينيو ٤٨)، أو

Digitized by Birzeit University Library

الأمريكية أو سواها ، فهل أدى حصول هؤلاء على مواطنة هذه الدول إلى إعطائهم حقوقا تقوم على المساواة والتبادلية فيها؟

أما السؤال الثاني فهو حتى لو حصل هؤلاء على حقوق كاملة تقوم على "المساواة والتبادلية"، فهل سيلغي ذلك حنينهم ورغبتهم في المواطنة التاريخية في فلسطين وهي مواطنة متناقضة مع واقع مواطنتهم الراهنة بدون شك؟ وحتى لا يكون المثال فلسطينيا فقط فإنه يجدر التطرق إلى ما طرحه وايتر، والذي أشار إلى أن المؤسسات والاستطلاعات الخارجية التي تجري على المهاجرين إلى دول أوروبا من دول مختلفة من العالم تشير إلى أن هؤلاء لا يرغبون بالحصول على مواطنة دول أوروبا التي هاجروا إليها، ولا يريدون إحداث أي تغيير على مواطنتهم الأصلية (٧).

ولا يعني المثال الذي أورده وايتر سوى أمرا واحدا وهو أن المواطنة التاريخية تغلب المواطنة الطارئة الجديدة. ويمكنني أن أجازف هنا بالقول بأن المواطنة التاريخية لا تمثل شيئا آخر غير الانتماء للوطن.

وحتى أوضح مفهوم هذا المقال للمواطنة بشكل أفضل، فإنني سأربطه بشبكة العلاقات التي ترتبط بالمواطنة وهي بتقديري شبكة ذات أربعة أبعاد، يمكن ترتيبها تسلسليا وحسب درجة الأهمية على النحو التالي: وطن، مواطن، مجتمع، دولة.

وبينما علاقة المواطن بالوطن هي علاقة انتماء، فإن علاقة المواطن بالمجتمع هي علاقة عضوية، وعلاقته بالدولة هي علاقة قانونية.

وبناء على هذا التسلسل، فإنه يمكن إثارة الأسئلة التالية: هل ينبغي أن تتوفر الشروط الأربعة كاملة حتى تعتبر المواطنة قائمة؟

إذا كان الجواب لا، فهل يكفي الشرطان الأول والثاني، أم أن الشرط الثالث (العلاقة العضوية بالمجتمع) هو شرط ضروري مكمل لكل منهما؟

إن الحالة الفلسطينية تجيب بالسلب على السؤال التالي، إذ أنه لا يشترط أن تتوفر الدولة حتى نقول بوجود مواطنة فلسطينية ذات بعد تاريخي، علما بأن م. ت. ف قد لعبت دورا بديلا لدور الدولة في الحالة الفلسطينية. أما بالنسبة للسؤال الثاني فالحالة الفلسطينية تقول بما يلي:

١- داخل فلسطين يعيش الإنسان الفلسطيني في الوطن والمجتمع الفلسطيني، سواء في الضفة أو القطاع أو داخل إسرائيل، أي أنه يجمع هنا بين الانتماء وبين العضوية الاجتماعية، ولكنه يفتقد العلاقة القانونية بالدولة الفلسطينية المستقلة.

٢- خارج فلسطين يعيش الإنسان الفلسطيني في المجتمع الفلسطيني القائم في المخيم أو الحي

Digitized by Birzeit University Library

السكني الذي حافظ الفلسطينيون داخله على طابعهم الخاص وعلاقاتهم الداخلية الوثيقة وأنشأوا الجمعيات والمؤسسات التي تصون وتعبر عن انتمائهم الفلسطيني، أي أن فلسطينيي الشتات يجمعون ما بين الانتماء التاريخي والعضوية الاجتماعية.

أما الفرق الأساسي بين الداخل والخارج، فقد كان حتى عام ١٩٩٤ أن فلسطينيي الخارج قد خضعوا مباشرة للدولة (م. ت. ف في حالتنا)، فيما كان خضوع الداخل للمنظمة غير مباشر. وقد زال هذا الفرق مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال قطاعات واسعة من م. ت. ف إلى الداخل منذ عام ١٩٩٤ فصاعدا.

في الداخل يرتبط الفلسطينيون بالوطن والمجتمع مباشرة. أما في الخارج فإن غياب الارتباط الحالي بالوطن لا يلغي الارتباط التاريخي به، وقد أدى هذا الارتباط التاريخي إلى تشكيل تجمعات خاصة. وعليه، فإن الشرطين الأساسيين للمواطنة حسب هذا المقال هما علاقة الوطن والمواطن بليهما شرط المجتمع؟ وتأتي الدولة في نهاية السلم، علما أن المواطنة قد تنشأ وتتطور في ظل غياب الدولة، وقد يكمن الفرق الأساسي بين المواطنة الحديثة والمعاصرة في الغرب والمواطنة في بلادنا.

إن المواطنة الحديثة في الغرب نشأت مع نشوء الدولة القومية المستقلة، وتحددت في إطار علاقة المواطنين بهذه الدول وحقوقهم وواجباتهم تجاهها. أما في بلادنا فقد كنا "رعايا" للدولة العثمانية إلى أن جاءت الغزوة الاستعمارية الغربية فمزقت المواطنة العربية إلى دويلات وممالك، وحرمت الشعب الفلسطيني من مواطنته في بلده ومن إقامة دولته. أي أنه في حين ارتبطت المواطنة الحديثة في أوروبا بالدولة، فإنها ارتبطت في بلادنا بالتمزيق الاستعماري للدولة العثمانية. وفي حالة فلسطين فإن المسألة كانت أكبر من ذلك وتمثلت في حرمان الشعب الفلسطيني من بلاده والمواطنة العادية المستقرة فيها. وفي قسم لاحق من البحث سنتطرق بشكل أوسع لما جرى بشأن المواطنة تاريخيا في هذا المجال. وما يهمنا هنا حتى الآن هو التالي:

إن مسألة المواطنة في الغرب قد برزت كمسألة علاقة المواطنة بالدولة، أما في حالتنا فقد برزت مسألة المواطنة في غياب الدولة كعلاقة انتماء للوطن وكعلاقة عضوية بالمجتمع في آن معا، وهذا تدقيق لابد من تسجيله وتأكيده والتشديد عليه والعمل لاشتقاق تعريف للمواطنة الفلسطينية انطلاقا منه.

بعد هذا العرض لتعريف المواطنة بقي أن نشير إلى التمييز الذي لابد من إجرائه بين كل من المواطنة والجنسية، والمواطنة والإقامة.

فيما يتعلق بالمواطنة والجنسية نجد أن ديفيس يقيم مساواة بين المفهومين [٨] علما بأنهما ليسا أمرا واحدا خاصة عندما نتحدث عن المواطنة الحقيقية أو الأصلية، فهذه الأخيرة لا تتحقق دائما

Digitized by Birzeit University Library

للإنسان في البلد الذي يحصل على جنسيته، إذ أن الجنسية قد تعطى للإنسان في بلد لا يشعر بالانتماء له تاريخيا، فيما انتماؤه يكون لبلد آخر. لذا، نجد أن هنالك ترابطا بين الجنسية والمواطنة إذا كانت الجنسية المعطاة تعبر عن المواطنة التي يريدها المواطن، أما إذا كانت لا تعبر عنها فإن المواطنة في هذه الحالة تكون شيئا آخر غير الجنسية. وهذا الشيء الأخير مرتبط بالمكان الذي يريد هذا الإنسان العيش فيه.

أما فيما يتعلق بالمواطنة والإقامة، فإن هذه المسألة واضحة فيما أظن، إذ أن الإقامة في قوانين دول العالم كافة هي وضع عارض ومؤقت وعير ثابت. وتعطى الإقامة في دول العالم للأجانب، وإذا استمرت لفترات زمنية معينة تتفاوت بين قوانين دولة وأخرى، فإنها قد تتحول إلى تجنس. أما المواطنة فهي علاقة تاريخية للإنسان بوطنه ومجتمعه، وهي علاقة صحيحة وثابتة وراسخة تبقى قائمة حتى لو حطمتها وبعثرتها عوامل خارجية بشكل مؤقت. وقد عالجت منظمات حقوق الإنسان هذا الفرق الواضح في إصدارات ومناسبات عديدة يمكن العودة إليها من جانب كل من يريد الاستزادة [٩].

أوجه المواطنة وأنواعها

إذا عرفت المواطنة بأنها علاقة قانونية بين المواطن والدولة، فإن أول ما يدور في الذهن للوهلة الأولى بعد قراءة هذا التعريف هو أن هذه العلاقة القانونية هي علاقة قائمة في المجال السياسي بشكل أساسي، علما بأن التمحيص يقود لاكتشاف خلاف ما يبدو كأنه بديهي بهذا الصدد.

وإذا كانت العلاقة القانونية المذكورة تنطوي على حقوق للدولة على المواطن وبالعكس، وواجبات من الدولة تجاه المواطن وبالعكس، فإن حقوق وواجبات المواطن في المواثيق الدولية لا تقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل تطال أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولهذا نجد أن المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان تتعدد ومنها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٤ .
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- الإعلان العالمي لحقوق الطفل.

وغيرها من المواثيق التي تشمل كافة أنواع حقوق الإنسان ولا تقتصر على الحقوق السياسية فقط. وإذا كانت حقوق الإنسان ذات طابع شمولي كما أقرت الأمم المتحدة [١٠]، فإن حقوق المواطن

Digitized by Birzeit University Library

تصبح موضوعيا هي ذاتها حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، حتى لو تجاوزتها، ولم تلتزم بها بعض دول العالم.

وبما أن حقوق المواطن/الإنسان متنوعة، فإن ذلك يعني أن للمواطنة وجها سياسيا يتعلق بحقوق المواطن وواجباته السياسية، ولكنها لها أيضا وجه اجتماعي يتعلق بحقوق وواجبات ودور المواطن اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وقبل كل ذلك مدنيا.

يضاف إلى ذلك مسألة هامة ومهمة تتمثل في أن اكتمال الحقوق والواجبات السياسية للمواطن غير ممكن بدون وجود دولته التي تعبر عنه، فيما أن حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وواجباته بهذا الصدد ليست مرهونة دوما بوجود الدولة، ولا خلاف هنا بأن تحقق هذه الوجوه بشكل أكمل لا يمكن أن يتم بدون وجود الدولة العصرية الديمقراطية التي تعبر عن إنسانها ومواطنها.

وتقودني هذه المسألة حول الأوجه المتعددة للمواطنة إلى استخلاص آخر أود التشديد عليه وهو: أن المواطنة هي علاقة الإنسان ببلده، وليست علاقة الإنسان بالدولة، فالعلاقة بالبلد تشمل أوجه المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي هي أشمل من علاقة المواطن السياسية بدولته، كما أن علاقة المواطن ببلده تستمر كعلاقة حتى لو غابت دولته.

وأختتم هذا الجانب بالتأكيد على صحة ما قالته إصلاح جاد وأخريات بأننا كفلسطينيين ركزنا على حقوق وواجبات المواطنة السياسية، وأهملنا حقوق وواجبات المواطنة في وجهها أو جانبها الاجتماعي، ومن ضمن ذلك حقوق المرأة (١١).

وإلى جانب أوجه الديمقراطية المذكورة فإن هنالك أنواعا مختلفة من المواطنة تهمني الإشارة للأنواع التالية منها:

١) المواطنة الديمقراطية والمواطنة غير الديمقراطية

المواطنة الديمقراطية هي تلك التي تقوم على الاعتراف بالمواطن ومنحه حقوقه، أما المواطنة غير الديمقراطية فهي كتلك "الممنوحة" من إسرائيل للفلسطينيين المقيمين داخلها، والتي وصفها أوري ديفيس بأنها مواطنة "جواز سفر" حيث يحق للفلسطينيين داخل إسرائيل بموجبها الترشح والتصويت للكنيست والسفر للخارج، فيما لا يحق لهم العودة لأملاكهم التي صودرت منهم من جانب الحكومة الإسرائيلية. وعليه، فإنه كما يوجد غائبون وفق الفهم الإسرائيلي (اللاجئون)، فإن هنالك وفق نفس الفهم حاضرين-غائبين، حاضرين شكلا ولكن لا يحق لهم الحصول على نفس الحقوق الممنوحة لليهود (١٢). وبسبب هذا الوضع فقد أسمى سامي سموحا ديمقراطية إسرائيل بأنها "ديمقراطية إثنية" تعتبر مواطنة اليهود فقط، وتلغي مواطنة سواهم (١٣). وقد شرح عزمي

Digitized by Birzeit University Library

بشارة وآخرون وضعية جماهير ١٩٤٨ بشكل مستفيض في أماكن عدة يمكن العودة إليها للاستزادة (١٤).

٢) المواطنة المرغوبة والمواطنة المفروضة

وقد سبق أن تطرقت للفرق بين هذين النوعين، فالمواطنة المرغوبة تتعلق بالمكان الذي يرغب الإنسان الإقامة فيه وأن يصبح عضوا في المجتمع القائم عليه، أما المواطنة المفروضة فتعبر عن نفسها بجنسية البلد الذي يقيم فيه الإنسان المهجر أو المهاجر من بلده الأصلي بسبب أوضاع سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية وغيرها.

٣) المواطنة بالفعل والمواطنة بالواقع

وحسب هذا التمييز فإن اللاجئين الفلسطينيين هم مواطنون فعليون، وذلك بسبب انتمائهم لفلسطين ومواطنتهم التاريخية فيها، وكذلك لتهجيرهم منها، أو لتحدرهم من آباء هاجروا منها. ويؤكد مواطنتهم هذه المواثيق والقوانين الدولية كما سنرى لاحقا. ولا يقلل من مواطنتهم الفعلية هذه أنهم في الواقع ليسوا مواطنين في فلسطين حاليا، بل خاضعون لأشكال مفروضة من المواطنة (مثلما هو الحال في الأردن ودول أخرى من العالم) أو الإقامة بدون مواطنة (سوريا مثلا)، أو المحاصرة والملاحقة حتى من حيث حق الإقامة ومجمل الحقوق المدنية والسياسية (اللاجئون الفلسطينيون في لبنان).

٤) المواطنة التاريخية والمواطنة الراهنة: وهذه سنعالج أمرها من خلال العنوان الآتي:

النطاق التاريخي لنشوء المواطنة عالميا وفلسطينيا:

يعالج هذا العنوان أربعة عناوين فرعية هي:

- نشوء المواطنة عالميا.
- نشوء المواطنة ومراحل تطورها فلسطينيا (مخطط أولي).
- المواطنة والاستقرار.
- المواطنة والشخصية الوطنية.

عالميا:

حسب كيسلر، فإن المواطنة قديمة من حيث النشوء، وارتبطت تاريخيا بالمدن الإغريقية القديمة، حيث كان المواطن (Civis) هو ذلك الشخص القاطن في المدينة (Civitas) وتقترب كلمة (Civis) أي مواطن من كلمة (Civil) أي مدني. وترتبط كلمة مدني بدورها بمجتمع مستقر تنظم

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات بين أفراده وبينهم وبين الدولة وفق نظم وقوانين متفق عليها تضمن تداول السلطة والآراء بشكل سلمي غير عنيف.

وقبل الثورات البرجوازية في أوروبا، كانت المواطنة هناك مقصورة على فئات الأحرار دون العبيد والأقنان، كما أن النساء كن محرومات من حقوق المواطنة. أما اليوم، فإنه يمكن اعتبار المواطنة الراهنة في العالم بأنها تلك المواطنة المستمدة من الفكرة الديمقراطية الليبرالية كما أسلفنا، وهي الفكرة التي تم نقدها خاصة من منظرات حقوق المرأة في الغرب لأنها تعالج حقوق المواطن في المجال العام (السياسي) فقط، فيما تهمل المجال الخاص للإنسان، وفي إطار ذلك تهمل حقوق النساء والفئات المهمشة في المجتمع، وحيث أنها تركز على الاعتراف بالحقوق فقط، فإنها تهمل أيضا متابعة ومعالجة تطوير الطريقة التي يمارس بها المواطنون هذه الحقوق [١٥].

وفي كراس "مواطن" السابق الذكر نجد نقدا للمواطنة لأنها لم تتمكن من حل العديد من المشكلات الاجتماعية في بلدان الغرب [١٦].

توجد في الغرب حاليا آراء واسعة تقول بضمور المواطنة، ويمكن تقسيم هذه الآراء إلى اتجاهين:

الأول، يعيد ضمور المواطنة إلى تغلغل المهاجرين في بلدان العالم الرأسمالي المتطور، مما فكك من وحدة النسيج الاجتماعي في هذه البلدان [١٧].

والثاني، يعيد هذا الضمور إلى بدء حلول مفهوم "المدنية" بوصفها سلوكا حضاريا ذاتيا محل مفهوم المواطنة التي تملي الواجبات على المواطن من أعلى بالاستناد للقانون [١٨].

وخلاصة القول أن المواطنة في الغرب قد ارتبطت دوما بنشوء الدولة، سواء دولة المدينة اليونانية القديمة أو الدولة الغربية الحديثة. وفي سياق آخر يمكن الاستفاضة أكثر في تحليل الآراء المطروحة حاليا في الغرب بشأن المواطنة.

فلسطينيا:

يمكن اعتبار انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول عام ١٩١٩ في مدينة القدس المحطة الرسمية الأولى للإعلان عن نشوء مواطنة فلسطينية معاصرة منفصلة عن المواطنة السورية، وحتى عام ١٩٢٢ استكملت بلورة المعالم الرئيسية لهذه المواطنة ومطالبها، حيث تم في المؤتمر الخامس الذي عقد في مدينة نابلس آنذاك رفع المطالب الفلسطينية لأول مرة بوضوح تام وهي: جلاء الانتداب، ووقف الهجرة اليهودية، وتحقيق الاستقلال. وتم في هذا المؤتمر أيضا إقرار أول ميثاق وطني فلسطيني من خمسة أسطر عبرت عن المطالب المذكورة، وفيما يلي نص هذا الميثاق [١٩]:

"نحن نواب الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في

Digitized by Birzeit University Library

نابلس، تعاهد الله والتاريخ والأمة على أن نواصل السعي في سبيل استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية، وأنا لا نرضى بالوطن القومي والهجرة اليهودية".

ورغم وجود الانتداب البريطاني، فقد أوجد الشعب الفلسطيني مواطنة آنذاك من خلال الترابط بين المواطن والوطن من جهة، والترابط بين المواطن وبين الجمعيات المسيحية-الإسلامية من جهة أخرى.

وخلال الثلاثينيات، تقدمت الهيئة العربية العليا التي شكلتها سبعة أحزاب فلسطينية لتأخذ مكان الجمعيات المسيحية-الإسلامية في قيادة نضال الشعب الفلسطيني ولتمثل كيانا رمزيا عن الدولة التي كان يتطلع إليها هذا الشعب [٢٠].

وبناء على ما تقدم، فإن التبديد اللاحق للشعب الفلسطيني بين الوطن والشتات لم يلغ ولن يلغي حقيقة تشكل المواطنة الفلسطينية المعاصرة تاريخيا في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، علما بأن هناك من يعيد حقيقة تشكل هذه المواطنة إلى فترة حكم ظاهر العمر في عكا في العهد العثماني وربما إلى ما قبل ذلك، حتى أنه يمكننا العودة للعهد الكنعاني كبداية لنشوء مواطنة فلسطينية عربية تاريخية في هذه البلاد. ولكن يكفينا هنا الحديث عن المواطنة المعاصرة في فلسطين بدون العودة إلى الأشكال الأقدم من هذه المواطنة إذ أن ذلك يحتاج إلى بحث مستفيض آخر يعالج تشابكات وقضايا المواطنة في فلسطين منذ العهد الكنعاني القديم وحتى اليوم.

وبعد مرحلة تشكيلها (١٩١٩-١٩٤٨) مرت المواطنة الفلسطينية بمراحل متعددة يمكن رسمها على النحو التالي:

١) مرحلة تبديد المواطنة الفلسطينية وبعثرتها: ١٩٤٨-١٩٦٤

ورغم هذا التبديد فقد حافظ الفلسطينيون خلال هذه الفترة على معالم هويتهم الفلسطينية في الشتات وداخل الوطن، وبالتالي حافظوا على مواطنتهم التاريخية المتشكلة سابقا. ففي داخل إسرائيل ورغم خضوعهم هناك للحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦ وفرض الجنسية الإسرائيلية عليهم أنشأ الفلسطينيون حركة الأرض وأصدروا مجلات وصحفا تعبر عن الانتماء الفلسطيني، وقاموا بمظاهرات وإضرابات واحتجاجات عديدة. وكذلك، فقد حافظوا على ارتباطهم الحميمي بأرض الوطن.

وفي الضفة الفلسطينية بقي الطابع الفلسطيني بارزا من خلال وجود المواطن على أرض وطنه، وذلك رغم كل سياسة التمييز التي مورست ضد فلسطينيي الضفة.

وفي قطاع غزة، قامت السلطات المصرية بإدارة القطاع، وحافظت على الشخصية الفلسطينية لسكانه ولم تحاول فرض الجنسية المصرية عليهم.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الشتات، حافظ الفلسطينيون على تجمعاتهم الخاصة سواء داخل المخيمات أو خارجها، ولم يقلل من ذلك فرض جنسية بعض الدول عليهم.

٢) مرحلة إعادة انبعاث المواطنة الفلسطينية (بالعلاقة مع الدولة م. ت. ف)

وبدأ ذلك مع نشوء م. ت. ف التي مثلت كيان الشعب الفلسطيني السياسي (رمز الدولة) والمعنوي أيضا. وبارتباط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالمنظمة جسد الارتباط برمز دولته ونشأت علاقة نضالية بين المواطنين الفلسطينيين والمنظمة موازية للعلاقة بين المواطنين والدولة في المجتمعات المستقرة.

٣) مرحلة تجسيد المواطنة على أرض الوطن من جديد

بدأت هذه المرحلة مع نشوء السلطة الفلسطينية ولا زالت مستمرة، وقد حصلت التطورات الرئيسية التالية على المواطنة الفلسطينية في هذه الفترة:

١) أصبحت علاقة الإنسان الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المدنية، مع السلطة الوطنية الفلسطينية (أي مع سلطة له ومنتخبة منه) وليس مع الاحتلال.

٢) عاد عشرات الآلاف من الخارج ضمن طواقم السلطة الوطنية أو بآليات أخرى، وبالتالي انتقلوا من وضع اللاجئين المواطنين تاريخيا إلى وضع المواطنين العاديين في الدول المستقرة. وإلى جانب هؤلاء تحول إلى المواطنة العادية المستقرة آلاف من المقيمين بصورة غير شرعية في الضفة والقطاع "حسب قوانين الاحتلال".

٣) صدر جواز السفر الفلسطيني، وهو أول تعبير رسمي عن اعتراف إسرائيلي جزئي وأولي بالمواطنة الفلسطينية الموجودة تاريخيا.

٤) على صعيد المفاوضات تم إقرار آلية لبحث موضوع فاقدي الهويات، وقبل ذلك تم إقرار آلية لبحث موضوعي اللاجئين والنازحين وبالتالي لتحويلهم من وضع اللاجئين إلى وضع المواطنة العادية.

٥) حصل تحول جزئي من الحياة النضالية إلى الحياة المدنية، وبالتالي بدء طرح مسألة الدستور، وإيجاد قوانين عصرية لتنظيم الحياة الفلسطينية الداخلية، ولتعريف حقوق المواطن وواجباته ومتابعة تطبيقها لإيجاد حياة مدنية سليمة.

أما المسائل الشائكة بشأن المواطنة فلا زالت تتمثل فيما يلي:

١) استمرار تدخل الاحتلال في حياة المواطنين الفلسطينيين خاصة فيما يتعلق بالقضايا

Digitized by Birzeit University Library

الأمنية. ناهيك عن استمرار تدخله في قضايا منح جوازات السفر وتصاريح السفر والنقل، وإغلاق القدس، وغير ذلك من التدخلات.

٢) تشدد إسرائيل بشأن قضايا عودة اللاجئين والنازحين والمبعدين وفاقدي الهويات.

٣) عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على منح جواز السفر الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات، ووجود مشاكل مع الدول العربية بشأن مسؤولية م. ت. ف عن اللاجئين، يضاف إلى ذلك ملف التوطين بديلا للعودة، وهو ملف لا زال مفتوحا وأكدته المادة الثامنة من اتفاقية السلام الأردنية-الاسرائيلية.

٤) عدم رضوح التحول من الحياة النضالية إلى الحياة المدنية بسبب استمرار الاحتلال في قسم واسع من الوطن حتى الآن.

٥) مشكلة القدس ووضع المواطنين الفلسطينيين المهدد بصورة دائمة فيها [٢١].

ولا زالت هذه المسائل معلقة بانتظار أن تبت نتائج مفاوضات المرحلة النهائية بشأن غالبيتها.

المواطنة والاستقرار:

إن الحجة الرئيسية للقائلين بأن المواطنة هي علاقة قانونية بين المواطن والدولة تكمن في قولهم بأن المواطنة تحتاج إلى استقرار وحياة مدنية. ولدى تطبيق هذين الشرطين على الواقع الفلسطيني نجد ما يلي:

في عهد الانتداب البريطاني كان الشعب الفلسطيني مستقرا في وطنه، ولكنه كان يجمع بين الحياة المدنية والحياة النضالية ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية سواء بسواء. في الضفة والقطاع وداخل إسرائيل عاش الفلسطينيون الباقون في الوطن حالة مستقرة، ومارسوا حياة مدنية ضمن قوانين البلدان التي ضمت أو أدارت هذه المناطق الثلاث.

أما فلسطينيو الشتات فقد فقدوا استقرارهم على أرض الوطن، ولكنهم حافظوا على استقرار وثبات في علاقتهم وتمسكهم بهذه الأرض بناء على ارتباطهم التاريخي بها. كما ارتبطوا بالنضال من أجلها، ولهذا فقد عاشوا بالأساس حياة نضالية وليس حياة مدنية عادية.

في ضوء هذه المعطيات أقترح أن يصار لفهم الاستقرار كشرط للمواطنة على النحو التالي:

إنه الاستقرار على الأرض أو الاستقرار والثبات في التمسك بالأرض في حالة سلبها أو احتلالها. أما الحياة المدنية فهي تشمل الحياة المدنية العادية، كما أنها تشمل النضال من أجل التحرر الوطني وحق تقرير المصير، لذا أقترح أن لا نفهم الحياة المدنية على أنها شيء آخر غير

Digitized by Birzeit University Library

الحياة النضالية، فالأخيرة هي جزء من الأول، وهذا ما تؤكده المواثيق الدولية التي أكدت على حق الإنسان والشعوب في تقرير المصير وفي النضال من أجل ذلك.

على أن هذه المسألة في الواقع الفلسطيني لا تقف عند هذا الحد، فقد نشأ تطور جديد مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية مفاده بدء تكون حياة مدنية عادية على أرض الوطن مترابطة مع استمرار الحياة النضالية بسبب استمرار المهمات الوطنية إلى جانب المهمات الديمقراطية الاجتماعية الجديدة. وفي إطار هذا التطور نشأت مسائل جديدة بشأن المواطنة نكتفي بسرد بعض أسئلتها هنا على أن نجيب عليها في بحث لاحق ومنها:

- ما هي سمات الحياة المدنية الكاملة المطلوبة في فلسطين؟

- أين انتقلنا إلى هذه الحياة وأين لم ننتقل؟

- ما هي المجالات التي يمكن أن ننتقل فيها إلى الحياة المدنية راهنا؟

- ما هي المجالات التي ينبغي تأجيل الانتقال فيها إلى الحياة المدنية إلى ما بعد الاستقلال الوطني الكامل؟

- هل ينبغي أن تمنح السلطة الوطنية الفلسطينية الجنسية الفلسطينية لفلسطينيي الشتات الآن أم بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة؟ ولماذا في الحالتين؟

والسؤال الأخير الذي لا علاقة مباشرة له مع الأسئلة السابقة هو حول بدايات الحياة المدنية الممكنة حاليا ومستقبلا في فلسطين، ولهذا فإنه يستحق بعض التعليق. وهذا ما سنفعله في القسم الأخير والختامي من هذه الدراسة والذي سيتناول بعض الملاحظات بشأن آفاق المواطنة في فلسطين.

المواطنة والشخصية الوطنية

يثير البعد التاريخي للمواطنة هذه القضية بشكل جدي، فهل من علاقة بين المواطنة التاريخية وبين تكون الشخصية الوطنية؟

إن الحالة الفلسطينية تجيب على هذا السؤال بشكل قاطع بالإيجاب، حيث تكونت الشخصية الوطنية الفلسطينية في مراحل مختلفة سق إيضاحها منذ عهد الانتداب البريطاني، على أن مرحلتين تعتبران الأهم في سياق المراحل وهما:

١) مرحلة الانتداب البريطاني بما رافقها من مؤتمرات وهبات ساهمت في بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

Digitized by Birzeit University Library

٢) مرحلة م. ت. ف منذ ١٩٦٤، حيث كان للمنظمة دور هام في تعزيز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي في تعزيز طابع ومضمون المواطنة الفلسطينية ببعدها التاريخي بوصفها انتماء وارتباطا صميميا بأرض فلسطين.

وطالما أن الشخصية الوطنية الفلسطينية قائمة، وطالما يعزز هذه الشخصية ارتباط المواطن الفلسطيني بوطنه رغم الشتات، فإن أية قوة مهما كانت لن تكون قادرة على تبديد المواطنة الفلسطينية.

اكتساب المواطنة في المواثيق الدولية وفي قوانين دول العالم

نجد في المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان بنودا مختلفة حول حق المواطنة، وحق التجنس، ومن ضمن هذه البنود المكررة في المواثيق الدولية (نأخذ هنا نصوصها الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان):

مادة ١ :تؤكد على تساوي جميع أبناء البشرية في الكرامة والحقوق، وهذا يعني أنه لا يجوز منح الحقوق لشعوب دون الأخرى أو لأناس دون الآخرين، بما في ذلك حق المواطنة.

مادة ٢ :تطالب بمنع كافة أشكال التمييز بما فيها التمييز بسبب الميلاد، وأي وضع آخر. "وفضلا عما تقدم فلن يكن هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود".

وعليه، فإن كل التمييزات التي تقيمها إسرائيل بشأن حقوق المواطنة في بلادنا، واستبدالها بالإقامة خاصة في القدس، هي إجراءات غير شرعية من جهة نظر المواثيق الدولية. كما أن التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين الذين يولدون خارج فلسطين، باعتبارهم غير لاجئين، هو تمييز باطل، إذ تكفي ولادتهم لأبوين فلسطينيين أو أحدهما لاعتبارهم فلسطينيين.

مادة ٣: (١) "يحق لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

(٢) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه"

وتعني النقطة ٣ (٢) أمرين هما:

الأول، أن المواطنة مرتبطة بالبلد وليس بالدولة كما ورد في أحد التعريفات التي أوردناها في مطلع هذه الدراسة.

الثاني، أن حق المواطن في العودة إلى بلده مضمونة، ولم يقل البند عودة المواطن إلى دولته،

Digitized by Birzeit University Library

فحق العودة إلى البلد مضمون بصرف النظر عن الدولة القائمة في هذا البلد. وقد أكد على هذه التفسيرات ثلاثة أكاديميين فرنسيين متخصصين في القانون الدولي، صدرت لهم مؤخرا دراسة عن حق العودة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية وهي دراسة قيمة وجديرة بالقراءة [٢٢].

- مادة ١٢: تنص على حق اللجوء لبلدان أخرى هربا من الاضطهاد. وارتباطا بالمادة ٣ فإن الهروب إلى الخارج لا يلغي المواطنة والشخصية الوطنية للهارب.

- مادة ١٥: تنص على حق كل إنسان بالتمتع بجنسية معينة وعدم جواز حرمان أي شخص من جنسيته تعسفا. وفي حالتنا فإن جنسيتنا الأصلية هي فلسطينية، وبالتالي فإنه حسب هذه المادة تعتبر إجراءات إسرائيل لحرماننا من جنسيتنا الفلسطينية بمثابة إجراءات باطلة وغير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي [٢٣].

وإضافة لهذه المواد نجد في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ما يؤكد على حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومعلوم أن حق تقرير المصير هو حق فردي وحق جماعي في آن معا، واستنادا إلى ذلك فإن من حق كل فرد أن يحدد مكان وطبيعة مواطنته [٢٤].

وعليه، فإن المواثيق الدولية تضمن حقوقنا في المواطنة في فلسطين، فماذا عن قوانين الدول بهذا الصدد، وماذا عن قانون الجنسية الفلسطينية القادم؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لنحدد أولا الطرق المختلفة التي تكتسب من خلالها المواطنة. يحدد واينر [٢٥] ثلاث طرق بهذا الصدد هي:

١) اكتساب المواطنة حسب مكان الولادة.

٢) اكتسابها بالنسب.

٣) اكتسابها بالهجرة والتجنس.

وإذا ميزنا بين المواطنة والجنسية فإنه يمكن اعتبار العودة طريقة رابعة للحصول على الجنسية، مؤكدين في ذلك على ما طرحه الدكتور أنيس القاسم [٢٦] بهذا الصدد. هذا فيما يتم الحصول على المواطنة بالطرق الثلاث السابقة وبشكل استباقي نقول بأن المواطنة في فلسطين تكتسب حاليا بالطريقتين الأولى والثانية، فيما تمايزت دول العالم المختلفة بهذا الصدد.

ففي الولايات المتحدة يتم اعتماد معيار مكان الولادة بشكل أساسي، فيما تعتمد هولندا واليابان وسويسرا وألمانيا على النسب (حق الدم كما يسميه واينر) [٢٧]. وفي ألمانيا اعتبر التحدر السلالي هو أساس المواطنة، وبناء على ذلك اعتبر الأشخاص ذوو النشأة الألمانية الذين وفدوا

Digitized by Birzeit University Library

لألمانيا الغربية في فترة تقسيم ألمانيا من ألمانيا الشرقية أو بولندا ألمانا وليسوا لاجئين، كما أن ألمانيا الغربية لم تلغ المواطنة الألمانية الموحدة في فترة انقسام ألمانيا [٢٨].

وبلفت النظر الفهم الإسرائيلي للمواطنة، حيث حددت إسرائيل أن المواطن الإسرائيلي هو كل يهودي في كل أنحاء العالم، ومواطنو إسرائيل حسب هذا المفهوم هم من صنفين:

- من ولدوا داخل إسرائيل.

- من ولدوا خارج إسرائيل ومؤهلون للهجرة إليها [٢٩].

وينطوي هذا الفهم الإسرائيلي على فرض المواطنة الإسرائيلية على يهود العالم حتى بدون إرادتهم، كما أنه ينطلق عن اعتبار المواطنة اليهودية في فلسطين مواطنة تاريخية أصلية لم يلغها توزع اليهود في العالم علما بأن هذا الأمر تدحضه الوقائع التاريخية التي تقول بأن اليهود لم يثبتوا في فلسطين طيلة الستة آلاف سنة التي مرت على عمر شعبها سوى لفترات زمنية قصيرة محدودة. يضاف إلى ذلك النقاش الهام والمشروع حول وجود أو عدم وجود شعب يهودي، وهل يمكن للدين اليهودي أن يكون أساسا كافيا لتشكيل هذا الشعب. يلي ذلك سؤالان آخران يتعلق أحدهما بمدى أحقية هذا "الشعب اليهودي" في العودة إلى فلسطين طالما كان وجوده طارئا وليس أصيلا فيها طيلة تاريخها، والثاني يتعلق بحق العودة للشعب الآخر، وبالتالي تبرز عنصرية قانون العودة الإسرائيلي لأنه يعطي حق العودة لمن لا يستحقون (يهود العالم) ويحرم منها أهل البلاد الأصليين والشرعيين (الشعب الفلسطيني) [٣٠]؟

المواطنة الفلسطينية

وبعد هذه العروض للأوضاع الدولية المختلفة بشأن المواطنة، فإن من المناسب الانتقال إلى بحث الكيفية التي تعاطت معها مواثيق م. ت. ف وقوانين ومشاريع قوانين السلطة الوطنية الفلسطينية مع هذا الموضوع.

ففي المادة (٥) من الميثاق الوطني الفلسطيني (مادة ٦ من الميثاق القومي السابق له) نجد أن "الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها. وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني".

قد يقال هنا أن هذا هو تعريف للهوية الفلسطينية، ولكن هل المواطنة التاريخية هي شيء آخر غير الهوية والشخصية الوطنية المتشكلتين تاريخيا؟

وقد حددت وكالة الغوث الدولية في تعريفها للاجيء الفلسطيني بأنه كل من كان يقيم في

Digitized by Birzeit University Library

فلسطين حتى سنتين قبل الحرب، وبالتالي فإن نص الوكالة أفضل من نص الميثاق في هذه النقطة الفرعية. أما من حيث الجوهر فإن الميثاق يبين أن المواطنة الفلسطينية تتم حسب النسب والولادة، وذلك أسوة ببلدان أخرى عديدة في العالم منها سويسرا وهولندا وألمانيا. وقد أكد الميثاق على هذه المسألة في المادة الرابعة (مادة ٥ من الميثاق القومي) التي أوضحت أن:

"الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن الاحتلال الصهيوني وتشتت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانها".

وأعطى الميثاق الوطني الفلسطيني المواطنة "لليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني" (مادة ٦)، وأكدت المادة (٧) أن "الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة".

ومن جهة أخرى تؤكد وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ على الطابع التاريخي للمواطنة في فلسطين، حيث ورد في فقرتها الأولى:

"على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ".

وورد أيضا أنه رغم المطامع والغزوات "إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن"، وأضافت الوثيقة "في قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الشعب الفلسطيني من وعيه وذاته".

وبينت الوثيقة أن حق الفلسطيني في وطنه هو حق طبيعي وتاريخي وقانوني، أي أن له ثلاثة أبعاد هي ذاتها أبعاد المواطنة الفلسطينية التي هي مواطنة طبيعية وتاريخية وقانونية أيضا (٣١).

وإذا أتينا لوثائق السلطة الوطنية الفلسطينية فإننا نجد أمامنا قانون الانتخابات لعام ١٩٩٥، ومشروع قانون الجنسية الفلسطيني المطروح للنقاش حاليا ومشروع النظام الدستوري الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية (٣٢).

ونلاحظ أن نص قانون الانتخابات يحاول أن يحدد من هو الفلسطيني الذي يصح له أن يشارك في الانتخابات للمجلس التشريعي في الضفة والقطاع والقدس، لذلك فإن هذا النص لا يصلح لتعريف من هو المواطن الفلسطيني، إذ حدد القانون أن المواطن الذي يحق له المشاركة في الانتخابات هو: من ولد في فلسطين في عهد الانتداب أو كان له حق اكتساب الجنسية بموجب

Digitized by Birzeit University Library

القوانين التي كانت سائدة في العهد المذكور، وكذلك من ولد في الضفة أو القطاع أو القدس الشريف، أو إذا كان زوجا أو زوجة لفلسطيني، أو كان أحد أسلافه مولودا في فلسطين أو له حق اكتساب جنسيتها، وأن لا يكون قد اكتسب الجنسية الإسرائيلية.

أما مشروع قانون الجنسية الفلسطيني والذي لا زال قيد النقاش، فإنه يمزج بين من ولد في فلسطين، أو ولد لأب فلسطيني بوصفهما أصلا للمواطنة والجنسية الفلسطينية. ومعلوم أن الأب الفلسطيني قد يكون مقيما داخل فلسطين أو خارجها. ولا حاجة هنا لإيراد نص مشروع القانون الذي يحتاج للتعديل ولاسيما فيما يخص حقوق اليهود الفلسطينيين بالمواطنة، وكذلك بشطب تكرار أكثر من بند متعلق باللقطاء مجهولي الهوية (٣٣).

هذا وقد جاء مقترح مشروع النظام الدستوري للسلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية في مادة (٩) من مسودته السابعة بفقرتين: الأولى تكرر المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني سابقة الذكر، والثانية تقول بأن "الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون".

وخلاصة القول أنه يتبين من العرض اللاحق أنه لا تناقض بين نصوص ميثاقنا الوطني الفلسطيني وغيره من الوثائق الفلسطينية حول سبل اكتساب المواطنة، وبين طرق اكتساب هذه المواطنة في بلدان متعددة من العالم.

المواطنة الفلسطينية في القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية

تقول وثيقة الاستقلال أن "المجتمع الدولي في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني، شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية، هو شعب حر مستقل" (٣٤).

وبناء على ذلك فإنه يمكن إضافة هاتين الوثيقتين إلى الوثائق الدولية التي سبق وأن تطرقنا إليها في هذه الدراسة والتي تؤكد على حق أبناء الشعب الفلسطيني بالمواطنة في وطنهم فلسطين.

ولكن ماذا عن القرارات الدولية وقضية المواطنة في فلسطين؟

لن نحلل هنا كل هذه القرارات وإنما نكتفي بالإشارات الهامة غير المباشرة الواردة بشأن المواطنة في فلسطين في قرار ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١، والحلول المباشرة لمسألة المواطنة الواردة في قرار ١٨١ لعام ١٩٤٧.

ففي حين يتحدث البند ١١ من القرار ١٩٤ عن "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم" (٣٥)، وديارهم هنا تعني، بالطبع، مكان مواطنتهم الأصلي، فإن قرار ١٨١ يضع ترتيبات محددة لمسألة المواطنة في الدولتين العربية واليهودية اللتين أقر

Digitized by Birzeit University Library

قيامهما في فلسطين [٣٦].

ففي الجزء الأول من القرار وتحت عنوان "التدابير التحضيرية للاستقلال" نقطة رقم ٩ ورد مايلي:

"يجوز أن يشترك في هذه الانتخابات في كل دولة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ويكونون مواطنين أو مقيمين بشرط أن يوقعوا قبل الانتخابات إقرارا بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة".

وورد أيضا:

"والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقرارا مماثلا، وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية، يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية بحسب الدولة التي يقيمون بها".

أما في الباب الثالث من الجزء الأول فقد ورد ما ملخصه:

- المقيمون في كل دولة من الدولتين يصبحون مواطنين بمجرد الاعتراف الدولي باستقلال هاتين الدولتين.

- كل شخص فوق ١٨ سنة يحق له أن يختار جنسية الدولة اليهودية والعكس بالعكس، إلا اذا اختارها لزوجته وأبنائه الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

وورد في الجزء الثاني، تحت عنوان أحكام خاصة بمدينة القدس "يصبح المقيمون بالمدينة بغير أي إجراء آخر مواطنين لها ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا من رعاياها. والعرب واليهود المقيمون بالمدينة يصبحون كذلك من رعاياها، ما لم يختاروا جنسية الدولة العربية أو الدولة اليهودية".

فما هي خلاصة هذه البنود؟

١) اليهود في الدولة العربية يكونون مواطنين فيها، والفلسطينيون في الدولة اليهودية يكونون مواطنين في هذه الأخيرة أيضا.

٢) حق الابناء دون ١٨ سنة في كل دولة من الدولتين في اكتساب جنسية الدولة الأخرى.

٣) حق سكان القدس في الاختيار بين ٣ أنواع من المواطنة: مواطنة مقدسية خاصة، مواطنة الدولة العربية، أو مواطنة الدولة اليهودية.

Digitized by Birzeit University Library

٤) حق المواطنين في المشاركة في الانتخابات في كلتا الدولتين.

ولن نناقش هنا مدى دقة أو عدم دقة هذه الترتيبات، فهذا مكانه في بحث آخر، ولكن ما يهمنا هنا هو الخلاصة التي يمكن استنباطها من فحوى قراري ١٨١ و ١٩٤ ونسوق هذه الخلاصة في النقاط التالية:

(١) إن قرار ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ يعالج مسألة المواطنة في فلسطين قبل التهجير الكبير للشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وينجم عن ذلك استنتاج هام وهو: إن التهجير الكبير الذي جرى آنذاك هو تهجير لمواطنين لا تعترف فقط المواثيق الدولية بمواطنتهم، بل يعترف بذلك أيضا قرار صريح وواضح صادر عن الأمم المتحدة هو قرار ١٨١. وقد جاء قرار ١٩٤ ليؤكد حق هؤلاء بالعودة استنادا لمواطنتهم المثبتة في قرار سابق لقرار ١٩٤.

(٢) بعكس التصور الشائع بأن نشوء المواطن كذات قانونية غير ممكن بدون نشوء الذات القانونية المقابلة للمواطن وهي الدولة، فإننا نجد هنا أن المواطن الفلسطيني كشخص وذات قانونية قائم وموجود ومعترف به على هذا النحو بوضوح منذ معاهدة لوزان، وبشكل مباشر بقرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولهذا، فإن الدولة في حالتنا لم تكن شرطا لنشوء الذات القانونية للمواطن الفلسطيني، كما هو الحال في دول الغرب المستقرة.

وبعد كل هذه المقدمات فإنه آن الأوان للتلخيص وإجمال التصورات الضرورية لمعالجة مسألة المواطنة في فلسطين، وهذا ما سنأتي إليه في السطور الختامية القادمة.

القسم الثاني

خلاصة وآفاق مقترحة للبحث اللاحق

استنتج من المعطيات السابقة أن موضوع المواطنة في فلسطين لا زال أرضا بكرا لم تحرث بعد، فالبحث بشأن هذا الموضوع بالكاد قد بدأ في بلادنا، لذا لا يمكن النظر إلى هذا البحث المتواضع إلا على أنه محاولة أولية لطرق بعض جوانب هذا الموضوع وهي الجوانب المتعلقة بالإطار والمفاهيم. ولا شك أن هنالك جوانب أخرى عديدة لم أتمكن من معالجتها لضيق المجال ومنها تحليل واقع المواطنة الراهنة للفلسطينيين داخل إسرائيل وفي القدس والضفة والقطاع والشتات. يلي ذلك اقتراح آفاق وتصورات وسيناريوهات حول كيفية معالجة الجوانب الشائكة المرتبطة بكل هذه الموضوعات التي تحتاج بدون شك إلى جهد من قبل السياسيين والقانونيين وعلماء التاريخ والسياسة والاجتماع والمختصين بالدراسات حول اللاجئين والقدس وقضايا الاستيطان وغيرهم.

وفي ضوء هذا البحث، فإنني أعتقد أن أهم الاستخلاصات التي يمكن وضعها على طاولة

Digitized by Birzeit University Library

البحث الإضافي بشأن مفهوم المواطنة وإطاره في فلسطين هي التالية:

أولا: إن هنالك فرقا أكيدا بين واقع المواطنة وأدوات تحليلها في المجتمعات والدول المستقرة على أرضها وبين واقعها وأدوات تحليلها في المجتمعات والأوضاع غير المستقرة على أرض الواقع الفلسطيني.

ثانيا: حتى بين الدول ذات الأوضاع المستقرة، فإن هنالك تباينا بين نماذج مختلفة للمواطنة، فالنموذج الأمريكي القائم على الولادة كأساس لاكتساب المواطنة لا يتفق مع المفهوم الألماني-الهولندي-السويسري الذي يأخذ السلالة بعين الاعتبار. ويمكننا القول بأننا في فلسطين حاليا أقرب إلى النموذج الأخير منه إلى النموذج الأمريكي.

ثالثا: لا يكفي تفحص موضوع المواطنة انطلاقا من وضعها الراهن، بل لابد من تفحص تاريخ المواطنة والذي ينجم عنه مواطنة مكتسبة تاريخيا قد لا تستطيع الأوضاع الراهنة هدرها أو تبديدها.

رابعا: إن سياق تطور مسألة المواطنة في الغرب هو غيره في الشرق، فهناك نشأت المواطنة بعلاقة قانونية مع الدولة، أما عندنا فقد نشأت في ظل غياب الدولة.

خامسا: إن المفهوم الليبرالي للمواطنة كحقوق وواجبات من شخص اعتباري قانوني اسمه المواطن تجاه شخص قانوني اعتباري آخر هو الدولة لا تتفق معه وقائع بلادنا ولا المواثيق الدولية التي تعتبر أن المواطنة هي علاقة مع البلد وليس مع الدولة.

وفي هذا الإطار فإنه لابد لنا من القيام ببحث نظري واسع لدراسة أنماط المواطنة ومفاهيمها في الفكر الديمقراطي الليبرالي وسواه من الأطروحات الفكرية وهو بحث لم يتم بعد في فلسطين.

سادسا: ثمة حاجة لبحث إضافي للعلاقة بين المواطنة وكل من الانتماء والجنسية والإقامة، وكذلك بين المواطنة والشخصية الوطنية، والمواطنة والهوية الوطنية.

سابعا: إن للمواطنة أوجها أخرى غير الوجه السياسي (ومن مظاهره الرئيسية العلاقة مع الدولة)، وبالتالي فإن غياب الدولة لا يعني ولا يؤدي إلى شطب المواطنة خاصة في وجهيها الاجتماعي والثقافي.

ثامنا: إن المواطنة العربية-الفلسطينية قد نشأت تاريخيا منذ عهد الكنعانيين، أما المواطنة الفلسطينية المعاصرة فقد نشأت في عهد الانتداب البريطاني وهي لا زالت قائمة رغم كل التبديد والاعتداءات عليها.

Digitized by Birzeit University Library

تاسعا: إن قراري ١٨١ و ١٩٤ يؤكدان وجود شخصية قانونية هي المواطن الفلسطيني على أرض فلسطين، وذلك رغم غياب الدولة الوطنية التي يقيم المواطنون علاقة معها.

عاشرا: مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ومجمل التغييرات التي طرأت على المواطنة في عهدها، وفي ضوء الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فإن عهدا جديدا قد بدأ يتفتح بشأن المواطنة في فلسطين ويتميز هذا العهد بتقديري بالسمة الرئيسية التالية وهي:

بدء انتقال مسألة المواطنة في فلسطين من واقع مواطنة غير مستقرة على أرض الوطن إلى واقع مواطنة مستقرة، وبالتالي فإنه من الصحيح والسليم أن تبدأ في مرحلة كهذه المطالبات بصياغة دقيقة وشاملة لحقوق وواجبات المواطنة الفلسطينية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، والعكس بالعكس مع ما يرتبط بذلك من بحث في مسألة الديمقراطية الفلسطينية الداخلية وأسسها وركائزها وعناصر تطويرها، فهذا كله بحث مشروع وضروري تاريخيا ومهم ووجوده يدل على الإصرار على خلق وضع فلسطيني معافى وصلب داخليا. ولهذا، لابد من استمرار هذا النوع من البحث وتكثيفه، والإجابة في سياقه على مدى التناسب بين الحياة المدنية، ومن ضمنها حقوق المواطنة وواجباتها تجاه السلطة الوطنية، والحياة النضالية التي هي جزء من الحياة المدنية والمرتبطة باستمرار العمل على جبهة التحرير الوطني ضد الاحتلال، ومسائل أخرى مرتبطة.

وختاما، فإنه يتضح مما سبق أن المواطنة في فلسطين هي موضوع يحتاج إلى المزيد من البحث، وأشير بهذا الصدد إلى اعتقاد يخامرني وأختتم به هذا البحث ومفاده أن البحث في مسألة المواطنة قد يكون أكثر فائدة إذا استخدمناه بهدف صياغة تصورات وسيناريوهات وحلول مقترحة لمستقبل المواطنة في فلسطين على أساس علاقة قانونية صحيحة بين المواطن وبين الدولة في مجتمع مستقر على أرضه، وفي بحث لاحق سوف أتناول هذه المسألة بالذات.

الهوامش والمراجع

١) تجري هذا التجربة ضمن برنامج "التعددية في التطبيق" والذي يقوم به المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع "بانوراما" (سابقا المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة). وحتى الآن أقيمت ورشات العمل حول هذا الموضوع في قرى جنين وطولكرم ونابلس والخليل وبيت لحم، وكذلك في مدينة القدس، وستكتمل هذه الورشات في الشهور القادمة لتغطي كافة مناطق الضفة الغربية، ويدير هذه الورشات وليد سالم، عضو مجلس إدارة المركز، والسيد أحمد غنيم وكيل مساعد في وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وتتم هذه الورشات بالتعاون مع وزارة الرياضة والشباب الفلسطينية.

٢) كان هذا المؤتمر بعنوان **المواطنة في الشرق الأوسط**، وعقد في الفترة الواقعة بين ٢٢-١٩٩٧/١١/٢٤، وأشرفت عليه لجنة ثلاثية مكونة من: د. نيلز بوتنتشون من جامعة أوسلو/النرويج، ود. مانويل حساسيان من جامعة بيت لحم، ود. أوري ديفيس.

٣) مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، **المواطنة**، سلسلة مبادىء الديمقراطية، رام الله: فلسطين، تشرين

Digitized by Birzeit University Library

أول ١٩٩٤ .

٤) بانفيلد، إدوارد وآخرون، **السلوك الحضاري والمواطنة**، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان: الاردن، ١٩٩٤ ص ١٠١-١٢٥ .

٥) الشوربجي، منار، **الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق**، مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، رام الله، أيار ١٩٩٦، ص ٩٩-١١١ .

٦) ديفيس أوري: عبري أم يهودي، **مجلة الاشتراكية الجديدة**، عدد ١، شتاء ١٩٩٧، ص ٥٣-٧١ .

وكذلك:

Abbas Shiblak and Uri Davis: *Civil and Citizenship Rights of Palestinian Refugees*, Palestinian Diaspora and Refugees Center (Palestine, 1995).

٧) بانفيلد، أدوارد، مرجع سابق الذكر، ص ١٦٥-١٨٩ .

٨) ديفيس، أوري، مرجع سابق الذكر.

٩) من هذه الإصدارات، إصدارات لمركز المعلومات البديلة بفرعيه في القدس الغربية وبيت لحم ومنها:

أ) إرشادات للفلسطينيين المقيمين في الأردن ويأملون العيش في فلسطين المحتلة، شباط ١٩٩٥ .

ب) إرشادات لكل فلسطيني يأمل بالإقامة في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية القدس، وقطاع غزة) آذار ١٩٩٤ .

ج) ناثان كريستال، **فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت**، مركز المعلومات البديلة، القدس/بيت لحم/ نيسان ١٩٩٥ .

د) The Right to Family Units, June 1992.

هـ) حقوق المواطنة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٤ .

و) المشاكل المتعلقة بقضايا لم شمل العائلات الفلسطينية وتصاريح الزيارة، تموز ١٩٩٣ .

وراجع أيضا ما كتبه رزق شقير وأنجرد جرادات وأحمد الرويضي حول قضايا المواطنة والإقامة في: شبلاق عباس وآخرون، **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام**، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله-فلسطين، ١٩٩٦ .

١٠) حول شمولية وعالمية حقوق الإنسان راجع الكراس التحليلي التالي عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: زيدان محمد، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان-الناصرة، بدون تاريخ نشر، وكذلك راجع:

World Campaign for Human Rights, The International Bill of Human Rights, fact sheet No. 2 (ev.1), United Nations-Geneva, 1996.

وفي هذا المرجع الأخير تجد أيضا نصوصا وتحليلا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة فتجدها في الورقة [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

Discrimination Against Women: the Convintion and the Committee.

رفيما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الطفل راجع نفس السلسلة، رقم ١٠ باسم:

The Rights of the Child

11) Rita Glacaman, Islah Jad and Peny Johnson, For the Public Good? *Gender and Social Citizenship in Palestine*, In Middle East Report, No. 198, Vol 26 No. 1, January-March 1996, p 11-18.

وكذلك راجع نفس الكاتبات في الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية بين الدولة والمرأة وذلك ضمن كتاب النوع والسياسات العامة، أوراق عمل رقم (٢)، الصادر عن برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، تموز ١٩٩٦ .

١٢) دبفس، أوري: مصدر سابق الذكر.

١٣) عزمي بشارة: "العربي -الاسرائيلي-قراءة في الخطاب السياسي المبتور"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٤، خريف ١٩٩٥، ص ٢٦-٥٥ ..

١٤) عزمي بشارة: المرجع السابق، وكذلك راجع:

مجلة الدراسات الفلسطينية، مقابلة مع عزمي بشارة، عدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ٤٣-٦٤ .

١٥) منار الشوربجي، مرجع سابق الذكر.

١٦) كراس مواطن، مرجع سابق.

١٧) بانفيلد، مرجع سابق الذكر، ص ١٨٦-١٨٩ .

١٨) بانفيلد، مرجع سابق الذكر، ص ١٠١-١٢٥، ويلاحظ ان المترجم هنا قد ترجم كلمة "Civility" بمعنى مدنية الى "السلوك الحضاري" في اسم الكتاب، وحيثما وردت في مقالاته وابحاثه، وهذا بالتأكيد خطأ فادح ومخل بالمعنى.

١٩) راجع: سخنيني، عصام :**فلسطين الدولة**، دار الأسوار-عكا، ١٩٨٦، حيث نجد تفاصيل حول المؤتمرات في فلسطين في عهد الانتداب.

٢٠) نفس المصدر.

٢١) لتفصيل التطورات التي جرت على مسألة المواطنة في فلسطين يمكن العودة إلى الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية حيث نجد:

أ) **إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي (اتفاق أوسلو):**

مادة ١: تقر بوجود شعب فلسطيني.

مادة ٣: تتحدث عن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

ملحق رقم ١: يتحدث عن مشاركة فلسطينيي القدس في الانتخابات، وأنه لن يتم الإجحاف بوضعية نازحي ١٩٦٧، الذين لن يشاركوا في الانتخابات.

ب) **اتفاق القاهرة (١٩٩٤/٥/٤)**

بند ٢٧ من مادة ١ يشير إلى ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

حق إصدار بطاقة هوية جديدة لسكان غزة وأريحا من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية.

حق السلطة الوطنية في إعطاء تصاريح لزوار لمدة ٣ شهور وتمديدها لأربعة شهور أخرى بإجازة من إسرائيل.

حق السلطة الوطنية بمنح إقامة دائمة في قطاع غزة وأريحا بموافقة إسرائيلية مسبقة.

جـ) في اتفاق طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ وردت تفاصيل أكبر منها:

- مادة ٢(ز) من ملحق الانتخابات: يعطى لمن أقام ٤ سنوات بشكل متواصل دون سن الاربعين في الضفة والقطاع حق الحصول على هوية وحددت الفترة بثلاث سنوات لمن هم فوق الاربعين.

أما ملحق الشؤون المدنية مادة ٨، فقد ورد فيه:

- نقطة ٣: إنشاء لجنة مشتركة لإعادة إصدار هويات لفاقديها.

- نقطة ٤: حق الجانب الفلسطيني بإصدار هويات جديدة بالعربية والعبرية، وتنقل لإسرائيل.

- نقطة ٧: حق الجانب الفلسطيني بإصدار جوازت السفر الفلسطينية.

- نقطة ١١: حق السلطة الوطنية الفلسطينية بمنح حق الإقامة لمستثمرين، وزوجات وأطفال أشخاص آخرين بهدفة الدراسة لمدة سنة.

- نقطة ١٣: الزائرون لمدة ٣ شهور،وحق السلطة الوطنية في التمديد لأربعة شهور أخرى (نفس ما ورد في اتفاق القاهرة بهذا الصدد).

فهذه النقاط تشكل الإطار العام الذي يحكم مسألة المواطنة في الضفة والقطاع حاليا، ويمكن العودة أيضا لرزق شقير/مرجع سابق الذكر، حيث درس التطورات التي حصلت على المواطنة والإقامة في فلسطين في ضوء الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، كما يمكن العودة إلى نصوص الاتفاقات نفسها والمنشورة في إصدارات مختلفة بالعربية والإنجليزية.

٢٢) بابادجي رمضان وآخرون، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، ط١ : ١٩٩٦ .

٢٣) **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، مرجع سابق الذكر.

٢٤) **العهدان الدوليان لحقوق الإنسان**، مرجع سابق الذكر.

٢٥) بانفيلد، مرجع سابق الذكر، ص ١٦٥-١٨٩ .

٢٦) **مجلة السياسة الفلسطينية**، السنة الرابعة عدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، ص ٢١٢-٢١٨ .

٢٧) بانفيلد، مرجع سابق الذكر، ص ١٦٥-١٨٩ .

٢٨) نفس المصدر.

٢٩) نفس المصدر.

٣٠) ديفيس، أوري، مرجع سابق الذكر.

٣١) لقراءة مواثيق م. ت. ف وأنظمتها ووثيقة الاستقلال راجع كراسا صادرا عن منظمة التحرير الفلسطينية بهذا

Digitized by Birzeit University Library

الصدد، وقد وزع هذا الكراس على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في غزة/نيسان ١٩٩٦ .

٣٢) راجع ما يلي:

حول قانون الجنسية، مجلة **السياسة الفلسطينية**، مرجع سابق الذكر.

كذلك راجع نصوص **قانون الانتخابات**، ومشروع النظام الدستوري الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة (المسودة السابعة).

٣٣) مجلة **السياسة الفلسطينية**: مرجع سابق الذكر.

٣٤) كراس صادر عن م. **ت. ف**، مرجع سابق الذكر.

٣٥) راجع النص في كتاب **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** من ٣ مجلدات عن قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية.

٣٦) نفس المصدر، وكذلك نجد نصوصا واسعة من قرار ١٨١ في:

الدل، عبد الله، **كارثة فلسطين**، دار الهدى-عمان.

Digitized by Birzeit University Library

القدس: "ميتروبلين" مبتور ومشوه أم طبيعي ومتوازن؟

د. راسم خمايسي*

تهدف هذه المقالة إلى عرض موجز لمفهوم "الميتروبلين" وكيفية تعريفه حسب الأدبيات التي ناقشت هذا الموضوع. وبعد العرض الموجز لمفهوم "الميتروبلين" -المدينة الكبرى- نحاول مناقشة هذا المفهوم في واقع القدس الحالي وكيفية تطوره. من خلال النقاش سنحاول عرض أبعاد هذا المفهوم واستخداماته على تطور القدس وما حولها. هذه المقالة سوف تساهم في وضع أسس لمفهوم هذا المصطلح وكيفية التعامل معه في القدس، حيث أن هذا المصطلح الوظائفي-التخطيطي له أبعاد سياسية، اجتماعية، اقتصادية وإدارية، وهو يستعمل كثيرا من قبل الإسرائيليين ويطرح للنقاش من قبلهم ويطلب تبنيه ليكون موجها لتطوير القدس. حتى الآن، وفي معظم اللقاءات التي تجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين لمناقشة التطوير والتخطيط والإدارة في القدس، يطرح موضوع "الميتروبلين" من قبل الإسرائيليين بينما يواجه تحفظا من قبل الفلسطينيين الذي يطالبون ويصرون على أن يتم النقاش حول حدود مدينة القدس فقط. وجهتا النظر هاتان تسببان عدم الاتفاق على أسس النقاش مما يؤدي إلى إهدار الوقت ويساهم في استمرار عدم الثقة المتبادلة بين الفريقين. لذلك، من الواجب وضع أسس لمفهوم "الميتروبلين" ليشكل مرجعية أولية لفحص حلول ممكنة في واقع القدس الحالي.

* د. راسم خمايسي: يحمل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من الجامعة العبرية، ١٩٩٣ . ويعمل حاليا محاضراً في قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، وزميل بحث في معهد فلور سهيمر، ومدير مركز التخطيط الاستراتيجي للسلطات المحلية العربية.

Digitized by Birzeit University Library

مفهوم "الميتروبلين" - خلفية نظرية

شهد التطور الحضري والمديني تكوين نماذج جديدة للمدن التي تختلف بالحجم والوظيفة وعملية التكوين كلما زاد عدد السكان الذين يميلون للتركيز وتكوين نموذج استيطاني بشري جديد. ولقد عرفنا نماذج استيطانية بشرية مثل: المضارب، والخرب، والقرى، والبلدات، والمدن "البتروبلين" والميتروبولس. ولكل واحد من هذه المصطلحات التي تصف واقعا حضريا مفهوم حجمي ووظائفي واجتماعي يميزه.

يطلق "الميتروبلين" على منطقة حضرية مبنية مكونة من عدة سلطات محلية مستقلة، يوجد بينها اتصال عمراني وتكامل اقتصادي. ولقد استصدر اسم "ميتروبلين" الباحث الأمريكي لويس مفورد واصفا ظاهرة المدينة الكبيرة التي تعني المدينة الأم (Metro تعني الأم، Polis تعني مدينة). (Herbert and Thomas, 1990) .

هناك عدة معايير لتحديد ما إذا كانت عملية تطور الحيز الحضري -المدينة يمكن أن يطلق عليها ميتروبلين أم لا. وهذا يعني أن هناك خلافا في هذا الشأن مما دعا باحثين ودول مختلفة إلى تحديد معايير مختلفة تطلق على حيز حضري ميتروبلين. هذه المعايير تشمل حجم السكان، ومسافة البوعة، والتوزيع الوظائفي، ومبني وهيكلية السلطات المحلية الواقعة في الحيز "الميتروبلين"ي (Berry and Horton، ١٩٧٠، ألكسندر، ١٩٩٥).

لقد عرف بلومنفلد (Blumenfeld, 1967) "الميتروبلين" بواسطة بعض المعايير التي نوجزها كما يلي:

١- تجمع ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف إنسان في حيز لا تزيد مدة السفر فيه من طرفه حتى المركز عن أربعين دقيقة.

٢- تتوفر فيه علاقة تبادلية وتكاملية بين أجزاء "الميتروبلين" المختلفة.

٣- يوجد تواصل واتصال في استعمالات أراض متخصصة مثل: السكن، والصناعة، والتجارة، والمناطق المفتوحة.

٤- توفر حيز يمكن من الحركة والاختيار الحر للعاملين، والمشغلين والمستهلكين. تتوفر حرية الحركة والانتقال للعاملين في الحيز نظرا لوجود فرص عمل مختلفة مفتوحة للجميع. أما بالنسبة للمشغلين فيتمكنون من إيجاد عاملين يتمتعون بميزات ومهارات مختلفة ويتحركون بحرية في الحيز الحضري. أما بالنسبة للمستهلكين، فإن الحيز "الميتروبليني" يجب أن يوفر اختيارا لتوطين الخدمات المختلفة واستهلاكها. أي أن حرية الحركة والتنقل واختيار مكان العمل والسكن والاستهلاك هي معيار أساسي في تحديد "الميتروبلين".

Digitized by Birzeit University Library

بالمقابل، قام توماس Thomas (١٩٩٣) بنقد بلومنفلد Blumenfeld بقوله أن "الميتروبلين" يجب أن لا يقل عدد السكان فيه عن المليون، حينها يمكن تكوين نموذج خاص لاستعمالات الأراضي التي تتناسب مع واقع "الميتروبلين". كذلك، يمكن توفر مستوى حراك عال للساكنين في "الميتروبلين"، حيث أن الحراك يمكن تنفيذه بواسطة ثلاث طرق:

١- حراك لغرض العمل، حيث يمكن تغيير مكان العمل في حيز "الميتروبلين" بدون تغيير مكان السكن، وذلك لأن "الميتروبلين" يشكل حيزا واسعا لاختيار فرص العمل.

٢- حراك جغرافي حر للسكن ويأتي في أعقاب الحراك في مجال العمل.

٣- حراك حر للمستهلكين.

أما بيجيو وكابوت Beajue and Gabot (١٩٧٠) فقد وضعا معيارين مرتبطين الواحد بالآخر لتحديد "الميتروبلين". الأول، توفر مدينة مركزية يوجد فيها تنوع وظائفي وتستقطب إليها حراكا جغرافيا للسكان. أما الثاني، فيتعلق بالحجم، ولكنه لم يضع حدا أدنى لحجم السكان لتحديد "الميتروبلين"، بل اعتمد على فرضية مفادها أنه كلما كانت المدينة أكبر فإنها سوف تكون متخصصة أكثر من ناحية وظائفية، وبذلك يوجد لها أثر اقتصادي على بيئتها. ولقد ذهب شاحر (١٩٧٣) لتحديد معايير "الميتروبلين" بقوله بأن "الميتروبلين" يجب أن يتكون من تواصل واتصال فيزيائي للمنطقة المبنية، ويشكل حيزا اختياريا واحدا للمبادرين والمستهلكين ويوجد فيه نموذج خاص لاستعمالات الأراضي ومركزية خاصة لنواة "الميتروبلين". ونظرا لأن مفهوم وتعريف "الميتروبلين" بدأ يتطور في أمريكا، لذلك قامت دائرة الإحصاء الأمريكية بتحديد معايير للميتروبلين (Palen, 1975) شملت:

١- توفر مدينة مركزية يزيد عدد سكانها عن خمسين ألف نسمة أو مدينتين متجاورتين ومتصلتين فيزيائيا، ويبلغ عدد سكانهما معا أكثر من خمسين ألف نسمة، بحيث يكون عدد سكان المدينة الصغيرة لا يقل عن ١٥ ألف نسمة.

٢- في المناطق التي تتبع المدينة المركزية يجب أن يكون أكثر من ٧٥٪ من القوى العاملة لا تشتغل بالزراعة، وعلى الأقل ١٥٪ من القوى العاملة التي تسكن خارج نواة المدينة تشتغل في قلب المدينة مع وجود علاقات عمل ملحوظة بين مناطق المدينة المختلفة. وأخيرا يكون ٥٠٪ من السكان يعيشون بكثافة عالية.

مما ذكر يمكن أن نستنتج أنه رغم الخلاف في المعايير لتحديد "الميتروبلين"، خاصة أن هناك فرقا ملحوظا بين تطور "الميتروبلين" الأوروبي مقابل الأمريكي (شاحر، ١٩٩٦)، حيث أن "الميتروبلين" الأوروبي يختلف عن الأمريكي من حيث أسباب النشأة ومدتها ونموذج

Digitized by Birzeit University Library

استعمالات الأراضي والكثافات والحجم وأدوات المواصلات. إلا أننا يمكن أن نشير في كليهما إلى بعض المعايير التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١- حيز عمراني متواصل ومتصل من ناحية فيزيائية وتتوفر فيه حرية الحركة والتنقل للعاملين والمشتغلين المستهلكين في مجال السكن والعمل واستهلاك الخدمات.

٢- تركز عدد كبير من السكان، وعادة لا يقل ذلك عن مليون شخص.

٣- فصل وتخصيص في استعمال الأراضي بحيث تكون الخدمات وأماكن التشغيل مركزة في قلب "الميتروبلين"، أما السكن ففي الأطراف.

٤- توفر علاقة تبادلية وتكاملية بين مناطق "الميتروبلين" المختلفة والتي توجد بينها عملية يومية حتى مسافة أربعين دقيقة بين طرف "الميتروبلين" ومركزه.

٥- وجود عدة سلطات محلية إدارية داخل الحيز العمراني المشكل للميتروبلين.

والسؤال الذي سوف نناقشه بعد استعراض مراحل تطور "الميتروبلين" هو: هل هذه المعايير تنطبق على واقع القدس، أم أن هناك خاصية للقدس يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؟

مراحل تطور "الميتروبلين"

تشير الأبحاث التي ناقشت تطور "الميتروبلين" إلى وجود نموذج متعارف عليه ويمر بعدة مراحل (Herbert and Thomas, 1990, Herbert, 1982). ومراحل تطور "الميتروبلين" نبدأ من نواة مدينية وتنطلق بشكل دائري حول هذا المركز، حيث تأخذ هذه الدوائر بالاتساع. وكلما كان محيط الدائرة أبعد عن المركز فإنه يتميز بالشبابية، وتتوفر فيه البنية التحتية العصرية والكثافة السكانية المنخفضة مقارنة بالدوائر الداخلية.

إن المرحلة التي يوجد بها الميتروبيلن تكون متأثرة بالأساس بتاريخه الحضري، والمبنى الاقتصادي المتميز، ومستوى تدخل الحكم المركزي في عملية تطور الميتروبيلن، بالإضافة إلى نوع وحجم المبادرات المحلية فيه.

وقد تبين من الدراسات التي ناقشت تطور "الميتروبلين" أن هناك خمس مراحل يمر بها "الميتروبلين"، وسوف نوجزها فيما يلي:

١- مرحلة التمدن أو التحضر Urbanization: وهي المرحلة الأولى وفيها يتركز معظم سكان "الميتروبلين" في المدينة المركزية ونسبة قليلة منهم فقط تسكن الدوائر الخارجية. تكون نسبة النمو سريعة جدا ومعظم هذا النمو يجري في المدينة المركزية التي تتركز فيها معظم

Digitized by Birzeit University Library

الفعاليات الاقتصادية وفرص التشغيل. وهذه المدينة المركزية للميتروبلين تتمتع بهجرة إيجابية، حيث يأتي إليها الناس من جميع أنحاء الدولة (Harshom, 1992). هذه المرحلة جاءت في أعقاب الثورة الصناعية في الدول المتقدمة والتي واكبتها عملية تمدن سريعة وانتفاخ للمدن ونظرا لتركيز الصناعات التقليدية في المدن. وقد استمرت هذه المرحلة في الدول الغربية المتقدمة حتى منتصف القرن الحالي .(Herbert and Thomas, 1990; Herbert, 1982)

٢- مرحلة التربيف (Sub-Urbanization): في هذه المرحلة تبدأ المدينة المركزية بخسارة جزء من حجمها ووزنها الكمي والنوعي من مجمل سكان "الميتروبلين". "جبهة النمو" في "الميتروبلين" (المنطقة التي تتميز بنسبة نمو سريع في "الميتروبلين") تخرج من المدينة المركزية وتنتقل إلى الدائرة الداخلية التي تحيط بالمدينة المركزية وإليها يبدأ "انزلاق" الفعاليات الاقتصادية، والخدماتية والترفيهية. وتبدأ المدينة المركزية التي تشكل نواة "الميتروبلين" بفقدان وزنها النسبي والكمي والنوعي. ومع تطور هذه المرحلة تفقد النواة حجمها المطلق، حيث تنتقل النواة إلى وضع ميزان هجرة سلبي بالمقارنة مع الدوائر الخارجية للميتروبلين .

٣- مرحلة القلق والانقسام الحضري-المديني (Disurbanization): مرحلة القلق والانقسام الحضري للميتروبلين تجري في مرحلة متقدمة لنموه، وعندما يبدأ "الميتروبلين" بفقدان مبناه المركز والمجمع ويبدأ بتكوين مبنى موزع منقسم إلى وحدات حضرية في الدوائر الخارجية توجد بينها "جزر فارغة". بالمقابل، هناك استمرار وامتداد حضري قطاعي مستمر بين النواة والأطراف البعيدة، خاصة على امتداد الطرق التي تربط الأطراف مع النواة. في هذه المرحلة تستمر النواة -المدينة المركزية- بفقدان سكاني سريع، حتى أن الدائرة الداخلية للميتروبلين والمحيطة بالنواة "الجذر" تعبر إلى مرحلة الجمود. موجة النمو تستمر بالانزلاق والتوسع إلى الدوائر الخارجية للميتروبلين. وفي هذه المرحلة يحدث انزلاق سريع وملحوظ للسكان إلى أطراف "الميتروبلين" بواسطة تكوين مدن أطراف "Edge City" تتطور كمدن شبه مستقلة في مناطق زراعية مفتوحة.

خلال مرحلة القلق والانقسام الحضري يعاني كل "الميتروبلين" من هجرة سلبية بالمقارنة مع مدن أخرى في الدولة.

تتميز مرحلة القلق والانقسام بتغير الاتجاهات لحركة السكان والفعاليات الاقتصادية والخدماتية وتتحول المدينة من نواة مركز واحد تحاط باستعمالات تجارية وخدماتية (C.B.D) إلى عدد من المراكز الثانوية المستقلة في أطراف "الميتروبلين"، بحيث تكون العلاقة التبادلية بين أطراف -مركز- أطراف (Muller, 1982; Hartshorn, 1992).

٤- مرحلة تحديث التمدن -الحضرية (Reurbanization): نظرا لأن مرحلة القلق والانقسام

Digitized by Birzeit University Library

لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإننا نلاحظ بروز ظاهرة التحديث التي تبرز من خلال ما يسمى بظاهرة "العودة إلى المدينة" "Back to the city". خلال مرحلة التحديث نجد انخفاضا في عدد السكان والتشغيل في دوائر "الميتروبلين". وبالمقابل، نجد ارتفاعا في عدد السكان وفرص التشغيل في نواة "الميتروبلين" من جديد، بالرغم من أن مجمل الهجرة من "الميتروبلين" تستمر سلبية خلال هذه الفترة، وهذا يعني أن التحديث مركز في نواة "الميتروبلين". ومن الدراسات التي تناولت تطور "الميتروبلين" نجد أن عددا قليلا من المدن تمر في هذه المرحلة (Herbert and Thomas, 1990)، حتى أن شاحر (١٩٩٦) يقول بأن هذه المرحلة هي مرحلة نظرية ولم يثبت تجسدها العملي في أي ميتروبلين في العالم. ولكنها جرت في جزء من بعض نواة "الميتروبلين"ات وحسب فان ديربيرغ (Van Der Berg; 1984, 1992) فإن هذه المرحلة تحدث عندما يكون غلاف "الميتروبلين" موجودا خارج مجال اليومة الممكنة والمعقولة، ومستوى القلق والانقسام للسكن والتشغيل يصل إلى مستوى لا يمكن تحمله من ناحية أنماط السلوك الحيزي للأشخاص والشركات.

٥- مرحلة التوزيع Exurbanization: هذه المرحلة تتميز باستمرار هجرة السكان والفعاليات الاقتصادية والخدماتية إلى المراكز الثانوية المستقلة في الدائرة الخارجية للميتروبلين. وهذه المراكز الثانوية يتم تعزيزها من خلال هذه الهجرة. وخلال هذه المرحلة تكون هناك علاقات تبادلية بين المراكز الثانوية في الأطراف -إلى مركز النواة- ومنها إلى المراكز الثانوية. وكذلك، هناك علاقات مباشرة تبادلية بين المراكز الثانوية من حيث هجرة السكان وتوطين الفعاليات الاقتصادية والخدماتية (Herbert and Thomas, 1990; Herber, 1982). هذه المرحلة بدأت تنشأ في بعض "الميتروبلينات" الكبيرة في الولايات المتحدة خلال سنوات السبعينيات وما زالت في طور التطور.

عند فحص وضع "الميتروبلين"ات المختلفة في العالم نجد أنها تقع في إحدى هذه المراحل من تطورها. وكذلك، نجد أن هناك فروقا بين "الميتروبلينات" التي نشأت بموجب النموذج الغربي (الأمريكي، والأوروبي، والأسترالي والياباني) وبين تلك التي تنشأ في دول العالم الثالث والدول العربية بينها. وإن العوامل المؤثرة على مرحلة تطور "الميتروبلين" ومبناه الحيزي تتعلق بالنظام الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي للدولة. ولذلك، نجد فروقات ملحوظة بين "الميتروبلينات" في دول العالم الثالث وبين تلك التي نشأت في الدول الغربية المتطورة، حيث أن "الميتروبلينات" في دول العالم الثالث تركز مراكز الحكم والخدمات السياسية والإدارية والاقتصادية فيها، وإليها تنتقل موجات الهجرة (Nazhat, 1992)، مما يؤدي إلى انتفاخها. وكذلك، فإن "الميتروبلين"ات في دول العالم الثالث تشكل المدينة الرئيسة فيها "primary city" أساس تطور التمدن دون أن يواكب ذلك عملية التصنيع كما حدث في المدن الأوروبية والأمريكية (جاد، ١٩٩٣). وكذلك، فإن ظاهرة

Digitized by Birzeit University Library

اليومية في مدن العالم الثالث أقل منها في المدن الأوروبية والأمريكية، نظرا للنسبة المنخفضة للملكية الخاصة للسيارات وعدم توفر مواصلات عامة متطورة. وهذا يعني أن العاملين يميلون للسكن في المدينة المركزية أو ضواحيها حتى ولو كانت بأوضاع سكنية متدنية. وكذلك، فإن مستوى الحياة المنخفض في المدينة وتوافد المهاجرين الذين يعانون من وضع اقتصادي مترد يؤديان إلى خلق أحياء فقيرة تسكنها الطبقة الدنيا التي تشكل نسبة عالية من سكان المدن الكبيرة في دول العالم الثالث بالمقارنة مع النسبة العالية للطبقة الوسطى في المدن الكبيرة في أوروبا وأمريكا. كما أن توسع المدن في العالم الثالث أدى إلى ضم قرى كانت في طوق المدينة (Harold, Abdul Samad and Zaharah, 1991)، وبذلك تزيد هذ القرى من حجم المدن وتساعد على تمدنها واتساعها، خاصة وأن سكان هذه القرى بعضهم بدأوا يمرون بمرحلة تمدن. أما في المدن الأوروبية والأمريكية، فإن القرى في الأطراف التي شملها التطور "الميتروبلين"ي تحولت إلى مدن ومراكز ثانوية داخل حيز "الميتروبلين" تسكنها الطبقة الوسطى التي تهاجر إليها.

كما أن المدن المتروبلينية الأوروبية شملت عدة وحدات إدارية وسلطات محلية يتم التعاون فيما بينها لكي يدار تطور "الميتروبلين" بالتنسيق فيما بين الوحدات الإدارية وسلطات الحكم المحلي المحلية (Razin, 1994, Van der Veer; 1996). أما في المدن الكبيرة في العالم الثالث، فما زالت هذه الأنماط الإدارية الفوقية المحلية أقل تطورا منها في المدن "الميتروبلين"ية الأوروبية والأمريكية.

المؤثرات على مبنى انتشار "الميتروبلين"

من عرضنا لتطور مبنى انتشار "الميتروبلين"، تبين أن "الميتروبلين" يتطور من نواة مدينة مركزية منطلقا بدوائر نحو الأطراف. هذا النموذج للانتشار الحيزي للميتروبلين يواجه حواجز فيزيائية مثل بحر وحدود وجبال. ولذلك، قلما يتم تطور "الميتروبلين" بشكل قطاعي وبأنصاف دوائر، حسب النموذج النظري، تشع من مركز المدينة الذي بدأ ينمو من ساحل البحر أو النهر. وكذلك، فإن وجود حدود سياسية لها أثر مباشر على نموذج تطور "الميتروبلين" أو مبنى مدن حدودية. وهذا ما سوف أقوم بتناوله في واقع القدس، حيث أن القدس كانت مدينة واحدة حتى عام ١٩٤٨، وبعدها تم تقسيم المدينة وأصبحت مدينة حدودية. وبعد عام ١٩٦٧ تم احتلال القدس الشرقية والضفة الغربية، وتم إعلان ضم القدس الشرقية إلى الغربية، ولكن هذا الضم لم يؤد إلى تغير واقع القدس الفعلي كمدينة منقسمة وحدودية.

Digitized by Birzeit University Library

مكانة القدس التاريخية

ربما لا نجد مدينة في العالم استمرت مكانتها ومركزيتها في حياة الشعوب والدول مثل القدس التي من المدن الأولى في العالم، والتي لها مكانة تاريخية ودينية وحضرية (الدباغ، ١٩٨٨، كوهين، ١٩٩٠). والباحث في التاريخ الحضري للشرق الأوسط والعالم يجد أن هناك مدنا أهم من القدس من ناحية عمرانية ومركزية سياسية عبر التاريخ، حتى أن القدس كانت تابعة لهذه المراكز الحضرية التاريخية، مثل حوض ما بين النهرين وحوض النيل. ولكن هذا الواقع لم يقلل من تميز القدس وخاصيتها. وهذه الخاصية والتميز للمدينة جاءا نتيجة مباشرة لارتباطها بالعقائد الدينية الموحدة، اليهودية والمسيحية والإسلامية، حيث تعتبر القدس مركزا حضريا لهذه الأديان. لذلك، ورغم أنه خلال التاريخ كانت تحدث تحولات في مكانة القدس السياسية والاقتصادية، إلا أن أهميتها الدينية لم تخب وكانت الباعث للتطور الاقتصادي والاجتماعي فيها ولرفع مكانتها السياسية. وهكذا، فإن الأهمية الدينية والتميز الثقافي للقدس هما المحور الذي تدور حوله أهمية القدس، وهما الباعث لهذ الأهمية. ولهذا، فإن السيطرة السياسية على القدس تساهم في رفع شأن الدولة المسيطرة عليها عالميا، وخاصة في القرن الأخير. إن المنافسة والصراع التاريخي للسيطرة على القدس أدى إلى إضرار بالمدينة حتى من الناحية العمرانية، ولم تدم طويلا السيطرة عليها من قبل جهات سياسية ودول، حيث يشهد التاريخ على تحول متتال في السيادة على القدس (الفرحان، ١٩٩٦، الدباغ؛ ١٩٨٨؛ ١٩٧٧، Cohen). وهذا الصراع السيادي عليها أثر على تطورها الحضري، وهي تشكل قلبا ثقافيا ودينيا. وهذا القلب الثقافي يدور حوله صراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتحول بينهم إلى قلب سياسي واقتصادي. وقد أثر هذا الصراع بكل أبعاده على القدس من حيث المبنى الحيزي للمدينة وتكوينها المؤسساتي وأساسها الاقتصادي.

تطور المبنى الحيزي للقدس

المبنى الحيزي الحالي للقدس تأثر بشكل مباشر بعدة عوامل ساهمت في تكوينه الفيزيائي، والمؤسساتي، والاقتصادي، والاجتماعي. هذه العوامل يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١- الموقع الجغرافي: تقع القدس على ربوات منبسطة نسبيا في وسط منطقة الجبال الفلسطينية وعلى محور خط توزيع المياه الباطنية. وموقع المدينة بدأ يتطور على الأطراف الشرقية للجبال الفلسطينية التي تحد الانكسار الجيولوجي من الناحية الغربية، والذي يعرف بالشق السوري-الإفريقي، ومحليا بغور الاردن. هذا الموقع له آثار مناخية، ولهذا فإن القدس تقع على منطقة التحول المناخي. فمعظم المدينة تقع في منطقة مناخية معتدلة -حوض البحر المتوسط- وعلى حافة المنطقة الصحراوية الجافة. هذا الوضع المناخي له أثر على نوعية النباتات وحتى التربة. الموقع الحافّي (Fringe) أثر على التطور السكني للسكان، ولذلك نجد أن القدس التي انطلقت من البلدة القديمة والتي تشكل نواة المدينة تطورت باتجاه

Digitized by Birzeit University Library

محور متواز (Semitrac) شمال جنوب، ولكن محور غرب شرق غير متواز. وهذه المحاور سوف نستعرضها بتفصيل أكثر لاحقا.

٢- التحولات السياسية: وكما اشرنا سابقا، فقد مرت القدس بتحولات سياسية كثيرة، وسيطرت عليها دول مختلفة خلال التاريخ. ولكن خلال القرن الأخير تحولت القدس من القلب الروحي إلى مركز الصراع السياسي للسيطرة عليها. فحتى عام ١٩١٧، كانت القدس مركزا إقليميا لفلسطين وكانت تتبع مركز الدولة العثمانية في اسطنبول، وكانت من حيث الحجم مشابهة لمدن فلسطينية أخرى كيافا. ولكن، بعد أن احتلت من قبل البريطانيين، والذين أقاموا انتدابا لهم في فلسطين ووضعوا لها حدودا سياسية، أصبحت القدس مركزا إداريا قطريا للانتداب البريطاني في فلسطين، حيث أقام مؤسساته فيها وأصبحت تابعة للندن. وخلال فترة الانتداب، كانت القدس تتطور باتجاه الغرب الشمالي الجنوبي انطلاقا من منطقة البلدة القديمة. وأقيمت خلال هذه الفترة أحياء عربية ويهودية خارج أسوار القدس لتوفير سكن للعدد المتزايد من السكان. وبالمقابل، بدأت القرى الفلسطينية في التوسع وأقيمت مستوطنات يهودية جديدة حول القدس في منطقة عتصيون وغرب القدس.

إن المدينة الواحدة والموحدة التي تطورت بشكل ملحوظ خلال فترة الانتداب انقسمت إلى مدينتين بعد عام ١٩٤٨ بعد قيام دولة إسرائيل. وبذلك، تحولت القدس من مدينة واحدة إلى مدينتين مفصولتين الواحدة عن الأخرى بحدود سياسية رغم التكامل الفيزيائي والعمراني بينهما. وبهذا، تحولت القدس من مدينة تقع في وسط فلسطين الجغرافي إلى مدينة حدودية تقع في أطراف دولة إسرائيل وترتبط بها بواسطة ممر ضيق، كما تقع في أطراف المملكة الأردنية الهاشمية وفي وسط إقليم الضفة الغربية على محور شمال جنوب. هذا الوضع الحدودي كان له أثر على تكوين مدينتين غير متجانستين من حيث تركيبة السكان الاجتماعية والعرقية، والمبنى الفيزيائي، والشكل العمراني، واتجاهات التطور للأساس الاقتصادي، والمكانة السياسية. فمن حيث المكانة السياسية، أعلنت إسرائيل عن الجزء الغربي للمدينة عاصمة لدولة إسرائيل، وبدأت بنقل وإنشاء المؤسسات السياسية للدولة الجديدة. أما الجزء الشرقي فقد استمر كمركز إقليمي لوائي تابع لمدينة عمان التي أصبحت عاصمة للمملكة الأردنية الهاشمية كدولة جديدة أخرى في المنطقة. وقد أدت حرب عام ١٩٤٨ إلى طرد وخروج العرب من الجزء الغربي للمدينة والقرى المحيطة فيه والذي شملته دولة إسرائيل. وأصبحت هذه المنطقة بدون عرب ويسكنها يهود فقط، أما الجزء الشرقي فيسكنه عرب فقط.

في عام ١٩٦٧، وخلال الحرب، تم احتلال الجزء الشرقي من القدس إضافة إلى الضفة

Digitized by Birzeit University Library

الغربية. وأعلنت إسرائيل عن فرض السيادة على القدس الشرقية وبعض القرى المحيطة بها وعن ضمها كجزء من دولة إسرائيل، حيث تم الإعلان عن حدود بلدية جديدة للمدينة تشكل نفس حدود الدولة في هذه المنطقة. وفي وضع الحدود تمت مراعاة الاعتبارات الإقليمية والديمغرافية من قبل الإسرائيليين الذين سعوا إلى تحقيق مبدأ أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد من السكان العرب. وكما سنبين لاحقا، فإن إعادة "توحيد" وفرض السيادة السياسية على القدس بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال المناطق المحيطة بها هو، بالنسبة لإسرائيل، إخراج القدس من الوضع الحدودي وإعادة مركزيتها الجغرافية. ولأجل تعميق هذا الوضع وتعزيز السيادة الإسرائيلية تبنت الحكومات الإسرائيلية سياسة تخطيط واستعمالات أراض وتقسيما إداريا يمكنها من تنفيذ السيادة وتعميقها. وهذ السياسة كان لها اثر على المبنى الحيزي لتطوير القدس وتركيبة سكانه ومبناه الاقتصادي.

وبعد اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٤، وإقامة السلطة الفلسطينية وتسليمها مناطق مدينية وقروية في منطقة الضفة الفلسطينية وإرجاء موضوع القدس لمحادثات التسوية النهائية عادت القدس إلى مركز الأحداث السياسية وإلى نشوء وضع حدودي مجدد، حيث بدأ تسليم المدن والقرى الفلسطينية المحيطة بها من الجهة الشمالية والجنوبية للسلطة الفلسطينية، هذه القرى التي تشكل الطوق والدائرة الخارجية للقدس العربية-الشرقية. وبالمقابل، هناك مستوطنات إسرائيلية بين هذه المدن والقرى الفلسطينية ما زالت تحت السيادة الإسرائيلية، وقد أُرجئت التسوية بشأنها إلى الوضع النهائي. وتقع هذه المستوطنات كذلك في منطقة طوق القدس.

٣- التركيبة العرقية والاجتماعية: الأهمية الدينية والروحية للقدس ساهمت في خلق تعددية عرقية وطائفية ودينية واجتماعية فيها. هذه الفئوية للتركيبة السكنية للقدس أنشأت مدينة مكونة من أحياء غير متجانسة من حيث التركيبة الفئوية والسكانية. كل مجموعة أو فئة عرقية دينية، وحتى اجتماعية وانتمائية، سعت لتفضل السكن في حيز سكني متجانس فيها. ورغم أننا نستطيع أن نميز بين مبنيين أساسيين، وهما المبنى العرقي الاجتماعي الإسرائيلي والمبنى الفلسطيني، إلا أن كل واحد من هذين المبنيين يشمل عدة فئات انتمائية. هذه الفئوية كان لها أثر على تكوين المبنى الحيزي للقدس، خاصة بعد أن تم اعتماد الفئوية العرقية كأساس للسياسة الحكومية من قبل إسرائيل، لأجل تعزيز الوجود الإسرائيلي في القدس وحولها، وذلك من خلال بناء أحياء سكنية جديدة وتجاهل البناء للفلسطينيين، بل على العكس حصر تطورهم وامتدادهم الحضري. ويمكن القول أن سياسة واضحة اتبعت من قبل حكومات إسرائيل المتتابعة لأجل تعزيز الفئوية العرقية داخل القدس وحولها من خلال إعطاء الإسرائيليين وحرمان الفلسطينيين.

Digitized by Birzeit University Library

٤- التواصل والعلاقات مع البلدات المحيطة: إن أثر التواصل والعلاقات مع البلدات المحيطة يمكن بيانه ببعدين: الأول يتعلق بالقرب الجغرافي للبلدات المحيطة التي كانت مستقلة بذاتها رغم ارتباطها الإداري والاقتصادي بالقدس، كما هو الأمر بشأن مدن مثل رام الله والبيرة، وقرى مثل الرام وقلنديا وبيت حنينا وشعفاط من الشمال، ومدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، وقرى مثل صور باهر من الجنوب. هذا القرب الجغرافي للمدن أدى إلى تكوين تواصل عمراني بين هذه البلدات المحيطة مع القدس. التواصل العمراني جاء بعد الامتداد العمراني لهذه البلدات وتوسعها السكاني، حتى أصبحت هذه البلدات "اسفنجا" لامتصاص الزيادة السكانية من القدس خاصة للقرى المحيطة، كما هو الحال بالنسبة لبيت حنينا وشعفاط والرام.

أما البعد الثاني، فيتعلق بعمق الارتباط بين القدس والبلدات المحيطة، ويمكن بيان ذلك من خلال شبكة الطرق التي تربط القدس مع القرى المحيطة. صحيح أن هناك علاقة بين البعد الأول والثاني ولكن شبكة الطرق تؤكد عمق الارتباط. فمنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر كان الارتباط بين مدينة يافا والقدس يتعزز مما أدى إلى تطور عمراني للقدس باتجاه الغرب من البلدة القديمة. وقد ساهم ازدياد الارتباط مع مدن الضفة الفلسطينية شمالا وجنوبا في تطوير محور بناء فلسطيني شمال جنوب يمتد مع طول الطريق الرئيسي الذي يربطها، وفي تطوير محور غربي باتجاه تل أبيب- يافا بالمقابل، حيث هناك ارتباط وثيق بين القدس الغربية وتل أبيب-يافا، كذلك هناك ارتباط وثيق بين القدس الشرقية والضفة الغربية بعد عام ١٩٤٨ .

القدس ومفهوم "الميتروبلين"

بعد أن استعرضنا بإيجاز مكانة القدس والعوامل التي أثرت على تكوينها الحيزي، نود أن نناقش، كذلك، بإيجاز وضع القدس مقارنة مع مفهوم "الميتروبلين" كي نجيب على السؤال التالي: هل توجد في القدس مقومات "الميتروبلين" التي استعرضناها سابقا؟ من خلال استعراض مفهوم "الميتروبلين" اتضحت النقاط التالية كتعريف للميتروبلين:

١- عدد السكان في حيز يوجد فيه تواصل عمراني لوحدات حكم محلي وإدارية يسكنها أكثر من مليون نسمة.

٢- يومة بين نواة-مركز "الميتروبلين" وبين الدوائر الخارجية حتى ٤٠ دقيقة.

٣- فصل وتخصيص في استعمالات الأراضي حيث تركيز فعاليات اقتصادية وخدماتية في المركز وسكن في الأطراف.

٤- حرية حركة بين أجزاء "الميتروبلين" للسكان وللمستثمرين ولتوطن الخدمات.

Digitized by Birzeit University Library

بناء على ما تقدم يتضح أن القدس الكبرى، والتي تمتد من بيرزيت شمالا حتى حلحول جنوبا وأريحا شرقا حتى مودعين غربا، تقع في مجال يومية لا تزيد عن أربعين دقيقة للوصول من أطرافها إلى قلب مدينة القدس. وكذلك، نجد أنه من رام الله شمالا حتى بيت لحم جنوبا يوجد تواصل عمراني بين وحدات إدارية وحكم محلي وبلديات ومجالس قروية ولجان تطوير ومخاتير، ويسكنها حوالي ١,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦ .

هذه المراكز يوجد فيها فصل وتخصص لاستعمالات أراض، حيث تركيز فعاليات اقتصادية وخدماتية متخصصة في المركز الإداري والتجاري لهذه المراكز ولا يسكنها مواطنون بكثافة. ولكن، في أطراف هذه المراكز هناك تركيز سكاني وإسكاني، أي أن هناك تخصصا باستعمالات الأراضي حيث توجد يومية من أنحاء القدس والمدن والقرى المحيطة إلى المراكز الإدارية والخدماتية في القدس. أما بالنسبة لحرية الحركة للمستهلكين والمستثمرين وللسكان، فإن هناك شبكة مواصلات تربط أنحاء "الميتروبلين"، ولا يوجد قانون يمنع نظريا وصول الشخص إلى أنحاء "البتروبلين" والتوطن فيه. ومع ذلك توجد ضوابط وموانع تحول دون حرية الحركة للفلسطينيين على وجه الخصوص للوصول إلى الأحياء اليهودية التي سوف نناقشها بإسهاب أكثر.

من المقارنة لوضع القدس الحالي نجد أن هذا الواقع للقدس يطابق نظريا مفهوم "الميتروبلين" حسب التعريف العالمي ومقارنة بما يحدث في ميتروبلينات في دول العالم المختلفة. ولكن السؤال الذي سوف نناقشه فيما يلي هو: أي ميتروبلين هي القدس؟ وفي أي مرحلة يوجد؟ وماهي تركيبة هذا "الميتروبلين" التي لها أثر مباشر على الحراك في داخله ومبناه الفيزيائي والوظائفي والسكني والسكاني؟

القدس "ميتروبلين" مبتور (Truncated)

نظرة ساذجة للواقع في القدس ومحيطها تشير إلى أن مبنى القدس الحيزي والوظائفي والإداري هو ميتروبلين حسب المفهوم العالمي، ولكن بفحص الواقع نجد أن الوضع يختلف. هذا الواقع يشير إلى أن واقع القدس الحالي هو ميتروبلين مبتور، أي غير متكامل ومتناسق في داخله، وقد نشأ نتيجة للعوامل الفيزيائية والجغرافية والتحولات السياسية والتركيبة العرقية والاجتماعية والعلاقة مع المدن والقرى المحيطة. إن وضع القدس جعل دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لا تشير إلى القدس كميتروبلين رغم أنها اشارت إلى تل أبيب ويافا وحيفا كميتروبلين في إسرائيل. وبالمقابل، فإن تجاهل الواقع السياسي والعلاقات بين أجزاء القدس الفلسطينية دفع مخططي خطة قطرية لاستيعاب الهجرة وتطوير السكان رقم ٣١ إلى تبني القدس كميتروبلين من بين أربعة ميتروبلينات في إسرائيل، وبناء على هذا المخطط القطري قامت بلدية القدس الإسرائيلية بالمبادرة لإعداد مخطط لميتروبلين القدس محاولة فرض المفهوم الإسرائيلي على المبنى الحيزي للقدس ومحيطها وأخذت المدن والقرى الفلسطينية كجزء من هذا "الميتروبلين". هذا وقد كان مفهوم

Digitized by Birzeit University Library

"الميتروبلين" الإسرائيلي من بين المفاهيم التي وجهت سياسة التخطيط والتطوير الإسرائيلية في منطقة القدس، وذلك لأجل خلق ميتروبلين يخدم المصلحة الإسرائيلية ويعزز من سيطرتها على القدس ومحيطها، وبالمقابل، حصر الامتداد العمراني والوظائفي الفلسطيني. وبفحص سياسة التخطيط والتطوير الإسرائيلية في محيط القدس نجد أنها موجهة من مفهوم إقليمي territorial، وبعد تأمين السيطرة الإقليمية ينشأ التطور والمفهوم الوظائفي functional. وهذا التوجه لبناء "الميتروبلين" لا يشابه المفهوم النظري لتعريف "الميتروبلين"، والذي نشأ كتعريف واصف لواقع تطور وظائفي بدون تدخل للمفهوم السياسي الإقليمي. أما الواقع في القدس فهو مخالف لما يحدث في تعريف "الميتروبلين" العالمي وحتى مفهوم ميتروبلين تل أبيب وحيفا في إسرائيل نفسها.

هذا المفهوم الإقليمي "للميتروبلين" أدى إلى توسيع المدينة المركزية بواسطة إقامة أحياء إسرائيلية جديدة في المنطقة التي ضمت إلى إسرائيل عام ١٩٦٧ . هذه الأحياء الجديدة شكلت دائرة أولى حول نواة المدينة الغربية التي شملت المركز الإداري والتجاري للقدس في شارع يافا والملك جورج، وأدت إلى تقطيع الامتداد الفلسطيني الذي نشأ على محور شمال جنوب والذي يتبع مركزا إداريا وتجاريا يقع على حافة سور المدينة القديمة على امتداد شارع صلاح الدين. وهذا يعني أنه في داخل نواة القدس يوجد مركزان، واحد إسرائيلي وآخر فلسطيني. وأصبح المركز الفلسطيني ثانويا وفي أطراف المركز الإسرائيلي وحتى تابعا له. والسياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس تسعى إلى توحيد هذين المركزين وتأمين تواصل جغرافي بينهما بعد أن كانا منفصلين جغرافيا.

كذلك، لأجل تقليل مكانة القدس بالنسبة للفلسطينيين، قامت إسرائيل وبعد احتلال القدس مباشرة بتوسيع حدودها وفرض السيادة الإسرائيلية عليها وإلغاء بلدية القدس العربية والمجالس القروية للقرى التي كانت تقع داخل الحيز الذي ضم إلى القدس الإسرائيلية. كما قامت بالغاء محافظة القدس ووزعتها بين محافظة رام الله وبيت لحم. وأصبحت القدس "الموحدة" تتبع لواء القدس الإسرائيلي. كذلك، قامت إسرائيل بسياسة تفريغ المؤسسات التي تحكم وتدير الضفة الغربية وحولتها إلى مدينة رام الله. كما قامت بوضع ضوابط على تطوير مؤسسات إدارية مالية وثقافية فلسطينية في القدس. هذه السياسة للحكومة الإسرائيلية ولبلدية القدس سعت إلى إضعاف المركز الفلسطيني في القدس مقابل تعزيز تبعيته للمركز الإسرائيلي. ولكن رغم هذه السياسة المتواصلة، فإننا ما زلنا نرى مركزين منفصلين ومختلفين من حيث الوظائف والقدرة لخدمة ظهير لهما. وهذا يعني أن الازدواجية في سياسة التطوير لمركز القدس ساهمت في خلق مركز ميتروبلين مزدوج.

سياسة تعميق السيطرة الإقليمية وتوسيع المنطقة حول القدس التي يسكنها الإسرائيليون

Digitized by Birzeit University Library

دفعت الحكومة الإسرائيلية لإقامة مستوطنات إسرائيلية حول القدس، وذلك بتعزيز غوش عتصيون وإقامة مدينة بيتار وافرات في الجنوب ومعاليه أدوميم في الشرق وبيت إيل في الشمال وجفعات زئيف في الشمال الغربي. هذه المستوطنات، إضافة إلى الأحياء التي أقيمت في الدائرة الداخلية حول مركز القدس، ترتبط كليا به وتعتمد عليه من حيث العمالة والخدمات والتجارة. وهذه المراكز السكانية-المستوطنات- لم تبن نظرا لتطور طبيعي ورغبة سكان القدس بالترييف من المركز إلى أطراف "الميتروبلين"، بل نتيجة لسياسة مبادرة دافعة لإسكان يهود في هذه المستوطنات بواسطة استعمال محفزات مالية لذلك. وهذا يعني أن هذه "الاحياء" أو المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت حول القدس ما زالت تابعة ومعتمدة على المدينة الأم -القدس- وتسعى هذه المستوطنات إلى تعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس ومحيطها. وبالمقابل، فإن البلدات والمدن الفلسطينية نشأت وتطورت بناء على تطور طبيعي. وإن الضوابط الإسرائيلية على بناء المؤسسات الفلسطينية داخل القدس دفعت هذه المؤسسات للتوطن في مدينة رام الله خاصة ومدينة بيت لحم على أطراف بلدية القدس وفي الرام وضاحية البريد عامة. وهذا يعني أن المراكز الثانوية الفلسطينية هي مستقلة عن المدينة الأم أكثر من تلك الإسرائيلية، ولكنها أيضا تعززت كنتيجة مباشرة للضبط والموانع لتوطن المؤسسات الفلسطينية في القدس- النواة الفلسطينية.

مما تقدم يتضح أن حرية الحركة والحراك الجغرافي والوظائفي للسكان والمستهلكين والمبادرين داخل "الميتروبلين" غير متوفرة، بل مرهونة بضوابط ومعوقات سياسية وفنوية، حيث ما زال الإسرائيليون والفلسطينيون يمانعون السكن في حيز واحد حتى سمحت السياسة الحكومية والبلدية بذلك. وقد سعت السياسة الحكومية والبلدية إلى تعزيز الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بواسطة اتباع سياسة مزدوجة في بناء السكن والتخطيط الحضري، وذلك للوصول إلى تخفيف حجم وقدرة الوجود الفلسطيني في القدس ومحيطها. ولذلك، فإن اليومة الفلسطينية إلى القدس مقرونة بضوابط، الأمر الذي يحول دون وصول القوى العاملة الفلسطينية إلى مركزها للعمل واستهلاك الخدمات التجارية والإدارية فيها. وهذا يعني أن تجاه اليومة موزع بين القدس - النواة- والمراكز الثانوية -رام الله وبيت لحم.

أما بالنسبة للمبنى الفيزيائي للمساكن ونمطها والخدمات المتوفرة فيها، فنجد أن هناك نموذجين داخل "الميتروبلين": واحد يفتقر إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة حيث يعتمد السكان لتوفير ذلك على المبادرة والتمويل الذاتي، وآخر يتمتع بمستوى خدماتي وبنية تحتية مطورة حيث يعتمد السكان على البناء الحكومي المبادر. هذان النموذجان نجدهما غير متداخلين داخل نفس الحي، بينما هناك تكامل داخل حيز سكني. ولذلك، فإن الحيز الفلسطيني يقع على محور طولي شمال جنوب وعلى امتداد خط توزيع المياه الباطنية وعلى طرف المناخ المعتدل، بينما الحيز الإسرائيلي داخل المدينة يتطور بشكل نصف دائري باتجاه الغرب باستثناء الأحياء التي أقيمت لتقطيع استمرار التواصل الفلسطيني والتي شكلت دوائر في الدائرة الداخلية والخارجية لميتروبلين القدس المبتور.

Digitized by Birzeit University Library

بعد أن أوضحنا أن "الميتروبلين" المقدسي المبتور لم ينشأ بناء على تطور طبيعي وظائفي، بل جاء نتيجة سياسة فعالة وفاعلة مزدوجة للمبنى العرقي الفئوي داخله، نجد أنه من الجدير بالذكر أن هذا المجمع الحضري يشمل عدة وحدات حكم محلي تدير الحيزات الإدارية فيه. وحدات الحكم المحلي العاملة فيه تشمل بلدية ومجالس قروية ولجان تطوير ومخاتير، وتعمل بموجب مرجعية قانونية وهيكلية مختلفة وتنتمي إلى مبنى سياسي مختلف هو الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية والإدارة المدنية. وهذا يعني أن هذه الوحدات الإدارية والحكم المحلي لا تعمل بنفس الأدوات، مما يؤدي إلى البتر في ميتروبلين القدس حتى من الناحية الإدارية وتركيبة السكان الذين ينتمون من ناحية مستوى التحضر إلى مجتمع حضري صناعي ومجتمع حضري خدماتي: الأول إسرائيلي يسعى خلف النموذج الغربي الأوروبي والأمريكي، والثاني فلسطيني يسير خلف النموذج الذي تطور في الدول النامية والعربية.

فيما تقدم أوضحنا الفجوة بين مفهوم "الميتروبلين" العام وواقع القدس، حيث تبين أن القدس نظريا هي ميتروبلين، ولكن عمليا هي ميتروبلين مبتور. وفيما يلي نود أن نوجز المرحلة التي يوجد بها ميتروبلين القدس بالمقارنة مع مقومات مراحل تطور "الميتروبلين". ربما يظن البعض أن ميتروبلين القدس ما زال في مرحلة التمدن "urbanization" ، حيث أن معظم سكانه ما زالوا يسكنون في المدينة المركزية (شمرياهو ومزور، ١٩٩٣)، وما زال هذا المركز ينمو وإليه يسعى المستهلكون والعاملون يوميا. بالمقابل، نجد أن هناك ظاهرة الترييف "sub-urbanization" الإيجابي والموجه بناء على سياسة حكومية تمنح محفزات للمترفين الإسرائيليين من أجل تعزيز المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الدائرة الخارجية للميتروبلين المقدسي. وهذا يعني أن ظاهرة الترييف لا تجري بشكل طبيعي وبناء على نضوج "الميتروبلين". وبالمقارنة، فإن ظاهرة الترييف الفلسطيني داخل "الميتروبلين" أيضا لا تجري بشكل طبيعي، بل تحدث نتيجة سياسة دافعة وحصر تطور وامتداد عمراني داخل المركز -المدينة-، وإن أزمة السكن هي الدافع لعملية الترييف الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من المجتمع الفلسطيني ما زال قرويا يمر بمرحلة تمدن، وهذا يعني أن "الميتروبلين" من ناحية فلسطينية يجب أن يكون في المرحلة الأولى لتطوره. ولكن سياسة الحكومة الإسرائيلية نحو الفلسطينيين في القدس دفعت إلى إنشاء ظاهرة الترييف والهجرة السلبية من مركز المدينة -منطقة باب الساهرة، الشيخ جراح، البلدة القديمة- إلى الأطراف، هذا بالإضافة إلى نشوء مراكز حضرية مدينية شبه مستقلة على أطراف "الميتروبلين" -رام الله والبيرة في الشمال، أريحا في الشرق، وبيت لحم في الجنوب. وهذا يعني أن ميتروبلين القدس من ناحية الفلسطينيين قد وصل إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة القلق والانقسام "disurbanization" وذلك نتيجة لتدخل سياسة الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس في السلوك الحيزي والوظائفي والاقتصادي للفلسطينيين في حيز ميتروبلين القدس.

مما تقدم يتضح أن "ميتروبلين" القدس الذي ما زال في طور البناء كان من المتوقع أن يسلك

Digitized by Birzeit University Library

حسب النموذج المتعارف عليه، المرحلة الأولى لتطور "الميتروبلين" وهي مرحلة التمدن urbanization، ولكن السياسة الحكومية الإسرائيلية وبلدية القدس ووجود القدس على منطقة "حدودية" وضمن صراع سياسي ثقافي وعرقي أدى إلى وجود ظواهر الترييف والقلق والانقسام، وهي ظواهر تتميز بها ميتروبلينات عالمية متطورة. وهذا يعني أن "الميتروبلين" المقدسي ليس مبتورا فحسب، بل هو مشوه ومشوش من حيث مراحل التطور والنضوج، فيه ظواهر حضرية حيزية لا تتناسب مع مراحل تطوره، مما يؤكد التميز والخصوصية "لميتروبلين" القدس من حيث المبنى الحيزي والوظائفي والذي هو نتاج سياسة متدخلة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية إقليمية.

خلاصة

أوضحت الدراسة الموجزة واقع "ميتروبلين" القدس المبتور والمشوه والمشوش بالمقارنة مع مفهوم "الميتروبلين" الذي نشأ في الدول الأوروبية والأمريكية. إن ترويج فكرة "الميتروبلين" التي تعتمد على المفهوم الوظائفي في التعريف يسبقها تسويق مفهوم القدس الكبرى من قبل إسرائيل - المقصود بفكرة القدس الكبرى هو ضم مساحة كبيرة تحت التأثير الإسرائيلي في القدس- وهذا يعني أن مفهوم "الميتروبلين" المقدسي هو بالأساس مفهوم إقليمي ويسعى إلى خدمته وتحقيقه. هذا المفهوم الإقليمي يسعى إلى توسيع الحيز الجغرافي الذي يقع تحت التأثير الإسرائيلي إن لم يكن تحت السيادة الإسرائيلية حتى في الحل النهائي لموضوع القدس. إن وضع القدس كان قبل عام ١٩٦٧ حدوديا وهامشيا مرتبطا بدولة إسرائيل بواسطة ممر ضيق نسبيا. ولذلك، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تهدف إلى توسيع هذا الممر الضيق الذي يربط مركز دولة إسرئيل بالقدس بواسطة إقامة مستوطنات إسرائيلية بدوائر خارجية حول القدس. وهذا يعني أن حدود بلدية القدس الحالية حتى بعد الضم ليست الهدف فقط، بل هناك سعي حثيث لتوسيع الاستيطان الإسرائيلي حول القدس لأجل خلق وضع يمكن من خلاله تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية للتوسع الإقليمي حول القدس عند بدء المحادثات حول التسوية النهائية للقدس والمستوطنات، وإخراج القدس في الحل النهائي من واقع الأطراف إلى سيطرتها على حيز ذي عمق إقليمي. ولهذا الغرض، فإن مفهوم "الميتروبلين" الوظائفي يسعى إلى خدمة المفهوم الإقليمي، بادعاء أن القدس والمدن والقرى المحيطة بها هي وحدة عمرانية وحيز وظائفي واحد، رغم أن الحقيقة، كما أوضحنا، مخالفة لهذا الادعاء.

ومن ناحية فلسطينية، فإن القدس تقع في القلب الجغرافي للضفة الفلسطينية والتي من المتوقع أن تكون الجزء الأساسي من إقليم الدولة الفلسطينية. وهذا يعني أن المفهوم الإقليمي الإسرائيلي للميتروبلين سوف يحول دون التواصل بين الجزء الشمالي والجنوبي للضفة الفلسطينية بواسطة قطعه لهذا التواصل وشرذمة "ميتروبلين" القدس المقترح وإخراجه من الوسطية الجغرافية للدولة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

كما أن التسوية النهائية للقدس سوف تعيدها إلى وضع منطقة حدودية الأمر الذي سيرتب عليه تأثير على المبنى الحضري والحيزي والمبنى الفيزيائي والوظائفي للمدينة، إضافة إلى الإدارة المحلية. وإذا كان الأمر كذلك فعلى الجهات الإسرائيلية والفلسطينية وضع استراتيجية تمكن الطرفين من الاستفادة من واقع القدس الحدودي وذلك بواسطة التعاون والمشاركة في إدارة حيز القدس بواسطة إنشاء هيئة فوقية محلية للتنسيق والتعاون بشأن تطوير القدس وتحويلها من ميتروبلين مبتور ومشوه إلى ميتروبلين طبيعي ذي تنسيق وتعاون رغم أنه حدودي. والتجربة العالمية متوفرة في إدارة "ميتروبلين" حدود (NASR, 1996) ولكن هذا يتطلب تغيير السياسات المعمول بها واستبدالها بسياسات تسعى إلى التعاون والمشاركة بدل السياسات التي تسعى إلى الاحتلال.

قائمة المصادر

١- الدباغ، م (١٩٨٨)، **بلادنا فلسطين؛** الجزء التاسع والعاشر، دار الشفق، كفر قرع.

٢- الفرحان، ي (١٩٩٦)، القدس؛ **موسوعة المدن الفلسطينية؛** دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق؛ صفحة ٥٨٧-٦٣٩ .

٣- الكسندر، م (١٩٩٥)، **اتجاهات بتطور ميتروبليتم في العالم: المدينة بانتقال لفترة ما بعد الصناعة؛** مواد أساسية نحو إعداد مخطط هيكلي لتل-أبيب يافا، قسم التخطيط وبناء المدن، بلدية تل أبيب يافا، (بالعبرية).

٤- جادم (١٩٩٣)، **التضخم الحضري في البلاد النامية،** دار العالم الثالث، القاهرة.

٥- شاحر، أ (١٩٧٣)، **مجمعات مدن، في مدن بإسرائيل،** القدس صفحة ٢٣١-٢٨٤ (بالعبرية).

٦- شاحر. أ(١٩٩٦)، **اتجاهات ميتروبوليتم في العالم وإسرائيل؛ تقرير مبادىء لسياسة تطوير ميتروبلين تل أبيب، مرحلة ب تقرير متوسط رقم ٣،** وزارة الداخلية وآخرون، القدس.

٧- شفيد، ي (١٩٩٤)، الحيز الميتروبلوني للقدس، في أوره أحي منير (تحرير) **القدس: صورة الواقع،** وزارة الدفاع معهد القدس لأبحاث إسرائيل، القدس، صفحة ٢٧-٣٨ (بالعبرية).

٨- شمرياهو، ك. ومزور، أ. (١٩٩٣)، **متروبلين القدس؛ مخطط رئيسي ومخطط تطوير، المرحلة الاولى، تقرير رقم ١/أ،** معهد القدس لابحاث إسرائيل وآخرون، القدس (بالعبرية).

٩- كوهين، أ (١٩٩٠)، (تحرير)، **دراسات في تاريخ القدس:** ترجمة: سليمان مصالحه، ياد ينسحان بن تسفي؛ القدس.

10- Beajue, G. and Gabot, G. (1970), *Urban Geography*, J Wiley, New York.

11- Berry, B.J.L. and Hortou, F.E. (1970), *Geography Perspective on Urban System*, Prentice Hall, New York.

12- Berry, B.J.L. (1970), *Geograpy of Market Center's and Retail Distribution*, Foundation of Economic Geography Series, Prentice hall, New York.

13- Blumenfeld, H. (1967), *The Modern Metropolis*, M.I.T. Press, Boston.

14- Cohen, S.B. (1977), *Jerusalem Bridging the Four Walls*, Herzl Press, New York.

Digitized by Birzeit University Library

15- Harold, B. Abdul Samad, H. and Zaharah M. (1991), *The City in the Village*, Oxford University Press, New York.

16- Herbert, D. (1982, *Urban Geography*, John Wiley, New York.

17- Herbert, D. and Thomas, C.J. (1990), *Cities in Space: City as Place*, Barnes and Noble, Sevage Maryland.

18- Muller, P.O. (1982), "The Role of Suburb's in the Contemporary Metropolitan System", in Christian C.M. and Harper, R.A. (Eds), *Modern Metropolitan System*, Columbus Charles e., Merrill Publishing Company, PP. 252-276.

19- Nasr, J.L. (1996), Beirut//Berlin: Choices in Planning for the Suture of Two Divided Cities, *Journal of Planning Education and Research*, 16: pp.27-40.

20- Nazhat, A. (1992), *Choice of Location and Mobility Behaviour of Migraut House-Holds in A Third World City*, Urban Studies, 29: 7 PP. 1147-1157.

21- Razin, E. (1994), *Municipal Reform in the Tel-Aviv Metropolition Government or Metropolitan Cooperation;* The Floersheimer Institute for Policy Studies; Working Papaer No. 1, Jerusalem.

22- Palen, J. (1975), *The Urban World*, Mecraw Hill, New York.

23- Thomas, A. (1993), *Metropolis.*

24- Van Der Bery, (1984).

25- Van Der Bery, (1992).

26- Veer, V.D.J. (1996), *Metropolition government in Amsterdam and Eindhoven: A Tale of two Cities;* Paper Represent in the IGC in Hague, Hugest, 1996.

Digitized by Birzeit University Library

آفاق الحوار الوطني الفلسطيني-الفلسطيني "الشامل"

مقدمات الحوار، مجريات الجلسة الاولى، قراءة للبيان الاول، هل سيتواصل الحوار؟

ممدوح نوفل *

مقدمات الحوار

في أكثر من محطة من محطات النضال الوطني الفلسطيني المرير اعتبر أعداء الشعب الفلسطيني التناقضات والخلافات التنظيمية والسياسية والفكرية الداخلية كافية لرؤية البيت الفلسطيني يحترق من داخله. وفي أحيان كثيرة راهنوا عليها في تفجير أوضاع الثورة والمنظمة ولاحقا السلطة، وعملوا بشتى السبل والوسائل على تأجيجها. واذا كان لا مجال لمراجعة شاملة ومعمقة في هذا البحث لمسيرة ثلث قرن من عمر الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، فالقراءة السريعة لها تظهر أن الوحدة الوطنية والعلاقات الوطنية في اطار م. ت. ف كانت تتعرض بين فترة وأخرى لخضات سياسية أو تنظيمية تغرق الساحة الفلسطينية في صراعات وحرتقات جانبية تطول أو تقصر وفقا لأسباب الخضة وطبيعتها وعدد القوى المشاركة فيها. فأحيانا كانت تستمر بضعة أسابيع أو بضعة شهور، وأحيانا أخرى كانت تمتد لسنوات طويلة. وكانت تتخللها حروب بيانات. لا شك أن التباين في التوجهات الفكرية والسياسية وفي البنى التنظيمية والمصالح الحزبية الخاصة تجعل من هذه ظاهرة طبيعية ومفهومة تماما في الحالات التي لم ترق لمستوى التأثير على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. والتجربة التاريخية أكدت أن الوعي الوطني والالتزام بالمسؤولية الوطنية، والحرص على بقاء المصالح العليا للشعب والقضية فوق الاعتبارات التنظيمية الخاصة، كانت دوما سريعة التدخل، وكان تدخلها يحاصر الخلافات الداخلية، ويدفع بالقوى

* ممدوح نوفل: عضو المجلس المركزي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو لجنة متابعة المفاوضات.

Digitized by Birzeit University Library

الوطنية إلى طاولة الحوار الداخلي، ويجمد الإشكالات المباشرة لصالح العمل الوطني المشترك ضد الاحتلال. وإن هذه العوامل ومعها الوعي الشعبي الفلسطيني العام خذلت في معظم الاحيان كل الذين رغبوا في رؤية الفلسطينيين يغرقون في بحور من التدمير الذاتي، كالتي تمر الآن بها كثير من الشعوب الافريقية والشعب الجزائري.

والتجربة ذاتها تؤكد أن الخروج عن هذه القاعدة والذي وقع، وخاصة داخل حركة فتح، وتخللته اشتباكات عنيفة دامت قرابة أربع سنوات ٨٤-٨٨، وراح فيه ضحايا أبرياء، كان أقرب إلى محاولة انقلابية ضد قيادة م. ت. ف، قامت بها مجموعة من كوادر وقيادة فتح لصالحها الخاص ولصالح أنظمة عربية كان هدفها السيطرة على أوضاع منظمة التحرير والامساك بالورقة الفلسطينية والتحكم في سياساتها،ومقدراتها، وتوظيفها لحساب مصالحها القطرية.

وأمام كل انعطافة حادة عبرها النضال الوطني الفلسطيني، وأمام كل ازمة كبيرة داخلية أو خارجية واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية، اعتادت القوى والتنظيمات والشخصيات الوطنية الفلسطينية أن تلتقي وتدخل في حوارات وطنية شاملة أو مصغرة. وتجربة العلاقات الوطنية أكدت أن تلك اللقاءات كانت دوما مفيدة للقضية وللأطراف الوطنية قاطبة، حيث كان يتم استخلاص العبر والدروس المستفادة، وايجاد القواسم المشتركة للعمل الفلسطيني المشترك. وبالرغم عن كل الملابسات التي احاطت وما زالت تحيط بتجدد الحوار، يمكن ادراج جلستي الحوار الوطني الشامل اللتين عقدتا في مدينة نابلس في ٢٧ شباط و ٢٨ نيسان ١٩٩٧ ضمن هذا الاطار، ويمكن اعتبارهما امتداد لذلك التراث. فالحوار بدأ بعد فترة انقطاع طويلة وقعت خلالها احداث وتطورات كبيرة هزت اوضاع المنطقة كلها، ومست اوضاع القيادة الفلسطينية واوضاع منظمة التحرير، وهو الاول من نوعه منذ عبور غالبية قيادة م. ت. ف ومعظم كوادر الثورة الى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية واستلابها دور منظمة التحرير وحلولها عمليا محلها. لقد توجه الجميع الى مدينة نابلس وفي ذهن كل طرف قضايا محددة يرى ان لها الاولوية على سواها، وكان هناك من هو متحمس للحوار ويبسط الامور ويرى فيه البلسم الشافي للازمة التي تمر بها منظمة التحرير ويريده محطة اساسية لاجراء مراجعة شاملة لكل الاوضاع الفلسطينية ولكل النشاطات والتحركات السياسية التي قامت بها السلطة الفلسطينية نيابة عن م. ت. ف. يقابله من كان لا يرى املا يرجى من الحوار، ويعتقد بأنه سوف يضيف على المشكلات القائمة في العلاقات الوطنية مشكلات ومشكلات اضافية ويرى ان الشعب الفلسطيني في غنى عنها الان ولديه من الهموم والمشاكل الصغيرة والكبيرة ما يكفيه وما يزيد عن طاقته.

فهل سارت حوارات نابلس على ذات الدرب؟ وهل حققت الاهداف التي من أجلها عقد الحوار؟ أم أن أسس وقواعد العمل الوطني الفلسطيني المشترك في مرحلة السلطة المكبلة بقيود باتفاقات كثيرة، تختلف عنها في مرحلة الثورة المحررة من مثل هذه القيود؟ وما هي العوامل الذاتية

Digitized by Birzeit University Library

والموضوعية التي دفعت بالسلطة والمعارضة التوجه الى مدينة نابلس للحوار مرتين؟ وما دار قبل وخلال الجلستين؟ وهل ستتكرر وتتلوهما جلسات حوار أخرى، أم ان ردود الافعال الاسرائيلية والدولية والاقليمية عليها جعلتهما دون أفق؟ هذه الاسئلة وسواها سأحاول الاجابة عليها في هذا البحث، ويمكن تثبيت التالي كوجهة نظر شخصية.

سياسة الليكود توحد الفلسطينيين

قبل الدعوة الرسمية التي وجهها رئيس السلطة الفلسطينية للفصائل والشخصيات الوطنية للمشاركة في الحوار الوطني الشامل، كانت الدعوة التي طرحتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل عدة شهور حول ذات الموضوع قد ماتت، حيث لم تكن الاوضاع الفلسطينية الداخلية ملائمة، ولا الظروف السياسة المحيطة تسمح بذلك. فعملية السلام بدأت بالتحرك بعد "معركة النفق". ورغم أن حركتها كانت بضيئة لكنها كانت للامام. ولم يكن نتنياهو قد أفصح بعد بصورة حاسمة عن مواقفه ازاء الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين. ولم يبدأ بالمجاهرة في الاستهتار بالشراكة معهم، ولم يفصح عن نيته في اتباع سياسة الاملاءات. ولم يكن قد أعلن عن عزمه على الشروع في الاستيطان في جبل أبو غنيم. ولم تكن العلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية متوترة كما هي الان. وكان الجميع منهمكا في المفاوضات الدائرة حول الخليل وتنفيذ استحقاقات الانسحاب من الارياف الفلسطينية، وفتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع، والمطار وبقية القضايا العالقة من عهد حزب العمل. وكان في القيادة الفلسطينية من يعتقد أن ليس بمقدور نتنياهو التلاعب بالاتفاقات، وأن نتنياهو في السلطة غير نتنياهو في المعارضة، وأن الادارة الامريكية لن تسمح له بذلك.

في حينه، لم يكن أبو عمار ولا قيادة حركة "فتح" ولا أركان السلطة متحمسين للحوار مع المعارضة. فالحوار معها له ثمنه على الصعيدين الاقليمي والدولي، ويلحق خسائر بالسلطة الفلسطينية. وقد يلحق أذى مباشرا بعلاقات السلطة مع الادارة الامريكية، ومع عدد آخر من الدول الاوروبية. ويؤثر على موقفها في المفاوضات، ويضعفه أمام الموقف الاسرائيلي وكل من يشايعه ويدعمه. وبخاصة موقفها من مسألة التطرف والارهاب المتهمة به المعارضة الفلسطينية ككل، وبعضها مصنف "حماس والجهاد الاسلامي" كقوى ارهاب. وبذات الوقت لم يكن في الافق ما يشير إلى امكانية الوصول إلى قواسم سياسية واقعية مشتركة معها، لا سيما وان المعارضة كانت تضع شروطا مسبقة للتعاون يستحيل تلبيتها. لا سيما وانها كانت تعارض عملية السلام من أساسها، وتطالب بوقف المفاوضات، وتناصب الاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية العداء وتطالب بالغائها وتعمل على اسقاطها. وتطالب بتبني الكفاح المسلح كخيار استراتيجي. وتدعو علنا لتصعيده بكل صنوفه واشكاله ضد الاحتلال ومرتكزاته في الضفة والقطاع، وداخل اسرائيل، في وقت تلتزم فيه السلطة رسميا بمكافحة الارهاب ومنع العمليات العسكرية ضد اسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

وفي تلك الفترة كانت استفتاءات الرأي العام الفلسطيني في الضفة والقطاع تشير إلى قوة السلطة. وكان الواقع المرئي والملموس للجميع يؤكد احكام سيطرتها الامنية، وامساكها بزمام الامور السياسية كاملة، وإلى تحسن صورتها في الشارع الفلسطيني وتراجع نفوذ المعارضة ككل. وكانت الازمات والمشكلات الداخلية لبعض أطراف المعارضة تطفو على السطح أمام الناس العاديين، وأمام جميع المراقبين والمحللين السياسيين. وكان في السلطة من يرى أيضا أن لا ضرورة للحوار مع المعارضة، لأن مفهوم الوحدة الوطنية قد تبدل بعد انتهاء مرحلة الثورة، وأصبحت وحدة الشعب في الداخل والخارج أساسا له، بدلا من وحدة فصائل وتنظيمات غير مستقلة تعيش مرحلة احتضار حقيقي، مشتتة الولاءات وقراراتها تتأثر بمواقف القوى الاقليمية المعارضة لعملية السلام والمعادية لمنظمة التحرير. وسبق لها أن اتخذت موقفا سلبيا غير مفهوم من الحوار خلال وبعد انعقاد دورة المجلس الوطني الحادية والعشرين في غزة. وبعضها قاطع بعد المجلس الوطني مباشرة أعمال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بسبب ضغوط خارجية، علما بأنهم هم الذين طالبوا في حينه بالمشاركة فيها.

لاحقا، وبخاصة بعد اتفاق الخليل (منتصف كانون ثاني ١٩٩٧)، كثر الحديث في اسرائيل عن احتمال قيام حكومة وحدة وطنية تضم حزب العمل وحزب الليكود برئاسة نتنياهو. وبرزت على سطح الحياة السياسية في اسرائيل مبادرة تصب في هذا الاتجاه عرفت بوثيقة يوسي بيلن-ايتان طرحت على رئيس الدولة، وعلى العديد من الهيئات الرسمية والحزبية والاسرائيلية. وخلال ذات الفترة بينت المفاوضات حول تنفيذ اتفاق الخليل أن الاحزاب اليمينية المؤتلفة في الحكومة ماضية في تنفيذ برنامجها وتوجهاتها الايديولوجية والسياسية الاساسية، وبخاصة ما يتعلق منها باستكمال تهويد مدينة القدس، وتوسيع الاستيطان وتطوير المستوطنات. وبينت الاتصالات أيضا أن موافقة أركان الحكومة على اتفاق الخليل لم تكن انعكاسا لتغيير جوهري في القناعات الفكرية والتوجهات السياسية، بقدر ما كانت عبارة عن انحناءة مؤقتة أمام عاصفة الضغوط الدولية عامة، والامريكية على وجه الخصوص التي هبت لانقاذ عملية السلام بعد "معركة النفق". وعبارة عن انحناءة محدودة وآنية أمام الضغوط الداخلية، وخاصة الرأسماليين الاسرائيليين الذين حملوا سياسة حكومة الليكود مسؤولية اغلاق الابواب العربية والاسلامية التي فتحت أمامهم في عهد حزب العمل. وأكدت المعلومات الرسمية أن نسبة ليست بسيطة في الحكومة الاسرائيلية، وفي صفوف قادة وكوادر الأحزاب الحاكمة، تعارض اتفاق الخليل ذاته، وتعارض بصورة أشد وأعنف الاتفاق على اعادة الانتشار وانسحاب الجيش الاسرائيلي من أراضي الضفة الغربية المعرفة في الاتفاق بمنطقتي "ب" و "ج"، وانها ما زالت تعتبرها جزءا من أرض اسرائيل الموسعة، وتسميها أرض يهودا والسامرة، التي وهبها الرب لبني اسرائيل.

وبلغت معارضة الاتفاق في حينه درجة تصويت سبعة وزراء ضد الاتفاق، ونزول المستوطنين وجمهور المتطرفين للشوارع، حيث هاجموا سياسة نتنياهو واتهموه بالتخاذل أمام الضغوط

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية والاقليمية والدولية، وبخداعهم وتخليه عن مواقفه التي أعلنها خلال حملته الانتخابية وانتخبوه على أساسها. وطالبوه بالاستقالة والذهاب إلى بيت أمه. واستقال الوزير بني بيغن من الحكومة، وشرع بالتعاون مع شامير "شيخ الليكود" في تشكيل كتلة أشد تطرفا من اليمين ككل، للضغط على الحكومة ومنعها من تنفيذ اعادة الانتشار في الضفة الغربية.

وبجانب هذه التطورات الداخلية في اسرائيل، أكدت المعلومات الواردة للقيادة الفلسطينية أن نتنياهو لا يريد احترام توقيعه، وباطل في تنفيذ التزاماته. وأنه ينوي التلاعب بالاتفاق وبخاصة اعادة الانتشار، ويتجه لتنفيذ انسحاب محدود جدا من المنطقتين "ب" و "ج" يتعارض مع الاتفاقات الموقعة. وبينت المفاوضات التفصيلية حول القضايا العالقة منذ عهد بيرس (فتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع، تشغيل مطار غزة، استكمال بناء ميناءها، واطلاق سراح المعتقلين .. الخ). أن المفاوض الاسرائيلي يعمل على قتل الوقت، ويحاول اعادة المساومة من جديد على كل واحدة منها. وإنه يستهتر بالشراكة مع الفلسطينيين، ويسعى جاهدا لاضعاف السلطة الفلسطينية في كل المجالات، ويرفض أخذ أوضاعها ومصالحها بعين الاعتبار. ويرفض التشاور معها حول آلية تنفيذ الاتفاق، وينوي اتباع سياسة الاملاءات، حيث رفض اطلاع المفاوض الفلسطيني على خرائط اعادة الانتشار. ولم يتردد المفاوض الاسرائيلي في حينه القول للمفاوض الفلسطيني هذا شأن تقرره حكومة اسرائيل وحدها، وعندما يحين الوقت المناسب يتم ابلاغكم بالمطلوب. في تلك الفترة، ختم نتنياهو وأركان حكومته مواقفهم الاستفزازية للسلطة ولكل فئات الشعب بالاعلان عن عزمهم البناء في جبل أبو غنيم. وترافق ذلك مع تنامي حركة التذمر في الشارع الفلسطيني. وصار واضحا أن الوجهة العامة للعلاقة مع حكومة نتنياهو تسير باتجاه التصادم وليس الاتفاق. لا سيما وأن الاتصالات مع الادارة الامريكية أظهرت أنها لا تفكر في ممارسة ضغوط حقيقية على حكومة الليكود لردعه عن التطاول على الاتفاقات، وارغامه على احترام الشراكة مع الفلسطينيين وتنفيذ اعادة الانتشار وفقا لاتفاق الخليل وملحقاته.

وفي تلك الفترة ظهر أيضا أن قضايا الخلاف السياسي الفلسطيني- الفلسطيني لم تعد موضوعة في رأس سلم أولويات المعارضة الفلسطينية، حيث أظهرت بعض أطراف المعارضة مواقف أكثر واقعية. ولم تعد تشترط الغاء اتفاقات، ولم تعد تثير اسقاطها بكل الوسائل. وانها صارت تولي مهمة مواجهة المخاطر المحيطة بالقضية الوطنية ومصالح الشعب، وبخاصة الاستيطان، أولوية على سواها من قضايا الخلاف حول عملية السلام، وحول الاتفاقات التي تمخضت عنها اتفاقات أوسلو وطابا وما تلاهما من اتفاقات وخطوات أخرى.

المداولات التمهيدية تشجع وتسرع الحوار

في ظل كل تلك الظروف والتطورات السياسية، والاوضاع الداخلية عادت فكرة الحوار الوطني الشامل للظهور من جديد على سطح الحياة السياسية الفلسطينية. وعلى أبواب ذكرى

Digitized by Birzeit University Library

انطلاقتها في ٢٢ شباط ١٩٦٩، طرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مبادرة للحوار الوطني الشامل، وسعت في حينه لعقد جلسات الحوار في القاهرة. وأجرت الاتصالات الرسمية اللازمة مع السلطات المصرية، الا أن أبو عمار رفض الاقتراح، وأصر على عقده في الوطن. بعدها حاولت الديمقراطية ترتيب لقاء خاص بين أبي عمار وأمينها العام "نايف حواتمة" في القاهرة قبل بدء جلسات الحوار، الا أن ظروف أبي عمار حالت دون ذلك، أو أنه لم يرغب في عقد مثل هذا اللقاء في تلك الفترة. في حينه التقط أبو عمار مبادرة الجبهة الديمقراطية وبادر إلى اجراء الاتصالات وعقد اللقاءات التمهيدية مع قوى المعارضة، التي رحبت فورا بالفكرة وبالدعوة.

وأظهرت المداولات في حينه أن هناك ارتباكا وليونة في مواقف المعارضة من المسائل السياسية العامة والداخلية. فلم تطرح شروطا مسبقة للدخول في الحوار، ولم تشترط حضور أو عدم حضور أية شخصية فلسطينية لهذا الحوار. وظهر أن هناك تلاقيا واسعا في المصالح بين المعارضة والسلطة، وتقاطعا في مواقفهما من سياسة الليكود وتوجهاته، واجماعا على رفضها ومقاومتها. وأنها "أي المعارضة" لم تعد "متشنجة"، كما السابق، تجاه المفاوضات والاتفاقات. وأن بعضها يطالب بعودة للجنة التنفيذية وبالمشاركة في مفاوضات الحل النهائي .. وكأن هذه المفاوضات قادمة من السماء .. ولا علاقة لها بمدريد واوسلو وطابا. ولم تعد تطرح اسقاط والغاء اوسلو وطابا وما تلاهما من اتفاقات اخرى.. فهي تعرف-وقيل لها-أن نتنياهو يريد نسف عملية السلام، ونسف الاتفاقات والتحلل من التزاماتها، فهل نسهل عليه خطواته أم نتمسك بها ونطالبه بدفع الاستحقاقات التي تفرضها عليه كاملة، ونفزّع العالم ضده؟ وفي الحوار التمهيدي لم تتخذ المعارضة موقفا سلبيا من مسألة الانسحاب من الخليل واعادة الانتشار والانسحاب المفترض من مناطق في الضفة حسب الاتفاق الاخير، وبعضها اعتبره مكسبا وطنيا، إذ لا يمكن لأي فلسطيني أن يعارض الانسحاب الاسرائيلي من اراض فلسطينية حتى لو كان ذلك من خلال بوابة المفاوضات. وبينت المحادثات التمهيدية أيضا أن المطالب العملية المباشرة للمعارضة متواضعة، ويمكن تلبيتها كلها ولو على دفعات، حيث تمحورت حول اطلاق سراح كوادرهم وعناصرهم من السجون الفلسطينية، ومعالجة مشكلات وقضايا ادارية ومالية للتنظيم، واستيعاب وتوظيف عدد من الكوادر في أجهزة السلطة. في حينه لم يتم التوقف مطولا أمام اقتراح قدمته بعض فصائل المعارضة "ج. ش، ج. د" وخلاصته أن يتم عقد جلسات الحوار أو الجلسة الاولى منه في الخارج باعتباره اقتراحا غير واقعي وغير منطقي، ومفهوم أنه مطروح لاعتبارات حزبية فقط لا غير. وترك لابي عمار تحديد الزمان والمكان المناسبين. وترك له تحديد اعداد واسماء المدعوين للحوار. وكان واضحا في تلك الفترة أن أبا عمار يريد حشد أوسع اصطفاف وطني في مواجهة توجهات نتنياهو واستحقاقات المرحلة الجديدة. وأظن "ولو أن أغلب الظن إثم" أنه فكر في استخدام الحوار مع المعارضة كورقة ضغط على الحكومة الاسرائيلية لارغامها على الالتزام بالاتفاقات، واحترام الشراكة مع القيادة الفلسطينية، واستخدامها أيضا في العلاقة مع القوى الاقليمية والدولية

Digitized by Birzeit University Library

المساندة لعملية السلام عامة، وبخاصة مع الإدارة الامريكية لا سيما وأن موعد زيارته الرسمية لواشنطن للقاء مع الرئيس كلينتون كان على الابواب.

بعد تلك اللقاءات والاتصالات التمهيدية المكثفة،وبناء على دعوة من أبي عمار والسلطة الفلسطينية، عقدت القوى الوطنية الفلسطينية المؤيدة والمعارضة لعملية السلام، بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٧، جولاتها الاولى من الحوار الوطني الشامل في مدينة نابلس، وبجدول اعمال مفتوح. وافتتحت بأجواء احتفالية غلب عليها طابع الجدية والقلق. ولعل اختيار أبي عمار مدينة نابلس مكانا للحوار لم يكن صدفة، وتدخل في الاعتبارات المذكورة أعلاه. ففيها وقع اعنف صدام مسلح بين السلطة والجيش الاسرائيلي في ايلول الماضي. واقتصرت جولة الحوار الاولى على جلستين في نفس اليوم. استغرقت كل منهما حوالي أربع ساعات فقط. شارك فيها ما يزيد عن ٨٠ شخصية وطنية اجتماعية وحزبية من أعضاء المجلسين الوطني والمركزي يمثلون مختلف التيارات الفكرية والسياسية في الساحة الفلسطينية. بعضهم دعي كممثل عن الفصائل والاحزاب المنضوية تحت راية م. ت. ف والمعترف رسميا بها، وبعضهم الآخر دعي كمستقل. منهم المستقل الحقيقي غير المنتمي لأي حزب، وهم قلة قليلة، ومنهم من حضر كممثل عن الاحزاب والحركات السياسية الجديدة التي لم يتم الاعتراف بها بعد، كجزء من الفصائل والقوى المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتغيبت حركة الجهاد الاسلامي "تنظيم الشقاقي" عن الحوار، رغم أن الدعوة وجهت لها. ولا أدري ما اذا كان أحد قد فكر في دعوة "منظمة الصاعقة" الموالية لسوريا، أو "القيادة العامة" التي يتزعمها أحمد جبريل. وبالتأكيد لم يفكر أحد في دعوة المنشقين عن حركة فتح بزعامة أبي موسى وأبي خالد العملة. ولوحظ اقتصار هيئة الرئاسة على ابي عمار، وابي الاديب وابي العلاء رئيسي المجلس الوطني والتشريعي. كما لوحظت قلة عدد الشخصيات الوطنية من الداخل والخارج "المستقلة فعليا" عن التنظيمات، وغياب ممثلي التجمعات الفلسطينية الرئيسية في الشتات، وغياب بعض القيادات الحزبية الاساسية "مثلا جورج حبش" بسبب عدم قدرتها على العبور والاقامة في الوطن. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن بعضها أضاع فرصة العبور وقت المجلس الوطني، والاقامة لاعتبارات ثبت خطأها لاحقا.

في بداية الاجتماع، توقع الجميع، مشاركون ومراقبون سياسيون ورجال صحافة واعلام، أن يفتتح أبو عمار الجلسة الاولى بكلمة سياسية شاملة، الا أنه لم يفعل ذلك رغم أن الكلمة كانت جاهزة في ملفاته. افتتح الجلسة بجملة قصيرة خلاصتها: طالب رجال الصحافة بمغادرة القاعة لأن ما سيطرح خطير، ويستحسن عدم نشره في وسائل الاعلام. بعد خروجهم قال: أنا أرغب في الاستماع أكثر من الكلام. لا وقت للكلام الطويل. الوقت يداهمنا والاخطار تحيط بنا من كل اتجاه، المهم أن نقول للعالم أننا موحدون ولن نسكت على ما يقوم به نتنياهو. أترك الحديث للاخ أبي الاديب رئيس المجلس. بعد أبي عمار تحدث أبو الاديب (سليم الزعنون) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ثم أبو العلاء، (أحمد قريع) عضو اللجنة المركزية

Digitized by Birzeit University Library

لحركة فتح ورئيس المجلس التشريعي. كانت كلمتاهما افتتاحية مختصرة، تركزت حول المخاطر المحيطة بالقضية الوطنية وبعملية السلام. وأبرزا مسؤولية نتنياهو وحكومته عن ذلك، وأشادا بالوحدة الوطنية وبأهمية الشروع في الحوار الوطني الشامل وبتجاوب الجميع مع الدعوة التي وجهت لهم، وتمنيا للاجتماع النجاح.

في كل اجتماعات الحوار الوطني السابقة جرت العادة أن تفتتح الجلسة الاولى بتقرير غالبا ما يكون شفويا يقدمه أبو عمار بصفته رئيسا للجنة التنفيذية. كان يراجع فيه المسيرة ويتوقف أمام محطاتها الأبرز. وكثيرا ما كان يستعين خلال تقديم تقريره بهذا الاخ أو ذاك من الاخوة أعضاء اللجنة التنفيذية. وفي العادة كان تقرير أبي عمار-أو تقرير اللجنة التنفيذية-يعطي بعض الحيوية للاجتماع ويقدم مادة دسمة للحوار وللمتحاورين. وغالبا ما كان أصحاب وجهات النظر المتباينة وحتى المتناقضة يجدون ما يعتمدون عليه في تقرير أبي عمار. وكان آخرون يحملوه أكثر مما يحتمل، ويفسرون بعض ما قاله بما يخدمهم ولا علاقة لذلك بما قال اطلاقا.

في هذه الجولة من الحوار خرج أبو عمار عن العادة وكسر التقليد الفلسطيني. وكان واضحا لمن يعتبرون من أركان المطبخ الفلسطيني أن اقتراب موعد سفر أبي عمار إلى واشنطن، وحساسية العلاقة مع نتنياهو وحكومته، ودقة القضايا التي عبرتها المسيرة الفلسطينية، وهدفه من عقد لقاء الحوار بذلك التوقيت، وطبيعة الحضور، اضافة لحساسية المواضيع المطروحة على طاولة المباحثات الفلسطينية -الاسرائيلية ومع الامريكان، دفعته كلها إلى عدم الكلام وعدم كشف أفكاره وأوراقه، وآثر الصمت، وترك آخرين يتكلمون دون أن يتدخل ودون مقاطعة أحد.

الجولة الاولى: قضايا ساخنة وحوار هادىء جدا

في حينه أثارت الدعوة لعقد الحوار الوطني الشامل تساؤلات عديدة في صفوف المراقبين السياسيين، وفي صفوف المواطنين الفلسطينيين العاديين، وفي أوساط الكوادر الفلسطينية. بعضها يتعلق بالتوقيت والهدف، وبعضها دار حول ما يمكن أن يسفر عن الحوار، وحول ردود الفعل المحتملة عليه. فالجولة الاولى من الحوار انعقدت والمفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية وكل العملية السياسية تمر في أزمة عميقة وحادة، وبالكاد قادرة على التواصل والاستمرار في الحياة. وم. ت. ف وكل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها ومواقعها تعيش أزمة فكرية وسياسية وتنظيمية عميقة رافقتها منذ خروج قيادة وقوات م. ت. ف. من بيروت عام ١٩٨٢ . وتعمقت أكثر فأكثر بعد المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد الذي انعقد في اكتوبر ١٩٩١ من أجل البحث عن صنع السلام في المنطقة، وبعد اتفاق اوسلو، وبعد انتقال قيادة م. ت. ف. ومركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج للداخل، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وتولي أجهزتها الامنية والادارية والمالية كافة مناحي حياة الفلسطينيين الذين وضعتهم الاتفاقات تحت سلطتها وخضعتهم لسيطرتها. فما هي الاجابات التي قدمها الحوار للأسئلة المطروحة؟ وكيف كانت

Digitized by Birzeit University Library

مواقف القوى وبخاصة المعارضة داخل الاجتماع؟

افتتح أبو الاديب باب المناقشة العامة، وطلب من الراغبين بالكلام تسجيل أسمائهم. بعدها تناوب مندوبو الفصائل الرسمية وغير الرسمية على القاء كلمات مكتوبة. وذات الشيء فعل عدد من المستقلين. والكلام المكتوب تقليد غير شائع في الاجتماعات الفلسطينية عامة، وخاصة في لقاءات الحوار الكثيرة التي انعقدت على مدى السنوات الماضية، الا أنه، ولا شك، أسلوب جيد للتعبير الدقيق عن المواقف، ويساعد على قراءة المواقف وتلخيصها بدقة أكبر. وفي هذا السياق يمكن تلخيص كلمات المعارضة على النحو التالي: "مع تثبيت الخاص قدر الامكان".

اولا: حول الحوار الوطني

ثمن البعض مبادرة أبي عمار ودعوته لعقد الجلسة الاولى من الحوار، وثمنت الشعبية استجابة القوى للدعوة وطالبت بأن يكون الحوار علنيا يتمتع بالشفافية أمام الشعب كي يشارك باعتباره الرقيب والحكم والضمانة الاكيدة لمواجهة التحديات، وهذا ضمان جديته والتعاطي المسؤول مع نتائجه. اجمعت كل الاطراف-سلطة ومعارضة ومستقلين- بما فيها حركة حماس، على أهمية الحوار الوطني الفلسطيني، وأكدت حرصها على نجاحه، وأن يكون شاملا بأن يطال كل الشأن الوطني. واعتبرته ضروريا في ظل الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية لبلورة قواسم مشتركة وبرنامج حد أدنى مشترك، ولمواجهة استحقاقات المرحلة التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني. وأكد الجميع أنه لا يمكن انجاز الحوار بقضاياه المتعددة بجلسة أو جلستين وأنه لا بد من المزيد من الوقت لاستكماله. وقالت ورقة الشعبية "نحن جميعا في قارب واحد رغم الخلافات الناشئة عن اجتهادات حول التسوية". وقال مندوب حماس (لطالما نادينا بحوار وطني مسؤول يعزز الوحدة الوطنية ايمانا منا بأن الحوار هو الوسيلة الحضارية للتفاهم وحل الخلافات والتباينات على الساحة الفلسطينية "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن". وها نحن نشارك في الحوار، آملين أن يكون جادا وفاعلا في رسم ملامح خلاص شعبنا وقضيتنا مما تشهده من مخاطر وتحديات... خطورة المرحلة التي نعيشها تفرض علينا أن نكون صرحاء-وهذا لم يحصل كما سيتضح لاحقا- وأن نستشعر المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا. ومن واقع حرصنا على توحيد الصف الفلسطيني فسنعمل جاهدين على انجاح الحوار. وندعو السلطة إلى التعامل مع هذا المنهج باستمرار). وقال مندوب جبهة العمل الاسلامي "لاجدوى من مصالحه عشائرية بين السلطة والتنظيمات المعارضة، أو بين الفصائل بعضها بعضا. وطالب باشتراك خبراء في المجالات الخاصة بالاضافة للسياسيين".

أما بشأن صيغة الحوار وآليته فلم تقدم ورقة حركة "حماس" أي اقتراح محدد. أما ورقة حزب "فدا" فقد اقترحت لجنة مصغرة تتولى تحضير وثيقة القواسم المشتركة بحيث تستخلص من الاوراق والمداخلات. وطالبت بتشكيل سكرتاريا دائمة [illegible] اقترحت

Digitized by Birzeit University Library

الجبهة الديمقراطية "أن يشارك في الحوار اللاحق مندوب واحد مقرر عن فصائل م. ت. ف وحركتي "حماس" والجهاد الاسلامي ورئاسة المجلس الوطني"، ولم تتطرق لمشاركة رئاسة المجلس التشريعي. واقترحت الجبهة الشعبية "تشكيل لجنة متابعة تتمثل فيها الفصائل والقوى الاساسية ورئاسة المجلس الوطني وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة البارزة تتولى تحديد جدول أعمال الجلسات اللاحقة وأماكنها" ولم تتطرق هي الاخرى لمشاركة رئاسة المجلس التشريعي .. وهذا يشير إلى أنها ما زالت على موقفها السلبي من الانتخابات التي تمت ومن نتائجها. واتفقت الجبهة الشعبية مع الجبهة الديمقراطية على "ضرورة استكمال الحوار الوطني خارج الوطن، لتمكين بعض القيادات المغيبة أو الغائبة من المشاركة فيه". وطالبت ورقة الشعبية "بأن يستمر الحوار وأن يستكمل في الخارج لمشاركة القيادة المحرومة من العودة في الحوار". وطالبت المجتمعين "بالاتفاق من جديد على الزمان والمكان الملائمين للجميع".

ثانيا: المراجعة السياسية

حسب التقاليد والعادات الفلسطينية كان هذا العنوان دوما هو الاكثر اثارة في الحوارات الفلسطينية الداخلية. فالنقاش حول المواقف والخطوات العملية التي نفذتها القيادة كان يشتد ويسخن أكثر من نقاش التوجهات الجديدة. وكان كل طرف يحاول اثبات صحة موقفه من هذه القضية أو تلك من القضايا الخلافية. وكثيرا ما كان يتخلله توترات حادة كانت تصل في بعض الاحيان إلى الصراخ والخروج من الاجتماع. وكانت تنتهي بتبويس اللحى وتقبيل الرؤوس، وعودة من خرج بعد مصالحة يتدخل فيها وسطاء لهم مآربهم الخاصة، وآخرون لم مآرب وطنية صرفة. في جلسة الحوار التي جرت في نابلس غاب هذا المشهد المثير. وقطع رزق البعض وخاصة المتزلفين والمتملقين. وفقدت الجلسة نكهتها المميزة .. فأبو عمار لم يتحدث، لا حول الماضي ولا حول المستقبل، ومداخلات المعارضة دخلت المراجعة من مداخل توفيقية، كما سيتضح لاحقا، ونحاشت الكلمات والجمل الاستفزازية والمثيرة. وكانت كلمة حماس هي الاكثر هدوءا. ويمكن القول أنها تجنبت بوعي الحديث في الموضوع كليا. واكتفت بالحديث حول "عدم شرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وأن ما أخذ لا يسترد بغير القوة".

أما كلمات الجبهتين الشعبية والديمقراطية ومعهم آخرون فقد اجمعت على ضرورة مراجعة المسيرة، وأكدت أنها ليست بهدف محاكمة أحد أو تسجيل النقاط، بل "لاستخلاص الدروس والعبر المفيدة، وتوظيفها في خدمة نضالنا في المرحلة القادمة". "المراجعة يجب أن تطال نهج التسوية، وأسس وآليات وأدوات التفاوض"، وكذلك الوضع الذي وصلت إليه مؤسسات العمل الوطني. "لسنا بصدد مراجعة المواقف من اوسلو، قناعتنا أنه لم يلب الحد الأدنى المطلوب، وألحق اجحافا بحقوق شعبنا". "ندرك أنه أمر واقع ونتعاطى مع نتائجه على هذا الاساس-وغاب الحديث عن اسقاطه والغائه- وطالبوا في اوراقهم وكلماتهم "باعادة الاعتبار لبرنامج الاجماع الوطني،

Digitized by Birzeit University Library

العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. والتمسك بالثوابت الوطنية". واعادة بناء العملية التفاوضية على اسس جديدة. "اعادة الاعتبار للبعد العربي التفاوضي ضمن صيغة مشتركة تضمن استمرار ترابط المسارات والتنسيق الدائم مع الاطراف العربية وخاصة سوريا ولبنان". وخلال مناقشة هذا البند حرص حزب "فدا" أن يميز نفسه عن السلطة وتضمنت كلمته نقدا لمسيرة التفاوض وللأداء الفلسطيني فيها، علما بأن هذا الحزب يشارك في السلطة، وفي قيادة المنظمة وفي ادارة المفاوضات من خلال ياسر عبدربه نائب السكرتير العام لحزب "فدا"، وعضو اللجنة التنفيذية ووزير الثقافة في السلطة الفلسطينية.

ثالثا: الوحدة الوطنية والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية

أجمعت الكلمات كلها، معارضة وسلطة، مستقلين وحزبيين، على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال وسياسته الاستيطانية التوسعية. وتميزت كلمة حماس بالايجاز الشديد في الحديث حول هذا الموضوع. واكتفت بالتأكيد على أهمية العمل من أجل وحدة الشعب. وتضافر الجهود الناجعة من أجل تحرير الارض والمقدسات. وشددت على اطلاق سراح المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية. أما بقية قوى المعارضة فقالت فيما قالت: "مصير شعبنا لا يحتمل الانقسام والاختلاف، فنحن جميعا في قارب واحد ومصيرنا واحد". "نحن نمر في مرحلة تحرر وطني، والتناقض الرئيسي مع الاحتلال". "انقاذ المسيرة يتطلب لم شمل البيت الفلسطيني". "ضرورة الانشداد للمصالح الوطنية العليا بعيدا عن الاعتبارات الفئوية الضيقة أو مصالح ومكاسب آنية قصيرة الأمد". "التحديات كبيرة ولا يمكن لطرف واحد منفرد مواجهتها، فهي بحاجة إلى طاقات الجميع". "المسؤولية الوطنية تستدعي التفاهم وتحديد القواسم المشتركة، والثوابت والخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها". "حل الخلافات والتناقضات يجب أن يتم بالحوار وبالاساليب الديمقراطية. ويجب تحريم استخدام السلاح وادانة اللجوء إليه في حل الخلافات". وطالبت الكلمات "بضرورة أن تضمن السلطة للقوى الوطنية حقها في التنظيم والنشاط العلني، والنقد والمعارضة في اطار سيادة النظام والقانون على الجميع". "واحترام التعددية السياسية والتنوع وحق المعارضة في التعبير عن وجهة نظرها. واحترام الرأي والرأي الآخر، وحقها في الوصول إلى المعلومات التي تهم الشأن الوطني". وأكدت على "ضرورة اشراك الجميع في صنع القرار الوطني". "وضرورة صياغة وثيقة سياسية تنظيمية تنظم العلاقة بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، وبين السلطة والمعارضة. وبناء اطر تنسيق وطنية لمعالجة قضايا الشأن الوطني".

Digitized by Birzeit University Library

رابعا: قضايا النضال الوطني المشترك

شدد الجميع على أهمية التعاون والنهوض بقضايا النضال الوطني المشترك في مواجهة الاحتلال. وشددوا على أهمية وضع برنامج نضالي مشترك وضرورة توحيد الجهود للدفاع عن عروبة القدس، ومواجهة الاجراءات الاسرائيلية لتهويدها. والتصدي للهجمة الاستيطانية الجديدة في سائر المناطق وخاصة في القدس. وتم التأكيد على ضرورة العمل من أجل اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية، وتعميم لجان الدفاع عن الارض في كل المواقع. أما الجبهتين الشعبية والديمقراطية ومعهم آخرون فقد ابرزوا "عدم اشتراط اجماع وطني سياسي أساسا للنضال المشترك وللوحدة الميدانية في النضال ضد الاحتلال". واستشهد البعض بتجربة النضال المشترك في "معركة النفق". وأبدوا "الاستعداد للتحاور والتنسيق الميداني والتعاون والوحدة الميدانية مع الجميع". وشددت الديمقراطية على ضرورة التمسك بحقوق اللاجئين ورفض التوطين والتهجير وعدم المساس بوضع المخيمات الفلسطينية.

خامسا: الموقف من العمل العسكري

باستثناء حركة "حماس"، لم يتطرق أي من المشاركين في الحوار، لا من الفصائل ولا المستقلين، إلى الكفاح المسلح أو العمل العسكري باعتباره أحد اشكال النضال ضد الاحتلال. وحتى كلمة حماس فقد مرت على الموضوع مروراً سريعا. وكان واضحا أنها تريد أن تثبت وجهة نظرها المعروفة للجميع وليس أكثر، حيث ورد في كلمتها: "ضرورة الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا بكل السبل". وفي موضع آخر قالت "العدوان الصهيوني المسلح وبالقوة على أرضنا وشعبنا لا يرد بغير القوة". وبصرف النظر عن حقيقة مواقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية من الموضوع - لم تلفه ولم تثبته في الاجتماع- فقد فسر البعض موقفيهما بأنه مجرد مرونة هدفها عدم احراج المجتمعين. وهناك من قال بأن لدى التنظيمين موقفا جديدا. وأنهما تخليا عن الكفاح المسلح دون اعلان ودون مراجعة صريحة، وهذا جزء من التقاليد الفلسطينية وليس بجديد اطلاقا. فكم من محطة حاسمة عبرها وتجاوزها النضال الفلسطيني دون مراجعة.

سادسا: أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية

خلت كلمة "حماس" من أية اشارة إلى موضوع م. ت. ف -لا سلبا ولا ايجابا- ولا أذكر أن من تحدث باسمها قد ذكر اسم المنظمة. وهذا الموقف هو استمرار لموقفها القديم المعروف من م. ت. ف والذي لم تشأ أن تكرره صراحة في جلسة الحوار. فحركة "حماس" لا تعتبر نفسها جزءا من القوى المشكلة لمنظمة التحرير، وانما جزء من الحركة الوطنية الاسلامية الفلسطينية. وفي مرحلة سابقة "خلال فترة الانتفاضة" كانت تعتبر نفسها حركة بديلة لها. وعلى أبواب الدورتين التاسعة عشر والعشرين للمجلس الوطني حاولت قيادة م. ت. ف ضم حماس لصفوف المنظمة، وادخالها

Digitized by Birzeit University Library

في هيئاتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، لكن مواقف قيادة حماس اقفلت الطرق أمام تلك الجهود، حيث طرحت مطالب "حصة" كبيرة، وساوت نفسها بحركة "فتح". وتشكل في حينه انطباع لدى القيادة الفلسطينية بأن حركة حماس تريد السيطرة على أوضاع المنظمة بقرار فلسطيني. واذا تعذر انتزاعه، فهي تفضل عدم الانخراط في صفوف المنظمة، مراهنة على تآكل اوضاع المنظمة، وعلى امكانية تحقيق غايتها من خلال تطوير وتفعيل ثقلها في الشارع الفلسطيني. ولا اعرف ما اذا كانت قد أدركت قيادة حماس الآن خطأ موقفها، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي طرأت على بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعد التطورات الهائلة التي وقعت في المنطقة، وبعد الاتفاقات التي تم التوصل لها بين السلطة الفلسطينية واسرائيل برعاية دولية شاملة. وحسب معرفتي ومطالعتي لتصريحات وبيانات حركة "حماس" أستطيع القول أنها ما زالت على موقفها السابق، الا اذا بدلته دون اعلان رسمي ودون مراجعة صريحة مع الذات وجمهورها؟ وهذا السؤال موجه لقيادتها.

اما الجبهتان الشعبية والديمقراطية، فقد استنتج الحاضرون من موقفيهما في جلسة الحوار وخارجها أن لديهما تبدلا في الموقف، رغم أن كلمتيهما لم تقولا ذلك علانية وصراحة. والثابت أن الطرفين يسعيان لتشغيل أكبر قدر ممكن من كوادرهما في اطار مختلف أجهزة السلطة بما في ذلك الامنية منها. وإن الاولى "أي الشعبية" ترغب في هذه المرحلة في العودة للعمل في اطار اللجنة التنفيذية فقط، ولا نية لديها للمشاركة في السلطة. أما الجبهة الديمقراطية فترغب في العودة للجنة التنفيذية، وترغب أيضا في المشاركة في الوزارة. وبصرف النظر عن حقيقة موقفيهما، فالطرفان لم يجريا أية مراجعة علنية وصريحة لمواقفهما من مقاطعة اللجنة التنفيذية. فاذا كان بالامكان تفهم عدم مشاركتهما في الوزارة الفلسطينية فمن المستحيل تقبل موقفهما الانسحابي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأظن أن عودتهما أو مشاركتهما في التنفيذية أو الوزارة لن تكون سهلة في هذه المرحلة وهذه الظروف الصعبة والحساسة. ومن الصعب أن يتم ذلك بسهولة ويسر ودون أن تدفعا ثمن ذلك سياسيا. وفي جلسة الحوار لم يطرح أي من الفصائل والقوى الفلسطينية مراجعة جدية تخرج المنظمة من مأزقها الحقيقي الذي تعيشه منذ سنوات طويلة، والذي تفاقم بعد تشكيل السلطة الفلسطينية، وبعد الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني في الدورة الحادية والعشرين التي عقدت على أرض غزة. وأبرز ما طرحته المعارضة وقوى أخرى غير معارضة في الحوار حول موضوع المنظمة يمكن تلخيصه بما يلي: "المنظمة انجاز وطني كبير يجب الحفاظ عليه، وحمايته من التصفية والتبديد. فهي الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني، وهي مرجعية المفاوضات. ويجب المحافظة عليها حتى قيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس". وطالبت "باعادة الاعتبار لجوهر ميثاق المنظمة المناهض للصهيونية وتطويره، بما يعني التمسك بالحقوق التاريخية والاخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة وكل الوضع الفلسطيني خلال العقود الثلاث الاخيرة". العمل على "تطوير النظام الاساسي للمنظمة

Digitized by Birzeit University Library

زاللائحة الداخلية، ووضع النظم واللوائح الجديدة للهيئات المختلفة". "اعادة بناء مؤسسات م. ت. ن على أسس ديمقراطية، بما يضمن مشاركة الجميع والتخلص من التفرد والاستئثار، وتفعيل دورها وخاصة في الشتات". "فصل هيئات المنظمة عن هيئات ومؤسسات السلطة. والبحث عن صيغ تضمن وضوح الفواصل في الصلاحيات والمهام والاشخاص". تفعيل مكاتب المنظمة ومؤسساتها على الصعيدين العربي والدولي، واعادة الاعتبار لمكانتها وعلاقاتها. وانفرد حزب "فدا" بالحديث عن تفعيل دور المجلس المركزي الذي كاد الجميع أن ينسوه. وانفردت الديمقراطية بالمطالبة "بتصحيح الخلل الذي اصاب تشكيلة المجلس الوطني، بما يضمن استعادة التوازن في تعبيره عن تكوينه للحركة الوطنية الفلسطينية، وفي تمثيله لمختلف تجمعات شعبنا في الوطن والشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والاسلامية الفاعلة". وطالبت "باجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات الشعب في الوطن والشتات".

سابعا: حول البناء الديمقراطي

أجمعت القوى الاساسية والشخصيات الوطنية المستقلة على وجود ثغرات كبيرة في عملية بناء المجتمع الفلسطيني، وخاصة مسألة الديمقراطية. وأكدت مداخلات الجميع [باستثناء حركة "حماس" التي قفزت عن الموضوع] على ضرورة: اجراء مراجعة مع الذات على صعيد البناء الوطني وانجاز المهام المجتمعة باتجاه تعزيز الديمقراطية، واحترام الحريات وحقوق الانسان، ووقف تدخل الاجهزة الامنية في الحياة المدنية، ووضعها تحت اشراف القانون. وتعزيز بناء المجتمع المدني واحترام استقلالية هيئاته. ووقف عسكرة المجتمع، وتقليص تضخم الجهاز الاداري البيروقراطي، ومحاربة الفساد، وتطبيق القانون على الجميع. وتطبيق المساواة والتكافؤ في الحقوق بين المواطنين. واحترام التعددية السياسية وصون حق الجميع في التنظيم والعمل العلني دون قيود. واصدار التشريعات والقوانين الوطنية للتخلص من آثار الاحتلال. وصيانة واحترام استقلالية القضاء ونزاهته وفصل السلطات والحد من تدخل الاجهزة التنفيذية في شؤونه. وتحريم الاعتقال السياسي والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين دون استثناء. واحترام حرية الصحافة والرأي والرأي الآخر. واعتماد سياسة اقتصادية تسرع في الخلاص من الاحتلال ومن التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وتحسين الاداء الوظيفي في مؤسسات السلطة. وانتهاج سياسة ثقافية وتعليمية تلبي احتياجات المجتمع المدني ونشر قيم الديمقراطية فيه.

ثامنا: مفاوضات الوضع النهائي

عند مناقشة مفاوضات الحل النهائي كان واضحا للجميع أن حركة "حماس" غير معنية بالموضوع فمداخلتها لم تتطرق له اطلاقا. وفهم منها أنها ما زالت ضد كل العملية السياسية الجارية منذ أكثر من خمس سنوات. وأنها ليست بصدد مراجعة موقفها، ولا تنوي المشاركة بأية

Digitized by Birzeit University Library

صيغة في مفاوضات الحل النهائي. ولخصت موقفها بالقول "نؤكد تمسكنا بثوابتنا الوطنية وعدم شرعية وجود الاحتلال". أما الجبهة الشعبية فقد بقي موقفها ملتبسا. فهي من جهة تضع أسسا تراها ضرورية وضمانة للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية، لكنها من جهة أخرى دعت إلى "العمل على اعادة بناء الطواقم المفاوضة بحيث تضم خيرة كفاءات شعبنا". وإلى "ايجاد مرجعية عليا جماعية تشرف على التفاوض وأدواته بروح المؤسسة الجماعية المؤتمنة على احترام الثوابت الوطنية والخطوط الحمراء، وتنفيذ ما يتفق عليه وطنيا وقوميا، وتحترم القرارالمشترك". أما الجبهة الديمقراطية فقد فهم من جلسة الحوار ومن المداولات التي سبقتها أنها ترغب في المشاركة في مفاوضات الحل النهائي. ومذكرتها قالت "ما زالت مهمة انجاز وحدة وطنية حقة تنتظر الانجاز وهي الآن اكثر الحاحا.. بفعل اقتراب استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بما يتناوله من قضايا مصيرية لا يمكن لفريق فلسطيني واحد أن ينفرد بالبت بها". أما حول بعض أسس مفاوضات الحل النهائي فقد تلاقت مواقف الجبهتين مع فدا حول "ضرورة تحديد الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها". "التعاون والتنسيق مع الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات". "التمسك بالثوابت الوطنية "وشددت الشعبية على "أن تكون مرجعية هذه المفاوضات قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحقوقنا الوطنية". "وأن تجري في اطار الامم المتحدة وبمشاركة دولية واسعة تستبعد التفرد الامريكي ..". واتفقت مع الجبهة الديمقراطية على وقف المفاوضات مع اسرائيل حتى يتم وقف الاستيطان وشق الطرق.

آمال كبيرة ونتائج محدودة

بعد انتهاء المداخلات جرت مداولات حول ضرورة صدور بيان عن الاجتماع، ولم تبرز أية معارضة لذلك. وتم تشكيل لجنة صياغة شاركت فيها المعارضة. وفي نهاية الاجتماع أصدر المجتمعون بيانا تحت اسم "هيئة الحوارالوطني الفلسطيني" تضمن في الجانب التنظيمي الاعلان عن تشكيل سكرتاريا دائمة حددت مهمتها: (متابعة الحوار الوطني واغنائه، ودعوة القوى الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها إلى لقاءات دورية منتظمة لتعزيز القواسم المشتركة بين القوى والاحزاب والشخصيات، وصولا إلى وثيقة عمل تحدد أهداف النضال الوطني، وتوحيد كل قوى شعبنا في جبهة وطنية واحدة موحدة لدحر الاستيطان والاحتلال عن أرضنا. وتحقيق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف). كما تضمن البيان (تصميم وعزم المشاركين على مواصلة العمل والحوار بكل صبر وأمانة وروح ديمقراطية لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة التي تضم جميع الفصائل والقوى والاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والاسلامية في الداخل والخارج، على قاعدة الحوار الديمقراطي والتعددية السياسية وروح الفهم الخاص للقضية الفلسطينية). أما في الجانب السياسي فقد ركز البيان الذي شاركت في صياغته الاطراف المعارضة على:

Digitized by Birzeit University Library

١- إدانة الاستيطان باعتباره عملا غير شرعي ينتهك العهود والمواثيق الدولية ويستهدف تهويد الارض وطمس التاريخ الفلسطيني، وتحديا للقرارات الدولية، ولخطاب الضمانات الامريكي، والاتفاقات المعقودة.

٢- الزام اسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات المعقودة وتطبيقها تطبيقا كاملا ودقيقا وأمينا.

٣- التأكيد على أهمية استمرار عملية السلام على المسارين اللبناني والسوري.

٤- اعتبار ضم القدس وتهويدها عدوانا صارخا على قرارات الشرعية الدولية، وعلى حق الشعب الفلسطيني.

٥- رفض محاولات اسرائيل فرض أمر واقع في القدس، وادانة اقامة حي استيطاني في جبل أبو غنيم. واعتبار مواجهة الاستيطان، ومقاومة عملية تهويد القدس عملا مشروعا.

٦- مطالبة الأمم المتحدة، وراعيي عملية السلام، والمجموعة الاوروبية، والقمة العربية، والقمة الاسلامية، ودول عدم الانحياز، والدول الافريقية فرض عقوبات على إسرائيل.

وعند هذا الحد انتهى البيان الذي صدر عن الجولة الاولى. وتفرق الجميع على امل ان يتم تشكيل السكرتاريا الدائمة بسرعة وان تباشر عملها بسرعة. انشغلت بعدها كل الفصائل الفلسطينية بتشكيل هيئة السكرتاريا الدائمة. وبعد تداول ثنائي قاده الطيب عبد الرحيم امين عام الرئاسة، وسكرتير هيئة السكرتاريا تم الاتفاق على تشكيلها. ضمت بالاضافة لابي عمار رئيسي المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وممثل واحد عن كل فصيل من فصائل م. ت. ف المشاركة وغير المشاركة في السلطة، وكذلك ممثل واحد عن الاحزاب الاسلامية التي شكلت بعد عودة المنظمة للوطن. وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد قليل من الوزراء، وعدد اقل من المستقلين. وسمت حركة حماس ممثلها في هيئة السكرتاريا، وامتنعت حركة الجهاد الاسلامي "تنظيم الشقاقي" عن تسمية مندوبها وكان موقفها استمرار لمقاطعتها جلسات الجولة الاولى. وكانت اطراف المعارضة تعول على ما سوف تقوم به هذه الهيئة. فهل كانت الآمال واقعية؟ وكيف عملت هيئة السكرتاريا؟ وماذا تم في الجولة الثانية التي عقدت في "١٩٩٧/٤/٢٨" وتغيبت عنها حركتي "حماس" والجهاد الاسلامي؟

وبالرغم عن التشكيل المبكر للسكرتاريا الدائمة الا انها لم تعمل كهيئة، ولم تعقد اي اجتماع على مدى شهرين كاملين "١٩٩٧/٤/٢٨-٢/٢٨". في حينه زادت شكوك المعارضة في نوايا السلطة من الدعوة للحوار. ولاحقا، بعد قيام الاجهزة الامنية

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية باعتقال بعض افراد حركة حماس المتهمة بعلاقتها بعملية صوريف زادت شكوكها اكثر. وعبر عبد الرحيم ملوح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، والمسمى ممثلا لها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عن رؤية المعارضة حين قال "لا نريد حوارا من اجل اهداف تكتيكية، او من اجل توجيه رسائل سياسية هنا او هناك، بل حوارا يفتح آفاقا وخيارات أخرى جديدة في العمل الوطني الفلسطيني". اعتقد ان هذا التصريح وما قالته بعض رموز المعارضة علنا لسكرتير الهيئة مباشرة وفي اللقاءات الخاصة، يؤكد ادراكها لحقيقة الاسباب التي ادت لتأخير اجتماع السكرتاريا فترة شهرين. فتأخير اجتماع السكرتاريا تم بوعي ولاعتبارات سياسية. وذات الشيء ينطبق على دعوتها اواخر شهر شباط. فقد آثر ابو عمار انتظار تبلور نتائج زيارة الرئيس مبارك والملك حسين وزياراته لواشنطن ولقائه مع الرئيس كلينتون الذي تم في آذار. وحبذ ايضا انتظار ما قد تسفر عنه جولات المبعوث الاوروبي والمنسق الامريكي لعملية السلام في المنطقة "دنيس روس"، وكذلك نتائج التحقيق الذي كان يجريه مدعي عام الدولة في اسرائيل في قضية الغش والفساد السياسي التي عرفت بقضية بارعون-الخليل.

وبصرف النظر عن الاسباب الحقيقية لتأخر انعقاد الجلسة الاولى للسكرتاريا الدائمة، فقد دعى ابو عمار أعضائها لعقد اجتماعهم الاول في نابلس. وقبيل دخول قاعة الاجتماعات فوجىء الجميع " كما قالوا" بتغيب مندوب حركة "حماس". وحاول البعض ان يعزوا ذلك لاسباب ادارية وفنية تتعلق برفض السلطات الاسرائيلية منح ممثل حركة حماس تصريح مرور للضفة الغربية ومنعه من الوصول الى مدينة نابلس. الا ان محمود الزهار، عضو مكتبها السياسي، كشف لاحقا عن تداول تم بين ممثلين عن حركة حماس وممثلين عن قيادة الجبهتين الديمقراطية والشعبية حول مقاطعة الاجتماع. وأنهم بحثوا الموضوع بسبب عدم قيام السلطة الفلسطينية باطلاق سراح معتقلي المعارضة حسب الوعود وايضا بسبب سلوك اجهزة امن السلطة الفلسطينية في قضية القاء القبض على افراد خلية صوريف. فحركة حماس تتهم الاجهزة الامنية بأنها ساعدت الاجهزة الامنية الاسرائيلية في القاء القبض على الخلية، وفي الكشف عن جثة الجندي الاسرائيلي. أما الاجهزة الامنية الفلسطينية فتنفي هذه التهمة، وتحمل قيادة حركة حماس واعترافات اعضاء الخلية انفسهم مسؤولية ما حصل. وهناك في السلطة من يعتقد بأن خروج الرنتيسي من المعتقلات الاسرائيلية في تلك الفترة كان له دوره في مقاطعة "حماس" لجلسة الحوار. فالمعروف عن الرنتيسي انه من المتشددين في قيادة الحركة ازاء العلاقة مع السلطة الفلسطينية. وبصرف النظر عن الاسباب الجوهرية التي دفعت بحركة "حماس" للمقاطعة فالثابت ان تغيبها تم على خلفية تجدد الازمة في العلاقة بينها وبين السلطة. وان هذا التغيب احرج قيادتي الجبهتين الديمقراطية والشعبية لا سيما وانهما لم تفلحا في

Digitized by Birzeit University Library

تجاوز خلافاتهما القديمة حول الدور القيادي، ولم تنجحا في تشكيل نواة قطب ديمقراطي حقيقي في الساحة الفلسطينية. ووضعتهما امام احد خيارين: إما التضامن مع حركة حماس، اي الالتحاق بهما ومقاطعة جلسات الحوار القادمة، واما الاستمرار في المشاركة في جلسات الحوار في حال انعقادها، والاقرار مسبقا باتساع الهوة بينها وبين حماس. والالتحاق التدريجي بالسلطة، ومحاولة القيام بدور معارض من داخلها على غرار المحاولة الفاشلة التي قام بها حزب "فدا". والذي تحول بسبب فشل قيادته في تمييز نفسها وتحولها الى فصيل صغير معزول عن الناس. ولم تتوقف تأثيرات غياب حركة "حماس" عن جلسة الحوار عند حدود التأثير على مواقف الجبهتين، بل طال الحوار ذاته وافقده مضمونه. فاذا كان الهدف من الحوار هو ايجاد قواسم مشتركة بين السلطة والمعارضة فغياب حماس والجهاد الاسلامي" المعارضة الاسلامية" القوتين الاساسيتين في المعارضة يجرد الحوار من امكانية تحقيق هذا الهدف. خاصة وان القيادة الفلسطينية تعتبر حركة "حماس" القوة الرئيسية في المعارضة، وتتعامل مع المعارضة على هذا الاساس. وتحسب لثقلها الميداني ولمواقفها ودورها الحساب. ولا يستطيع اي طرف فلسطيني ان ينكر بأن حركة حماس استطاعت، بثقلها الجماهيري، ونشاطها الميداني، ان تفرض نفسها قائدة للمعارضة الفلسطينية، وقطب منافس للسلطة.

صحيح ان غياب "حماس" عن المشاركة في الحوار قد خفف عن السلطة عناء قسم من الضغوط الامريكية والاسرائيلية بشأن علاقتها بحركة حماس، الا ان غيابها فرض ذاته على جلسة الحوار وعكس نفسه بصورة فورية على جدول اعمالها. حيث اقتصر على نقطتين فقط: الوضع السياسي، وآليات تعزيز الحوار. واضطر المجتمعون تركيز مناقشاتهم حول موضوع تغيب حركة حماس، وتم تكليف لجنة مصغرة بالاتصال بقيادة حماس ومناقشتها في اسباب غيابها ودعوتها مواصلة المشاركة في الحوار الوطني الشامل.

بعد الانتهاء من بحث موقف "حماس"، انتقل المجتمعون لبحث الوضع السياسي. وقدم ابو عمار عرضا مختصرا عن التحركات الفلسطينية التي تمت في المجالين الاقليمي والدولي بعد انعقاد الجولة الاولى للحوار. وحرص على ان يبقى الحديث في اطار ما نشر في الصحف وما تناقلته وكالات الانباء. وتحاشى الحديث في القضايا السياسية الحساسة من نوع المبادرة الامريكية والاتصالات الدولية والاقليمية بشأن استئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، والعلاقات الامنية الاسرائيلية. وفي سياق عرضه ابدى استعداده لعقد جلسة للحوار في الخارج "كي يتسنى للاخوة في القيادة غير القادرين على عبور الوطن المشاركة المباشرة في الحوار". بعد مداخلة ابو عمار تكلم عدد قليل من اعضاء السكرتاريا. وكان واضحا ان ممثلي المعارضة الشعبية والديمقراطية غير راغبين في الكلام. وانفض الاجتماع دون بحث النقطتين المدرجتين على جدول اعماله بصورة جدية

Digitized by Birzeit University Library

ومعمقة، ودون اصدار بيان. وتم الاتفاق على عقد جلسة أخرى خلال فترة قصيرة بعد اجراء الاتصالات مع حماس.

وبصرف النظر عما حصل في الجلسة الثانية فاني اعتقد بان اي تقييم موضوعي لبدء الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، وللبيان الذي صدر عن الاجتماع الاول على ابواب لقاء رئيس اللجنة التنفيذية مع الرئيس كلينتون في واشنطن والقمة الاسلامية واجتماع لجنة القدس، لا يمكنه القفز عن كون الحوار كان وما زال له ضروراته الوطنية الملحة لمناقشة ومعالجة الاوضاع الوطنية المعقدة. ولا يمكنه ايضا تجاهل النتائج والآثار الايجابية السياسية والتنظيمية "المحدودة" التي انعكست على الوضع الفلسطيني العام، في اكثر من اتجاه ومجال داخلي وخارجي. ولعل التفاعلات السياسية والعملية التي خلقها الحوار وبيان الجولة الاولى على الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية مؤشرات على انه كان خطوة سياسة في الاتجاه الصحيح وفي التوقيت الصحيح. حتى لو كان متأخراً من وجهة نظر البعض، وناقصا من وجهة نظر البعض الآخر. والتدقيق في مدلولات بدء الحوار وفي ما تضمنه البيان يمكن من تسجيل عدد من الاستخلاصات والاستنتاجات الهامة منها:

وقبل الدخول في قراءة البيان الصادر عن الاجتماع والبحث في مدلولاته، أعتقد أن أي تقييم موضوعي لبدء الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، ولانعقاد جلسته الاولى، وللبيان الذي صدر عنها على أبواب لقاء واشنطن والقمة الاسلامية واجتماع لجنة القدس، لا يمكنه القفز عن ضروراته الوطنية الملحة، ولا يمكنه تجاهل النتائج والآثار الايجابية "ولو محدودة" التي انعكست على الوضع الفلسطيني العام في أكثر من اتجاه ومجال داخلي وخارجي. ولعل التفاعلات السياسية التي خلقها الحوار والبيان مؤشرات على أنه خطوة سياسية في الاتجاه الصحيح وفي التوقيت الصحيح، حتى لو كان متأخرا من وجهة نظر البعض.

وعبر التدقيق في مداولات الحوار والبيان يمكن تسجيل الاستخلاصات والاستنتاجات الهامة التالية:

أولا، بصرف النظر عن النوايا والرغبات الذاتية للاطراف المشاركة في الحوار التمهيدي والرسمي، فاللقاء بين السلطة والمعارضة وصدور البيان عنه بالصيغة التي صدر فيها كان من ضمن مسائل أخرى، بمثابة رسالة فلسطينية ارادها أبو عمار أن تكون من نصين مختلفين: الاول تحذيري موجه بالاساس لنتنياهو وأركان حكومته اليمينية. أما الثاني فكان موجها للقوى الاقليمية والدولية عامة والادارة الامريكية على وجه الخصوص، وخلاصتها أنه متمسك بكل الاوراق الفلسطينية بما فيها ورقة المعارضة، وقادر على ضبط كل المواقف السياسية والعملية الفلسطينية بما فيها مواقف المعارضة. وأن لدى

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيين خيارات أخرى غير التي يطرحها نتنياهو عليهم، أي الاستسلام لمشيئته والرضوخ لاملاءاته والقبول بما يقرره لهم ولعملية السلام. ولعل ردود الفعل الاسرائيلية المتشنجة على الحوار والبيان وما تلاهما من خطوات فلسطينية عملية، وخاصة اطلاق سراح بعض معتقلي حماس، مؤشر على أن الرسالة الفلسطينية وصلت للقوى الدولية والاقليمية وخاصة للاسرائيليين كما أريد لها أن تصل، وفهمها نتنياهو وأركان حكومته كما أريد لهم أن يفهموها.

ثانيا، ساهم الحوار والبيان في تسليط الاضواء على المخاطر الكبيرة المحيطة بعملية السلام. وأبرز حالة اليأس والاحباط التي يشعر بها الفلسطينيون بعد خمس سنوات من المفاوضات ومن التضحيات التي قدموها من أجل صنع السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. وبينا لها حجم المخاطر التي تحيط بعملية السلام. ولفتا نظر القوى الدولية والاقليمية إلى ضرورة التدخل بسرعة وحزم لردع نتنياهو عن المضي قدما في سياسته المدمرة لجهودها التي بذلتها من أجل صنع السلام والاستقرار في المنطقة، والمدمرة أيضا للاتفاقات الموقعة بين الطرفين بحضورها. وأكدت لها أن أوضاع المنطقة قابلة للعودة السريعة إلى عهودها السابقة.

ثالثا، تم تسليط الأضواء أمام الشعب الفلسطيني على المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها مدينة القدس بسبب سياسة الاستيطان وعملية التهويد. ودعا البيان الشعب بصورة غير مباشرة للتحرك ضد الاستيطان ودفاعا عن القدس. وحفز قواعد وكوادر القوى الوطنية والاسلامية على التحرك، حيث قال بوضوح بأن "هيئة الحوار تعتبر مواجهة الاستيطان ومقاومة عملية تهويد القدس عملا مشروعا". وخرج الجميع سلطة ومعارضة من جلسة الحوار وهم متفقون على مقاومته. وأظن أن الحوار واطلاق سراح بعض المعتقلين وتلبية بعض طلبات المعارضة الادارية والعملية الاخرى أسهم بنسبة أو أخرى في ترطيب الاجواء وفي فكفكة أزمة العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة. وسهل عملية تنسيق التحركات الميدانية بين القوى الوطنية والاسلامية في معظم أنحاء الوطن في مواجهة الاستيطان.

ثغرات ونواقص في الحوار والبيان

وإلى جانب النقاط المذكورة أعلاه، اعتقد أن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ومصلحة السلطة والمعارضة، ومن ضمنها انجاح الحوار الوطني الشامل، تفرض رؤية النواقص والثغرات الاساسية التي رافقت الحوار، وأيضا تلك التي لم يعالجها البيان وهي:

١) لا بد من الاعتراف الجماعي بأن تبدلا نوعيا وقع في السنوات الأخيرة على الوزن الشعبي

Digitized by Birzeit University Library

وثقل الدور السياسي والكفاحي لقوى وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء م. ت. ف ومن لا زال خارجها. فبعضها نما حجمه وثقله الوطني والآخر تقلص وتراجع وزنه ودوره. وبغض النظر عن التقديرات التي يعطيها هذا المركز أو ذاك الطرف لحجم وثقل هذا الفصيل أو ذاك التنظيم، فإن الاتفاق أو التباين في التقدير لا يلغي ضرورة اعادة النظر في الأسس التي وجهت على أساسها الدعوات للمشاركة في الحوار، واعادة النظر لاحقا في النسب التمثيلية للقوى المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي نظام الكوتا الفصائلية واستبدالها، على أسس ديمقراطية حقيقية، بكوتا لحجوم التجمعات الفلسطينية.

ولا بد من توسيع القاعدة الشعبية للحوار واخراجه من دهاليز الفصائليةالضيقة، وإشراك أوسع لممثلي التجمعات الشعبية الفلسطينية في الداخل وفي الشتات في جلسات الحوار القادمة. فمع الاحترام والتقدير لكل الفصائل الرسمية وغير الرسمية التي دعيت للحوار وشاركت فيه، اعتقد أن هناك شخصيات اجتماعية فاعلة في المجتمع غير منتمية لهذا الفصيل أو ذاك، بعضها أعضاء في المؤسسات التشريعية للمنظمة وبعضها الآخر ما زال خارجها، غابت عن الحوار ولم تدع له، رغم أنها تتمتع بثقة وبرصيد شعبي يعادلان ما تتمتع به فصائل بكاملها، وقد تزيد في بعض الاحيان عن بعض منها. وأظن أن اشراك عدد من الكفاءات الفلسطينية في الحوار او الاستعانة بها كحد أدنى ضرورة لا غنى عنها اذا أريد للحوار معالجة قضايا المجتمع بجانب القضايا السياسية. اما الاستمرار في حصر الحوار الوطني الشامل في اطارالقوى القديمة والتي تحول بعضها إلى يافطات فأظن أنه يضعف الحوار، ولا يساعد على الخروج بالنتائج التي تتوخاها أغلبية المجتمع غير المنتمية للفصائل.

٢) واذا كانت المداخلات وما ورد في البيان قد اكدت على الحقيقة المعروفة والملموسة بأن هناك أزمة حقيقية يعانيها العمل السياسي الفلسطيني، وأن هذه الازمة عميقة وشاملة ومتعددة الجوانب فلا شك ان هناك مسائل لها أولوية في العلاج على سواها يفترض التركيز عليها. وأظن ان طرح كل القضايا دفعة واحدة على جدول عمل الحوار يربك الحوار والمتحاورين، ولا يساعد على الخروج بالنتائج المطلوبة، وفي الاوقات المطلوبة. ويفترض أن لا يكون هناك خلاف على أن الوقت من ذهب. وأن الطبيب يبدأ في معالجة النزيف قبل الصداع. وفي هذا السياق يمكن القول أنه اذا كان من الخطأ القفز عن المواضيع السياسية الاساسية ومنها حالة عملية السلام، وموضوع الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية، فلا أظن ان من الصحيح حصر الحوار فيها، أو السماح لها بالطغيان على البحث والنقاش ونصوص البيان، وإهمال أو تهميش القضايا الجوهرية الأخرى التي تساعد الشعب على الصمود داخل الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات، وتحفزهم على

Digitized by Birzeit University Library

الانخراط في النضال. واذا كانت قضية المشاركة في المفاوضات محورية، فقضايا الامن الشخصي والاجتماعي، والديمقراطية، وحقوق الانسان الفلسطيني، هي الاخرى محورية. وتبقى وظيفة الحوار حول المسائل السياسية تحديد الفواصل بين المواقف، وتنظيم التعايش والتعاون في ظل وجود الخلاف. فنتائج العملية السياسية الجارية لا تملي حتى الآن على أي طرف تغيير قناعاته ومواقفه كاملة، ولا تستوجب الاعتراف الكامل بخطأ مواقفه السابقة كلها.

٣) بالمقارنة بين ما طرحه المتكلمون في جلسة الحوار حول المسائل السياسية، المذكورة أعلاه، وما ورد في البيان، يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين: الاولى، أن البيان قفز عن العديد من القضايا الحساسة، ولم يعط اجابات ملموسة على الكثير من التساؤلات المطروحة في الشارع الفلسطيني ومن قبل المراقبين. صحيح أن البيان صادر عن جلسة أولى والحوار ما زال في بداياته، ونقاش القضايا الحساسة وغير الحساسة لم يستكمل، الا أن عدم الاشارة لبعضها، ولو بجمل قصيرة، وعدم تحديد اتجاهات واضحة لمعالجتها، أضعف البيان على الصعيد الخارجي والداخلي. وأظن أنه لم يطمئن الجمهور الفلسطيني بشأن العديد من القضايا الهامة والتي تقلقه بصورة يومية ومباشرة، وفي مقدمتها الاطمئنان على أمنه الاجتماعي ولقمة عيشه، ومستقبل العلاقات الوطنية، وقضايا البناء الديمقراطي، ومحاربة الفساد، ومستقبل المفاوضات والاتفاقات. أما الثانية، فهي أن ما ورد في البيان حول الاتفاقات، ومطالبة اسرائيل بالالتزام بها يتعارض مع ما طرحته المعارضة في مداخلاتها وأوراقها المكتوبة التي قدمت لجلسة الحوار. ويمكن القول أيضا أن البيان لم يزل شكوك الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في قدرة الفصائل المشاركة في الحوار على معالجة الأزمة التي يمر بها العمل الوطني الفلسطيني. وأظن أنه لم يعزز ثقته بالمتحاورين، إن لم يكن زادها ضعفا، لا سيما وأن البيان خلا من أية إشارة للعزم على تصحيح الاوضاع. ولم يتجدد الحوار الا اواخر شهر نيسان، وتجدد دون مشاركة الطرف الرئيسي في المعارضة (حماس).

هل سيتواصل الحوار

بصرف النظر عن البيان الذي صدر عن الجولة الاولى، وعن مستوى النقاش في الجولة الثانية وعن الأسس التي اعتمدت للدعوة، وعن الدوافع الحقيقية المباشرة وغير المباشرة التي دفعت بالسلطة والمعارضة، إلى الالتقاء في ظل الخلافات العميقة الموجودة بينهما، وعن مستوى النقاش الذي دار داخل الجلسة وخارجها، وعن البيان الذي صدر عنها، فإني أعتقد بأن انعقاد الجولة الثانية من الحوار بعد شهرين كاملين من انعقاد الجولة الاولى وتغيب حركة "حماس" بقرار مسبق عن الجولة الثانية، يجعل من المبرر للناس والمراقبين والمحللين السياسيين طرح السؤال التالي: متى

Digitized by Birzeit University Library

وفي ظل أية ظروف سيستأنف الحوار الوطني الشامل ..؟ وهل سيستأنف أم أن جولة نابلس الثانية آخر المطاف .. من الآن وإلى اشعار آخر. خاصة وان مواقف الجبهتين الشعبية والديمراطية صارت أصعب.

قبل الاجابة على هذا السؤال لعل من المفيد القول بأن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني كانت وما زالت تستوجب إجراء مثل هذا الحوار، وأن الحرص على حشد طاقات الشعب في مواجهة الاحتلال في هذه المرحلة بالذات، وانجاز مهام التحرر الوطني، والانطلاق في بناء مقومات الدولة على أسس صحيحة .. الخ، كلها تستوجب ضمان استمراريته وتواصل جلساته، أو تنظيمها في أوقات متقاربة كحد أدنى. وتستوجب أيضا توسيع قاعدته الاجتماعية وعدم الاكتفاء بقاعدته السياسية التي قام عليها. وتستوجب بذل كل الجهود، وعصر الأدمغة الفلسطينية لانجاحه. وأظن أن الأخذ بقاعدة وضع المصالح العليا للشعب الفلسطيني فوق كل الاعتبارات الاخرى يساهم في ذلك. ويساهم أيضا في بناء الثقة بين السلطة والمعارضة، وايجاد القواسم السياسية والتنظيمية والنضالية المشتركة بينهما. ولا شك في أن اعتماد الواقعية السياسية، والديمقراطية كأساسين في معالجة قضايا الخلاف السياسي والتنظيمي هما السبيل الوحيد لاعطاء كل ذي حق حقه. واعتمادهما يجب أن يعني في الظرف الفلسطيني الراهن:

* الاقرار بوجود سلطة واحدة ولا مجال للازدواجية.

* اقرار الجميع بأن استقلالية قوى الحركة الوطنية شرط أساسي للانتماء لها وضرورة وطنية لا غنى عنها.

* أن تبقى المصلحة الوطنية العليا، وخاصة مواجهة الاحتلال واستكمال طرده، فوق كل الاعتبارات الفئوية الضيقة التنظيمية والعقائدية، وفوق الخلافات السياسية التكتيكية.

* الاقرار بأهمية التعددية السياسية والتنظيمية في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية.

* أن يبقى الصراع بين مختلف التيارات والاتجاهات يدور في اطاره الفكري والسياسي والتنظيمي والا يتحول إلى صراع تناحري أو اقتتال داخلي.

* التسليم العملي بحق الأقلية في التعبير عن وجودها وعن مواقفها بكل الاشكال وعبر منابرها الخاصة ومنابر منظمة التحرير.

* أن يتساند الجميع ويتعاونوا على انجاز المهام الوطنية المتفق حولها.

* الالتزام باستفتاء الشعب حول القضايا الوطنية الأساسية المختلف حولها، والاقرار بأن نتائج الانتخابات هي الحكم القادر على تقدير حجوم وفعالية الجميع، وبالتالي حصصها

Digitized by Birzeit University Library

ومواقعها وأدوارها في السلطة وفي قيادة المجتمع. وأعتقد ان معالجة الوضع الفلسطيني الحالي وفكفكة عناصر الأزمة وفصلها عن بعضها البعض، والاستعداد لمواجهة القادم المنتظر، القريب منه أو البعيد، يفرض على الجميع تحمل مسؤولياتهم الوطنية، وإجراء مراجعة للمواقف، والخروج من الخنادق، ونبذ التمترس حول هذا الموقف أو ذاك. واعتماد أسلوب المكاشفة الصريحة يسهم في حل العديد من الاشكاليات التي ما زالت تعيق الانطلاق نحو حوار مفيد وبناء. ولا أدري ما اذا كانت الأوضاع الفلسطينية الداخلية، وما تراكم على امتداد الفترة الماضية من حساسيات، واستمرار هيمنة الاسس التنظيمية والسياسية والعقائدية التي قام عليها الكفاح المسلح الفلسطيني والتي ما زالت تعشعش في فكر الفصائل وتطغى على سلوكها سوف تسمح بذلك، أم أن الجميع سوف يبقى متمترسا في خندقه القديم، وبالتالي يتجدد الصراع الداخلي التناحري ويأخذ مداه الكامل حتى لو تكررت جولات الحوار جولة بعد اخرى؟ هذا سؤال مطروح على الجميع.

أما بشأن امكانية انعقاد جولات أخرى من الحوار لاحقا فلعل من المفيد القول: صحيح أن الحوار الوطني الفلسطيني يفترض أن يكون شأنا داخليا، وأن لا يتم خلط الامور الداخلية والخارجية بعضها ببعض، الا أن الامنيات والرغبات الذاتية شيء وواقع الحال شيء آخر. فالحركة باتجاه تحقيق المصالح الفلسطينية العامة، وتنظيم الشؤون الداخلية الخاصة، والذي يسميه البعض ترتيب البيت الفلسطيني، تخضع في هذه المرحلة لاعتبارات متعددة ومتنوعة. وتتأثر نسبيا بالكثير من العوامل الخارجية، وفي مقدمتها الاتفاقات مع الاسرائيليين، واستحقاقات المشاركة في عملية السلام. وتتشابك في كثير من المحطات مع مصالح القوى الدولية والاقليمية. وهذا كله يعطي في كثير من الاحيان مواقف الآخرين مواقع وادوارا مؤثرة في التوجهات الفلسطينية الداخلية، وخاصة الاقتصادية والسياسية والامنية. وبصرف النظر عن الرغبات الذاتية للقيادة الفلسطينية أو لقيادة المعارضة فكل هذه العوامل تدخل الحسابات الرسمية عند اتخاذ القرارات الكبرى والاساسية ومن ضمنها استمرار الحوار الوطني الشامل أو توقفه. وأظن أنها سوف تبقى تتحكم فيه طالما بقي قائما على ذات الاسس التي انعقد عليها، وبقي حوار بين السلطة كسلطة وبين المعارضة كقوى واحزاب متهمة بالتطرف والارهاب.

ووفقا لهذه القاعدة الموضوعية التي تفرضها موازين القوى على الفلسطينيين في هذه المرحلة يمكن تفسير تأخر انعقاد الجولة الثانية من الحوار شهرين كاملين. والواضح أن استئناف الحوار الفلسطيني بصيغته الحالية (سلطة ومعارضة) وبشكله الاحتفالي المكشوف للجميع، بات مربوطا أولا بتطور العلاقة الفلسطينية- الاسرائيلية. فتوترها وتشنجها يقرب القوى الفلسطينية بعضها من بعض ويضغط باتجاه استئنافه، وانفجارها يسرع خطواته، وعكس ذلك صحيح أيضا. ومربوطا ثانيا بتخلص القوى الفلسطينية من الارث السلبي وبتطور مفهوم العلاقة بين السلطة والمعارضة، وتطور مفهوم الوحدة الوطنية عند القوى الوطنية الحاكمة وغير الحكومية. ومربوطا ثالثا بالحالة

Digitized by Birzeit University Library

الصحية للمفاوضات وكل عملية السلام، فان هي تحسنت وتقدمت تأخر الحوار الفلسطيني-الفلسطيني. والواضح أن تعثرها وتعطلها وتعقدها يعجل بالحوار. ومربوطا رابعاً بمواقف المعارضة الفلسطينية وسلوكها العملي، فبمقدار ما تتجه نحو الواقعية السياسية، دون الخروج طبعا من موقعها المعارض، بمقدار ما تسهل على نفسها وعلى السلطة استئناف الحوار وتسريعه، وعكس ذلك صحيح ايضا. قد يقول البعض هذا خضوع للابتزاز الاسرائيلي- الامريكي. وجوابي على ذلك هذا صحيح، ولا أحد يستطيع انكار ذلك. وعلى العقل الفلسطيني ايجاد السبل والصيغ التي تحرره من هذا الابتزاز، وتحصنه ضد الانكسار أمامه دون ان يضطر إلى دفع ثمن غال اذا تجاهله واندفع باتجاه التصادم المباشر معه. فالسباح الماهر هو من لا يصادم الامواج القوية عندما يهيج البحر. وقديما قالوا "لا تكن لينا وسهلا فتعصر، ولا تكن عنيدا متشنجا متصلبا فتكسر".

ولعل اعادة النظر في دور السلطة في تنظيم الحوار، وفي مشاركتها الرسمية فيه كطرف رئيسي ومقرر، واستبداله في مراحله الاولى بصيغة أخرى تقوم على استقلالية الحوار عن السلطة، وتحويله إلى حوار حر ومفتوح بين الحركات والفصائل والاحزاب والشخصيات السياسية والنقابية والاجتماعية الفلسطينية من داخل الوطن وخارجه، يسهل من جهة تواصل الحوار وانتظامه، ويحرره من بعض التزامات السلطة المعيقة والمعطلة له، ويحرر السلطة من بعض تبعات الحوار من جهة أخرى، ويعطيها مجالا للمناورة السياسية، ويسهل عليها التخلص من بعض الضغوط الخارجية، وليس كلها. كما ويمكن أيضا ايجاد صيغ أخرى، منها مثلا أن يتولى المجلس الوطني أو المجلس التشريعي أو الاثنين معا هذه المهمة الوطنية.

أعتقد أن ارتهان الحوار الفلسطيني- الفلسطيني بالعوامل الخارجية المذكورة أعلاه ليس قدرا لا مفر منه. وأن باستطاعة العقل الفلسطيني اضافة الكثير من الافكار العملية والمفيدة، وايجاد النقطة الفاصلة بين ضرورات مواصلة الحوار الوطني الشامل والوصول به إلى نتائجه المرجوة، وبين الحرص على عدم استنفار قوى اقليمية ودولية ضد السلطة الفلسطينية وضد المعارضة وضد الحوار. وهذه المهمة الوطنية تسلط الاضواء الآن من جديد على الخطأ التكتيكي الذي ارتكبته بعض أطراف المعارضة حين جمدت وضعها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ويبرز أيضا خطأها الاستراتيجي حين قاطعت انتخابات المجلس التشريعي.

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات الأردنية - الفلسطينية

عدنان أبو عودة *

حينما تثار مسألة "العلاقات الأردنية الفلسطينية" كعنوان سياسي عام هذه الأيام غالبا ما يقفز إلى ذهن المستمع واحد من أربعة أوجه تتصل بهذا الموضوع. فاذا كان المستمع فلسطينيا لايقيم في الأردن، أو عربيا، أو أجنبيا، فالمسألة بالنسبة له تعني مستقبل "العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين الدولة أو الكيان". وإذا كان المستمع فلسطينيا مقيما في الاردن فالسألة بالنسبة له تعني "العلاقة الاردنية الفلسطينية في الأردن "أي نظرته للدولة ونظرة الدولة إليه" وإذا كان المستمع أردنيا فالمسألة تعني بالنسبة له الأمرين معا في آن واحد أي" وضع الفلسطيني في اطار الدولة الأردنية على ضوء علاقة الأردن المتصورة مع فلسطين الدولة أو الكيان "ومعنى آخر "مصير الهوية الأردنية". أما إذا كان المستمع دبلوماسيا أو صحفيا فغالبا ما يفهم من موضوع العلاقة "مسألة التعاون والتنسيق ودرجتهما بين الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية أو بين جلالة الملك وسيادة الرئيس".

وإذا ما دمجنا ما يتوجه اليه اهتمام المستمعين الأربع فإن مسألة العلاقة الأردنية- الفلسطينية تغدو مسألة ذات أربعة مركبات: الأول، هو علاقة الأردن بالدولة الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني حسبما سينمخض عن صيرورة السلام الجارية على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني، دولة مستقلة أو كيان. والثاني، حالة التوتر الذهني القائم بين المواطن الأردني من أصل فلسطيني والدولة الاردنية وكيفة حل هذه المشكلة أو بعبارة اخرى حالة عدم التيقن أو الحس بالمجهول الذي يطغى على الأردنيين من أصل فلسطيني في المرحلة الحالية حول مستقبلهم في الدولة الأردنية: مواطنون

* عدنان أبو عودة: محلل سياسي أردني بارز، عمل مندوبا للاردن في الامم المتحدة، ومستشاراً للملك حسين ورئيساً للديوان الملكي الاردني.

Digitized by Birzeit University Library

أو مقيمون؟ والثالث، مسألة الهوية الأردنية على خلفية الواقع الديموغرافي والاقتصادي في الأردن. والرابع: درجة الثقة المتبادلة بين الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية.

بالنسبة **للمركب الأول**، أي العلاقة التعاقدية التي يمكن أن تنشأ بين الأردن وفلسطين، نلاحظ أن موقف جلالة الملك حسين وموقف سيادة الرئيس ياسر عرفات متشابهان في الوضوح. فالأول يتخذ موقف المنتظر لما ستؤول إليه المفاوضات على المسار الإسرائيلي-الفلسطيني ويقول بشكل ثابت بأن مثل هذه العلاقة ينبغي أن تقرر وفق الأساليب الديمقراطية بعد أن تحظى فلسطين باستقلالها. وبعبارة أخرى فإن جلالته يتخذ موقف الخيارات المفتوحة، حيث أنه لا يفهم من هذا الموقف أنه مع أو ضد علاقة تعاقدية بين الأردن وفلسطين.

أما الموقف الثاني، أي موقف سيادة الرئيس عرفات، فيمكن وصفه بأنه موقف المشجع الحاث على علاقة تعاقدية، أي أنه موقف من قرر خيار العلاقة التعاقدية وسماها بالتوأمة، لكنه ترك مضمونها للتفاوض بين الفريقين في المستقبل.

المركب الثاني، هو مستقبل وضع الأردنيين من أصل فلسطيني في الاردن. وقبل تحليل ومناقشة هذا المركب بقصد التعرف على أهميته لا بد من الاشارة إلى أن هنالك شعبا فلسطينيا واحدا، ولكن هناك مجتمعات فلسطينية متعددة نشأت كنتيجة للتعثر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني بعد حربي ١٩٤٨، ١٩٦٧ . وبشكل عام يمكن تقسيم الفلسطينيين الآن إلى خمس مجموعات:

المجموعة الاولى، هي المجتمع الفلسطيني في اطار دولة إسرائيل. ومن أهم ميزات هذا المجتمع في سياق حديثي هذا اليوم أنه مجتمع مستقر في اطار المواطنية الإسرائيلية. فلا يعاني من مشكلة المصير، وهمومه السياسية أو نضاله السياسي كمجتمع متميز تسير في اتجاهين متوازيين: الاول، السعي للوصول إلى مرحلة المساواة مع المواطنين اليهود في دولة إسرائيل. والثاني، دعم نضال منظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية المجاورة لدولتهم.

المجموعة الثانية، وتتشكل من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه المجموعة هي الأهم والأكثر عددا بين مختلف المجموعات لأنها تشكل أحد المقومين الرئيسيين لإقامة الدولة وهما الشعب والارض. فسكان الضفة والقطاع في هذه المرحلة التاريخية هم صناع الدولة الفلسطينية وهم مادتها. وكمجتمع مناضل في مواجهة الاحتلال ماديا والتوسع الاستيطاني ماديا ونفسيا يتراوح مزاجه العام بين قطبي الأمل واليأس على خلاف المجموعة السابقة التي تشعر بالاستقرار.

المجموعة الثالثة، وتتشكل من اللاجئين في لبنان وسوريا. بالرغم من الانفصال في المكان بين اللاجئين في هذين القطرين العربيين فانهما متشابهان في أمرين اثنين هما: أولا، أنهما لا يزالان

Digitized by Birzeit University Library

تحت رعاية وكالة الغوث الدولية في حالة الانتظار السلبي. وثانيا، أن كليهما أقرب إلى قطب اليأس وفي حالة عدم التيقن من مصيرهما.

المجموعة الرابعة، وتتشكل من الفلسطينيين العائلات والأفراد المبعثرين خارج فلسطين وخارج الدول المضيفة للاجئين. وهؤلاء لا يشكلون مجتمعا لأنهم يعيشون كأفراد بهويات عديدة وفي أماكن متفرقة تمتد من استراليا شرقا إلى تشيلي غربا، ومن جنوب افريقيا جنوبا إلى السويد والنرويج وكندا شمالا.

المجموعة الخامسة، وتتشكل من الفلسطينيين المقيمين في الأردن وهذه المجموعة تأتي في الأهمية بعد المجموعة الثانية، أي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وبالنسبة للعدد فهي تقارب إن لم تساو، عدد المجموعة الثانية. وتتشكل هذه المجموعة من ثلاثة فصائل: الأول، اللاجئون منذ عام ١٩٤٨ . الثاني، النازحون منذ عام ١٩٦٧ . والثالث، من ليسوا بلاجئين ونازحين. وفي العادة اسميها فصيلتي، أي أولئك الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية الذين اختاروا الاقامة في الضفة الشرقية (اي الأردن حاليا) إما بحكم الوظيفة أو بحكم البحث عن فرص أفضل للعمل والحياة قبل عام ١٩٦٧ تماما مثلما يتحرك مواطن مصري من المنيا إلى القاهرة، أو سوري من حلب لدمشق، أو عراقي من بغداد للبصرة، أو أمريكي من نيويورك لشيكاغو، أي الذين انتقلوا من مكان اقامتهم إلى مكان اقامة أخر في بلدهم كما ينتقل أي مواطن في أي قطر آخر ضمن حدود بلده.

وأهمية هذه المجموعة الخامسة ناشئة عن كونها تحمل المواطنية الأردنية مثل المجموعة الأولى التي تحمل المواطنية الإسرائيلية. وهذه المواطنية أكسبتها صفتين هامتين من منظور صيرورة السلام: الأولى، أن وجودها هو العامل الذي يجعل للدعوة لصياغة علاقة أردنية- فلسطينية تعاقدية معنى ومبررا، حيث أن هذه المجموعة هي الجسر الديمغرافي أو الوصلة الديمغرافية بين الأردن الذي اندمجت فيه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفلسطين باعتبارها بلد الأصل. ومما يعطي لهذا الجسر قوة أن الفارق الزمني بين احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧ واليوم هو فارق قصير نسبيا إذ ما زال الكثير من الفصيلة الثانية والثالثة (أي النازحون وغير النازحين واللاجئين) يوصون بدفنهم بعد موتهم في مدينتهم أو قريتهم الأصلية في الضفة الغربية، وما زال جزء مرموق منهم يعتمد في مؤونته من زيت الزيتون على ما يرسله الأهل لهم. والثانية، أن اندماج هذه المجموعة في المجتمع الأردني يوفر للولايات المتحدة والغرب عموما نموذجا لحل قضية اللاجئين من خلال استيعابهم حيث هم.

وحتى أواسط الثمانينات كانت هذه المجموعة الخامسة تتميز بالاستقرار النفسي شأنها إلى حد كبير شأن المجموعة الاولى (الفلسطينيون في إسرائيل) من حيث أنها لم تكن قلقة على موضوع المصير.

Digitized by Birzeit University Library

إن هذه الحقيقة هي التي تنقلنا للمركب الثالث، أي مسألة الهوية الأردنية. ولدى تحليل هذا المركب لا بد أن نستذكر كيف أن القوى الامبريالية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أدخلت للعالم الثالث نظام "دولة الأمة"، حينما جزأته وفق أهوائها ومصالحها إلى اقطار من خلال رسم خرائط جديدة للعالم. وجيلنا يتذكر جيدا كيف أن الأطلس السياسي كان مزخرفا بألوان متعددة حيث كان يرمز لون بعينه للدولة الاستعمارية التي كانت تهيمن على قطر معين. فالأقطار التي كانت تحت الاستعمار البريطاني مثلا كانت تحمل اللون الوردي، أما الأقطار التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي فكانت تحمل اللون الأزرق الأرجواني ... وهكذا. والوطن العربي لم يكن استثناء لهذا النظام العالمي، حيث قسم الشرق العربي وفق معاهدة سايكس - بيكو إلى عدة اقطار كان منها شرق الأردن وفلسطين. وكلاهما حملا اللون الوردي على الأطلس، أي أن كليهما وقعا تحت الاستعمار البريطاني. ومع بداية مشروع ادخال نظام دولة الأمة في العالم العربي بذرت البذور الأولى للقطرية العربية والتي ما لبثت أن عززت بنهاية الحرب العالمية الثانية بانشاء جامعة الدول العربية بوحي ودعم بريطانيين لتأكيد سلامة مسار تقطير الأمة العربية. وسرعان ما انتقلت الحكومات العربية وفقا لهذا المسار إلى "قومنة" القطر وفق تعبير جورج طرابيشي في كتابة "الدولة القطرية والنظرية القومية". ومع عملية القومنة أو التقطير نشأت مصالح حقيقية للنخب الحاكمة مرتبطة باستقلال القطر كما تطوركل قطر وفق ثقافة الدولة المستعمرة ومذهبها السياسي ومدرستها الادارية مؤكدا بذلك خصوصيته النسبية، الأمر الذي جعل من إمكانية التوحد والاندماج بين قطرين عربيين وقعا تحت استعمارين مختلفين أمرا صعبا. وربما فسرت هذه الحقيقة سهولة اندماج الضفة الغربية مع شرق الأردن بعد عام ١٩٥٠ وصعوبة اندماج سوريا مع مصر في عهد الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١ بالرغم من الاجماع على قيادة المرحوم عبد الناصر.

ومع أن فلسطين وشرق الاردن خضعا لنفس السيد ما بين الحربين العالميتين أي لنفس النظام الاداري والسياسي واستخدما نفس العملة وتكاملا في عدد من الميادين غير أن النمو العمودي الفردي (أي القطري) كان أبرز من النمو الأفقي المشترك (أي القومي). والاردن بضفتيه بعد وحدة عام ١٩٥٠ سار على نهج "قومنة" القطر مثلما سارت بقية الأقطار العربية، إذ كان له علمه ونشيده الوطني ومؤسساته الخاصة به تماما كما كان الحال مع كل قطر عربي آخر. و"قومنة" الأردن كما عبر عنها فريق هزاع المجالي/وصفي التل عامي ١٩٥٩-١٩٦٠ كانت تشمل الضفتين وليست الضفة الشرقية وإن ظلت الضفة الشرقية تمثل مركز الثقل السياسي والاقتصادي. ولأن وصفي التل لعب دورا اكبر وعلى مدى زمني أطول من الدور الذي لعبه هزاع فيمكن أن نصطلح على أن قومنة الاردن الواعية مرت بفترتين الأولى في عهد وصفي التل والثانية بعد وفاته، أي بعد ١٩٧١. وإذا كانت القومنة الأولى تشمل الضفتين فالقومنة الثانية أخذت اتجاه قومنة شعب الضفة الشرقية بمفرده الأمر الذي سمح بظهور الحركة الاقليمية الجديدة المتطرفة التي ترتكز على استثناء الآخر. والآخر في الأردن هو الفلسطيني. ولهذه الظاهرة أسباب سأتعرض لها فيما بعد.

Digitized by Birzeit University Library

وما أود التأكيد عليه هنا هو أن الإدارة الواحدة والجنس الواحد واللغة الواحدة والثقافة الواحدة انهارت أمام قوة الخارطة القطرية. يقول Benedict Anderson احد كبار المفكرين في نشوء وتطور القوميات في كتابه *Imagined Communities* أن هنالك ثلاث مؤسسات صنعت دولة الأمة التي أرادها الاستعمار وهي: الاحصاء، والخارطة والمتحف. ففي رأيه أن هذه المؤسسات "شكلت بعمق النهج الذي تصورت الدولة الاستعمارية أنه وسيلتها لتنمية القطر الجديد-طبيعة السكان الذين كانت تحكمهم، وجغرافية المكان الواقع تحت هيمنتها، وشرعية أجداد السكان".

وشرق الأردن لم يكن استثناء لهذه السياسة حيث وقع تحت سلطة المؤسسات الثلاثة حيث رسمت خارطته وأحصى سكانه واحياؤه، ونقب عن آثاره. غير أن القطرية الأردنية لم تظهر بوضوح في عهد المرحوم الملك عبد الله وطيلة عهد الملك حسين في الضفة الغربية. ففي ظل الملك عبد الله كان التوجه قوميا والخطاب قوميا ولم يع هو نفسه ومعاونوه (كما لم يع العرب بعامة) تأثير الخارطة والمتحف والاحصاء على بناء النفسية القطرية، كما لم يظهر ذلك بوضوح في عهد الناصرية لأن الخطاب العربي القومي كان الخطاب السائد. وحينما اعطيت القطرية الأردنية فرصة الظهور، برزت بقوة لتوازي غيرها من القطريات العربية.

أما المركب الرابع، أي الثقة الرسمية المتبادلة بين الحكومة الاردنية والسلطة الفلسطينية فهي في تصاعد مستمر. وأعتقد أنها اليوم في أعلى درجاتها منذ عام ١٩٧١ بفضل حادث النفق وما أفرزه من مواقف وتحركات أبرزها قمة واشنطن وزيارة جلالة الملك لأريحا بصحبة سيادة الرئيس عرفات.

وسأوجز فيما يلي تطور القطرية الاردنية لأهميتها في سياق الموضوع أي موضوع "العلاقة الاردنية- الفلسطينية". أعتقد أن نابليون هو الذي قال أن الجغرافيا تصنع التاريخ، وإذا كان من صدقية لهذا القول فإن العلاقة الأردنية- الفلسطينية هي من أبرز الأمثلة على تعزيز مضمون هذا المبدأ. فمنذ عهد الامبراطوريات في التاريخ القديم والتواصل والتفاعل بين الأردن وفلسطين قائم، والمقصود هنا التفاعل بين سكان الاقاليم التي تعرف اليوم بالأردن وسكان الأقاليم المعروفة باسم فلسطين. إن الجغرافيا هي التي صنعت تاريخ الاردن وفلسطين سواء باطلاقها ديناميات التفاعل والتعاون والتكامل بينهما أو باطلاقها ديناميات التنافر وفقدان الثقة وعوامل المجابهة.

إن وصف العلاقة الاردنية -الفلسطينية بالعلاقة الخاصة هو وصف دقيق حيث أن التعاون والتفاعل الايجابي بين سكان الأردن وفلسطين كان دائما أعمق وأطول زمنيا من التنافر والتباعد. إن التجارة والمصاهرة والانتقال المتبادل بين السكان في الاقليمين هي الثوابت في هذه العلاقة وحتى يومنا هذا. وبالرغم من فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية فما زال الفلسطينيون يستثمرون جزءا من مدخراتهم في الأردن سواء في العقار أو في الأسهم. ولأن الاقليم ومنذ العهد الهليني كانا دائما جزءا من امبراطورية أكبر منهما بكثير فإنهما لم يعرفا

Digitized by Birzeit University Library

الصدام المسلح إلا على الصعيد القبلي ولم يعرفا التوتر السياسي بينهما حتى وقوعهما بعد الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني. ومع أن بريطانيا كانت السيد العلوي للاثنين معا فان مثالها اختلف عن مثيلاتها من الامبراطوريات أو الممالك السابقة التي حكمت الاقليمين، من حيث أنها تسببت في خلق بذور توتر سياسي بينهما. فلماذا كانت هذه الظاهرة غير المألوفة ؟ الجواب ببساطة: لأن بريطانيا التي هيمنت عليهما اختارت أن تجعلهما قطرين منفصلين تفصلهما في عصر دولة الأمة حدود دولية لأسباب تتعلق باستراتيجية بريطانيا في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وكأي قطرين متجاورين فإن العلاقات بينهما تراوحت بين التعاون الكلي لدرجة التكامل أو الاندماج وبين المجابهة.

ولأن سكان فلسطين والأردن يشتركون في حقيقة أنهم عرب وفي تطلعاتهم القومية الوحدوية وبخاصة في الحقبة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى حتى حرب ١٩٦٧، فان التوتر بينهما اقتصر على تنافس الزعامات في عهد الانتداب، وحول مسألة الكيان الفلسطيني منذ عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٧ وحول مسألة العمل الفدائي من الأردن منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ (وهي المسألة الوحيدة التي اقترنت بالصدام المسلح) وحول التسوية السلمية منذ عام ١٩٧١ حتى ١٩٨٨ . وبعبارة أخرى، نشأ التوتر عن التنافس السياسي في الوقت الذي تواصل فيه التفاعل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي حتى يومنا هذا بالقدر الذي سمحت به ظروف الاحتلال وتسمح به اتفاقيات السلام في الوقت الحاضر.

واذا كانت الحركة الصهيونية قد أسهمت في بلورة القطريةالفلسطينية تحت مظلة الخطاب القومي، فان القطرية الفلسطينية بدورها حفزت وغذت القطرية الأردنية تحت الغطاء القومي كذلك.

واذا كان لنا أن نكشف تعريفا للعلاقة الاردنية -الفلسطينية اليوم فأعتقد أنها مسألة وعي ذاتي حاد لقطريتين متجاورتين يراوح فيها هذا الوعي بين قطب التعاون والتكامل في اطار المفهوم القومي والمصلحي والتشابك الديموغرافي وبين قطب التنافس والخوف المتبادل من طغيان الهوية الواحدة على الأخرى. وباختصار يمكن تسميتها بعلاقة "التعايش المعي"، أو كما يصطلح عليها بالانجليزية (Symbiosis) وبمعنى آخر إنهما كائنان حيان يحرص كل واحد منهما على ذاتيته ولكنه في نفس الوقت يدرك أنه لا يمكن أن يستمر دون أن يتعايش مع الآخر.

ولا ريب أن العامل الأساسي الذي أسهم في صياغة هذه العلاقة هو الوجود الفلسطيني المكثف في الأردن، أي العامل الديموغرافي، اذ بدونه يمكن أن تكون علاقة الاردن بفلسطين مثل علاقته بسوريا أو العراق أو المملكة السعودية.

حينما وقعت معاهدة السلام بين الاردن وإسرائيل صرح الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء حينئذ بأن "الوطن البديل قد دفن". وأصبحت هذه العبارة مع الوقت شعارا لكل أولئك

Digitized by Birzeit University Library

الذين يعربون عن تاييدهم للمعاهدة. وفي عمان قاد أحد المتحمسين للقطرية الاردنية مظاهرة هتف المشاركون فيها بشعار "خلينا نحكي عالمكشوف فلسطيني ما بدنا نشوف".

وفي مباراة لكرة القدم قبل شهرين بين فريقين رياضيين في عمان أحدهما يرى بأنه ممثل للاردنيين (الشرق أردنيين) والآخر يرى بأنه ممثل للفلسطينيين في الأردن، هتف جمهور الأول في اللعب تعبيرا عن سخطهم على مجرى اللعبة بشعار "يعيش نتنياهو" بينما هتف جمهور الثاني بهتافات معادية وشرعوا يحطمون ما وصلت إليه أيديهم من مقاعد وخرجوا من الملعب محطمين للسيارات والمحلات التجارية. كانت أعمال شغب مؤسفة ومؤلمة بكل المقاييس لكنها استثيرت بشعار ذي مدلول قطري مسرف في التعصب.

أوردت هذه الأمثلة كي ألفت الانتباه إلى حقيقة قائمة في الاردن اليوم وتعبر عن نفسها بين الفينة والاخرى بأسلوب أو بآخر، فما الذي جرى حتى انقسم المواطنون في الدولة الواحدة إلى مجتمعين؟ مجتمع شرق أردني يرى نفسه صاحب المكان ويرى الآخر لغما موقوتا أو في أحسن الأحوال ضيفا مؤقتا، ومجتمع فلسطيني يرى نفسه شريكا في المواطنة بينما يرى الآخر شريكا منسلخا. لا ريب أن اشارة جلالة الملك للمجتمع الاردني بأنه مجتمع المهاجرين والأنصار هو من جهة اعتراف ضمني بوجود مجتمعين ومن جهة أخرى تأكيد منه على الحرص على الوحدة الوطنية.

وسأحاول فيما يلي أن أستعرض، ولو بايجاز، الديناميات الأردنية- الفلسطينية التي أدت إلى هذا الواقع والمراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقة. من المثير للانتباه حقا أن نتبين بأن سكان شرق الاردن وقبل وصول الأمير عبد الله بن الحسين لعمان في آذار سنة ١٩٢٣ كانوا قد رفعوا مطالبهم للحكومة البريطانية. وعرفت هذه المطالب وردود الحكومة البريطانية عليها فيما بعد بمعاهدة أم قيس حيث اجتمع عدد كبير من الوجهاء وشيوخ العشائر في هذه القرية في ١٩٢٠/٩/٢ ليحددوا علاقتهم مع بريطانيا. وكان مطلب الأردنيين الرئيسي من الحكومة البريطانية اقامة حكومة وطنية مستقلة بزعامة أمير عربي، على أن تكون هذه الحكومة منفصلة تماما عن حكومة فلسطين. أما علاقة الحكومة الاردنية المرجوة بالمندوب السامي في فلسطين فينبغي أن ينظر إليها كعلاقة بين الحكومة وبين نائب الملك البريطاني ليس الا. وطالبوا بمنع الهجرة الصهيونية لشرق الأردن وحظر بيع الأراضي للصهاينة.

وإذا حاولنا قراءة المعنى السياسي العميق لهذه المطالب فأعتقد أنه من الصواب أن نستخلص أن زعماء شرق الأردن كانوا واعين للخطر الصهيوني وأنهم رأوا في هذه الحقبة المبكرة أن سلامة بلدهم من الصهيونية يمكن أن يتم بفصلها عن فلسطين.

وإذا كان الخطر الذي رآه هؤلاء في معاهدة أم قيس هو الخطر الصهيوني المباشر فان أحفادهم

Digitized by Birzeit University Library

اليوم يرون ذات الخطر ولكن بشكل غير مباشر. إن شعار "الوطن البديل" لا يعني أن الصهاينة سيحتلون الأردن بل إن إسرائيل ستضغط على الفلسطينيين المقيمين على أرضهم للتوجه شرقا نحو الأردن حيث سيكبر عدد الفلسطينيين بحيث يصبحون الأكثرية الساحقة تساعدهم إسرائيل عندئذ على إقامة دولتهم الفلسطينية في الاردن. ولا يعني ذلك أن الفلسطينيين يرغبون في تبديل الاردن بفلسطين بل أنهم سيكونون في وضع الحاجز أمام إسرائيل، الأمر الذي سيجعلهم يستسلمون لمصيرهم. هكذا يفكر معظم الاردنيين وهذا هو هاجسهم في موقفهم السياسي من العلاقة الأردنية- الفلسطينية سواء على صعيد تعاملهم مع الأردنيين من أصل فلسطيني أو في حماسهم لاقامة دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين أو في تصورهم لعلاقة تعاقدية بين الأردن وفلسطين في المستقبل. فالصورة تبدو كما لو كانت مسارا دائريا ابتدأ بالخوف من الصهيونية في أم قيس وينتهي الآن يهاجس الوطن البديل القائم على الخوف من الأردنيين من أصل فلسطيني واحتمال تزايد عددهم. وخوف البداية والنهاية واحد هو الحرص على الهوية الأردنية. وقد يكون من المفيد أن أستعرض المراحل التي مر بها هذا المسار الدائري، ولو بايجاز.

أولا: الفترة ما بين بداية الانتداب عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٤٨ . تميزت هذه المرحلة بالتنافس السياسي بين القيادة الأردنية والقيادة الفلسطينية، وبالتعاطف الشعبي الأردني مع القضية الفلسطينية كما تؤكد ذلك ست مؤتمرات وطنية عقدت في نهاية العشرينات واوائل الثلاثينات. لقد عبر الأردنيون عن تعاطفهم ليس بالمؤتمرات فقط بل بالدعم بالمال والسلاح للثورة الفلسطينية وبتوفير الملجأ للهاربين الفلسطينيين من الملاحقة البريطانية لهم في فلسطين ، بل إن بعض الأردنيين شاركوا في عمليات مسلحة مع فلسطينيين وخاصة في عام ١٩٤٨ خارج اطار الجيش العربي الذي اشترك في الحرب ضمن جيوش دول الجامعة العربية.

ثانيا: الفترة مابين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٤ . وهي مرحلة الاندماج والتكامل بين الاردن والضفة الغربية وبين الشعب الاردني وما يقرب من ثلثي الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن مركز الثقل السياسي والاقتصادي كان في عمان. وأهم مظاهر الاندماج السياسي كان العمل الحزبي الذي شمل ناشطين من كلا الضفتين في نفس الحزب أو القيادة أو الخلية فضلا عن الاندماج السياسي المؤسسي من خلال البرلمان والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

ثالثا: الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٦٧ وهي مرحلة عودة التنافس السياسي بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية كتعبير عن إحياء فكرة الكيان الفلسطيني.

رابعا: الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠ -وهي مرحلة الالتحام الأردني- الفلسطيني رسميا وشعبيا في مواجهة المحتل الإسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

خامسا: الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ وهي مرحلة المجابهة وتفكك العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن أبرز نتائجها أن التحالف النضالي الذي نما بين الأردنيين والفلسطينيين في الخمسينات بدأ يتفكك. وهذه الفترة شهدت أيضا حوادث أيلول وخروج الفدائيين الفلسطينيين من الأردن إلى سوريا ولبنان واغتيال المرحوم وصفي التل. وأهم من ذلك فقد وفرت هذه المرحلة الشروط النفسية والسياسية المناسبة لاستنبات القطرية الأردنية على أساس "ما لنا ولفلسطين"، فلنا بلدنا وللفلسطينيين ممثلوهم. وقد بدأت هذه النزعة بين عدد من النخب السياسية الشرق أردنية. وكان منطلقها سياسيا محضا وبنوايا حسنة، إذ أن جوهرها هو ترك القضية الفلسطينية لمنظمة التحرير لأن تمسك الأردن بمسؤوليته عن الضفة الغربية لا يعود عليه الا بالسوء. واغتيال وصفي التل والمجابهة المسلحة في الأردن بين الجيش والفدائيين كانتا الشاهدين الرئيسين على هذا السوء. ومن الواضح أن هذا الصوت كان خافتا لأن مضمونه السياسي لم يتفق في تلك الفترة مع موقف جلالة الملك.

سادسا: الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٨ وهي المرحلة التي ضربت فيها القطرية الأردنية جذورها وبدأت تتجاوز خطاب الرعيل السابق في المرحلة السابقة إلى اعتبار الأردنيين من أصل فلسطيني خطرا على كيان الأردن. وهي كذلك المرحلة التي زاد فيها المتطرفون من ضغوطهم على الحكومة لتسريع عملية الأردنة وبداية ظهور القطرية القائمة على استثناء الآخر. وقد أسهم في هذا التحول عدد من العوامل أوجزها بما يلي:

(أ) قرار قمة الرباط باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

لقد جاء هذا القرار ليقدم ذخيرة جيدة للداعين للانفكاك عن القضية الفلسطينية.

فبعد أن وافق الأردن على القرار، ارتفع صوت الزعامة القطرية الأردنية بدعوة الحكومة للالتزام بالحرف والمعنى لهذا القرار. وكان من الطبيعي أن يجد هؤلاء في أنصار منظمة التحرير في الأردن حلفاءهم الطبيعين، ولأن أنصار المنظمة كانوا يدعون لذات الغرض. وكان القطريون الأردنيون يتماهون مع القوى الوطنية لأن الدعوة لاعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد كانت الشعار القومي الاقوى في هذه المرحلة. واشير لهذه الحقيقة لأن بعض هؤلاء طوروا مواقفهم في مرحلة لاحقة بحث اسسوا قطريتهم على استبعاد الآخر الفلسطيني في الأردن بدل أن تبقى كما كانت في المرحلة السابقة مستندة إلى عدم التدخل بالشأن الفلسطيني حول مستقبل الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التطور فانهم بقوا في أذهان الكثير من الأردنيين من أصل فلسطيني قوميي النزعة والتوجه بناء على موقفهم السابق الذي كان أكثر علنية من موقفهم الحالي غير المعروف للكثيرين.

Digitized by Birzeit University Library

(ب) ملاحقة مجموعة أبو نضال للكثير من الدبلوماسيين الأردنيين واغتيال بعضهم، الأمر الذي ساعد القطرية المستندة إلى استبعاد الآخر على الانتشار.

(ج) اتخذت الدولة سياسة دفاعية واسترضائية في نفس الوقت وذلك بالتوسع في سياسة أردنة الوظائف العسكرية والمدنية استجابة لضغوط غلاة القطريين.

(د) تسلم حزب الليكود السلطة في إسرائيل عام ١٩٦٧ واكتساب شعار الوطن البديل صدقية اكبر بين الأردنيين نتيجة تبني بعض قادة الليكود البارزين لهذا الشعار.

(هـ) بعد الازدهار الاقتصادي الذي شهده الأردن في أواخر السبعينات، وقع الأردن تحت وطأة الانكماش الاقتصادي في الثمانينات، الأمر الذي جعل الكعكة الاردنية أصغر من أن تطعم الأردنيين والفلسطينيين. فتسارعت خطى الأردنة في الوظائف وبدأ الفلسطينيون يحسون بأن الأردن أصبح بالفعل مجتمعين: أحدهما يحكم والآخر محكوم. أو كما وضعها أحد كتاب الاعمدة اليوميين: مجتمع يدفع الضرائب والآخر يستهلكها.

(ز) انفجار الانتفاضة وانتعاش الاعتزاز الوطني الفلسطيني ليس في فلسطين فقط بل وخارجها. إن هذا الاعتزاز فجر لدى الشعب الاردني الذي اعجب بالانتفاضة وأيدها اعتزازا أردنيا مقابلا أو بالأحرى حرصا اكبر على سلامة الهوية الأردنية وأعتقد أن رد الفعل هذا كان بمثابة آلية دفاعية من الناحية النفسية.

سابعا: الفترة ما بين ١٩٨٨ -حتى الآن. وشهدت هذه المرحلة فك العلاقة القانونية والادارية بين الاردن والضفة الغربية واعلان منظمة التحرير لاستقلال دولة فلسطين والغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية ومبادرة بوش للسلام في الشرق الأوسط، ومؤتمر مدريد للسلام واعلان مبادىء اوسلو ومعاهدة السلام الأردنية -الإسرائيلية.

كانت هذه الفترة غنية بالأحداث، ولكن الذي يهمنا في سياق موضوعنا اليوم هو أن اعلان مبادىء اوسلو أثار في الأردن شعورين متضاربين جاء الواحد منهما بعد الآخر.

كان الشعور الأول شعور خوف من أن إسرائيل التي اعترفت بمنظمة التحرير قد تعمد إلى التوصل مع المنظمة على صيغة علاقة تكون على حساب الأردن. فمثلا قد تتواطأ إسرائيل مع المنظمة على اقامة دولة فلسطينية في الأردن بدل فلسطين. لكن هذا الشعور سرعان ما انحسر.

أما الشعور الثاني فقد كان شعور أمل وتفاؤل بأن اعتراف إسرائيل بالمنظمة هو الخطوة الأولى نحو قيام دولة فلسطينية، وهذا ما يريده الاردنيون لأن ذلك يعني دفن الوطن البديل إلى الابد. وللتأكد من أن هذا هو المسار فقد سارع الأردن إلى التوصل إلى إعلان

Digitized by Birzeit University Library

إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل في تموز ١٩٩٤ وإلى توقيع معاهدة السلام معها في تشرين أول.

ومن المفارقة أن إعلان المبادىء ومعاهدة السلام بدل أن يهدئا من التوتر الأردني-الفلسطيني في الأردن فقد زادا حدة التوتر لأن الاتفاقيتين شكلتا في عقلية القطريين الاستثنائيين أساسا منطقيا للاعتقاد بأن على الفلسطينيين أن يعدوا أنفسهم للعودة ما دامت الدولة قادمة لا ريب فيها. ولم يحفل هؤلاء بعدد من الحقائق السياسية الاقليمية والدولية، وشرعوا يكتبون ويتحدثون بصراحة أن الفلسطيني في الأردن، ما عدا ربما اللاجيء، ينبغي ألا تكون له حقوق سياسية فيه.

نحن نعيش في الأردن الآن هذا الحوار الساخن البارد، العلني الخفي، والذي يقحم فيه أحيانا كبار رجال الدولة بمن فيهم جلالة الملك كتدخله قبل عام في مسالة الجوازات الأردنية للفلسطينيين.

الخلاصة:

كانت جنوب البلاد السورية قبل فرض الانتداب البريطاني عليها ١٩٢٢ تتألف بلغة الحاضر من ثلاثة شعوب:

فلسطينيون وعددهم عام ١٩٢٢	٦٨٠,٠٠٠
واردنيون وعددهم عام ١٩٢٢	٢٥٠,٠٠٠
ويهود وعددهم عام ١٩٢٢	٨٠,٠٠٠

ومن الشعوب الثلاثة كان الفلسطينيون هم وحدهم الذين يملكون حسا معقولا بهويتهم الاقليمية فضلا عن أنهم الاكثر عددا، حيث بلغ عددهم كما يتضح من هذه الأرقام ضعف عدد الاردنيين واليهود مجتمعين.

واليوم وبعد مرور ٧٥ عاما منذ الانتداب، ماذا نرى؟

- نرى لليهود دولة.
- نرى للأردنيين دولة.
- ولا نرى للفلسطينيين دولة.

هذه هي واحدة من أبشع مفارقات التاريخ اذ أن الجماعة الأكثر عددا وذات الحس الملموس

Digitized by Birzeit University Library

بالهوية الاقليمية ما زالت تصارع من أجل حقها المشروع في دولة. وشعبها محصور بين الدولتين الأخريين وممتد فيهما في حالة اقل ما يمكن أن توصف به بأنها حالة عدم تيقن تنطوي على احتمالات سيئة.

إن القطرية الأردنية ليست أمرا شاذا إذا ما نظر إليها في اطار الظرف التاريخي الذي أدخل فيه نظام دولة الأمة على العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى وما شهدته الأمة العربية من تطورات سياسية واقتصادية عبر هذا القرن القصير كما يصفه بعض المؤرخين، باعتباره بدأ بالحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وانتهى بانتهاء الحرب الباردة سنة ١٩٩٠ . فالقطرية الاردنية هي مثل القطرية الفلسطينية واللبنانية والسورية والكويتية وغيرها من القطريات العربية في هذا السياق.

لكن الغريب في القطرية الأردنية هو افرازها مدرسة متطرفة تؤسس تفكيرها القطري على استثناء الآخر الفلسطيني. ولهذه المدرسة كتاب وصحفيون حزبيون ونواب ووزراء وبيرقراطيون. وانتشار أصحاب هذه المدرسة في مواقع مؤثرة في الدولة أدى، فيما أدى اليه، إلى تمظهر خاص للقطرية الاردنية يتمثل بالدرجة الأولى في أردنة القطاع العام للدولة. ولهذه المدرسة اجتهادات فيما يتعلق بكيفية استثناء الفلسطيني تتراوح ما بين رفض التوطين وإعادة اكبر عدد من الفلسطينيين إلى فلسطين الدولة حينما تنشأ وبين التعامل معهم على المثال الخليجي كمقيمين لهم حق العمل وللدولة المضيفة حق انهاء الإقامة.

وكما المحت، أو ذكرت سابقا، فإن الفكرة المركزية التي تقف وراء هذا التوجه لهذه المدرسة هي الخشية من طمس الهوية الأردنية وإقامة الوطن الفلسطيني البديل الذي تسعى إليه إسرائيل. وترفض هذه المدرسة نظرية تأسيس القطرية الأردنية على دمج الفلسطينيين والأردنيين في هوية واحدة هي هوية المواطنة الاردنية. وحجتها المعلنة هي أن الفلسطيني لا يمكن أن يعطي ولاءه للأردن وبجواره دولة فلسطينية. وفي رأيي أن السبب الحقيقي لهذا الموقف هو الحجم الصغير للكعكة الاقتصادية الأردنية التي لا تكفي لإطعام واحد وليس اثنين في الظروف الاقتصادية السائدة. والأولى بها هو صاحب الأرض الاصلي. ولأن جوهر النزاع العربي- الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية فإن الأساس الذي يقوم عليه حل هذا النزاع هو حل مشكلة الشعب والأرض وذلك بسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه.

وحيث أن القطرية الأردنية الاستثنائية تتمحور حول واحد من هذين المرتكزين ألا وهو ثلث الشعب الفلسطيني، فإنها في الحقيقة لا تتعامل مع مسالة أردنية داخلية بل مع مسالة اقليمية أطرافها الأردن وفلسطين وإسرائيل، أي أن سلوكاً سياسياً خاطئاً ازاء الفلسطينيين في الأردن من شأنه أن يسد الطريق على استكمال السلام المنشود، الأمر الذي سيقحم المجتمع الدولي في هذه المسالة جاعلا منها ليس مشكلة اقليمية فقط بل ودولية أيضا.

Digitized by Birzeit University Library

ولعل في خطاب كلينتون أمام الجلسة المشتركة للبرلمان الأردني مساء ١٩٩٤/١٠/٢٦، أي بعد بضع ساعات من توقيع المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، ما يوضح ذلك. قال الرئيس كلينتون مخاطبا جلالة الملك والمجلس:

"لقد رعيتم جلالتكم شراكة متنامية بينكم وبين كل المواطنين الاردنيين. إن التزام شعبكم بالتعددية لا يوازيها الا كرم في النفس أبديتموه حينما فتحتم أبوابكم أمام الملايين من اخوانكم العرب الذين قدموا إلى الأردن سنة اثر أخرى باحثين عن ملاذ بينكم. وهنا في رحابكم وجدوا وطنا حقيقيا. وبالمقابل، فإن هؤلاء اثروا اقتصادكم وثقافتهم.

إن بلدي الذي يقوم على أمة من المهاجرين الذين جاءوا من كل ركن في هذا العالم يحترم انفتاحكم وادراككم بأن التنوع هو لون من ألوان التحدي، ولكنه أيضا مصدر من مصادر القوة.

إن التزام الولايات المتحدة تجاه الاردن هو قوي الآن مثلما كان حينما سافرتم للولايات المتحدة للمرة الأولى قبل خمسة وثلاثين عاما وتعرفتم على الرئيس ايزنهاور، الأول بين ثمانية رؤساء تعاملتم معهم".

وبالإضافة إلى هذا فإن اطار مدريد الذي كلف لجنة تتشكل من إسرائيل وفلسطين والدول الضيفة للاجئين ودول النفط العربية ومجموعة السبعة ببحث قضية اللاجئين في المسار المتعدد الأطراف، لم يكن بدون معنى. من هذه الحقيقة نستطيع ان نستخلص أن حل قضية اللاجئين كما تصورها مهندسو مدريد هي قضية اقليمية ودولية بالدرجة الاولى وحلها سيكون في هذا الاطار.

إذن، ما هو الحل؟ أو هل هنالك حل؟

ليس لدي شخصيا أية وصفة جاهزة، ولكن من التحليل الذي سبق يمكن أن نميز عناصر أساسية لا بد من مراعاتها لدى النظر في العلاقة الأردنية -الفلسطينية:

الأول، لا بد من اقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ بدونها سيزداد التوتر بين الأردن وفلسطين لأسباب واضحة ومشروعة. إن العالم كله، ما عدا بعض القوى الصهيونية المتعصبة في إسرائيل وخارجها، مجمع على اقامة دولة فلسطينية، والشعب الفلسطيني الذي طال نضاله وكفاحه، مثلما طالت عذاباته، لا يرى لغير دولته المستقلة بديلا. وهنا يظهر دور إسرائيل واضحا، فإذا توجهت نحو اقامة الدولة تكون فعلا قد أسهمت في اقامة سلام عادل شامل دائم.

الثاني، واضح من واقع الأمور في الأردن أن العامل الاقتصادي عامل هام في دفع بعض الأردنيين الناشطين لتبني مفهوم القطرية الاستثنائية، وهنا يبرز دور العالم الغربي بشكل خاص. فإذا كان هذا العالم حريصا على السلام فإن من واجبه دعم وبناء اقتصاد أردني وفلسطيني على قواعد متينة يساعد على استيعاب اللاجئين المتوطنين والنازحين العائدين ويبعث في الأردنيين

Digitized by Birzeit University Library

الاطمئنان بأن الفلسطينيين الذين يختارون البقاء في الأردن هم سبب في ازدهار الأردن وليسوا عبئا عليه.

الثالث، دخول الاردن وفلسطين المستقلة في علاقة تعاقدية يتفق عليها وتأخذ بالاعتبار حرص الأردنيين على هويتهم والفلسطينيين على مصالحهم وحقوقهم المكتسبة كمواطنين. و إلى أن يأتي الحل المعقول فإن العلاقة الأردنية -الفلسطينية في الأردن ستبقى موضوعا ساخنا في الحوار الوطني بين الانتلجنسيا. ولا أعتقد أن الحوار الساخن سينزلق إلى هاوية العنف أو المجابهة لسببين رئيسين:

الأول، وجود رصيد كاف من التماسك بين المواطنين والناشىء عن عملية اندماج اجتماعي وثقافي واقتصادي عمره الآن نحو خمسين عاما.

والثاني، القيادة الهاشمية التي تمثل بحكم شرعيتها الدينية والتاريخية مرجعية تعلو على القبلية والطائفية والمذهبية والاقليمية. والحقيقة أن الأردن اليوم بحاجة إلى الملك الهاشمي لتأمين الاستقرار في الأردن الواقع بالقرب من مركز النزاع وفي صلب عملية السلام بنفس القدر الذي كان فيه بحاجة إلى أمير هاشمي حينما أعلنت ولادته.

Digitized by Birzeit University Library

الموازنة العامة الفلسطينية: البعد القانوني

إبراهيم شعبان*

مقدمة

تقوم الدول الحديثة بتقدير وارداتها ونفقاتها بصورة دورية وغالبا ما يتم ذلك بشكل سنوي، وهذا التقدير الذي يسمى بالموازنة يجري في معظم الدول على اختلاف أشكالها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر فحص وإقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية وسيلة فعالة لمراقبة السلطة التنفيذية في إنفاقها العام، وتؤدي هذه الوسيلة إلى إعادة النظر في توزيع الدخل والثروة، وإقامة التوازن بين فئات المجتمع المختلفة، وبث فكرة العدالة وترسيخها ووضوح الضرائب والرسوم مسبقا، والحفاظ على الأموال العامة ومعرفة أوجه صرفها، ومنع الإسراف في إنفاقها، وتقييد السلطة في الإنفاق.

ومبدأ فحص وإقرار الموازنة مبدأ أساسي في القانون الدستوري، وقلما يخلو دستور من هذا المبدأ. وهو من الحقوق الأساسية للسلطة التشريعية، بل ان البعض ذهب إلى أنه روح البرلمان وعلة وجوده.

ولكل موازنة مراحل ثلاثة، فهي تبدأ في الإعداد من قبل السلطة التنفيذية عادة، ثم تتوسط

---

* ابراهيم شعبان: يحمل درجة الماجستير في القانون ويعمل محاضراً في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

مرحلة المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وأخيرا مرحلة تنفيذ الموازنة. ولكل مرحلة إجراءات وضوابط، وهي لا تختلف اختلافا جوهريا من حكومة إلى حكومة وبخاصة إذا اتحدتا في الشكل.

ويجب أن لا يكون الوضع في فلسطين مختلفا عن سائر بقاع الأرض، فعلم وضع الموازنة العامة والمصادقة عليها وتنفيذها علم مستقر، وقواعده واضحة.

لكن الانتقال من الجانب النظري المجرد إلى الجانب العملي المطبق، يجعل الصورة الواضحة الجلية للموازنة العامة تصاب ببعض الضبابية والغموض. فلدينا في فلسطين إرث تشريعي كبير كما أن الكيان الفلسطيني ما زال في خطواته الأولى، أضف إلى ذلك أن عملية الرقابة ودور المجلس التشريعي هما بين مد وجزر.

من هنا جاءت هذه الورقة لمحاولة تبيان وإيضاح الموازنة العامة في مراحلها الثلاثة في إطار من الدراسة المقارنة وفي ظل القواعد العامة. رغم تقديم الموازنة إلى السلطة التشريعية بشكل متأخر، إلا أن تقديمها يبقى أفضل من عدم تقديمها وملاحظاتنا في هذا المجال اجتهادية، وتحتاج بعض الأمور إلى تدخل تشريعي من المجلس التشريعي أو من السلطة التنفيذية كل في إطاره القانوني.

مصادر قانون الموازنة العامة

حجر الزاوية في هذا الموضوع هو القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ الصادر في ١٩٩٤/٥/٢٠ والذي قرر "استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى يتم توحيدها.

بموجب هذا القرار الرئاسي تكون القوانين الأردنية والمصرية والانتدابية البريطانية والعثمانية ،والتي كانت سارية المفعول قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ ولم تلغ، سارية على الأراضي الفلسطينية سواء كان ذلك في قطاع غزة أو الضفة الغربية، أي بغض النظر عن السلطة الحاكمة على أي من البقعتين الجغرافيتين.

مصادر قانون الموازنة العامة في الضفة الغربية

يعتبر الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ القانون الأسمى في القوانين المطبقة في الضفة الغربية، وفي إطار الموازنة العامة احتوى نصوصا واضحة حول الموازنة العامة وهي ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٩ .

وكذلك هناك قانون تنظيم الميزانية العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ والذي يعرف الميزانية العامة

Digitized by Birzeit University Library

ويؤسس دائرة تنظيم الميزانية العامة ويلحقها بوزارة المالية، ويبين اختصاصات الدائرة وكيفية إعداد الموازنة العامة. وهناك قانون السنة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ الذي يقضي ببداية السنة المالية من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وانتهائها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

والقانون الأخير الذي لا يقل أهمية عن ذلك إن لم يفقه كثيرا هو قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢، وبموجبه تنشأ دائرة مستقلة تسمى ديوان المحاسبة توكل إليها مراقبة واردات الحكومة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات.

ومن مصادر قوانين الموازنة العامة النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ وجميع تعديلاته التي رفعت قبل عام ١٩٦٧، وهو نظام أية لائحة أو ما يسمى بالتشريع الفرعي، أي أن مرتبته التشريعية تلي التشريع الذي تقره السلطة التشريعية كما أن السلطة التنفيذية تقوم بإعداده وإصداره. ومن نافل القول أنه يقع في المرتبة الدنيا في الهرم التشريعي بعد الدستور والتشريع العادي.

والنظام رقم (١) لسنة ١٩٥١ يتحدث بتفصيل متقن عن كيفية إيداع الأموال الخزينة العامة وكيفية إخراجها ضمن توثيق شديد ومسؤولية أشد، أي أن الترخيص بالصرف ومراقبة النفقات مقيد بشكل يدعو إلى الإعجاب، والنظام المالي يحتوي على ٢٧٠ مادة تنظم العمل المالي الحكومي في الأردن والضفة الغربية.

مصادر قانون الموازنة العامة في قطاع غزة

يستمد موضوع الموازنة في قطاع غزة أساسا من الدستور البريطاني ومن دستوري ١٩٥٥ و ١٩٦٢ . والمهم في هذا المجال المواد ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨ من دستور ١٩٦٢ والتي تعالج موضوع الموازنة العامة.

ليس هناك تعارض بين هذه الدساتير الثلاث، فدستور سنة ١٩٢٢ لم يتضمن سوى المادة ٢٨ التي تتحدث عن اقتراح الاعتمادات والقروض وتخصيص الإيرادات العمومية، ودستور ١٩٦٢ نسخ دستور ١٩٥٥ .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوانين والأوامر والمنشورات والتعليمات التي أصدرها وزير الحربية المصري أو القائد العام للقوات المسلحة المصرية أو أية سلطة مختصة في منطقة قطاع غزة منذ دخول القوات المصرية إليها في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ تكون سارية المفعول، وذلك عملا بالمادة ٦٩ من دستور ١٩٦٢ .

Digitized by Birzeit University Library

مصادر قانونية أخرى

يصعب تصور وجود مصادر قانونية أخرى في إطار الموازنة العامة في فلسطين. فالعرف الخاص بالموازنة في مكان انعدمت فيه الدولة، أمر عسير وصعب التحقق. وفي زمن الاحتلال يصعب أو يندر وجود الموازنة العامة وبخاصة إذا علمنا أن المحتل الإسرائيلي جمع في يده السلطات الثلاثة. ومن هنا نفهم عدم وجود أوامر عسكرية في سياق الموازنة العامة .

في إطار القوانين التفسيرية في الأردن أمر الموازنة قليل، وتشبهه في القلّة قرارات المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور. ففيما خلا القرار رقم (١) لعام ١٩٥٤ والذي يضيء المبادئ الرئيسية في الموازنة العامة فإننا لا نكاد نجد قرارات مماثلة.

ومن خلال مراجعات مجموعات الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا الأردنية نجد أنها تخلو من أحكام تتعلق بموضوع الموازنة، فضلا عن صفتها كمصدر احتياطي في القانون.

مشروع القانون الأساسي

من المعلوم أن القانون الأساسي ما زال مشروعا وما زال يناقش ضمن إجراءاته الدستورية، ولم تكتمل صورته بعد بالإقرار والنشر في الجريدة الرسمية حتى يصبح نافذا.

تضمن مشروع القانون الأساسي الفلسطيني عدة مواد تتعلق بالموازنة العامة وهي ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٧٨، ٧٩ .

والسؤال الكبير المطروح هو "ما مدى إلزامية هذا المشروع؟" أغلب الظن عندي أنه فاقد للقوة الإلزامية كمصدر رسمي للقانون، وسيبقى كذلك إلا بعد إقراره من الشعب باستفتاء عام أو بإقراره من رئيس السلطة التنفيذية.

قد يعتقد البعض أن هذا موقف مجرد، وهذا صحيح. ففي الحديث القانوني تخرج العاطفة وتستقر القواعد العامة المجردة، ورغم ذلك فلا بأس من الاستئناس بمشروع القانون الأساسي وبخاصة أنه ليس فيه تعارض مع القوانين الملزمة.

وذات الملاحظات تنطبق على مشروع قانون الموازنة والمالية (م. ق. م. ع) العامة، رغم أن الأخير عليه مآخذ شكلية وموضوعية كثيرة بل دستورية.

النزاع القانوني بين القوانين

القاعدة القانونية إفراز لسيادة الدولة، وتنتهي عند حدود الدولة عملا بمبدأ "إقليمية القوانين". لذا، فمن المنطقي والقانوني أن تسري القاعدة القانونية على رقعة مكانية ما في نطاق زمني معين

Digitized by Birzeit University Library

ونستمر القاعدة القانونية في السريان إلى أن تعدل أو تلغى.

من هنا نشأ نظامان قانونيان في فلسطين: واحد في قطاع غزة والآخر في الضفة الغربية، ويجب أن لا يخلط بين النظام القانوني وبين النظام السياسي وشكل الحكومة، فهما أمران مختلفان، وإذا كان أمر الفراغ السياسي يمكن تخيله ووجوده فإن الفراغ القانوني غير متصور وغير موجود.

ومادام هناك أكثر من قانون في فلسطين، فما هو الحل؟ هل نطبق القانون الساري في قطاع غزة؟ أم نطبق القانون الساري في الضفة الغربية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب أو السلب هنا أو هناك فما هو السبب لهذا التطبيق أو عدمه؟

لا بد من العودة للأمر الرئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٤، وبموجبه تبقى القوانين السارية في قطاع غزة مطبقة فيه ولا تسري على الضفة الغربية، وكذلك الأمر بالنسبة للشق المتعلق بالضفة الغربية، لكن الأمر لا يتعلق بمصالح الأفراد الخاصة بل بأمر الموازنة وهو أمر عام.

ولكن حسن الحظ يشير إلى عدم وجود تعارض بين القوانين التي تنظم موضوع الموازنة سواء في الضفة أو في القطاع. ومن هنا، تكون هذه القوانين مكملة لبعضها البعض مع الأخذ بعين الاعتبار تواريخ القوانين المتلاحقة في النسخ والتعديل. لذا يجب الأخذ بهذه القوانين، مع أنني أفضل أن يصدر مرسوم رئاسي بتطبيق متبادل لقوانين الموازنة على شقي أرض فلسطين، وذلك إلى أن يصدر كخطوة أولية مشروع القانون الأساسي ثم تتبعه القوانين المالية الأخرى.

أولا: إعداد الموازنة

تعرف الموازنة بأنها: "توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة".

تبدأ الموازنة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها، وهذا ما يسمى بسنوية الموازنة، وهو مبدأ عالمي وجد لاعتبارات سياسية رقابية ومالية.

ويجوز الخروج عن هذا المبدأ ضمن ما يسمى بالاعتمادات المؤقتة وميزانية التنمية والخطة الخمسية أو الثلاثية أو ميزانية الدورة الاقتصادية.

لا بد من إدراج الإيرادات العامة والنفقات العامة كافة في وثيقة الموازنة العامة بطريقة لا تسمح بخصم نفقات أية هيئة عامة أو مؤسسة عامة من إيراداتها الخاصة، أي لا يخصص أي نوع من الإيرادات لصرف محدد من أوجه صرف النفقات العامة، وهذا المبدأ يعرف بقاعدة "عمومية الموازنة" ونص عليه مشروع القانون الأساسي م. ق. أ (م ٨٨) والدستور الأردني (م

Digitized by Birzeit University Library

١١٥).

إن عمومية الموازنة تؤدي إلى عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة في الموازنة وإلى إحكام الرقابة التشريعية على الإنفاقات الحكومية حتى في جزيئاته، وإذا ما أرادت الحكومة تجاوز الاعتمادات المخصصة لكل قسم في الموازنة فيجب أن تأخذ موافقة السلطة التشريعية، وعلى هذا نصت (م ٥٣) من مشروع القانون الأساسي م. ق. أ (م ١٢) من الدستور الأردني (م ٦٧ من دستور ١٩٦٢ .

وبالإضافة إلى عمومية الموازنة يعتبر توازن الميزانية أمرا مرغوبا ومطلوبا لكن رؤية الفكر المالي المحافظ حول توازن الميزانية أمر غير مطلوب، حيث كانت تقضي بحظر أي عجز أو فائض في الموازنة. ولذا، كان ينفر من القروض العامة والإصدار النقدي الجديد ولا يلجأ إليها إلا في الظروف الاستثنائية.

وإذا تركنا هذه الأمور جانبا وفحصنا كيفية إعداد الموازنة لوجدنا الملاحظات التالية:

السلطة المكلفة بإعداد الموازنة

من المتفق عليه علميا وعمليا أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة، أي إجراء التقديرات لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وهذا ما نصت عليه (م ٧٨) و (م ٥٣) من مشروع القانون الأساسي م. ق. أ و (م ١٣) من مشروع قانون الموازنة والمالية العامة (م. ق. أ. ع) لكن السؤال هو: أية وزارة تختص بهذا الأمر وما هي صلاحياتها؟

والإجماع منعقد لوزير المالية في مجال إعداد الموازنة مع تباين في صلاحياته من دولة لأخرى ومن نظام لأخر. ففي النظام الإنجليزي صلاحياته واسعة إزاء الوزراء الأخرين، بينما تضيق هذه الصلاحيات في النظام الفرنسي.

ولا خلاف في أن إعداد الموازنة يتم من خلال دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية، ثم يقوم مجلس الوزراء بعد اعتمادها على تقديم مشروع قانون الموازنة إلى السلطة التشريعية وعادة ما يقدم مشروع الموازنة فعليا إلى السلطة التشريعية وزير المالية، بل إنه يحضر جميع جلسات المناقشة في أمر الموازنة، وإن لم يتمكن فله أن يبعث أحد أعضاء وزارته، وبخاصة رئيس دائرة الموازنة، حتى يستطيع الإلمام بجميع التوجهات السائدة في السلطة التشريعية وحتى يتم تفاديها في الأعوام القادمة.

وفي هذا المجال فالنصوص الواردة في المادة العاشرة و ١٣ من (م. ق. أ. ع) حول التواريخ المسبقة كالأول من شهر مايو والأول من شهر يوليو والأول من نوفمبر، أمور غير مرغوبة وتؤدي إلى التعقيد بدل التسهيل أي إلى الجمود بدل المرونة أضف أن صياغتها ضعيفة

Digitized by Birzeit University Library

وصياغة القواعد المختصة بذات الموضوع في القانون الأردني أفضل كثيرا.

كذلك، يفتقر (م. ق. أ. ع) إلى تنظيم دقيق لصلاحيات دائرة الموازنة العامة رغم ما ورد في المادة الثالثة من المشروع من تعريفات. فهذه الصيغ المرنة الفضفاضة تؤدي إلى تداخل في الاختصاصات ثم تنازع فيها. ولابأس في هذا المجال من الاقتباس بتشريعات متجاورة، فلسطين لن تكون أول من تضع موازنة ولن تكون الأخيرة، أضف إلى ذلك أن هذا الموضوع ذو طابع علمي لا يختلف من نظام ديمقراطي لآخر إلا في أمور هامشية واجرائية.

يجب أن يحرص معد (م. ق. أ. ع) على الألفاظ، فالمفردات وسيلة هامة من وسائل تفسير القاعدة القانونية وفهمها "كالمؤسسة العامة" و "التعميم" "والسيادة لأحكام هذا القانون" و "العناصر الأخرى ذات العلاقة" . إن واجب المشرع الابتعاد عن المفردات الغامضة غير المحددة، وعن الاضطراب في الصياغة وعن الإطناب والإفاضة والتزيد ولعبة الاستثناءات والارتجال والسلق ولا بد أن تكون مفردات المشرع محددة عامة مجردة وأن تكون قواعده منجانسة متناغمة. ومن المثير للغرابة أن (م. ق. م . ع) يتضمن أمرا يلقي عبئا كبيرا على المجلس التشريعي وعلى دائرة إعداد الموازنة، وهو الأمر المتعلق بموازنة البلديات حيث سيدخل المجلس التشريعي في قنوات ومتاهات وسيضعف اللامركزية وسيقودنا إلى مركزية شديدة، هذا فضلا عن أن قانون المجالس البلدية لم يصدر بعد من قبل المجلس التشريعي.

وواضح أن (م. ق. م. ع) ينحو نحو النظام الفرنسي في الصلاحيات، لذا يعاد الموضوع الخلافي إلى مجلس الوزراء وهذا يتفق مع قانون الميزانية الأردني.

أما في الموضوع الأمني، فعادة لا يكون الأمر حكرا على وزارة المالية في النفقات والإيرادات، بل يتخذ من مجلس الوزراء كمكان محايد ووسيط لحل الخلافات مع وزير المالية إن وجدت.

تقدير الموارد والنفقات

يتم تقدير النفقات والواردات عبر الدائرة المالية في كل وزارة ثم تقدم إلى وزارة المالية في وقت مبكر، وقد نصت على ذلك المادة ١١ من (م. ق. م. ع) والمادة ٢ و ٩ من النظام المالي الأردني. وقد تضمن (م. ق. م. ع) في المادة (١١) قواعد حول كشوف مثل كشف تقديرات النفقات وتقدير الإيرادات ومتطلبات واحتياجات التمويل الرأسمالي طويل المدى، إلا أن هذه الكشوف لم يكلف بها أحد ولم تطلب من أحد، ولم تحدد بسقف زمني، وبقيت سرابا وكأنها ستأتي من العدم وتدخل إلى الكشف. والواجب أن تلقى على عاتق أحد حتى يكون هناك ثواب وعقاب، أما أن تكون الأمور غير مقنعة فإن هذا يؤدي إلى التسيب والفوضى وخلخلة العمل الإداري.

Digitized by Birzeit University Library

ويلاحظ أن كشف النفقات خلا من آلية تقدير النفقات بينما الفقرة الثالثة من ذات المادة (١١
والتي تخص كشف الإيرادات تضمنت هذه الآلية، وكأن التقدير يكون جزافيا وخاليا من أ
أساس أو آلية. وكان يجب، بالإضافة لما ذكر، فحص موازنة النقد الأجنبي في فلسط
والتقسيمات الإدارية والنفقات الوظيفية كالصحة والتعليم والنفقات الاستثمارية.

ثانيا: تصديق الموازنة

إذا كانت السلطة التنفيذية تقوم بإعداد الموازنة وتحضيرها، فإن السلطة التشريعية هي التي تعتمدها وتصادق عليها، وهذا الحق الدستوري يؤكده (م. ق. أ) في المادة الخامسة والدستو الأردني في (م ١١٢)، ودستور ١٩٦٢ في (م ٦٦).

يتنازع تصديق الموازنة عاملان: سياسي ومالي، أما الأول فيدعو إلى زيادة تدخل السلط التشريعية في مناقشة الموازنة حتى لو أدى ذلك إلى تعديلها مرارا وتكرارا، إلا أن الثاني يهدف إلى تقليص حق السلطة التشريعية بدل توسعته، حتى لا يؤدي إلى إضعاف أو فقدان التوازن بين موارد الموازنة ونفقاتها والوقوع في حبائل السياسة ومناوراتها.

هذه المرحلة الحاسمة من اعتماد الموازنة تم تجاهلها بشكل كلي في (م. ق. م. ع) إلا أن النظا الداخلي للمجلس التشريعي تطرق إليها في المادة ٦٨ وكذلك تحدثت عنها المادة (١١٢) من الدستور الأردني.

ويبدو أن النصين غير متعارضين أو متناقضين بل متكاملان ويمكن التوفيق بينهما، والخلاف الرئيسي يكمن في توقيت عرض الموازنة. فالنظام الداخلي يحدده بأربعة أشهر قبل بداية السنة المالية، والدستور الأردني يشترط تقديمه قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل.

وما دامت فلسطين تشكل نواة لدولة بسيطة، وما دام المجلس التشريعي واحدا، فإن مشروع الموازنة يصادق عليه من قبل المجلس التشريعي لوحده، نظرا لعدم وجود مجلس شيوخ أو لوردات أو أعيان أو شورى، وبذا يزول وينتفي الجدل حول أي مجلس أحق من الأخر في المصادقة على الموازنة العامة.

ويجدر بوزارة المالية أن تقدم مشروع الموازنة العامة مقترنا بمذكرة أيضاحية تبين الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وتحلل الموازنة واختلافها عن الموازنة السابقة انخفاضا وارتفاعا، وتبين السياسة المالية للحكومة وأهدافها ومشاريعها والإصلاحات والأهداف التي تنوي الحكومة تحقيقها، هذا بالإضافة إلى تقديمها في الموعد المحدد وليس بعد بداية السنة المالية بثلاثة أشهر.

Digitized by Birzeit University Library

لجنة الموازنة

ابتداء، يجب التنسيق بين المادة (٤٤) من النظام الداخلي والتي تقيم "لجنة الموازنة" والمادة (٦٨) التي تقيم "لجنة الموازنة والمالية". فالمالية أوسع كثيرا من الموازنة وعلى المشرع أن يدقق في ألفاظه ومضامينها.

الأسلوب الفلسطيني يقضي بإحالة مشروع الموازنة على لجنة الموازنة وهي لجنة لا يقل عدد أعضائها عن خمسة ولا يزيد على تسعة، ويحق لهذه اللجنة أن تطلب من الجهات العامة المختلفة ما تريده من بيانات أو معلومات أو مستندات تفيدها أو تساعدها في دراسة مشروع الموازنة، ولها أن تستدعي من ترى استدعاءه من الوزراء أو مساعديهم أو الأشخاص من الذين اشتركوا في إعداد الموازنة، ولها أن تستدعي خبراء في توضيح القضايا والخلفيات المتعلقة بالموازنة.

ورغم أن السلطة الوطنية قدمت مشروع الموازنة بشكل متأخر (النصف الأول من آذار ١٩٩٧) إلا أنه جاء بشكل موجز مختصر. فالمشروع لم يتضمن تفاصيل الإيرادات العامة ولا تفاصيل النفقات العامة لكل وزارة أو مؤسسة عامة بل جاءت الأرقام عامة مجملة دون تفاصيل، وبالتالي خفت الرقابة الحقيقية وضعف أداء الرقابة في لجنة الموازنة. ورغم أنها حاولت تعويض ذلك عبر استدعاء الوزراء وسماع موازناتهم وطلباتهم وناقشتهم في كل ذلك إلا أن كل هذا لا يشكل فهما دقيقا للموازنة العامة.

فإذا ذكر في مشروع الموازنة العامة رقم ٥,٦٢٥,٠٠٠ كموازنة لوزارة العدل فيجب أن يأتي فصل تفصيلي في مشروع الموازنة يبين كيفية إنفاق هذا المبلغ بالتفصيل الممل، أي يجب إيضاح رواتب القضاة والموظفين والنفقات الجارية والإيجارات والقرطاسية والسفر والانتقال وكل ما يتصل بنفقات وزارة العدل. أما أن يقال بأن هذه الموازنة التفصيلية موجودة في وزارة العدل فقول لا يقدم ولا يؤخر وتعوزه الدقة العلمية، إذ يجب أن تشكل موازنة وزارة العدل بنودها التفصيلية جزءا لا يتجزأ من الموازنة العامة ويجب أن تقدم ضمن مشروع الموازنة العامة، وهذا ينطبق على كل الوزارات والمؤسسات سواء في إيراداتها أو نفقاتها.

وعلى لجنة الموازنة أن تتقدم بآرائها في مشروع الموازنة خلال فترة أقصاها شهر إلى المجلس التشريعي من تاريخ تقديم مشروع الموازنة إليها، وهو أمر لم تتقيد به اللجنة بسبب ظروف أقوى منها كما أن اللجنة تقترح اقتراحات أو تعديلات على مشروع الموازنة العامة.

ولجنة الموازنة لا تستطيع أن تضرب عرض الحائط بمشروع الموازنة المقدم إليها، وهي لا تستطيع أن تقدم مشروع موازنة جديد من اختراعها وابتكارها لوحدها، بل إن صلاحيتها لا تعدو الدراسة وإبداء الرأي وتقديم التوصيات لمشروع الموازنة، وبعد ذلك فالأمر كله يعود

Digitized by Birzeit University Library

للمجلس التشريعي.

كذلك، فإن لجنة الموازنة لا تمتلك من الصلاحيات أكثر من صلاحيات المجلس التشريعي فالقاعدة تقول بأن الفرع يتبع الأصل دلالة، وحكما من يملك الأقل لا يملك الأكثر فأي أمر يدخل في اختصاص المجلس التشريعي لا يدخل حتما في اختصاص لجنة الموازنة. وضمن هذا المفهوم فإن لجنة الموازنة لها أن توصي بإنقاص النفقات في مشروع الموازنة ضمن رؤ المصلحة العامة، إلا أنه يمنع عليها زيادة النفقات العامة ويجب أن تراعي قاعدة عمومية الموازن العامة وعدم التخصيص في النفقات العامة حتى لا يكون ذلك مدخلا سهلا لإرضاء الناخبي والانقياد لرغباتهم.

قواعد النقاش في المجلس التشريعي

حق المجلس التشريعي في مناقشة مشروع الموازنة ليس حقا مطلقا، إذ ليس من السائغ أن توضع الدولة ومواردها المالية ونفقاتها تحت رحمة المجلس التشريعي، وليس من المعقول أن تغير الدولة نهجها في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع بين عشية وضحاها، أو لأن هناك بعض المعارضة لها. ولذلك، قيد الحق الدستوري في إقرار الموازنة بقواعد وضوابط من أجل الإسراع في تصديق الموازنة من جهة والمحافظة على حق النواب في المناقشة من جهة أخرى دون أن يؤدي ذلك إلى تصديق موازنة غير متوازنة أو موازنة مرهقة للمكلفين.

متى أنجزت لجنة الموازنة عملها ودراستها لمشروع الموازنة تعد وترفع تقريرا بذلك للمجلس التشريعي، حيث يعقد جلسة خاصة لمناقشة مشروع الموازنة والتصديق عليها. وفي هذه الجلسة يحق لأعضاء المجلس التشريعي إبداء الملاحظات على بنود الموازنة كافة وطلب إجراء تعديلات على تقديراتها زيادة أو نقصانا، إلا أن هذا مشروط بموافقة مجلس الوزراء على التعديلات الجديدة التي يطلبها المجلس التشريعي.

ونظرا لأن الإطار الزمني بين تقديم مطالعات لجنة الموازنة وبين إقرار مشروع الموازنة عادة ما يكون قصيرا، فإن الإجراءات التالية تكون مفضلة لاختصار البعد الزمني:

أ. تكثيف عمل لجنة الموازنة ورفع تقريرها خلال شهر من تسلمها مشروع الموازنة، ويفضل أن تضع اللجنة برنامجا تسير عليه من حيث المقابلات وسماع الوزراء والخبراء واستخلاص النتائج والتوصيات.

ب. يفضل أن يقوم رئيس المجلس التشريعي بتأطير وتحديد النقاش مسبقا، وذلك عملا بأحكام الباب الرابع من النظام الداخلي للمجلس التشريعي حتى لا يعمل النواب على إطالة الكلام وعرقلة العمل تحت ضغط عوامل انتخابية.

Digitized by Birzeit University Library

ج. تحديد جلسة خاصة بالموازنة، كما نصت على ذلك الفقرة "ج" من المادة "٦٨" وعدم انشغال المجلس في أية قضية أخرى حتى إنهاء الموازنة والتصويت على مشروعها سلبا أو إيجابا.

د. إيضاح حقوق أعضاء المجلس التشريعي أثناء نقاش الموازنة، وإفهامهم أن هذه الحقوق لا تشمل الطلب بزيادة النفقات أو زيادة الاعتمادات أو طلب نفقات إضافية أو نفقات جديدة لا بطريقة تعديل الموجود ولا بطريقة اقتراح جديد.

هـ. إذا كان أعضاء المجلس التشريعي قادرين على إنقاص النفقات في فصول الموازنة العامة إلا أن هذه القدرة مقيدة بعدم المساس بالحقوق المكتسبة أو بالعقود السابقة أو بإلغاء الوظائف الأساسية.

و. يمنع النواب أثناء مناقشة الموازنة العامة تقديم إي اقتراح لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل ضريبة قائمة، كل ذلك من أجل كسب الوقت الحاسم.

ز. لا يجوز للمجلس التشريعي أو الحكومة تخصيص مورد معين لتسديد نقص معين وإنما يجب أن تدخل الموارد إلى صندوق الخزينة مع سائر الإيرادات الأخرى ثم يصار إلى التخصيص.

ح. يجب على أعضاء المجلس التشريعي ملاحقة عمومية الموازنة بحيث تشتمل على جميع الواردات والنفقات دون أي تنزيل أو تخصيص عليها.

مناقشة المجلس للموازنة

من الطبيعي أن يناقش مشروع قانون الموازنة العامة وفق القواعد العامة لمشروعات القوانين رغم شكلية قانون الموازنة هذا. لذا، يناقش المجلس الموازنة بداية من حيث مبادئها العامة ثم تبدأ المناقشة التفصيلية، أي بندا بندا ثم يصوت على كل فصل من فصول الموازنة.

والحقيقة أن صلاحيات المجلس التشريعي وسلطاته حيال السلطة التنفيذية ضعيفة ومحدودة، وهي محصورة ضمن القواعد العامة التي أشرنا إليها سابقا وهي ببساطة تمنع زيادة النفقات وتسمح بتقليل النفقات رغم اجازة التعديل في النفقات.

وبعد أن يفرغ المجلس التشريعي من المناقشة التفصيلية يقترع المجلس على مشروع الموازنة بأكمله، وللمجلس أن يقر المشروع أو يرفضه إلا أن رفضه معناه سحب الثقة من الحكومة وبالتالي اضطرار الحكومة للاستقالة.

ومن المعلوم أن المجلس التشريعي إذا لم يقر الموازنة العامة في نهاية السنة المالية، أي في

Digitized by Birzeit University Library

الموعد الدستوري المحدد، تستمر الحكومة في الإنفاق على أساس ١+١٢ من الموازنة السابقة في حدود معينة.

وبعد ذلك يحال مشروع قانون الموازنة لرئيس السلطة للمصادقة عليه ونشره حسب الأصول ويرفق به قانون ربط الموازنة وهو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة مع إرفاق جدولين تفصيليين به واحد للنفقات والآخر للواردات.

رابعا: رقابة تنفيذ الموازنة

بعد اعتماد المجلس التشريعي للموازنة تبدأ السلطة التنفيذية تنفيذها، بعد أن يقوم رئيس السلطة بإبلاغ وزير المالية بالموازنة المصادق عليها بصورة نهائية. ومن ثم يقوم وزير المالية بدوره بإبلاغها لرؤساء الدوائر في الوزارات المختلفة وفق ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من (م. ق. م. ع) و المادة (١١) من النظام المالي الأردني.

وأثناء تنفيذ الموازنة تثور عدة أمور تتعلق بالمدى المتاح للحكومة في تنفيذ الموازنة وكيفية الرقابة على الحكومة بما يكفل تحقيق المصلحة العامة، وتتفاوت الدول في طرق ثلاثة لتحقيق هذه الرقابة:

الرقابة الإدارية

نصت المادة (١٦) من (م. ق. م. ع) على صلاحيات الخزانة المركزية بوضع نظم وتحديد الإجراءات ولتوثيق الحسابات وإعداد التقارير لكل معاملات الدفع والاستلام الناجمة عن تنفيذ الموازنات المركزية والمحلية. وللأسف الشديد لا يقدم هذا النص علاجا ولا يقدم جزاء على أية مخالفة مالية، ولو تريث المشرع أو نظر جانبا لوجد قواعد كثيرة ضربها النظام المالي الأردني لعام ١٩٥١ .

وأية نظرة مقارنة علمية تجد أن النظام المالي الأردني يفوق كثيرا مشروع قانون الموازنة والمالية العامة سواء من حيث المضمون أو من حيث الشكل والصياغة، ولذا فإنني أدعو إلى إعماله وبخاصة وأنه يفترض بأنه واجب التطبيق على الضفة الغربية ويمكن تطبيقه على قطاع غزة بقرار إداري.

الرقابة المالية

يستطيع أعضاء السلطة التشريعية ممارسة الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة عن طريق الأسئلة والاستجوابات للوزراء وأخيرا عن طريق حجب الثقة عن الحكومة.

وقد نصت على ذلك المادة ٤٤ من النظام الدستوري ١٩٦٢ والمادة ٩٦ من الدستور الأردني

Digitized by Birzeit University Library

والمادة ٤٨ من مشروع القانون الأساسي.

ويستطيع المجلس التشريعي الرقابة على تنفيذ الموازنة من خلال أمرين: الأمر الأول حين مناقشة طلبات الحكومة القاضية بفتح اعتمادات إضافية أو نقل بعض الاعتمادات من باب لأخر في الموازنة. أما الأمر الثاني فيتحقق من خلال الحساب الختامي لميزانية السلطة ووجوب عرضه على المجلس التشريعي ووجوب صدوره بصورة قانون كما قررت المادة ٥٤ من مشروع القانون الأساسي. وهذان الأمران يجب أن يأخذا شكل القانون وموافقة السلطة التشريعية.

الرقابة المستقلة

تمثل الرقابة الإدارية رقابة ذاتية، أما الرقابة البرلمانية فهي رقابة سياسية، وكلا النوعين من الرقابة لا يتصف بالموضوعية أو الحيدة أو الاستقلال، لذا كان لا بد من إيجاد رقابة مستقلة تملك الاستقلال عن السلطة التنفيذية. وقد اختلفت أساليب الدول بقدر تأثرها قربا أو بعدا بالأسلوب البريطاني أو الفرنسي في هذه الرقابة.

يقوم الأسلوب البريطاني على إعطاء "لجنة الحسابات العامة" في البرلمان صلاحية مراقبة استخدام الاعتمادات المقررة في الموازنة وفحص جميع حسابات الحكومة، ويرأس هذه اللجنة أحد زعماء المعارضة، ويعين من قبل الملك إلا أنه لا يستطيع أن يعزله إلا بناء على طلب من البرلمان، ويتمتع باستقلال تام عن السلطة التنفيذية.

أما الأسلوب الفرنسي فيقضي بإنشاء "محكمة الحسابات" وهي محكمة إدارية وتعمل على نسق القضاء، ويعمل لدى المحكمة قضاة ومحاسبون ومحامون ونيابة عامة، ولهذه المحكمة اختصاصان واحد قضائي والأخر إداري مالي.

يقوم الاختصاص القضائي لمحكمة الحسابات على الحكم على سلامة الحسابات وبراءة ذمة القائمين عليها أو ثبوت عدم سلامة الحسابات ووجود فروقات لها وإدانة المسؤولين.

أما الاختصاص الإداري والمالي فيقوم على قيام المحكمة بوضع تقرير سنوي ترفعه لرئيس الدولة وتضمنه رأيها في تصرفات الوزراء من حيث أوامر الصرف ومخالفاتهم وفروقاتهم، إن وجدت، والوسائل لتجنب ذلك في الماضي والمستقبل، ويوزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان.

وقد تبنى هذا النهج إلى حد ما دساتير كثيرة أبرزها الدستور المصري والأردني في المادة ١١٩ والنظام الدستوري لقطاع غزة في المادة ٦٨ . وقد وجد قانون لديوان المحاسبة في الأردن منذ عام ١٩٥٣ وهو مازال نافذ المفعول حتى يومنا هذا.

وأرى تطبيق هذا القانون تطبيقا فعالا فلديه سلطات مالية وإدارية تدقيقية وتفتيشية واسعة

Digitized by Birzeit University Library

وله صلات واسعة مع مجلس النواب والحكومة، وهو مستقل عن وزارة المالية، إلا أنه لا يتمتع بصلاحيات قضائية. ويقدم تقريرا سنويا عن الحساب الخاص لكل سنة مالية، حيث يبسط ملاحظاته، ويقدمه إلى مجلس النواب ويرسل عنه صورا لرئيس الوزراء ووزير المالية، بل إن على الأخيرة أن تقدم لديوان المحاسبة حسابا ختاميا عن حسابات كل سنة مالية وخلال مدة لا تزيد عن اثني عشر شهرا من تاريخ انتهاء السنة المالية. أضف أن رئيس ديوان المحاسبة لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس الأعيان أو في مجلس النواب، وله صلاحيات وزير وحصانة ضد العزل أو النقل أو الإحالة على التقاعد أو فرض عقوبات مسلكية عليه إلا بموافقة مجلس النواب الأردني.

خاتمة:

رغم أن الإقليم الفلسطيني وحدة سياسية وجغرافية متكاملة وغير مجزأة، إلا أنه خضع لنظامين قانونيين مختلفين في قطاع غزة والضفة الغربية، إلا أن هذه القوانين، ولحسن الحظ، في موضوع الموازنة غير متضاربة أو متناقضة بل يمكن القول أنها متكاملة.

لذا، يمكن القول أنه عملا بالقرار الرئاسي رقم (١) لعام ١٩٩٤ يسري على الأرض الفلسطينية الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، والنظام الدستوري لعام ١٩٦٢ وقانون السنة المالية لعام ١٩٦٦ (أردني) وقانون تنظيم الميزانية العامة لعام ١٩٦٢ (أردني) وقانون ديوان المحاسبة لعام ١٩٥٣ (أردني) والنظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ . ومن المعروف بداهة أن اصطلاحات مثل "الملك" أو "الحاكم العام" يحل محلها تلقائيا "رئيس السلطة"، وأن جميع اختصاصاتهم يرثها رئيس السلطة. وأن أجهزة لم تعد موجودة فإنها لا تعتبر قائمة عمليا ولا تثير أية مشكلة دستورية مثل مجلس الأعيان والديوان الملكي وغيرها من الأمور المشابهة.

يبقى أن نقول أن مشروع القانون الأساسي ومشروع قانون الموازنة العامة والمالية العامة هي مشاريع قوانين فهي خالية من عنصر الإلزام، وهي قواعد استئناسية نتمنى أن تصبح ملزمة يوما ما بعد اتخاذها صفة المصدر الرسمي. ونشير هنا إلى أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي نظام ملزم ومعمول به ضمن الهرم القانوني.

الموازنة في جانب الإقرار والرقابة هي حق دستوري تراقب من خلاله السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في عنصري الإيرادات والنفقات. وهذه العملية يجب أن تخضع للقانون الدستوري أو العادي أو الفرعي ولا ضمان لهذه العملية الرقابية غير القانون سواء سن قبل عام ١٩٦٧ أو بعده إذا كان معمولا به. أما الآراء الشخصية والسياسية والحزبية فهي لا تقوم مقام مرجعية القانون ولا يمكن أن تتخذ كذريعة لعدم إقامة وتحقيق الموازنة العامة.

Digitized by Birzeit University Library

وجهة نظر

الحركة النسائية الفلسطينية
واقع . . . وآفاق

ماجدة المصري *

منذ مطلع التسعينيات والحركة النسائية الفلسطينية تمر بمنعطف حاد ونوعي بات يتطلب وقفة مسؤولة تسعى لقراءة دقيقة للأوضاع الراهنة للحركة النسائية الفلسطينية بصفتها عنصرا هاما ورئيسيا من عناصر الحركة الوطنية والجماهيرية، بل كانت دوما إحدى روافعها الريادية وذلك بهدف استنهاضها مجددا على قاعدة برنامجها الوطني والاجتماعي في هذه المرحلة الدقيقة والمعقدة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني ومن حياة شعبنا.

بالرغم من وجود اختلافات وتباينات في قراءة مسببات الأوضاع الراهنة للحركة النسائية الفلسطينية وفي قراءة أولويات العمل النسائي وطبيعة الدور المطلوب راهنا، إلا أن هناك شبه إجماع على تشخيص طبيعة الوضع الذي يتسم بالمظاهر التالية:

- التراجع الكبير والحاد في الدور الوطني للحركة النسائية الفلسطينية التي انطلقت بجانبيها الوطني والاجتماعي من رحم النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وتطورت واتسعت بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، وتعاظمت وامتدت عبر سنوات النضال الفلسطيني المعاصر وتحديدا في الثمانينيات، سنوات العمل الجماهيري المنظم والواسع الانتشار والذي بلغ ذروته في السنوات الأولى من عمر الانتفاضة، إذ انخرطت آلاف النساء في الأطر والجمعيات والهيئات النطوعية التي اتسم عملها بتنوع أشكال النضال واتساع رقعة الانتشار (مدن-

* ماجدة المصري: عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

قرى-مخيمات) بهدف مواجهة المحتل ودعم صمود الشعب.

- الاغتراب عن القاعدة الجماهيرية النسائية واتساع الهوة بينها وبين النخب في الصفوف القيادية، وبشكل أدق انفصال هذه النخب، إلى حد كبير، عن القاعدة التي انتظمت وشاركت في صنع التجربة في مراحل المد الوطني.

- اتسام العمل النسائي بالتشتت والشرذمة في الجانبين التنظيمي والبرنامجي، إذ هناك غياب لوجود الإطار الموحد للحركة النسائية وتراجع في درجة التنسيق، بل ويسود تكرار الجهد للنشاط الواحد والتشوش في الأولويات مما أفقد العمل النسائي زخمه وتأثيره.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المظاهر لواقع الحركة النسائية الفلسطينية تشكل مؤشرا لتراجع كبير ودرامي عن دورها الذي كان رياديا وخلاقا، ويعود ذلك إلى العوامل الثلاث التالية:

العامل الأول: التطورات السياسية الأخيرة للقضية الفلسطينية وحصرا منذ مدريد حتى الآن. فانطلاقا من كون الحركة النسائية جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية تتأثر وتؤثر بها، فإن الانقسام السياسي العميق الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية (داخل البلاد وخارجها) انعكس أيضا على الحركة النسائية وأصابها كما هو الحال في القطاعات الأخرى، لكن تأثيره كان أشد في القطاع النسائي لأنه لم يمس فقط وحدتها بل مس، أيضا، برامجها ومهماتها، وبالتالي دورها وتأثيرها. ومرد ذلك ما ولدته التطورات السياسية الأخيرة من أوهام ومناخات أدت إلى زيغان في الرؤيا لطبيعة المرحلة التي نمر بها، إذ تمت قراءتها على قاعدة أن مرحلة التحرر الوطني قد انتهت، ونعيش الآن مرحلة الحصاد وبناء الدولة، وبمعنى آخر مرحلة التحولات الديمقراطية. وبوعي أو بدون وعي، ولدت هذه المناخات والرؤى السياسية. وهذه القراءة الخاطئة لطبيعة المرحلة السياسية ولدت قراءة خاطئة لطبيعة مهمات الحركة النسائية ودورها، إذ اعتبرها البعض مرحلة "الحصاد للمكتسبات النسائية" فرحلت العديد من الكوادر النسائية أفرادا وهيئات من مواقعها السابقة في قيادة العمل الوطني تاركة خلفها جماهير النساء التي لبت النداء وصنعت التجربة العظيمة في الميدان. لقد تركتها في منتصف الطريق وتوجهت بشكل مبالغ فيه نحو العمل من أجل التشريعات والقوانين التي من شأنها الحفاظ على المكتسبات، فعكفت على إعداد ورش العمل والدراسات والأبحاث وبرامج الإرشاد القانوني ذات العلاقة، وسادت مقولات من نمط "أن الأوان أن ننظر كنساء لمصالحنا، الثورة لم تقدم لنا شيئا، وعلينا أن نحمي أنفسنا من تكرار تجربة المرأة الجزائرية"، مع أنه لامجال لمقارنة تجربة الحركة النسائية الفلسطينية بتجربة المرأة الجزائرية، فتجربتها (الجزائرية) تجربة نخبة نسائية مقاتلة، ذابت في ظل قيام نظام سياسي محافظ، وتجربتنا الفلسطينية تجربة حركة نسائية وطنية جماهيرية منظمة واسعة الانتشار متعددة المهمات. وتحصيل الحقوق لا يكون بالاغتراب عن القاعدة الشعبية، بل بمواصلة العمل معها وتنظيمها وتوحيدها وتعميق التجربة للحفاظ على المكتسبات وانتزاع الحقوق باعتبارها حقوقا ديمقراطية تقع في صلب

Digitized by Birzeit University Library

عملية النضال الوطني الديمقراطي والسياسي. تلاقى هذا الأمر مع تنامي العمل المؤسسي الذي شكل بديلا للعمل الشعبي، وليس رافعة له، واختزل الدور الوطني للمرأة الفلسطينية في المطالبة بالمشاركة في صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية كمرشحة وناخبة.

العامل الثاني: التطورات على صعيد الحركة النسائية العالمية، فالاختلال الحاصل في موازين القوى العالمية لصالح نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان له بصماته الواضحة على الحركة النسائية العالمية، وكان هذا واضحا في مؤتمر بكين الذي شكل بمنهج معالجته للأمور انقلابا على المؤتمرات العالمية السابقة. ففي الوقت الذي انطلقت فيه استراتيجية نيروبي التطلعية عام ١٩٨٥ من "اعتبار الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير مرتكزات أساسية لتحصيل حقوق المرأة ومساواتها" فإن مؤتمر بكين انطلق من "اعتبار حقوق المرأة ومساواتها مرتكزات أساسية لتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي". فكان مؤتمر بكين حقا إحدى فعاليات النظام العالمي الجديد، وفي سياق سياسات العولمة لمختلف القضايا التي يجري التخطيط والعمل الحثيث لفرضها على شعوب العالم في موضوعات الاقتصاد والتنمية والسكان والشباب . . . الخ. تجري محاولات جادة لعولمة قضايا المرأة، وهذا ما عبرت عنه بوضوح وثيقة بكين التي جوهرها فصل قضايا المرأة عن قضايا مجتمعها (أي تأنيث قضية المرأة)، وبموجب ذلك تم وضع خطط وآليات محكمة تمكن من التدخل في البرامج النسائية وتوجهها "وتحديدا في دول العالم الثالث" التي تحتاج دوما إلى دعم مالي وتقني بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية ومحدودية مواردها. فوضعت آليات للسيطرة والمراقبة والتدخل حتى في عمل شبكات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

وكمثال على ذلك برامج العنف ضد المرأة، والأبحاث والدراسات النسائية، والإرشاد القانوني، والخط الساخن، والتي باتت عناوين ذات اهتمام عالمي بحيث يتم توفير دعم مفتوح لها مهما تعددت منابرها في الموقع الواحد. وبالمقابل، فالمشاريع المقدمة باسم المرأة الفلسطينية اللاجئة لا تعتمد من قبل الجهات المانحة بحجة أنها مسؤولية وكالة الغوث التي يجري الإعداد بشكل حثيث لدفنها. وكذلك الأمر بشأن برامج ومشاريع أخرى من نمط محو الأمية الأبجدية والتأهيل المهني.

في ظل الوضع الاقتصادي الحالي، ومع تعدد المنابر العاملة في ذات العناوين يتم البحث حثيثا عن ممولين للمشاريع والبرامج. وفي سعير هذه الحمى تغيب، إلى حد كبير وبشكل تدريجي، معالم البرامج الخاصة وهويتها.

العامل الثالث: العامل الذاتي عند الحركة النسائية الفلسطينية، إذ أن تجربة المرأة الفلسطينية في الوطن، على عظمتها وشموليتها وتنوع أشكال النضال فيها وبما حملته من تضحيات ودروس للمرأة العربية والعالمية، شابها العديد من المشكلات التي هي بالجوهر امتداد لإشكالات الحركة الوطنية الفلسطينية لكنها لم تتجاوزها مع أنها كانت بطبيعة تجربتها مؤهلة لذلك.

Digitized by Birzeit University Library

فالتنافس السلبي تغلب في الكثير من الأحيان على التكامل والتنافس الإيجابي لفرض وحدة العمل في مواجهة الخطر الرئيسي. فكان العمل الموحد أو التنسيقي يتم فقط بتنفيذ المهمة الواحدة وبشكل شبه موسمي. وتجربة الحركة النسائية الرائدة في الانتفاضة، والتي قدمت نموذجا للوحدة، لم تكتمل لتمتد إلى العمق النسائي في القاعدة لتحمي هذه التجربة وتصونها. باختصار، فإن هذا التاريخ العظيم لم يؤسس جديا وبعمق لأداة موحدة للحركة النسائية الفلسطينية.

كما أن مناخات الإحباط العامة التي ترافقت مع تطبيقات أوسلو، الوضع الاقتصادي والمعيشي، والفساد الإداري والمالي . . . الخ، أثرت سلبا على المئات من القيادات النسائية التي كان لها دور ريادي في سدة العمل النسائي الوطني، فوضعت نفسها في موقع المتفرج اليائس بدلا من الاندفاع من أجل التغيير والتصويب.

مجمل هذه العوامل ولدت خللاً واسعا وإرباكا شاملا في وضع الحركة النسائية الفلسطينية كحركة تعيش في ظل احتلال مثل الذي نعيش.

من هنا، بات من الضروري فتح حوار جاد في صفوف الحركة النسائية الفلسطينية ومحاولة الإجابة الجادة والمسؤولة على السؤال المطروح: الحركة النسائية الفلسطينية ... إلى اين؟ كما هو السؤال اليومي: الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أين ... القضية الوطنية إلى اين؟ في ظل ما هو قائم الآن! وذلك يهدف إلى شق الطريق نحو الحلول الممكنة لاستعادة الدور الريادي للحركة النسائية الفلسطينية، والتي أتقدم هنا للإشارة إلى أبرز ملامحها:

- **في المحور الوطني:** ان التطورات السياسية الأخيرة التي وضعت الجميع شعبا وقيادات أمام مأزق كبير عنوانه خطر ضياع الارض والقدس والمياه وقضية اللاجئين، وبالتالي الشعب وقضيته الوطنية، تتطلب إعادة الاعتبار للدور الوطني للحركة النسائية الفلسطينية والعودة للانخراط بالمهمة الوطنية كمهمة أولى ورئيسية لمواجهة سياسات الاحتلال في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات والدفاع عن عروبة القدس والمعتقلين ودعم عائلات الشهداء وغيرها من المهمات التي تصدت لها المرأة الفلسطينية بجدارة دفاعا عن حقوق شعبها. وبالإضافة إلى هذه المهمة الوطنية الأولى والرئيسية، فإن الحركة النسائية الفلسطينية يجب ألا تكون محايدة بشأن الدفاع عن قضايا حقوق المواطن والدفاع عن الحريات الديمقراطية وعن استقلالية المنظمات الشعبية والنقابية والمهنية واستقلالية القضاء وغيرها من القضايا التي تثقل على صدور المواطنين.

- **في المحور الاجتماعي وحقوق المرأة ومساواتها:** ان إعادة الاعتبار للدور الوطني ووضعه في سلم أولويات الحركة النسائية في مرحلة التحرر الوطني لا تعني إدارة الظهر للقضايا الاجتماعية والحقوقية النسائية التي تكفل مساواة المرأة وكرامتها وتخفف من حدة

Digitized by Birzeit University Library

مشكلاتها. لكن المهم هنا تحديد الأولويات بناء على قراءة دقيقة للواقع الاقتصادي والاجتماعي وموقع المرأة فيه، فأي اشتقاق للمهمات أو الشعارات يخرج عن هذه القراءة لن يفشل فحسب، بل ربما يكون ذا مردود سلبي -مثالنا دوما تجربة المرأة السودانية التي أحسنت اختيار شعارها وتحديدا أولوياتها (محو الأمية وحق العمل وحق الانتخاب) بديلا لشعار رفعته النخبة (رفع الحجاب).

إن تحديد الأولويات يعني من جهة الرفض الواعي لمحاولات فرض برامج لا تقع ضمن أولويات حاجات مجتمعنا، ومن جهة أخرى التمسك بالبرامج ذات اهتمام الأغلبية بناء على الحاجة ذات الأولوية عند المرأة الفلسطينية الأمر الذي من شأنه أن يكسب الحركة النسائية جماهيريتها وطبيعتها الديمقراطية.

من هذا الموقع أخطأت المرأة الفلسطينية في مسيرة رام الله في الثامن من آذار من هذا العام حين رفعت شعار المطالبة بـ "تشريعات تحرم ضرب الزوجات"، فهذا شعار لا يليق بحركة نسائية في وطن محتل تنتهك حقوقه وتسلب أرضه يوميا ويعيش في واقع اقتصادي مدمر واجتماعي منخلف. وهذا لا يعني أن لا تولي المؤسسات الفلسطينية اهتماما لهذا الأمر، بل من المهم أن يدرج في برامج التوعية الاجتماعية بهدف خلق وعي عام يستنكر العنف ضد المرأة والطفل، لكن الأهم من ذلك هو أن نفرق بين الشعارات والمطالب الرئيسية وبين المهمات الفرعية وحجمها في برنامج الحركة النسائية. فالأولويات تشتق من أولوية الهموم والمشكلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن معالجة الأمية وشبه الأمية عند النساء والتي اتسعت جدا في ظل الاحتلال، تعتبر أساسا لمحاربة الجهل والغبن اللاحق بهن، الأمر الذي يملي على الحركة النسائية إيلاء اهتمام خاص بهذه المهمة، وكذلك الدفاع عن قضايا المرأة العاملة ورفع مستوى وعيها لحقوقها والمطالبة بها وحثها على الانخراط في النقابات العمالية للدفاع عن قضاياها.

أما في موضوع التشريعات، وتحديدا قانون الأحوال الشخصية، فعلى الحركة النسائية أن تتعامل معه بدرجة عالية من الحساسية المبنية على قراءة دقيقة وواقعية لطبيعة المرحلة، بحيث لا نصطدم في مطالبها مع التشريع بهدف خلق مناخات عامة للضغط من أجل إدخال تطويرات، وفق أولويات محددة ومدققة، على القانون تأخذ بعين الاعتبار جوهر التشريع وتكفل صيانة حقوق المرأة وكرامتها، مثلما ورد في مشروع قانون الأحوال الشخصية العربي الذي أعدته مجموعة من الحقوقيين والقضاة العرب المتنورين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وضع هذا المشروع مجموعة من القيود والإجراءات التي من شأنها إعاقة تعدد الزوجات والطلاق دون النص على منعهما، وكذلك الأمر في موضوع حضانة الطفل والنفقة وغيرها، أيضا، وخلق مناخات وتوعية عامة بشأن حق الإرث للمرأة (وليس المساواة كما يطرح البعض) ورفع سن الزواج لمحاصرة الزواج المبكر. هذه جميعا تقع ضمن الأولويات الممكن تناولها لخلق أجواء عامة ضاغطة تستوعبها التشريعات لاحقا.

Digitized by Birzeit University Library

أما في المحور التنظيمي وبناء الدولة الموحدة للحركة النسائية الفلسطينية، فإنه بالرغم من كل ما يمكن أن يثار حول سلبيات تجربة أو دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلا أنه لا بديل عن التمسك بعملية استكمال بنائه وإحيائه وتفعيل دوره: أولا، لأنه تعبير عن خيار وطني للمرأة الفلسطينية، وتعبير عن وحدة هموم ونضالات ومطالب المرأة الفلسطينية على أرض الوطن والشتات كجزء وامتداد لبرنامج م. ت. ف بصفته قاعدة من قواعده الشعبية. وثانيا، كونه يشكل حاجة ملحة للمرأة الفلسطينية لتوحيد جهودها من أجل استعادة واستمرار دورها الوطني دفاعا عن أرضها ووطنها ومصالح شعبها على قاعدة برنامج القاسم المشترك الوطني بغض النظر عن الخلافات القائمة سياسيا، ولتوحيد جهودها وتعبئة طاقاتها من أجل مطالبها النسائية الاجتماعية والتشريعية. وهذا لا يعني إطلاقا رفض التعددية أو التنوع القائم في العمل النسوي. وفي هذا المجال بات من الضروري الشروع في عملية استكمال بناء الاتحاد على أسس تمكنه من أن يصبح إطارا شعبيا تتسع تشكيلاته وتصل إلى جميع النساء الفلسطينيات، وإطارا ديمقراطيا ينبثق من القاعدة النسائية وتتشكل هيئاته بالانتخاب من أدنى إلى أعلى بصيغ مفتوحة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة إحداث تطوير واسع، على نظامه الأساسي وبرنامج عمله، يتناسب مع الأوضاع الراهنة للشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية على أرض فلسطين وفي الشتات.

Digitized by Birzeit University Library

شروط التحول الديمقراطي الفلسطيني: تقييم أولي

أريان الفاصد *

بغية تحديد الشروط التي تتطلبها الديمقراطية، لابد وأن يدخل المرء في أكثر النقاشات أهمية حول معنى الديمقراطية، ومفهوم السمات الجوهرية لهذه الديمقراطية، وفهم كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نوعية الديمقراطية. ومن الصعب صياغة تعريف محدد للديمقراطية لأن الديمقراطية بحد ذاتها هي مفهوم ديناميكي اكتسب معان مختلفة عديدة عبر الزمن. إن أكثر الإسهامات أهمية في المداولات حول الديمقراطية تتسم بوجود عنصر هام فيما بينها ألا وهو أن هذه الإسهامات جاءت ضمن سياق المجتمع المعاصر لها ووفق رؤية أصحابها لهذا المجتمع. لقد تطور النقاش حول الديمقراطية وثما ليدخل جوانب وأبعاد جديدة للديمقراطية كلما تغير السياق المجتمعي أو رؤية المحلل لهذا السياق. وإن الإجابة الكاملة على السؤال حول معنى الديمقراطية اليوم تتطلب وجود نظرية عن مجتمع معاصر مدعومة باعتبارات معيارية ملموسة.

تعريف الديمقراطية

لإيجاد وسيلة لتعريف الديمقراطية حسب سماتها الجوهرية، كشكل من أشكال الحكم يمارس الشعب من خلاله الحكم، لابد من مفهوم ضيق يركز على الديمقراطية كنوع محدد من أنواع النظام السياسي. ولكن الديمقراطية، بمفهوم واسع جدا، لا تعني فقط نظاما سياسيا، بل واجتماعيا واقتصاديا أيضا. وعندما ينظر إلى الديمقراطية بمنظار ضيق كنظام سياسي، يصبح من السهل طرح تساؤلات حول العلاقات ما بين هذا النظام السياسي من جهة، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

* أريان الفاصد: يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ليدين في هولندا، ١٩٩٦ . وباحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

بناء على ذلك، وحسبما يرى جوزيف شومبيتر، يمكن تعريف أي نظام سياسي بأنه ديمقراطي حسب المدى الذي تم وفقه اختيار أقوى صانعي قرار جماعي فيه من خلال انتخابات دورية يتنافس فيها المرشحون على الأصوات بحرية ويكون كل السكان (البالغين) قادرين على التصويت [١]. والديمقراطية بالنسبة لشومبيتر، هي وببساطة أسلوب سياسي أو آلية لاختيار القيادة السياسية. ويصف شومبيتر الأسلوب الديمقراطي بأنه "ذلك الترتيب المؤسسي للوصول إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة صنع القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على صوت الشعب" [٢]. وبهذا، فإن الديمقراطية تشمل البعدين -التنافس والمشاركة- اللذين يعتبرهما روبرت دال، والذي يعرف الديمقراطية (السياسية) كنظام سياسي "مسؤول كلية أو على الأغلب بشكل كلي عن كل مواطنيه"، أمرين حساسين بالنسبة لديمقراطيته الحقيقية أو الدمقرطة (Polyarchy)[٣].

وقد أكد دال على استجابة الحكومة لأولويات مواطنيها، معتبرا إياها متساوية سياسيا، كميزة أساسية من مميزات الديمقراطية. وتقتضي هذه الاستجابة وجوب امتلاك المواطنين فرصا لـ:

١) صياغة أولوياتهم.

٢) التعبير عن هذه الأولويات لزملائهم المواطنين الآخرين وللحكومة بواسطة عمل فردي أو جماعي

٣) وأن تحظى هذه الأولويات في تصرف الحكومة بوزن متساو.

وتعتمد هذه الفرص بدورها على الضمانات المؤسساتية. واستنادا إلى شروط دال الثمانية [٤] يمكن اعتبار الديمقراطية نظام حكم يلبي الشروط التالية:

١- تنافس حقيقي واسع بين الأفراد والجماعات المنظمة (خاصة الأحزاب السياسية) على كل مراكز السلطة في الحكومة في فترات فاصلة منتظمة مع استبعاد استخدام القوة.

٢- مستوى من الحريات المدنية والسياسية -حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية تشكيل أو الانضمام إلى منظمات- يكون كافيا لتأمين التنافس السياسي والمشاركة على نحو تام.

٣- مستوى عال من المشاركة السياسية في اختيار القادة والسياسات، وذلك عبر انتخابات منتظمة وعادلة على الأقل بحيث لا يتم، مثلا، استثناء مجموعة اجتماعية (ناضجة) كبيرة.

الآن، وحيث تم تعريف الديمقراطية بمعنى التنافس والمشاركة والحريات، يصبح من الواضح أن عملية الدمقرطة، أي تغيير النظام السياسي من كونه غير ديمقراطي إلى ديمقراطي، يمكن أن تحدث بطرق مختلفة. وقد حدد روبرت دال طريقين أساسيين نحو الديمقراطية، أحدهما يكون بتركيز على التنافس، والثاني يتركز على المشاركة [٥]. ويشمل التنافس المدى الذي يتوفر من خلاله لبعض أعضاء النظام السياسي على الأقل الحقوق والحريات. فالتنافس المتزايد يعني تزايد إمكانية المعارضة السياسية والتنافس على الحكومة. أما المشاركة فتتعلق بتوفر المدى الذي تتزايد من خلاله نسبة المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات.

وعلى الرغم من أن الحريات المدنية والسياسية تعتبر أحد العناصر اللازمة لتعريف الديمقراطية إلا أنه

Digitized by Birzeit University Library

يبدو أن هناك مشكلة في العلاقة ما بين الديمقراطية وحقوق الإنسان (الحريات المدنية والسياسية)، تلك المشكلة التي تتعلق بتعريف حقوق الإنسان. وإذا ما تم تعريف هذه الحقوق بمعنى واسع جدا، فإن أكثر البلدان ديمقراطية يمكن أن لا توفر هذه الحقوق كاملة. ورغم أن هذا الأمر قد يؤدي إلى إلقاء ضوء غير مرغوب فيه على بعض الديمقراطيات إلا أنه لا يخل بالقاعدة العامة، على ما يبدو، والتي تقول بأن الديمقراطيات تبدي احتراما لحقوق الإنسان أكثر مما تبديه الأنظمة الاستبدادية، حتى وأن كان هذا الاحترام غير كامل. وعلاوة على ذلك، فإن بعض التحولات تؤدي إلى إثارة الاضطراب وعدم الاستقرار اللذين يمكن أن يكون لهما، أيضا، آثار سلبية على حقوق الإنسان. فقد أكد ريتشارد فولك على أنه ليس فقط الحكم الاستبدادي بل وانهيار السلطة أيضا يتضمنان انتهاكات لحقوق الإنسان [٦].

إن انهيار السلطة يعني إضعاف سيطرة الحكومة (ديمقراطية كانت أم استبدادية) إلى درجة تصبح معها على حافة فقدان هذه السيطرة أو يصبح من المتوجب عليها استخدام وسائل قاسية بغية المحافظة على سيطرتها على زمام الأمور [٧]. ولهذا، فإن انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان يمكن أن يكون في التحولات الأزموية نحو الديمقراطية، حيث تكافح الحكومات المدنية الضعيفة من أجل البقاء في السلطة. في الدول المستقلة حديثا وفي الفترة السابقة على ذلك يعتبر التمسك بالسلطة أهم الأهداف السياسية، ولا يعتبر هذا التمسك أمرا جوهريا وحسب، بل وأن السلطة الحاكمة تحاول أن تضمن أمنها وعلى حساب مصلحة الدولة في بعض الحالات [٨]. إن انتهاكات المعايير الدولية لحقوق الإنسان تعني إعاقة النشاطات السياسية، أي المشاركة والتنافس. وعندما تتم هذه الانتهاكات بشكل منتظم يمكن أن تكون النتيجة الانحسار الحقيقي للحريات المدنية والسياسية.

الحكومة الانتقالية

لاحظ هنا أن اهتمامنا ينصب على الفترة التحولية للحكومة الانتقالية. وإن من أهم سمات الحكومة الانتقالية كون السلطة تعمل من خلال "سياق يتسم بالتقلب والحساسية السياسية التي تعكس التشكك والقلق والتوقعات الكبيرة المتعلقة بالتوزيع المستقبلي للسلطة والولاءات" [٩]. إن سياسات الحكومة الانتقالية تقرر الشكل النهائي (المؤسسات السياسية و "قواعد اللعبة") والشخصية الوطنية للكيان السياسي.

لا يكون الشكل النهائي للحكومة دائما هو الديمقراطية. فالجانب المهم في الحكومة الانتقالية هو، بالتحديد، شرعيتها السياسية المشروطة، ذلك لأنها ارتكزت على "وعد بالانتقال إلى نظام سياسي جديد، ديمقراطي أو غير ذلك" [١٠]. وهذه الشرعية يمكن أن تستند إلى الماضي، ولكنها يمكن في نهاية المطاف أن تؤكد على انتخابات (حرة ونزيهة). وكما يرى شاين لينز، فإن هذه الحكومات الانتقالية ستحاول أن تستند شرعيتها، بطريقة أو أخرى، إلى وجهة نظر ديمقراطية. "وستحاول هذه الحكومات إما الحصول على شكل ما من الشرعية الديمقراطية حتى ولو بتزييف الانتخابات إذا اقتضت الضرورة ذلك، أو التذرع بأنها تعمل على تحضير البلاد للديمقراطية وستصبح عندئذ تحت الضغط لتنفيذ ذلك عاجلا أم آجلا" [١١]. وهذا لا يعني أن الأنظمة غير الديمقراطية ستخلخل من شرعيتها ولا يعني أن الحكومات الانتقالية، بشكل خاص، ستتخلى عن قبضتها بشكل طوعي.

Digitized by Birzeit University Library

ينصب النقاش السياسي بشكل أساسي خلال الفترة الانتقالية على القضايا الأساسية المتعلقة بشرعية التركيبة السياسية ووجود النظام السياسي الوطني. إن أكثر الأسس أهمية بالنسبة للتوجهات السياسية والأيديولوجية للحكومات الانتقالية يتضمن التأكيد على التغير والتقدم والتطور الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، فإن القدرة المؤسساتية على إدخال التغيير، بالمقارنة مع طموحات الحكومة الانتقالية لإنجاز التغيير، تعتبر منخفضة بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية، بشكل خاص، ستقرر الوضع المستقبلي والشرعية السياسية للكيان السياسي. إن مسألة من الذي سيتولى زمام الحكومة الانتقالية والطريقة التي يستخدمون بها السلطة تقرران نتيجة العملية الانتقالية.

والآن، وبعد أن حددنا الشروط التي تتطلبها الديمقراطية والحالة التي نتعامل معها، أي الحكومة الانتقالية، فإننا نستطيع أن نبدأ بفحص ما إذا كان بالإمكان إيجاد هذه الظروف. وحيث أنه تم تعريف الديمقراطية هنا بمعنى المشاركة والتنافس والحريات المدنية والسياسية، فإننا سنقوم فيما يلي بتفحص كل بعد من هذه الأبعاد على انفراد.

الحريات المدنية والسياسية

خلال السنوات القليلة الماضية حدثت انتهاكات متعددة ومنظمة لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية [١٢]. فقد أدت حملات الاعتقال الجماعية الاعتباطية إلى زج عدد كبير من الناس، وخاصة من لهم علاقة بالجماعات المعارضة، في الاعتقال. وقد جرت أكبر هذه الحملات الاعتباطية من قبل السلطة الفلسطينية في آذار ١٩٩٦ عقب التفجيرات التي قامت بها حماس والجهاد الإسلامي، حيث اعتقلت السلطة الوطنية في تلك الفترة أكثر من ١٢٠٠ شخص من المتهمين بتأييد أحزاب المعارضة. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من المعتقلين قد خضع للتعذيب أو لشكل آخر من المعاملة المهينة أو العقاب. وهناك خطر من أن يصبح تعذيب المعتقلين منتظما في مراكز الاعتقال الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن اثنتا عشرة حالة وفاة سجلت خلال الحجز. وعلاوة على ذلك، كانت هناك إغلاقات اعتباطية (مؤقتة في بعض الأحيان) لبعض الصحف التي تعارض الخط السياسي للقيادة الفلسطينية، بالإضافة إلى مضايقة الصحفيين الذين يعتبرون ناقدين لهذه القيادة. وتواجه منظمات حقوق الإنسان أثناء مراقبتها لهذه الانتهاكات عددا من الصعوبات إلى درجة اعتقال عدد من العناصر النشيطة فيها مما أسهم في إشاعة جو من الخوف في هذه المنظمات [١٣].

خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، تشكل الشرطة الفلسطينية وقوات الأمن "الذراع المخصص للسلطة الفلسطينية للمحافظة على الأمن الداخلي" [١٤]. وقد اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على قيام ٩٠٠٠ رجل بمهمة المحافظة على الأمن من بينهم ٧٠٠٠ ممن كانوا في جيش التحرير الفلسطيني في مصر والأردن والسودان واليمن والجزائر. واتفق الجانبان على أن يكون الضباط الكبار في الشرطة ممن هم "من الخارج"، أي من خارج الأراضي المحتلة وذلك نظرا لولائهم الشديد لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات. وذكرت الاتفاقية المرحلية عام ١٩٩٤ أنه سيسمح للسلطة الفلسطينية بوجود ١٢٠٠٠ ضابط شرطة آخرين في الضفة الغربية. وذكر أيضا أن الجهاز الأمني الفلسطيني الوحيد هو

Digitized by Birzeit University Library

الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية والتي ستتكون من أربعة أقسام تعمل في الشؤون المدنية، والنظام العام، والطوارئ والمخابرات. وتتكون المخابرات من سبعة أجهزة هي: جهاز المخابرات العامة، والأمن الوقائي، والمرور الرئاسي، والقوة ١٧، والأمن الخاص، وشرطة الانضباط البحرية والعسكرية [١٥]. وللأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية مهام متشابكة وغير محددة بشكل واضح.

إطار عمل قانوني

ورثت السلطة الفلسطينية نظام محاكم يرتكز على هياكل ودساتير تعود إلى ما قبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ . فدستور غزة مأخوذ عن الانتداب البريطاني والقانون المصري وبعض من القانون المحلي. ويطبق القانون الأردني قبل ١٩٦٧ في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن القوانين في كل من غزة والضفة الغربية كانت قد عدلت بشكل جوهري من قبل الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة. إن تاريخ الأنظمة القانونية قد ترك السلطة الفلسطينية في ظل كابوس قانوني. فحسب اتفاق إعلان المبادئ واتفاقية غزة-أريحا، فإن القرارات العسكرية الإسرائيلية التي صدرت خلال الاحتلال تبقى من الناحية النظرية سارية المفعول في كلا المنطقتين، وتخضع لإعادة النظر فيها وفقا لإجراء محدد. "إن الهندسة المعقدة لاتفاقيات أوسلو والقاهرة قد أدت إلى خلق نموذج مزيج من المسؤوليات والولايات المتشابكة تم وبشكل واضح فيها غياب عنصر التبادلية القضائية" [١٦]. فالسلطة الفلسطينية تطبق قوانين طوارئ بريطانية وإسرائيلية معينة حسب مصالحها السياسية الخاصة، تلك القوانين التي كانت تستخدم من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات التسعة والعشرين الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن نظام المحاكم ما زال يعاني من الإهمال.

وفي شباط ١٩٩٥ قامت السلطة الفلسطينية، استجابة لضغط من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن خلال مرسوم رئاسي أصدره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بإنشاء محكمة أمن الدولة التي عقدت عدة جلسات في غزة ونابلس وأريحا وجنين للحكم في قضايا تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي. لقد أسست هذه المحكمة بمرسوم خاص على أساس تشريعي كان ساري المفعول إبان السيطرة المصرية على قطاع غزة ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ . يترأس هذه المحكمة التي تطبق قانونا مدنيا ثلاثة قضاة عسكريين، وليس هناك من حق للالتماس فيها، ولكن القرارات الصادرة يمكن أن تعدل أو تلغى من قبل رئيس السلطة. وتعتبر المحاكم خاضعة للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يقوض استقلالية السلطة القضائية وينتهك حقوق المتهمين بالمثول أمام محكمة علنية وعادلة. هناك معارضون كثيرون لاتفاقيات أوسلو، ويبدو أن السلطة القضائية تعتقد أن أفضل طريقة للتعامل مع هؤلاء هي الاستناد إلى قوانين الطوارئ سابقة الذكر الموروثة من السلطات والمحتلين السابقين. وقد أدلت الولايات المتحدة وإسرائيل بتعليقات مؤيدة للمحاكمات التي قامت بها محكمة أمن الدولة. وفي الحقيقة، فإن ممثلي الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية قد رحبوا بالأحكام الأولى التي أصدرتها هذه المحكمة من خلال المحاكمات التي انتهكت وبشكل واضح المعايير الدولية لحقوق الإنسان [١٧].

وعلى الرغم من أن المرء يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن السلطة الفلسطينية واقعة تحت ضغط كبير من قوى خارجية، وخاصة بعد التفجيرات التي وقعت في آذار ١٩٩٦، إلا أن هذا الأمر لا يعتبر التفسير

Digitized by Birzeit University Library

الوحيد أو التبرير لهذه الانتهاكات. فأجهزة السلطة لم تستخدم لتكون فاعلة في مجتمع مدني. فكاكير وابرز المستخدمين للعمل، تحاول السلطة الفلسطينية أن تحصل على التأييد الشعبي من خلال خلق رموز قومية ووطنية، وجعل التمسك بهذه الأمور يضفي الطابع الوطني على المؤيدين لها ويوقع المعارضين في دائرة الإحراج، محاولة بذلك إيجاد إجماع وطني إجباري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس السلطة الفلسطينية يستند إلى جهاز بيروقراطي كبير، والمشاكل التي تنبثق عن ذلك يمكن أن تفسر بالتحول الصعب للسلطة من حركة تحرر ثورية إلى جهاز إداري.

"إن التحول من زعيم ثوري يجوب العالم إلى حاكم رئيسي وإداري ليس بالأمر السهل بالنسبة لعرفات. فبعد عقود قضاها يجري خلف انتصارات رمزية وعاطفية من خلال استخدام الخطاب البياني والدبلوماسية والعنف، لم يستطع عرفات حتى الآن الادعاء بأن الأهداف التي يرمي إليها الفلسطينيون - التحرر والاستقلال والقدس والعودة- قد تحققت" (١٨).

ليس فقط التحول من حركة تحرر إلى جهاز إداري هو الذي يفسر المشاكل القائمة في مجال الحريات المدنية والسياسية، بل وإن اعتماد التقدم في عملية السلام على الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في العمل ضد المنشغلين في العنف السياسي يفسر جزئيا أيضا المشاكل الناجمة عن هذا الأمر. كما أن سياسات السلطة الفلسطينية غير الديمقراطية تفسر أيضا بالرجوع إلى ضرورة بناء الدولة والحق الخاص بممارسة السلطة. وقد كان يقال بأنه في الدول المستقلة حديثا يعتبر تمسك النظام بالسلطة هو أهم هدف في سياسة هذا النظام في الطريق إلى الاستقلال. ويحاول النظام في هذه الفترة أن يؤمن قبضته على مقاليد الأمور. فاستخدام الوسائل غير الديمقراطية والقمعية من قبل السلطة الفلسطينية يمكن أن يفسر باهتمام هذه السلطة بالقبض على زمام الأمور و "بمرحلة الاختبار" التي تمر فيها.

"وبوضع معايير عالية جدا "للنجاح" الفلسطيني (وبدون معيار تبادلي معترف به ويحكم من خلاله على النجاح أو الفشل الإسرائيلي)، فإن إسرائيل ستضع كثيرا من السلطة بأيدي أولئك الذين يسعون وراء انقطاع أو تدمير عملية (السلام) لدى الجانبين" (١٩).

ونظرا للطابع غير المحدد للفترة الانتقالية، فإنه يمكن اعتبارها مرحلة اختبار للحكومة الانتقالية. وبذلك فإن نتيجة العملية السلمية تصبح معتمدة على "نجاح" الحكومة الانتقالية. ومن نتائج طابع هذه العملية أيضا عدم الاستقرار السياسي الذي يلازمها.

وهناك تفسير آخر هو القيد الذي تفرضه العملية السلمية على التحول الفلسطيني نحو الديمقراطية. فبالنظر إلى الطابع غير المحدد للفترة الانتقالية وصيغتها كمرحلة اختبار، فإن العملية السلمية أو نجاح هذه العملية يعتمد على أداء السلطة. وهذا الأمر يتعلق قبل كل شيء بأداء السلطة الفلسطينية في "الدفاع" عن العملية السلمية أمام "التهديدات الخارجية"، وبالاتفاقيات التي تلزم هذه السلطة، وبضغط من إسرائيل والولايات المتحدة والدول المانحة، "بمحاربة الإرهاب".

"إن العملية السلمية والسلطة الفلسطينية الناجمة عنها لها أيضا نتائج سلبية خطيرة على عملية التحول إلى الديمقراطية في المجتمع والسياسات الفلسطينية. فقد أضعفت مؤسسات المجتمع المدني وأدت

Digitized by Birzeit University Library

إلى تبني السلطة لسياسات غير ديمقراطية تهدف إلى "حماية" العملية السلمية وعملية إعادة البناء الوطني"[٢٠].

تبحث الحكومة عن الشرعية من خلال النتائج التي حصلت عليها أو تدعي أنها حصلت عليها. وبدون الشرعية المعطاة باحترام القوانين والإجراءات والعملية المناسبة التي تميز الديمقراطيات تلجأ الحكومات إلى النتائج الناجمة عن الممارسة الاستبدادية للسلطة. فهي تستبدل "حكم النتائج" بـ "حكم القانون"، وتدافع عن سياساتها بالنتائج. وحيث أن نتيجة عملية السلام تعتمد على "نجاح" أو أداء السلطة الفلسطينية في الأمور ذات العلاقة بالأمن، فإن النتائج تصبح أكثر أهمية.

وعلى أية حال، فإنه نظرا لاستحالة إيجاد نتائج مرضية على أساس دائم لأننا نتعامل مع حكومة انتقالية، فإن السلطة الفلسطينية تميل إلى استبدال النتائج التي وعدت بها بسلسلة من الأعمال والتحركات التي تكتسب قيمة بحد ذاتها.

وجدير بالانتباه هنا أن الذين يتولون زمام الحكومة الانتقالية والطريقة التي يحكمون بها هم الذي يقررون نتيجة التحول. فإذا ما اعتمدت الحكومة الانتقالية على القسر والقوة للسيطرة على الوضع، فإن هذا سيكون له أثر كبير على الطريقة التي ستحكم بها الحكومات المستقبلية لأن السياسات التي تبنتها الحكومة الانتقالية تقرر بشكل أساسي الشكل والطابع النهائيين للتركيبة السياسية.

التنافس

من الناحية التاريخية، كان الفلسطينيون يخسرون دائما عندما ينقسمون على أنفسهم وكانوا يستطيعون تحقيق شيء ما فقط عندما يتوحدون. وعلى ضوء ما يسمى بعملية السلام فقد الفلسطينيون إجماعهم الذي كان يوحدهم لعقود كثيرة ويلهمهم النضال المستمر من أجل الحصول على الاستقلال الوطني. لقد أدت الاتفاقيات المعقودة إلى عملية استقطاب بين الفلسطينيين أنفسهم، حيث أدت هذه الاتفاقيات إلى كسر وحدة الشعب الفلسطيني، فأضحى هناك اللاجئون، والذين يعيشون في المناطق المحتلة الموزعون بين مناطق أ وب وجـ ومواطني القدس)، والفلسطينيون في الشتات، وفلسطينيو عام ١٩٤٨ . وكان المفاوضون الفلسطينيون في مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن يشكلون ممثلا محدودا للشعب الفلسطيني، حيث لم تكن هناك منظمة التحرير الفلسطينية ولا القدس ولا فلسطينيو الشتات. إن المفاوضين في المفاوضات السرية لا يمكن مساءلتهم لأن الاتفاقيات الحاسمة جاءت في وقت وصل فيه الإحباط والاستياء من منظمة التحرير أوجهما لدى الشعب الفلسطيني. ويلاحظ زياد أبو عمرو أن مكانة وصيرورة منظمة التحرير وفصائلها قد انخفضت وبشكل شديد وذلك نظرا لأسباب عديدة[٢١].

إن النظام السياسي الفلسطيني الناشئ قد نجم عن الاتفاقيات وتحدد بموجبها. وحتى لو كان من الممكن وصف الفترة الانتقالية بالديمقراطية، إلا أنها تظل مقيدة. وفي ظل نظام كهذا تظل هناك قوى قوية خارج السيطرة الكاملة للمؤسسات الديمقراطية الجديدة، قوى تستطيع، وبطرق متعددة، تقييد الحكم الديمقراطي.

Digitized by Birzeit University Library

ونظرا للتطورات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء حرب الخليج، والتراجع الذي عانت منه الانتفاضة، واتفاقيات أوسلو، فإن التنظيمات الفلسطينية تمر بفترة من التحول. وقد كان على التنظيمات المختلفة أن تكيف برامجها واستراتيجياتها حسب الوضع المتغير. وكان من بين المشاكل الكبرى لهذه التنظيمات التحول من تنظيمات مقاومة إلى أحزاب سياسية. وفي تحويلها إلى أحزاب يمكن لها أن تتجاهل مواصلتها للكفاح ضد الاحتلال، لأنها ستكون جزءا من الإطار المؤسساتي المنبثق عن اتفاقيات أوسلو.

من بين مقومات القوة التي تتمتع بها الحركات الإسلامية المعارضة كونها حركة تحرر وطني. ونظرا لأن حركة حماس واصلت نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي فقد كان من الصعب على عرفات إضفاء الشرعية على استخدامه القوة ضد الحركة الإسلامية. "فالسلطة الفلسطينية ستجد من الصعب إضفاء الشرعية على قمعها لحركة تقاتل بشكل محدد ضد الاحتلال" (٢٢).

لقد أدت العملية السلمية بشكل عام، وإنشاء السلطة الفلسطينية بشكل خاص إلى زيادة حدة الاختلاف داخل الحلبة السياسية الفلسطينية. كما أن انتقال مركز السياسات الفلسطينية إلى الاراضي الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية قد هدد بتهميش كامل لأحزاب المعارضة. ويعكس المسرح السياسي الفلسطيني شرائح مختلفة من المعارضة السياسية. فقد برزت هناك تجمعات جديدة في الفترة الانتقالية، كما أن هناك تجمعات ينظر إليها وكأنها توجه من فوق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جماعات معارضة ترفض التعاطي مع القوانين السياسية الجديدة لأنها تعارض العملية برمتها. وهناك أيضا أولئك الذين ساروا مع العملية ولكنهم عارضوا السلطة الفلسطينية على المستويين التنظيمي والأدائي.

وبالمعنى الواسع هناك مجموعتان مهيمنتان هما: السلطة والسياسيون من أتباعها في فتح وتجمعات أخرى من جهة، والمعارضة السياسية من جهة أخرى. وتتمثل المعارضة السياسية بالجناح اليساري ذي التوجه العلماني وبالاتجاه الإسلامي. ويمثل الجناح اليساري، بشكل رئيسي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية. أما الاتجاه الإسلامي فيمثله كل من حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك هناك المستقلون الذين يوالون التوجه العلماني أو الإسلامي. ولا تعتبر المعارضة السياسية كتلة موحدة متماسكة، فلكل جماعة منها نهج مميز من الناحية التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نلاحظ اختلافات وتشرذمات داخل كل مجموعة منها. لقد أدى ظهور السلطة الفلسطينية إلى تكثيف هذه العملية، حيث يتم الإعلان أحيانا من داخل مجموعة سياسية واحدة عن عدة مواقف متعددة ومتناقضة تجاه السلطة الفلسطينية. إن التنظيمات والأحزاب السياسية تمر الآن بتغيرات ثورية في بنيتها وعضويتها وبرامجها. وإن هذا الاضطراب الأيديولوجي الذي تصاحبه أزمة مالية ونقص في التأييد الشعبي يؤدي إلى إحباط محاولات جماعات المعارضة في مقاومة الدور السلطوي الذي تلعبه السلطة الفلسطينية.

ومع الاستياء السائد من الاتفاق ومن القيادة الفلسطينية، إلا أنه من الصعب على الجماعات المعارضة أن تتكتل وتشكل تحديا فعالا للواقع الجديد الذي فرض عليها. ونتيجة لذلك، فإن النظام يبقى حرا في ابتداع استراتيجيات مختلفة لحشد التأييد له. وعبر البحث عن الأسباب الرئيسية التي جعلت المعارضة (ككل) تخفق في إيجاد منظومة متماسكة من الأفكار التي تسمح بتكتل الجماعات الشعبية، يعتقد فؤاد

Digitized by Birzeit University Library

المغربي أن السبب يكمن في "حقيقة أن الشعب الفلسطيني قد أتعبه الصراع وأنه يريد أن يعيش في ظل نوع من السلام والأمن" [٢٣]. وفي الحقيقة، فإن الظروف الاقتصادية والوقائع العملية للحياة اليومية قد أدت إلى استياء الجمهور الفلسطيني من السياسات القائمة. فمع التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي وإقامة السلطة الفلسطينية، تحول التركيز الأساسي في المشكلة بالنسبة للفلسطينيين إلى جانب داخلي، حيث أصبحت المشكلة، وإلى حد كبير، مشكلة داخلية.

لقد ثبت أنه من الصعب على المعارضة العلمانية أن تسوي خلافاتها مع المعارضة الإسلامية من أجل إيجاد جبهة وطنية موحدة تعارض النظام الجديد. فالتحالف الفلسطيني المكون من عشرة أحزاب إسلامية وعلمانية معارضة لاتفاقيات أوسلو [٢٤] انقسم على ذاته حول السياسة. وعلى الرغم من أن الجماعات المشاركة في هذا التحالف قد مثلت شبكة واسعة حققت نوعا ما من التقارب بين كل الجماعات المعارضة رغم الفروق الأيديولوجية، إلا أن الخلافات فيما بينها كانت أساسية بحيث لم تسمح بخلق جبهة معارضة موحدة.

إن هذا التشرذم والنظام الانتخابي (الذي يرتكز على الغالبية) قد أديا إلى التحول من نظام الحزب (أو الفصيل) المتعدد إلى نظام الحزب الواحد. ومع ظهور حركة حماس أصبح هناك قطبان رئيسيان على الحلبة الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن ظهور حماس كقطب منافس لم يمنع فتح من الاستمرار في رسم الطريق السياسي الوطني العام للحركة الوطنية والجماعات الأخرى رغم المعارضة من بعض هذه الجماعات. وإن نظام الأغلبية، كما بينت انتخابات كانون ثاني ١٩٩٦، قد أعطى فتح امتيازا كبيرا.

إن النظام الانتخابي لابد وأن يعكس الشكل السياسي القائم ويجب أن لا يكون لصالح أي حزب سياسي إذا كان يرغب في أن يحظى بنوع من الشرعية. وإن النظام القائم على التعددية أو التمثيل النسبي يعكس بشكل أكثر الوضع السياسي الراهن ويستطيع أن يمثل قطاعا أوسع من المجتمع الفلسطيني. وفي هذه المرحلة خاصة، حيث تواجه الحلبة السياسية الفلسطينية بتحول وتحد كبيرين، يتميز النظام القائم على التمثيل النسبي بتمثيل كل الأحزاب السياسية في المجلس المنتخب و "يساعد الخطاب السياسي الفلسطيني المعتدل ويشجع، من خلال سياسة تشكيل الائتلاف، على خلق ثقافة سياسية مشاركة" [٢٥]. ولكن بدلا من ذلك تم الحصول على نظام الأغلبية وكانت نتائج الانتخابات لصالح قوة فتح وشعبية زعيمها السياسي.

وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية قد صممت للتقليل، وبطرق شتى، إلى الحد الأدنى من المخاطر التي تواجه تعزيز وتماسك سلطة عرفات، إلا أن انتخاب عدد من المستقلين يظهر الالتزام العميق بالدفاع عن الحريات المدنية وحكم القانون وتطور مجتمع مدني ديمقراطي. إن بعض هؤلاء الأعضاء يشايعون اليسار السياسي وبعضهم يشايع الاتجاه الإسلامي، أما البعض الآخر يميل إلى فتح ذاتها.

يمكن للمرء أن يلاحظ القليل من التنافس داخل النظام السياسي الفلسطيني. فالزعيم الحالي المهيمن (عرفات) وجماعته السياسية (فتح) يحتلان الحلبة السياسية الفلسطينية وزعامتها منذ عام ١٩٦٤ . ونظرا للزعامة الشخصية في السياسة الفلسطينية، والعالم العربي بشكل عام [٢٦]، فإن كل تنظيم يرتبط بسحر (كاريزما) زعيمه السياسي. فسحر القائد وشعبيته هما مصدر هام للانتماء وللإضفاء الشرعية

Digitized by Birzeit University Library

عليه. ولقد ظلت عملية صنع القرار، ولفترة معينة، ترتكز على مستوى عال من المشاركة الجماعية. وبعد مقتل خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد) اللذين يأتيان في المرتبة القيادية الثانية بعد عرفات، قوى عرفات من مركزه في عملية صنع القرار. "لقد أصبح عرفات يميل، وبشكل متزايد، نحو حكم الرجل الواحد، ولكنه في السابق كان مجبرا على الاستماع إلى وجهات نظر المؤسسين وإياه للحركة" (٢٧).

وبفضل مركزه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، عمل عرفات على محاباة مؤيديه وألحق الحيف بأعدائه السياسيين داخل المنظمة. ويستطيع عرفات بقيادته الشخصية والوظائف التي يتقلدها أن يستغل مجموعات معينة ضد أخرى من خلال رعايته سياسيا وماليا. فمن جهة تستخدم السلطة الفلسطينية وسائل خاصة لاحتواء المعارضة، ومن جهة أخرى تستخدم وسائل تضمينية. وترتكز الوسائل الخاصة إلى القمع على افتراض أن المعارضة السياسية تشكل تهديدا لأمن النظام والاستقرار الداخلي. ويرتبط كل من عملية السلام وإعادة البناء الوطني بهذا الأمر، ففي اللحظات التي شكلت بها حماس مثلا خطرا، ليس على إسرائيل والعملية السلمية وحسب وإنما، ومن خلالهما، على السلطة الفلسطينية أيضا، كان القمع استراتيجية منتظمة لاحتوائها. لا يزال القمع هو حجر الأساس في النمط الذي تتخذه معظم الحكومات العربية لكبح المعارضة السياسية والتحدي والتغيير، الأمر الذي يلقي بظلال الشك على بعض حالات الدمقرطة الموجهة، حيث يتم التحكم بسرعة التغيير من الأعلى ويتم الإسراع أو عدم الإسراع بها وفقا للأهواء.

وهناك استراتيجية أخرى استخدمتها السلطة الفلسطينية ألا وهي التهميش. وتتضمن هذه السياسة تطبيق إجراءات قانونية تتسم بالتمييز، وتكتيكات ضاغطة من قبل النظام، ومضايقات من قبل قوات الأمن، بالإضافة إلى عوائق بيروقراطية. وينظر إلى المجتمع المدني على أنه هو المعارضة ويحتاج للحصول على تراخيص للقيام بنشاطاته. فعلى المنظمات غير الحكومية أن تقدم نسخا من منشوراتها إلى وزارة الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية، وعليها كذلك أن تحصل على تصريح لها قبل أن تتمكن من تلقي أي تمويل. وكذلك، فإن على التنظيمات السياسية أن تجعل ملفاتها ومراسلاتها البريدية خاضعة للتفتيش من قبل الحكومة (٢٨).

من خلال هذه الاستراتيجية تستخدم السلطة الفلسطينية استراتيجيات ملموسة مثل إيجاد كبش فداء وتشويه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نلاحظ ما تقوم به السلطة الفلسطينية من إجهاض واحتكار للوطنية التي تدعي الجماعات المعارضة بأنها صبغة لها. وتقوم السلطة الفلسطينية بخلق رموز قومية ووطنية يتصف من يتمسك بها بالوطنية ويقع في الإحراج من لا يقبل بها. ومن الاستراتيجيات الخاصة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية استراتيجية التكيف المحدود. وهذه العملية المستمرة تسمح بمشاركة المعارضة ولكن وفق شروط تضمن عدم تحقيق مثل هذه الجماعات المعارضة لأية هيمنة.

إن دعوة السلطة الفلسطينية المعارضة إلى حوار وطني حول مستقبل الاستراتيجية الفلسطينية في محادثات السلام تهدف إلى خلق نوع من الإجماع الوطني في إطار اتفاقيات أوسلو وفق شروط السلطة الوطنية. وفي الوقت ذاته، تقوم السلطة بتشجيع العناصر "المعتدلة" في الجماعات المعارضة ضد العناصر "المتطرفة" وتحاول أن تدمج هذه العناصر في السلطة الفلسطينية. ويمكن اعتبار هذه الاستراتيجية كنوع من تكتيك "فرّق تسُدْ" حيث يتم إبعاد عناصر منتقاة ومؤيديهم عن التيار الرئيسي في المعارضة

Digitized by Birzeit University Library

باستبعادهم في السلطة وإلقاء بذور الشرخ داخل الحركة الواحدة. فقد عمل عرفات على ضم اثنين من المنتمين إلى حماس لسلطته التنفيذية محاولا بذلك تدجين المعارضة الإسلامية. كما أن تقسيم حماس إلى "معتدلين" و "متطرفين" يعتبر نوعا من هذا الشكل المعقد من الانتقائية.

لقد جرت الانتخابات الفلسطينية كجزء من إطار اتفاقيات أوسلو وشاركت في الهدف الرامي إلى إنهاء الكفاح الوطني الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يكن بالإمكان تحدي هذه الاتفاقيات بعمليات سياسية داخلية لأن المجلس التشريعي لا يستطيع إصدار أي تشريع معارض للبنود الواردة في هذه الاتفاقيات. وعلى أية حال، فإن الانتخابات، ضمن هذا الإطار المحدود، يمكن أن توفر قاعدة لسلوك ديمقراطي ووسيلة للمشاركة.

ولكن الانتخابات تظل عنصرا واحدا من عناصر التحول نحو الديمقراطية، لأن هذا التحول يتضمن أكثر من ذلك. والسلطة الفلسطينية مقيدة إلى حد كبير بالاتفاقيات المعقودة، فهي ليست ناجمة عن هذه الاتفاقيات وحسب ولكنها ملتزمة بها أيضا. تمتلك السلطة الفلسطينية مسؤوليات مدنية محددة فقط في حين أن الأرض ومصادر أخرى لا تزال تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. إن انعدام الوحدة الجغرافية بسبب الوجود المستمر للمستوطنات، وإغلاق القدس بالإضافة إلى الإغلاقات المتكررة للضفة الغربية وغزة ليست إلا قيودا وعراقيل مفروضة على السلطة الفلسطينية عند محاولة بناء مجتمع ديمقراطي ونظام قانوني.

لم ترتكز الانتخابات على السيادة الجغرافية -أو على أي شكل آخر من السيادة الحقيقية- لأن القدس والمستوطنات لا تندرج تحت ولاية المجلس وليس له سيطرة على حدودها الخارجية ولا الحق في السماح للاجئين بالعودة. فالمجلس التشريعي الفلسطيني يستطيع فقط سن قوانين في مجالات معينة تخضع لمصادقة إسرائيل عليها. والقوانين المتعلقة بالأمن والشؤون الخارجية والحدود والمستوطنات وعودة الفلسطينيين تعتبر أمثلة على كثير من مجالات التشريع التي لا تمسها السلطة الفلسطينية.

المشاركة

إن المشاركة الجماهيرية في السياسة تتسم دائما بالارتفاع لدى الفلسطينيين. فقد طوّر الفلسطينيون في ظل الاحتلال ثقافة مشاركة تعود إلى بداية هذا القرن أي قبل الاحتلال وإقامة دولة إسرائيل ذاتها [٢١]. وتعتبر الانتخابات والموافقة الشعبية المصدرين الأساسيين للشرعية في هذه الثقافة. فقد شارك الفلسطينيون في أشكال متعددة من التنظيمات التي جرى تنظيم معظمها تحت سلطات تنفيذية منتخبة. فاتحادات النقابات ومجالس الطلبة والجمعيات الخيرية ومنظمات أخرى غير حكومية كانت تقوم بوظائفها كقاعدة لحركات شعبية تعمل على بناء مجتمع مدني. وتعتبر الفصائل السياسية أفضل القوى تنظيما في المجتمع الفلسطيني. وقد حاولت هذه المنظمات والمؤسسات معا بذل قصارى جهدها لسد الفجوة التي خلقتها الأجهزة الحكومية.

إن الحركة الجماهيرية وطريقة عملها الجوهرية لنجاح الانتفاضة قد جعلت منظمات مختلفة تأخذ بالاتساع والانتشار وبهذا، أخذ مجتمع مدني متطور بدرجة كبيرة بالازدهار وتطورت ثقافة سياسية تقدمية وتعددية. وعلاوة على ذلك، فإن الفلسطينيين، وفي ظل ظروف الاحتلال القاسية، صمموا على التعبير عن

Digitized by Birzeit University Library

آرائهم السياسية حتى وإن كان يصاحب ذلك الكثير من الخطر. ولقد كانت الانتفاضة تتويجا للمشاركة الجماهيرية، ولكن الفلسطينيين عقب هذه الانتفاضة انقسموا وأصابهم الإحباط، ويمكن القول أن الوضع أصبح آنذاك يتسم بسيطرة حالة التوقع والترقب.

وكما ذكر أعلاه، فإن أحد العناصر الأساسية اللازمة للديمقراطية يكمن في وجود الجمهور المشارك في هذه العملية، فبدون ذلك تبقى الديمقراطية فاقدة لشرعيتها وقوتها الموجهة لأنه من خلال النقاش والمصلحة الجماهيرية المشاركة في السياسة يتسنى تحديد متطلبات المجتمع وتنفيذها من خلال الديمقراطية. وهناك مسألة أساسية في المشاركة تكمن في وجود مستوى مناسب من المشاركة الجماهيرية في النظام الديمقراطي. وإن أحد أشكال هذه المسألة يكمن في تحليل مستويات الذين شاركوا في الانتخابات. ويلاحظ خليل الشقاقي أن مستوى المشاركة في الانتخابات الفلسطينية في كانون ثاني ١٩٩٦، والذي كان أعلى كثيرا مما هو متوقع حيث وصل إلى ٨٠٪، قد بلغ ٧٠٪ في الضفة الغربية و ٨٨٪ في قطاع غزة [٣٠]. وعلى الرغم من أن القيادات السياسية للمعارضة قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أن كثيرا من مؤيديها شاركوا فيها. فقد اعتبروا هذه الانتخابات حدثا وطنيا وأول فرصة لممارسة بعض حقوقهم الديمقراطية في انتخاب ممثلين سياسيين قادرين على الإسهام في إنجاز الطموحات الوطنية والديمقراطية. وهناك تفسير آخر لهذه المشاركة الكبيرة من الناخبين من الجماعات المعارضة يكمن في كون الانتخابات وسيلة للتعبير عن عدم الرضى عن قياداتهم فيما يتعلق بقرارها بحظر المشاركة في هذه الانتخابات. وإن مشاركة هؤلاء الناخبين تشكل جهدا لدعم أولئك المرشحين الذي سيلعبون، حسب رأيهم، دورا حاسما في تعديل وتحسين نتيجة المفاوضات حول ما يسمى بالوضع النهائي.

وحيث أن مؤسسات السياسة الديمقراطية الرئيسية لم يكتمل تبلورها بعد، فإن السياسة غير الرسمية تمثل أسلوبا بديلا للعمل. ففي السنوات السابقة لأوسلو وحتى في الفترة المتأخرة في أيلول ١٩٩٦، كان للفلسطينيين تجربة مباشرة مع السياسة غير الرسمية، حيث أن هذه الاحتجاجات كانت تعزز بمظاهرات جماهيرية ضد الاحتلال.

تحتاج السلطة الفلسطينية إلى الشرعية ليس فقط بإجراء انتخابات وإنما أيضا، وربما بشكل رئيسي، بالسلوك الديمقراطي من خلال إطارها المحدود. فمن خلال الحكم الذاتي المحدود لابد للسلطة أن تضمن الحقوق السياسية والحريات المدنية وذلك لحفز العادات الديمقراطية لمناقشة ما يجب عمله، الأمر الذي يوفر وسيلة للمشاركة وتنافسا لتجسيد ذلك على أرض الواقع. وحتى يتسنى لها الحصول على الشرعية اللازمة، فإنه لابد من دمج حرية التعبير عن إرادة المجتمع في سياسات السلطة الفلسطينية نحو المفاوضات. ليس هذا طريقا ذا تجاه واحد، إلا أنه يتطلب مشاركة كاملة من الجمهور، أي مجتمعا مدنيا نشيطا. وللتعبير بشكل فعال عن ذلك، فإن المجتمع المدني يحتاج إلى ضمانات لحكم ذاتي لمؤسساته مثل وجود صحافة حرة ومؤسسات دينية وجامعات مستقلة واتحادات نقابات ومنظمات خيرية وجمعيات ومجموعات ضاغطة ومنظمات سياسية. ولابد من حماية هذه المؤسسات حتى لا تصبح محتكرة من قبل جهاز السلطة وحتى يتسنى للمجتمع المدني أن يقدم تنافسا فعالا.

تحتاج السلطة الفلسطينية إلى إعادة تعريف الأهداف الوطنية وحق تقرير المصير حسب الوضع المتغير بعد أوسلو ومن ثم ارتكاز الوطنية على أساس رؤية غير طائفية وديمقراطية ومستقبل مستقل. وعلاوة على

Digitized by Birzeit University Library

ذلك فإن الفلسطينيين سيواصلون بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ترتكز على حكم القانون ويستطيعون من خلالها التعبير عن الوطنية الفلسطينية. وهذا يعني أيضا إجراء انتخابات ليس للسلطة فقط وإنما للمجالس البلدية والاتحادات والمنظمات السياسية والمؤسسات التي تشكل مجتمعا مدنيا وتعتبر حيوية للحياة العامة والسيطرة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يعني أيضا بلورة ممارسة وفكر ديمقراطيين، وكما قال حيدر عبد الشافي:

"فإن الشيء المهم بالنسبة لنا هو الاهتمام بوضعنا الداخلي وتنظيم مجتمعنا وإصلاح الجوانب السلبية التي يعاني منها منذ أجيال والتي تعتبر السبب الرئيسي لخسائرنا أمام أعدائنا. والقضية الهامة هي احداث تغيير في مجتمعنا، وما هو عدا ذلك لا يعتبر ذا أهمية. ويجب علينا أن نصمم بين أنفسنا على استخدام قوتنا وبوادرنا لتطوير قيادتنا الجماعية والمؤسسات الديمقراطية التي ستحقق أهدافنا وترشدنا في المستقبل" (٣١).

إن المشاكل التي تواجه السلطة الفلسطينية بهذا الخصوص ترتبط بشكل قوي بأدائها في التفاوض حول أكثر القضايا أهمية في محادثات الوضع النهائي. وهذه المفاوضات ليس من الضرورة أن تتضمن فقط القضايا المذكورة في الاتفاقيات (القدس، المستوطنات اليهودية، اللاجئون، والوضع الدائم)، بل ويجب أن تشمل أيضا، وبشكل خاص، حق تقرير المصير.

إن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتبلور بشكل كامل حتى تتم ممارسة حق تقرير المصير بشكل تام على الصعيدين الخارجي والداخلي. وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني يمكن أن يكون في جدية تامة ليقرر متى وكيف يرغب في أن يكون وضعه السياسي الخارجي دون تدخل وأن يواصل كما يشاء تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وفي ظل الحالة الراهنة للمشاركة والتنافس والحريات السياسية والمدنية لا يستطيع المرء أن يقول بأن هذا يعتبر ديمقراطية آخذة في التبلور. إن ما تعد به الديمقراطية ليس هو التحسن التلقائي في مجالات الحياة التي لا ترتبط وبشكل ضيق بالحريات السياسية، بل هو خلق المجال لتوفر الفرصة، أي الإطار السياسي الذي من خلاله تمتلك الجماعات المناضلة من أجل التطور وحقوق الإنسان إمكانيات أفضل من ذي قبل لتنظيم المطالب والتعبير عنها. فالديمقراطية تتيح الفرص ولكنها لا تقدم ضمانات النجاح.

الهوامش

1- Schumpeter, J.A., *Capitalism and Democracy* (2nd ed., New York: Harper & Bros, 1947), p. 269.

2- Ibid., p. 260.

3- Dahl, R.A. *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p.2.

٤- ١) حرية التشكيل والانضمام إلى المنظمات ٢) حرية التعبير عن الرأي ٣) حرية التصويت ٤) الأهلية لمنصب عام ٥-أ) حق الزعماء السياسيين في التنافس على التأييد ٥-ب) حق الزعماء السياسيين في التنافس على الأصوات ٦) مصادر بديلة للمعلومات ٧) انتخابات حرة ونزيهة ٨) وجود مؤسسات لجعل سياسات الحكومة معتمدة على الأصوات وتعبيرات أخرى عن التفضيل، أنظر:

Digitized by Birzeit University Library

Dahl, *Polyarchy*, p.3.

5- Ibid., 4.

6- Falk, R., *Human Rights and State Sovereignty*. (New York: Holmes and Meier, 1981), pp. 63-124.

7- See, Marks, S., "Promoting Human Rights", in Klare, M.T. and Thomas, D.C., *World Security: Trends and Challenges at Century's End* (New York: St. Martin's Press, 1991), p. 303.

8- See, for example, David, S.R., Explaining Third World Realignment, World Politics, vol. 43 January 1991; Good, R.C., "*State Building as a Determinant of Foreign Policy in the New States*";, in Martin, L.W. (ed.) *Neutralism and Non-Alignment* (New York: Praeger, 1962).

9- Shain, Y. and Linz, J..J. (eds.) *Between States: Interim Government and Democratic Transitions*. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p.7.

10- Stanger, A.K., "*Democratization and the International System: The Foreign Policies of Interim Governments*", in Shain and Linz, *Between States*, p. 256.

11- Shain and linz, *Between States*, op. cit. p. 93.

١٢- أنظر تقارير من عدة منظمات لحقوق الإنسان (الحق، أمنستي الدولية، مراقبة حقوق الإنسان، وزارة الخارجية الأمريكية).

13- See El-Hassan, M., Everybody is Afraid (an interview with Bassem Eid, Director of the Palestinian Human Rights Monitoring Group), *Palestine Report*, 13 December 1996, pp. 8-9.

14- Weinberger, N., The Palestinian National Security Debate. *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 3, Spring 1995, p. 18.

15- See on this issue: Usher, G., The Politics of Internal Security: The PA's New Intelligence Services. *Journal of Palestine Studies*, vol. 25, no. 2, Winter 1996.

16- Khalidi, A.S., Security in a Final Middle East Settlement: Some Components of Palestinian National Security. *International Affairs*, vol. 71, no. 1, 1995, p. 15.

17- Amnesty International, "Trial at Midnight: Secret, Summary, Unfair Trials in Gaza", London, June 1995.

18- Heller, M.A., "Rabin and Arafat: Alone, Together", *Current History*, January 1995, pp. 30-31.

19- Kahlidi, A.S., "Security in a Final Middle East *Settlement*", p. 15.

20- Shikaki, K. *Transition to Democracy in Palestine: The Peace Process, National Reconstruction, and Elections*. (Nablus: Center for Palestine Research & Studies, November 1996), p. 21.

21- Abu-Amr, Z., *Emerging Trends in Palestinian Strategic Political Thinking and Practice*.

Digitized by Birzeit University Library

(Jerusalem: PASSIA, 1992), pp. 28-38: see also, Moughrabi, F., "For a Democratic Palestine: The Role of Palestinian Opposition". *Middle East Affairs Journal*, vol. 2, no. 2-3, Winter/ Spring 1995.

22- Kodmani-Darwish, B., Arafat and the Islamists: Conflict or cooperation? *Current History*, January 1996, p. 29.

23- Moughrabi, F., For a Democratic Palestine: The Role of Palestinian Opposition, *Middle East Affairs Journal*, vol. 2, no. 2-3, Winter-Spring 1995, p.101.

24- This Palestinian Forces Alliances (or the Ten of Damascus) consisted of Hamas, PFLP, DFLP, PLF-Tal'at Ya'qub-faction, PPSF, PRCP, PFLP-GC, Fatah -Uprising, Al Sai'qa and Islamic Jihad.

25- Shikaki, *Transition to Democracy in Palestine*, p. 34.

26- See, Among others, Bahgat, G., Democracy in the Arab World: An Elitist Approach, *International Relations*, vol. 12, no. 2, 1994; Crystal, J., Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World, *World Politics*, vol. 46, January 1994.

27- Quandt, W.B., The Palestinian Future: The Urge for Democracy, *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 4, July/August 1994, p.3.

28- See, Shikaki, *Transition to Democracy in Palestine*, p. 23.

29- Nasser, J.R., "Elections and Popular Participation", in *Palestinian Self-Government: An Early Assessment. A Special Report*. (Washington: The Center for Policy Analysis on Palestine, April 1994), p.8.

30- Shikaki, *Transition to Democracy in Palestine*, p. 34.

31- Haider Abdel al-Shafi on the Peace Talks: Public Meeting at Bethlehem University", *News from Within*, 5 August 1993, pp. 8-9.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

تطورات الموقف في فلسطين

عدنان عودة *

مقدمة

تعرضت عملية المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية خلال الربيع الماضي لأقوى وأعنف هزة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فمع اعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن نية حكومته البناء في جبل "أبو غنيم" جنوب القدس تداعت كل التوقعات التي أوجدها التوقيع على بروتوكول الخليل.

ورغم استحواذ وهيمنة قضية الاستيطان في جبل "أبو غنيم" على مجمل تطورات الموقف الفلسطيني، الا أن هناك جملة قضايا أخرى بعضها يمكن اعتبارها جزءا من تداعيات قضية "أبو غنيم" ومرتبطة بها مثل اقتراح نتنياهو البدء في مفاوضات المرحلة النهائية، واللجوء الفلسطيني للامم المتحدة لاستصدار قرار ضاغط ضد إسرائيل، وكذلك المؤتمر الدولي الذي عقد في غزة.

وهناك قضايا أخرى وتطورات ذات اهمية سيتناولها هذا التقرير مثل الحوار الوطني الفلسطيني-الفلسطيني، وبدء الدورة (السنة) الثانية لأعمال المجلس التشريعي الفلسطيني، واضراب المعلمين.

---

* عدنان عودة: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مستويات النظر للاستيطان في "أبو غنيم"

لم تكد تتجدد الآمال بعودة الزخم للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بعد التوقيع على بروتوكول الخليل حتى أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قرار حكومته بدء الاعمال الاستيطانية في جبل "أبو غنيم" وذلك في ١٩٩٧/٢/٢٦، حيث يشير المخطط الهيكلي الذي صادقت عليه حكومة نتنياهو إلى زيادة مساحة الاراضي العربية المصادرة في الجبل من ١٨٥١ دونما إلى ٢٠٥٦ دونما. وقد تم تحديد أهداف المشروع باقامة ٦٥٠٠ وحدة سكنية في المرحلة الاولى ليصل مجموع هذه الوحدات إلى نحو ١٧٥٠٠ وحدة مع نهاية المشروع.

أثار هذا القرار غضب الجانب الفلسطيني وذلك للاعتبارات التالية:

١- وضع القرار حداً للتوقعات المتفائلة بعد توقيع بروتوكول الخليل وتحديدا الانطباع بأن نتنياهو قبل باتفاقيات أوسلو كأساس للعملية السلمية وتخلى جزئياً عن استراتيجيته وبرنامجه الذي انتخب على أساسه.

٢- يعني تجاهل نتنياهو لما تم الاتفاق عليه في أوسلو والقاضي بعدم احداث أية تغييرات تمس حقوق الاطراف في المفاوضات النهائية، أن نتنياهو يتبنى استراتيجية خلق حقائق جديدة على الارض تحسم مسبقا نتائج المفاوضات النهائية لصالح الطرف الإسرائيلي.

٣- يعني توافق قرار مصادرة الأراضي في جبل "أبو غنيم" مع قرار آخر وهو الاعلان عن نية حكومة نتنياهو اعادة الانتشار عن ٢٪ فقط من المناطق الريفية أمرين هما:

أ- إحباط توقع الجانب الفلسطيني بأن على إسرائيل إعادة ٣٠٪ من المناطق الريفية في أول عملية إعادة انتشار. ويترتب على عدم تنفيذ حكومة الليكود لهذا التوقع انهيار الآمال الفلسطينية بالسيطرة على نحو ٨٥٪ من أراضي الضفة الغربية في حزيران ١٩٩٨ كما نص على ذلك بروتوكول الخليل.

ب- تعني النقطة السابقة عملياً أن نتنياهو مصمم على تحجيم الاستراتيجية الفلسطينية الساعية لخلق المزيد من الحقائق على الأرض، بحيث تشكل هذه الحقائق نفياً للحقائق والاستيطان الإسرائيلي.

٤- أن بدء البناء في جبل "أبو غنيم" يعد بمثابة حسم مسبق للمفاوضات حول مدينة القدس، فهذه المستوطنة ستؤدي إلى عزل مدينة القدس عن محيطها العربي، وسيؤدي ذلك في فترة قريبة نسبياً إلى رفع عدد المستوطنين في المستوطنات المحيطة بالمدينة إلى نحو ١٢٠ ألف نسمة وهو عدد كاف لاحداث خلل ديمغرافي في جنوب وجنوب شرق القدس لصالح المستوطنين اليهود. وبالتالي، قد تكون الخطوة التالية توسيع حدود القدس لتشمل هذه

Digitized by Birzeit University Library

المستوطنات.

٥- شعور الجانب الفلسطيني بالمرارة والخذلان من تصرفات الراعي الامريكي الذي تخلى بشكل فاضح عن دور الراعي المحايد. كما لوحظ أن واشنطن تجنبت تكرار موقفها التقليدي المعلن حول معارضتها لمسألتي ضم القدس واقامة المستوطنات، بل إن مجلس النواب الامريكي اعترف ولأول مرة بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

التحرك الفلسطيني لمواجهة سياسة نتنياهو

أحدث سعي رئيس الوزراء الإسرائيلي الحثيث حسم نتائج مفاوضات المرحلة النهائية مبكرا على حساب المشروع الفلسطيني بالاستقلال والسيادة على معظم الارض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ردة فعل قوية لدى القيادة الفلسطينية. فقد أدركت هذه القيادة أن نتنياهو يعمل على فرض ارادته من خلال بدائل هزيلة على الجانب الفلسطيني. ومن هنا، جاء التحرك الفلسطيني سريعاً وعلى أكثر من صعيد لمواجهة الخيارات التي يحاول نتنياهو فرضها، فقد قامت السلطة الوطنية بتجميد الاتصالات والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ووضعت شرطاً مسبقاً لاستئنافها هو وقف عملية الاستيطان في جبل "أبو غنيم" والتخلي عن قرارها بإعادة الانتشار من ٢٪ فقط من المناطق الريفية.

كان هذا القرار بمثابة الخيار الأول الذي طرحه الجانب الفلسطيني لمواجهة نتنياهو رافقته حملة دبلوماسية فلسطينية شملت ثلاثة أبعاد: داخلية، عربية، ودولية.

البعد الداخلي: واجه الجانب الفلسطيني الموقف الإسرائيلي بالاعلان عن بدء جولة للحوار الوطني الفلسطيني - الفلسطيني، حيث رعى رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات جلسات الحوار في مدينة نابلس بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٧، وشاركت معظم الفصائل والحركات الفلسطينية المعارضة وغيرها (الجبهة الشعبية، والديمقراطية، وحماس، وحزب الخلاص، وفدا، وحزب الشعب ...) في جلسات الحوار. وقد عكس توقيت عقد جلسات الحوار الوطني الهدف الاساسي منه، حيث كان بمثابة رسالة موجهة للإسرائيليين والولايات المتحدة يتمثل فحواها الرسالة بأن السلطة الفلسطينية تمتلك بدائل وخيارات أخرى.

وفي هذا السياق أخذت المعارضة على هذا الحوار عدم تبنيه لخطة عمل واضحة أو خروجه ببرنامج عمل يحدد آليات متابعة الحوار ووسائل تجذيره. وهذا ما عبر عنه الشيخ أحمد ياسين الذي وصف الحوار ونتائجه بأنه لا يأخذ بالمنهجية الجدية والصحيحة، بل يمثل ردة فعل للواقع الذي تمليه إسرائيل على الفلسطينيين مشيرا إلى أن السلطة الوطنية في الحوار لم تبق كل الخيارات مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني (القدس، ١٩٩٧/٥/٢١). ولعل هذا الأمر وعدم افراج السلطة عن المعتقلين السياسيين يفسر مقاطعة حماس للجلسة الثانية للحوار الوطني، حيث اعتبرت هذه

Digitized by Birzeit University Library

المقاطعة اخفاقاً جديداً للحوار الوطني. وكان د. عبدالعزيز الرنتيسي أفضل من عبر عن موقف حماس من الحوار مع السلطة بقوله إن الحوار السياسي مع السلطة لا فائدة منه (القدس، ٤/٢٢/ ١٩٩٧).

أما الجانب الآخر الذي يعبر عن شكلية الحوار الوطني فهو شعور فئات واسعة من الفلسطينيين بأن السلطة والمعارضة تجنبتا الخوض في استراتيجية شعبية لمواجهة عمليات الاستيطان، وبرز هذا الشعور عملياً في محدودية أعمال التصدي لعمليات الاستيطان في "أبو غنيم"، وهو ما فسره البعض بتدني الروح المعنوية لدى المواطنين الذين شعروا بأن السلطة لم تستغل كل امكانيات هبة النفق في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ .

البعد العربي: بذل الجانب الفلسطيني جهوداً ملموسة على الصعيد العربي لحشد المواقف العربية ضد الحكومة الإسرائيلية الحالية، حيث عقدت عدة لقاءات واجتماعات فلسطينية- عربية أسفرت عن عقد اجتماع مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١ والذي اتخذ فيه قرار عربي يدعو إلى تجميد التطبيع مع إسرائيل، وربط هذا التطبيع بحدوث تقدم في العملية ا لسلمية. وكان القرار يهدف بالدرجة الأولى إلى وقف التطبيع الاقتصادي الذي تقوم به بعض دول الخليج العربي، وذلك في محاولة لممارسة ضغوط اقتصادية على إسرائيل، لاسيما في قطاع الطاقة.

لكن محاولات عقد قمة عربية موسعة أو مصغرة فشلت، الامر الذي فسره البعض بأنه خضوع للضغوط الامريكية، في حين أحبطت سوريا القمة العربية المصغرة لأنها اعتبرتها بديلاً عن القمة الموسعة التي كان يفترض أن تعقد في دمشق في حزيران (يونيو) ١٩٩٧ .

البعد الدولي: ضمن سياسة حشد المواقف ضد سياسة نتنياهو كانت الام المتحدة الساحة الدولية التي سعت م. ت. ف عبرها إلى إدانة سياسات حكومة نتنياهو في الاستيطان وتهويد القدس. لكن استخدام الولايات المتحدة "الفيتو" مرتين في ٧ و ١٩٩٧/٣/٢١، دفع المجموعة العربية إلى الانتقال إلى الجمعية العامة للام المتحدة لتبني قرار عرف باسم "الاتحاد من أجل السلام" . وقد دعا هذا القرار الذي تبنته الجمعية العامة في ١٩٩٧/٤/٢٥دول العالم كافة إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدم للانشطة الاستيطانية غير القانونية في الارض الفلسطينية بما فيها القدس. ويستند أهمية القرار إلى أنه يتيح المجال أمام اتخاذ قرارات لمعاقبة إسرائيل اقتصادياً.

كما دعت القيادة الفلسطينية إلى عقد اجتماع دولي في غزة لمناقشة مخاطر سياسة نتنياهو على عملية السلام. لكن المعارضة رأت أن هذا الاجتماع ا لذي عقد في غزة في ١٩٩٧/٣/١٦ قد عكس من خلال مستوى الحضور والبيان الختامي عدم اكتراث دولي بالتعسف الذي لحق بالجانب الفلسطيني. فلم يحضره من الجانب الامريكي سوى قنصل الولايات المتحدة في القدس ومندوب

Digitized by Birzeit University Library

عن الاتحاد الاوروبي ومندوب روسي وممثلو كل من الاردن ومصر لدى السلطة الوطنية. وتجري المعارضة مقارنة بين هذا الاجتماع وقمة شرم الشيخ التي عقدت في ربيع ١٩٩٦ تضامنا مع إسرائيل بعد سلسلة هجمات قامت بها حماس ضد الإسرائيليين، والتي حضرها زعماء العديد من دول العالم مثل كلينتون ومبارك، حيث تمخضت عن هذه القمة آليات وبرنامج لمحاربة "الارهاب" في المنطقة وتخصيص ميزانية خاصة لهذا الهدف.

خيارات فلسطينية

لم تثمر الضغوط والدبلوماسية الفلسطينية بأبعادها الثلاث الداخلية والعربية والدولية عن ثني رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خططه والعودة عن قراراته بخصوص الاستيطان في جبل "أبو غنيم" واعادة الانتشار من ٢٪ فقط من المناطق الريفية.

ويرى البعض أن الجانب الفلسطيني قد تسرع في التوقيع على بروتوكول الخليل لأنه أنقذ نتنياهو من ضغوط المجتمع الدولي وأخرجه من العزلة.

ويرى هؤلاء أيضاً أنه جرى التعامل دولياً مع مسألة "أبو غنيم" على أنها عقبة في طريق السلام يمكن التوصل إلى حل وسط بشأنها دون ممارسة ضغوط حقيقية على نتنياهو. واذا كان هذا هو حال الموقف الامريكي، فإن المبادرات العربية والاوروبية قد عجزت في الضغط على نتنياهو للتخلي عن مواقفه.

كما اضطر الجانب الفلسطيني تحت ضغوط إسرائيلية وأمريكية إلى استئناف الحوار والتنسيق الأمني مع الجهات الأمنية الإسرائيلية وبمشاركة أمريكية.

أمام هذا الوضع المأزوم بسبب سياسة الائتلاف الحاكم برئاسة نتنياهو يمكن عرض الخيارات المتاحة للجانب الفلسطيني كالتالي:

١- الاستمرار بتبني الموقف الحالي والمتمثل برفض العودة إلى المفاوضات ما لم يتراجع نتنياهو عن البناء في "أبو غنيم" وإعادة الانتشار من المناطق الريفية بعد التشاور مع الجانب الفلسطيني. وهذا الخيار يمكن أن يكون الاقوى اذا ما استند إلى التعبئة الجماهيرية وترافق مع تحرك عربي ودولي نشط لفرض العزلة على نتنياهو وتوليد ضغط إسرائيلي داخلي عليه.

٢- العودة إلى طاولة المفاوضات ضمن اتفاق "حل وسط". ويبدو أن هذا الخيار هو ما سعت إليه المبادرة المصرية التي دعت إلى إبطاء أو توقيف البناء في "أبو غنيم" لمدة محدودة (ستة أشهر). وفي سبيل ذلك عقدت عدة لقاءات فلسطينية - إسرائيلية في القاهرة،

Digitized by Birzeit University Library

٣- أن يستأنف الطرفان المفاوضات ضمن صيغة جديدة. وهذا ما تدعو اليه مبادرة نتنياهو وتؤيده واشنطن للبدء في مفاوضات المرحلة النهائية. وهذا ما المح اليه الطيب عبدالرحيم بقوله "إن الادارة الامريكية تحاول ايجاد حل على شكل رزمة لانقاذ عملية السلام، دون أن يكون هناك افكار واضحة حول شكل هذه الرزمة أو الاستناد إلى مرجعية عملية السلام (القدس، ١٩٩٧/٤/٢٧).

وأخطر ما في هذا الخيار أنه يدعو إلى البدء في مفاوضات المرحلة النهائية دون اتمام أو الانتهاء من المرحلة الانتقالية، الامر الذي سيترتب عليه استخدام أوراق المرحلة الانتقالية لفرض اتفاقيات على حساب المرحلة النهائية.

اما الخيار الأخير فيتمثل بلجوء الطرف الفلسطيني إلى تكتيك يجمع بين ايجابيات ورقة الضغط الداخلية والتنسيق العربي والتفاهم الاوروبي. والقيام بسلسلة من الفعاليات على المستويين الداخلي والعربي ضمن آليات جديدة ورؤية اقليمية شاملة تعيد تسليط الأضواء على خطورة انفجار الوضع في المنطقة والعودة إلى مرحلة ما قبل مدريد. ولعل فتح قنوات اتصال مع سوريا مؤخراً وزيارة بعض المسؤولين في م. ت. ف والسلطة الوطنية لدمشق ينبيء عن امكانية اللجوء إلى هذا الخيار.

قضايا حيوية

رغم طغيان موضوع الاستيطان في جبل "أبو غنيم" والمفاوضات السياسية الفلسطينية - الإسرائيلية على مساحات واسعة من دائرة الفعل الفلسطيني، الاّ أن عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني بقيت تستحوذ على اهتمام فئات من المجتمع الفلسطيني وتحديدا تجاوزات بعض أجهزة الامن لحقوق الانسان الفلسطيني، ورصد نمو شريحة اجتماعية تسيطر على بعض جوانب الاقتصاد الفلسطيني واستمرار اعتقاد الشارع الفلسطيني باستشراء الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية.

ويرى بعض المعلقين أن خطورة الظاهرة السابقة تكمن في أمرين رئيسيين هما:

- إضعاف عملية بناء وتطور المجتمع المدني الفلسطيني من خلال إضعاف الطبقة الوسطى التي تلعب عادة دوراً رئيسياً في بناء وتطور المجتمع المدني.
- توسع الهوة الاجتماعية بما قد يترتب عليها من نتائج على السلم الاجتماعي.

ونجد تعبير هذه المخاوف في عناوين القضايا الحيوية التالية:

أولا، الأوضاع الاقتصادية وتقرير هيئة الرقابة العامة، حيث ذكرت دراسة عن واقع التجارة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية أعدها قسم إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة إلى زيادة حجم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني. فقد أشارت الدراسة إلى حدوث تراجع في حجم الصادرات الفلسطينية على مدى السنوات الثلاث الماضية. فمن ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ تراجعت الصادرات إلى ٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الواردات إلى ٤٨٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦ (القدس ١٩٩٧/٦/١١).

وكانت دراسة مسحية صدرت عن الادارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة العمل ونفذتها دائرة الاحصاء المركزية قد أشارت إلى أن نسبة البطالة في المناطق الفلسطينية في الظروف الطبيعية تصل إلى ١٨٪ بين القوى البشرية العاملة، وترتفع هذه النسبة أثناء الاغلاق إلى ٢٨٪ (القدس، ١٩٩٧/٥/٢١).

وذكرت الدراسة ذاتها أن ٢٠٪ من نسبة الأيدي العاملة في الضفة الغربية تعمل في إسرائيل، في حين أن ١٢٪ من حجم الأيدي العاملة في غزة تعمل في إسرائيل.

من هنا يمكن ملاحظة ثلاث قضايا أساسية هي:

١- أن الانخفاض الكبير والملحوظ في حجم الصادرات يمكن تفسيره في ثلاثة أشياء غير متساوية في درجة أهميتها وهي:

أ- الاغلاقات المتكررة للاراضي الفلسطينية.

ب- رصد مبالغ للبنى التحتية.

جـ- إهمال القطاع الانتاجي الصناعي مع التركيز على تفخيم الجهاز البيروقراطي والخدماتي.

٢- إن حجم البطالة العالي ونسبة العمالة في إسرائيل يشير بصورة واضحة إلى أن الاراضي الفلسطينية لم تستوعب بصورة عملية سوى حوالي ٥٠٪ فقط من الايدي العاملة الفلسطينية.

٣- إن تقرير هيئة الرقابة العامة الذي نشرت اجزاء منه في أيار (مايو) الماضي، والذي يشير إلى هدر وإساءة استخدام ٣٢٣ مليون دولار من الاموال العامة في العام الماضي، يفسر إلى حد كبير المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بما فيها انخفاض الصادرات وارتفاع نسبة البطالة والاعتماد الكبير على العمالة في إسرائيل.

ثانيا، الفساد والمحسوبية، حيث حسم تقرير هيئة الرقابة العامة الانقسام في الشارع الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

حول اعتقاد المواطنين بوجود الفساد في السلطة. فقد أشار استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في الفترة ما بين ٥ - ٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٧ أن ٦٣٪ ممن استطلعت اراؤهم يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة، وذلك مقارنة بـ ٥٧٪ في نيسان (ابريل) الماضي و ٤٩٪ في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ . وذكرت الاغلبية (٥٧٪) أن الفساد سوف يزداد أو يبقى كما هو في المستقبل. ولعل الرقم الاخير يشير إلى حالة الاحباط الشديدة التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون وانعدام الثقة بين الجمهور والسلطة. وقد تم التعبير عن نزع الثقة هذه بتأييد أغلبية ٥٢٪ لقيام المجلس التشريعي باسقاط الحكومة وسحب الثقة منها.

وكان الشباب والمتعلمون هم الاكثر احباطاً وشعوراً بالفساد، حيث عبر ٦٩٪ و ٧٨٪ على التوالي عن اعتقادهم بوجود الفساد.

ثالثاً، قضية المعلمين، حيث أثار أسلوب تعاطي السلطة مع قضية اضراب المعلمين مجدداً مسألة حقوق المواطن الفلسطيني وعملية بناء المجتمع المدني والمحاولات المستمرة من قبل البعض لـ "عسكرة المجتمع". وقد ألقى هذا الاسلوب بظلال ثقيلة على قضية هامة وأساسية هي حق العاملين في الدولة بالاضراب وتكوين النقابات والاتحادات العمالية المستقلة عن السلطة.

ويرى قطاع واسع من المثقفين الفلسطينيين أن هذا الاسلوب تضمن توجيه رسالة إلى الاطر النقابية بالتخلي عن الاضراب والمطالبة بحقوقهم المعيشية.

كما اعتبر هذا الاسلوب مناقضاً لحق الموظف أو العامل بالاضراب والاحتجاج، لاسيما وأن المضربين يمثلون شريحة ذات رواتب متدنية ويتحملون مسؤوليتين هامتين هما:

- خدمة وتعليم وتطوير الاجيال، حيث أن المعلمين يقدمون خدماتهم هذه لنحو أكثر من ٧٨ الف طالب وطالبة.

- وأن هذه الشريحة التي تبلغ حوالي ٢٦ ألف معلم ومعلمة تتحمل عبء إعالة أكثر من ١٨٠ ألف نسمة.

وبكلمات أخرى، تمثل هذه الشريحة من حيث الحجم والاعباء الملقاة عليها الشريحة الأكبر في القطاع المدني العام. ولا يخلو كونها أول من يعلن الاضراب من دلالات اجتماعية واقتصادية في هذه المرحلة *.

* بدأت قضية المعلمين عندما طالب الاتحاد العام للمعلمين (قطاع الحكومة) بزيادة رواتب المعلمين، الا أن السلطة اكتفت برفع رواتب المعلمين بنسبة ١٠٪ الامر الذي دفع الاتحاد الى اعلان الاضراب. لكن تهديدات

Digitized by Birzeit University Library

ورغم الحملة التي شنتها السلطة ضد اضراب المعلمين واتهامهم بالاستهانة بالعملية التعليمية، والحاق الضرر بالطلاب، واستغلال الظرف السياسي الذي تمر فيه البلاد وعمليات البناء في "أبو غنيم"، والحملة الاستيطانية، الاّ أن نسبة عالية من المواطنين ميزن بين الحقوق المدنية والموضوع السياسي. فقد عبر ٤١٪ عن اعتقادهم بأن السلطة عالجت قضية المعلمين بصورة سيئة أو سيئة جداً، فيما قيم ٢٧٪ فقط ممن استطلعت أراؤهم أداء السلطة بصورة ايجابية (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع رقم ٢٨، ٥-٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٧).

رابعا، المجلس التشريعي الفلسطيني. بدخوله عامه الثاني يكون المجلس التشريعي الفلسطيني قد اكتسب المزيد من الخبرة، والرغبة التي تبدو أصيلة في ترسيخ العمل المؤسساتي وبناء الحياة المدنية والديمقراطية الفلسطينية. فعلى الرغم من تواضع انجازات المجلس في سنته الأولى باقرار قانون واحد (قانون انتخابات مجالس الحكم المحلي)، الا أنه استطاع تقديم عدد لا بأس به من مشاريع القوانين ومناقشتها واقرار بعضها بالقراءة الأولى، وبعضها الآخر بالقراءة الثانية (مشاريع سلطة النقد، الخدمة المدنية، الحكم المحلي، والقانون الاساسي).

ويسجل للمجلس التشريعي أنه استطاع انجاز النظام الداخلي للمجلس، وملاحقة السلطة التنفيذية والزامها بتقديم الموازنة العامة واقرارها في مايو (آيار) الماضي بعد تأخير دام ثمانية أشهر تقريباً. ويجري المجلس حالياً التحضيرات لسن قانون الموازنة العامة وهي بداية لمأسسة الحياة المالية للكيان الفلسطيني. وقد اعتبرت هذه الخطوة إحدى الوسائل التي يعمل المجلس من خلالها لمحاربة الفساد، حيث استطاع المجلس خلال سنته الأولى إدارة بعض الحملات الموفقة إلى حد بعيد على الفساد والتسيب (قضية الطحين الفاسد).

السلطة وفصل عدد من المعلمين أدى إلى تفاقم الازمة على صعيدين : الأول، أن التهديدات أدت إلى حدوث انقسام داخل الاتحاد العام للمعلمين، حيث أعلن جزء منه تعليق الاضراب والقبول بالنسبة التي حددتها السلطة. والصعيد الثاني، تمثل ببروز لجان التنسيق العليا في المحافظات كبدائل (راديكالية) عن الاتحاد العام للمعلمين، حيث دعت هذه اللجان إلى الاستمرار في الاضراب حتى تتم تلبية مطالب المعلمين على نحو منصف. لقد أدى هذا الواقع إلى انشقاق الجسم النقابي للمعلمين، الامر الذي أضعف الاضراب وأعطى السلطة مبرراً للادعاء بأن الاضراب غير شرعي.

وفي ظل هذا الضعف الذي أصاب الجسم النقابي للمعلمين أقدمت السلطة على احتجاز قادة ونشطاء لجان التنسيق العليا وقامت الاجهزة الامنية في الوقت ذاته بزيارة المدارس وتحذير المدرسين من عدم الالتزام بالدوام. وقد أثار هذا التصرف مع احتجاز بعض المدرسين خوف المدرسين وغيروا مطالبهم من زيادة الرواتب إلى مناشدة السلطة الافراج عن زملائهم واعادتهم إلى وظائفهم للاستمرار في تأدية رسالتهم وإعالة اطفالهم .

Digitized by Birzeit University Library

ويقيم المواطنون أداء المجلس التشريعي على نحو منخفض نسبيا. فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ما بين ٥-٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٧ أن ٤٦٪ يعتبرون أداء المجلس جيداً أو جيدجداً. ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

١- عدم فهم المواطنين لطبيعة عمل النائب، إذ هناك من يعتبر النائب وسيلة لخدمة مصالحه الخاصة. وسبب سوء الفهم هذا يتحمله النواب أنفسهم ذلك أنهم لم ينظموا حملات ولقاءات للالتقاء بالمواطنين لشرح طبيعة عمل النائب.

٢- إقدام السلطة التنفيذية على تهميش دور المجلس التشريعي ووضع العراقيل أمامه. ويبرز هذا الواقع من خلال عدم الاستجابة لمطالب النواب في مساءلة واستجواب أعضاء في السلطة التنفيذية، ومن خلال محاصرته اعلامياً.

٣- نقص الخبرة لدى أعضاء المجلس في التعامل مع الجماهير والسلطة التنفيذية، وميل البعض غير القليل إلى استخدام موقعه وسيلة لممارسة نفوذ ذاتي ومصالح خاصة به وبالمقربين منه.

٤- ارتفاع مستوى التوقعات لدى المواطنين من نوابهم، حيث عبر ٦٣,٤٪ ممن استطلعت آراؤهم في استطلاع يوم الانتخابات عن اعتقادهم بأن المجلس سيكون له دور مهم في صناعة القرارات المصيرية في فلسطين، بينما اعتقد ٨٠,٣٪ ممن استطلعت آراؤهم في نفس الاستطلاع بأن النواب سيكونون أكثر اهتماما بمصالح المجتمع من مصالحهم الشخصية والعائلية (**مركز البحوث والدراسات الفلسطينية** ، استطلاع يوم الانتخابات، ١٩٩٦/١/٢٠).

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

تقرير: حول نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت

د. مجدي المالكي*

من الظواهر اللافتة للنظر في العمل السياسي الفلسطيني الاهتمام الكبير الذي ما زالت تحظى به الانتخابات داخل المؤسسات من قبل الأحزاب والفصائل الفلسطينية. فنتائج انتخابات هذه المؤسسات تعتبر ذات دلالة هامة على مدى شعبية هذه الفصائل ومدى تقبل الجماهير لبرامجها السياسية والنقابية والاجتماعية. ومن أهم هذه المؤسسات تلك المؤسسات الطلابية التي تعتبر من أهم المؤشرات على مدى اتساع أو انحسار التأييد الجماهيري للأحزاب المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني وخاصة بين فئات الشباب.

ومن هنا تأتي أهمية رصد نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت وتحليل الخطاب السياسي الذي عبرت من خلاله الكتل الطلابية المختلفة عن برامجها ومواقفها السياسية والنقابية والاجتماعية المختلفة، وهو ما يهدف إليه هذا التقرير، حيث سيتم رصد وتحليل نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت الأخيرة وإبراز بعض التحولات في الخطاب الانتخابي للكتل المختلفة، مقارنة مع التجربة الانتخابية في السنة الماضية.

نتائج الانتخابات

لم تكن نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت الأخيرة (١٩٩٧/٤/٩) مفاجئة للمراقبين. فالمنافسة الانتخابية تمحورت منذ عدة سنوات بين قطبين أساسيين هما كتلة الشبيبة الطلابية (فتح) والكتلة الإسلامية (حماس)، أما الكتل اليسارية المختلفة، فلم تفلح في أن تتحول إلى قطب ثالث بدليل تراجع نتائجها الانتخابية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

---

* د. مجدي المالكي: محاضر في جامعة بير زيت واستاذ الدراسات الثقافية والفلسفة في الجامعة.

Digitized by Birzeit University Library

كانت النتائج الانتخابية للعام الحالي، مقارنة بالعام الماضي كما هو موضح في الجدول التالي:

نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ ونسبة المشاركة في الاقتراع:

إسم الكتلة الطلابية	عدد المقاعد عام ١٩٩٦	عدد المقاعد عام ١٩٩٧
كتلة القدس (الشبيبة)	١٧	٢٢
الكتلة الإسلامية	٢٣	٢٠
كتلة فتحي الشقاقي (الجهاد)	-	١
كتلة القطب اليساري	١١	٨
نسبة المشاركة في الاقتراع	٧٨,٥	٨٦

أول نتيجة هامة ملفتة للنظر في نتائج الانتخابات الحالية هي ارتفاع نسبة الاقتراع من ٧٨,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٨٦٪ هذا العام. هذا له علاقة بالظروف العامة التي جرت فيها الانتخابات هذا العام وهي ظروف هادئة نسبيا مقارنة بالعام الماضي، حيث شهدت الانتخابات آنذاك مواجهات مع السلطة الفلسطينية وانشقاقات داخل صفوف الشبيبة الطلابية التي ساهمت في امتناع عدد غير قليل من أعضائها ومناصريها عن الاقتراع، بالإضافة إلى حرمان ما لا يقل عن ١٥٠ طالبا من غزة من حق الاقتراع بعد أن تم اعتقالهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وترحيلهم إلى غزة.

أما النتيجة الثانية الأكثر أهمية فهي تقدم كتلة القدس (الشبيبة الفتحاوية) على الكتلة الإسلامية بمقعدين، وبذلك استطاعت الشبيبة أن ترد اعتبارها بين صفوف الطلبة بعد الهزيمة الانتخابية التي دفعت ثمنها غاليا العام الماضي. فكيف استطاعت الشبيبة تحقيق هذا الإنجاز خلال انتخابات هذا العام؟

لاشك بأن قيادي حركة الشبيبة في جامعة بيرزيت قد استخلصوا العديد من العبر والدروس من التجربة الماضية. أهم هذه العبر هي أنهم يخوضون انتخابات ذات دلالة سياسية هامة وأنهم يواجهون خصما لا يمكن الاستهانة بقوته الجماهيرية بين الطلبة، وبالتالي عليهم توحيد صفوفهم الداخلية كشرط أساسي لتحقيق نتائج إيجابية. فالتجربة أثبتت أن هزيمة الشبيبة تعني هزيمة كل الأطراف في داخلها. ولذلك تم تحقيق الوحدة الداخلية قبل عدة شهور من موعد الانتخابات، وتم اختيار سكرتير الكتلة بالرجوع إلى قاعدة الشبيبة عبر الانتخابات الديمقراطية وبذلك خاضت الشبيبة الانتخابات ببرنامج موحد وشعارات تعبر عن توجهات وقناعات غالبية أعضاء ومؤازري الشبيبة في الجامعة.

أما العبرة الثانية التي استخلصتها قيادة الشبيبة من تجربة العام الماضي فهي ضرورة الاستقلال والتمييز عن مواقف السلطة الفلسطينية وعدم الدفاع عن الممارسات الخاطئة التي ترتكبها السلطة وبعض أجهزة الأمن كما حدث خلال العام الماضي، الأمر الذي اضطرها إلى تسديد فواتير أخطاء السلطة. لذلك، أكدت الشبيبة في بياناتها ودعايتها الانتخابية على استقلاليتها عن السلطة وعن أي جهاز أمني

Digitized by Birzeit University Library

فلسطيني. وتم بالفعل الامتناع عن ترشيح أي طالب له علاقة بالأجهزة الأمنية.

والعبرة الثالثة التي كان لها أثر في الممارسة الانتخابية لحركة الشبيبة هي تجنب مظاهر البذخ الزائد خلال الحملة الانتخابية (استئجار سيارات وتوزيع ملابس تحمل اسم الكتلة وشعاراتها وتوزيع الهدايا .. الخ). بالمقابل، تم التركيز على عملية الاستقطاب الفردي بالتنظير المباشر خلال زيارات شخصية وخاصة للطلبة الجدد الذين كان لهم دور هام في حسم النتائج لصالح الشبيبة.

إن أخذ هذه الممارسات والعبر على محمل الجد كان له أثر إيجابي على أداء الشبيبة الانتخابي ووجد صدى حميدا لدى جموع الطلبة. وفي الوقت الذي كانت فيه الشبيبة تنظم نفسها داخليا وتنهيأ على مستوى القاعدة الطلابية لخوض المعركة الانتخابية، شكلت الأجواء السياسية الخارجية عاملا مناسبا لصالح حركة الشبيبة بعكس السنة الماضية.

طوال الشهور التي سبقت موعد الانتخابات، كانت أجواء المواجهة مع الاحتلال هي السائدة على المناخ الطلابي. فقد شهدت الظروف السياسية العامة عشية الانتخابات حالة من التأزم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بسبب الاستيطان في جبل أبي غنيم، وهو ما دفع بجموع الطلبة إلى الشوارع للتظاهر ضد ممارسات إسرائيل التعسفية، وسياسة الاستيطان وإدارة الظهر للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، مما أسفر عن سقوط عشرات الجرحى واستشهاد طالب من جامعة بيرزيت. بالمقابل، لم تشهد الحركة الطلابية في الضفة الغربية بشكل عام أو في جامعة بيرزيت بشكل خاص أية تجربة تناقضية مع السلطة الفلسطينية أو أحد أجهزتها الأمنية بخلاف العام الماضي. هذه الأجواء كان لها تأثير بالغ على الخطاب الانتخابي، حيث ساد الخطاب الوطني والسياسي العنيف والموجه لسلطات الاحتلال إلى جانب الخطاب الديمقراطي المطلب الموجه للسلطة الفلسطينية، بينما ساد في العام الماضي الخطاب الديمقراطي النقدي والعنيف الموجه للسلطة واستطاع أن يستقطب الطلبة حوله بفعالية عالية. أما في هذا العام، وعلى الرغم من محاولة بعض الكتل اليسارية قبل أيام من موعد الانتخابات التوجه للتظاهر أمام المقاطعة في رام الله، إلا أنها فشلت في استقطاب عدد كبير من الطلبة. وواضح أن الهدف من هذه الدعوة كان بالأساس انتخابيا لافتعال أزمة مع السلطة قد تفيد في توجيه انتباه الطلبة إلى السلطة الفلسطينية وخلق أجواء مشابهة للعام الماضي، إلا أن الشبيبة ردت على هذه المحاولة بالدعوة إلى فتح مواجهة وصدامات عنيفة مع سلطات الاحتلال عند حاجز المعلوفية أدت إلى استشهاد أحد الطلبة وجرح العشرات من حركة الشبيبة مما ساهم في خلق أجواء مناسبة لها وتقزيم أهمية الشعارات النقدية الديمقراطية الموجهة للسلطة الفلسطينية التي رفعتها الكتل اليسارية (القطب الديمقراطي) والتي اعتمدت عليها طوال حملتها الانتخابية كمادة أساسية لاستقطاب الطلبة.

في هذا السياق، كانت الظروف السياسية العامة تتكامل وتتوءام مع التحضيرات الداخلية في حركة الشبيبة لخوض الانتخابات في أحسن حال ولتحقيق أفضل النتائج الممكنة، إلا أن نتيجة حركة الشبيبة الانتخابية لم تكن انتصارا على الرغم من كل ما سبق ذكره، بل كانت رد اعتبار هام. فالانتخابات جرت في أفضل أجواء ممكنة والنتائج لم تكن على مستوى الطموحات. فالفارق بين كتلة الشبيبة والكتلة الإسلامية كان مقعدين، وإذا ضممنا نتيجة كتلة الشهيد فتحي الشقاقي إلى نتيجة الكتلة الإسلامية يصبح الفارق مقعدا واحدا لصالح الشبيبة، بينما كان الفارق في [illegible] لصالح الكتلة

Digitized by Birzeit University Library

الإسلامية. فالشبيبة لن تستطيع تشكيل المجلس لوحدها وستضطر لإقناع القطب الديمقراطي لتقاسم مقاعد المجلس، وهذه محاولة لن تكون سهلة التحقيق. وسيتم بموجب القانون تقسيم مقاعد مجلس الطلبة كما يلي: خمسة مقاعد لصالح الشبيبة، وأربعة مقاعد لصالح الكتلة الإسلامية، ومقعدين لصالح القطب الديمقراطي. وبذلك تكون الشبيبة قد حصلت على خمسة مقاعد مقابل ستة مقاعد لصالح المعارضة، وهي نتيجة، بالتأكيد، غير مرضية للشبيبة. فهذه النتيجة كانت بمثابة رسالة لكتلة الشبيبة من قبل القاعدة الطلابية ومفادها أن مجلس الطلبة لن يكون حكرا لأي من الكتل وأن المزاج الطلابي يتمتع بحساسية عالية إزاء كل ما يدور حوله من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية داخل وخارج أسوار الجامعة.

أما بالنسبة لنتيجة الكتلة الإسلامية، فلم تكن محبطة. فالكتلة كانت تعلم مسبقا أن الظروف الداخلية لديها والأجواء السياسية العامة ليست في صالحها. فالعديد من قيادي الكتلة الإسلامية ما زال يقبع في السجون، كما أن المناخ السياسي العام غير مهيأ لصالحها. فالعمليات العسكرية الملهمة عاطفيا لجموع الطلبة توقفت طوال العام الماضي والنشاطات المطلبية الديمقراطية للسلطة الفلسطينية كانت ضعيفة وإنجازات الكتلة على مستوى الجامعة كانت ضعيفة. ولقد انتهت فترة مجلس الطلبة بقيادة الكتلة الإسلامية بالدخول في أزمة حادة مع إدارة الجامعة حيث تم فصل منسق الكتلة الإسلامية لمدة شهر من قبل إدارة الجامعة. وردت الكتلة الإسلامية على ذلك بمحاولة اقتحام مبنى الإدارة والاعتصام أمام مكاتب بعض الإداريين وهي معركة لم تكن مبررة عشية الانتخابات، خاصة وأنها لم تجد تأييدا بين صفوف الطلبة.

وبشكل عام، كانت الكتلة الإسلامية تدرك أن رياح انتخابات هذا العام لا تجري بما تشتهي السفن. وعلى الرغم من ذلك، فإن تراجعها كان طفيفا، واستمرت في المحافظة على موقعها ككتلة منافسة، وتعزز لديها الأمل في تحقيق نتائج أفضل في السنوات القادمة بقدر ما تعزز موقعها كقطب طلابي أساسي داخل أسوار الجامعة، وكقوة ضاغطة غير مباشرة على كتلة الشبيبة بشكل خاص، لتجبرها على تحسين أدائها وتجنب الوقوع في أخطاء قد تتحول بعد عدة أشهر إلى مادة غنية للدعاية الانتخابية أو مبررا لحجب الثقة.

وكانت المفاجأة الأساسية في انتخابات هذا العام النتيجة التي حصلت عليها كتلة القطب الديمقراطي. فقد تراجعت هذه الكتلة أربعة مقاعد عن العام الماضي، على الرغم من أن الكتلة المكونة لهذا القطب قد خاضت الانتخابات في العام الماضي بشكل منفصل وبشعارات خاصة لكل كتلة، الأمر الذي أدى إلى هذا التراجع ولأسباب عديدة أهمها:

١- تم تشكيل التجمع الذي يضم كتلة جبهة العمل الطلابية القريبة من الجبهة الشعبية، وكتلة الاتحاد القريبة من حزب الشعب وكتلة الوحدة القريبة من الجبهة الديمقراطية عشية الانتخابات وأطلق عليه اسم "القطب الديمقراطي" وبالتالي لم تستطع أي من الكتل الثلاثة الاستفادة من تاريخها الطلابي على المستوى النقابي أو النضالي، وظهرت كأنها كتلة جديدة وبشعارات جديدة تتكون من أجل الانتخابات فقط، الأمر الذي أفقدها مصداقيتها أمام جمهور الطلبة الذين لم يسمعوا عن القطب سوى عدة أيام قبل الانتخابات.

٢- طرحت كتلة القطب شعارات ديمقراطية موجهة نحو السلطة، وبالمقابل، لم تطرح شعارات سياسية واضحة أو نقابية متميزة تتواءم وتنسجم مع المزاج الطلابي والمناخ السياسي السائد في تلك

Digitized by Birzeit University Library

الفترة. وبالتالي، برز دفاعها عن الديمقراطية كعجز وليس كقوة تميز الكتلة، وهو عجز في طرح موقف سياسي موحد بسبب التباين السياسي بين كتلة الاتحاد وجبهة العمل مثلا. فالأولى شريكة في السلطة والثانية معارضة. هذا العجز هو امتداد للمأزق السياسي الذي تعاني منه كل أحزاب اليسار، والذي يعكس نفسه بمظاهر العزوف عن العمل السياسي والانفلاشية واللامبالاة وترهل البنية التنظيمة ... الخ والذي يؤثر بلا شك على وجودها بين صفوف الطلبة.

٣- إن طرح الشبيبة لشعارات ديمقراطية وتركيزها على انتقاد السلطة الفلسطينية في محاولة منها لتأكيد استقلالها عن السلطة سحب البساط من تحت أقدام كتلة القطب وأفقد خطابها فرصة التميز عن الكتل الأخرى وفرصة الظهور بثوب حضاري ونقابي خاص. وبذلك، لم تتوجه كتلة القطب للطلبة ببرنامج سياسي واضح ولم تتميز على المستوى الديمقراطي والاجتماعي والنقابي وهو ما أضعف حملتها الانتخابية. وبشكل عام، أثبتت نتائج الكتل الطلابية أن هناك قطبين أساسيين في الجامعة سيتناوبان على قيادة مجلس الطلبة خلال السنوات القادمة دون منافس حقيقي لهما،وهو ما يشكل انعكاسا حقيقيا لموازين القوى داخل المجتمع السياسي الفلسطيني.

ملاحظات حول الخطابات الانتخابية

حصل تغيير هام على الخطاب الانتخابي الطلابي، حيث تم التركيز هذا العام، وبشكل مميز، على الشعارات ذات الطابع الديمقراطي والاجتماعي. في هذا السياق، تم توجيه انتقادات جريئة من قبل كتلة الشبيبة وكتلة القطب الديمقراطي لأجهزة الأمن الفلسطينية ولأداء السلطة غير الناجح على مستويات عديدة. ولكن بينما كانت كتلة القطب تركز فقط على الشعارات الديمقراطية، كانت كتلة الشبيبة تتميز بطرح شعارات سياسية متطرفة حول القدس والاستيطان والمرحلة النهائية،وهي شعارات ذات تأثير فاعل على الطلاب الذين ينزعون غالبا نحو التطرف والمثاليات. فالشبيبة كانت مضطرة للرد على مزايدات الكتلة الإسلامية من جهة، وعلى مزايدات كتلة القطب الديمقراطي من جهة أخرى، وكان لابد من مسايرة المزاج الطلابي الناقد للسلطة والحاقد على الاحتلال.

في هذا السياق، وقعت الشبيبة على بيان مشترك مع الكتل اليسارية المتحدة مؤرخ في ١٩٩٧/٢/٢٩ ويؤكد على الوحدة الوطنية ويطالب السلطة بإطلاق سراح كافة المعتقلين لديها، وضرورة الحفاظ على التعددية السياسية والفكرية وحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني ويطالب السلطة بوقف المفاوضات والتنسيق الأمني والعسكري والميداني مع سلطات الاحتلال. وفي نفس الوقت، كانت الشبيبة تظهر بمظهر الكتلة العقلانية، أي بمظهر الأب الحريص على أبنائه الطلبة والبعيد عن أساليب المزايدات وحروب البيانات والاستفزازات الانتخابية. ففي إحدى البيانات الموجهة للرد على بيان للكتلة الإسلامية، تقول الشبيبة "لم يكن ما جاء في بيان ودعاية الأخوة في الكتلة الإسلامية يثير فينا شيئا إلامشاعر الأسف والألم والمرارة. فواجبنا يملي علينا هذا الدور وهذه الكلمات النابعة من قلبنا النابض محبة لكل زملائنا الطلبة على مختلف ولاءاتهم وانتماءاتهم، فنحن لن نذهب إلى حيث يريد إخوتنا في الكتلة الإسلامية كي تميل الانتخابات لتصبح حلبة مصارعة وانفعال بالشعارات والتهم والكلمات. لماذا كل هذا الإصرار على ربط الشبيبة بالسلطة وأجهزتها رغم أن كل من في الجامعة، ودعايتنا، تشهد لنا بأننا أكثر تطرفا من غيرنا

Digitized by Birzeit University Library

في محاربة الفساد والحفظا". هذا الموقف الخطابي المليء بالعقلانية لم يصمد طويلا أمام إصرار الكتلة الإسلامية على جر كل الكتل الأخرى للخطاب السياسي الانفعالي الناقد بشكل حاد للسلطة وأجهزتها المختلفة ولمواقفها السياسية. فخلال المناظرة، والتي تعتبر في تقاليد انتخابات الجامعة من أهم محطات الدعاية الانتخابية، نجحت الكتلة الإسلامية في إضفاء طابع المزايدة بدلا من الحوار الهادئ، وسرعان ما تحولت المناظرة إلى حلبة مصارعة ذات مستوى خطابي متدن لم تشهد له الجامعة مثيلاً من قبل. ولم يجب ممثلو الكتل المختلفة على أسئلة اللجنة التحضيرية للانتخابات بسبب انشغالهم في الرد على اتهامات بعضهم البعض.

أما خطاب الكتلة الإسلامية فكان يستند إلى الاستقطاب العاطفي بتمجيد شهداء حماس والتذكير بالعمليات الانتحارية وبالمواقف النضالية لكتائب الشهيد عز الدين القسام. كما كان يستند إلى النقد الحاد لمواقف الشبيبة المؤيدة للسلطة خلال العام الماضي محاولة تذكير الطلبة بأزمة الثالث من نيسان *، إلا أن محاولة استغلال أحداث العام الماضي مرة أخرى في الدعاية الانتخابية لهذا العام لم تكن تكتيكاً موفقا، فالظروف تغيرت واهتمامات الطلبة تغيرت وعدد كبير من الطلبة الجدد لا يعلم ما حدث في العام الماضي، وما كان ناجحا ومثيرا لانتباه الطلبة في الدورة الانتخابية الماضية لم يعد مهما في هذا العام وخاصة بعد التجارب النضالية التي خاضها طلبة الجامعة خلال أزمة النفق وأزمة جبل أبي غنيم. وخلال المناظرة جاء خطاب ممثل كتلة الشهيد فتحي الشقاقي ليحسم المواقف لصالح كتلة الشبيبة بتوجيه النقد للطالبات غير المحجبات وللعائدين "الذين حملوا معهم عادات وتقاليد غير إسلامية" كما وصفهم، وهذا ما أثار استفزاز الطلبة وبشكل خاص الطالبات وانعكس ذلك سلبا على الكتلة الإسلامية، فدعاية الكتلة الإسلامية ركزت على نقد الآخرين وإبراز أخطائهم وعدم مصداقية شعاراتهم دون أن تقدم توضيحا لبرنامجها النقابي أو الاجتماعي أو السياسي واكتفت بترديد شعار أن الإسلام هو البديل وهو الحل.

وبشكل عام تميزت الدعاية الانتخابية والخطاب الانتخابي، على الرغم من سطحيته، بدرجة عالية من الالتزام بأخلاق وتقاليد وقوانين الجامعة. فلم يبرز طوال فترة الدعاية أي مظهر عسكري ولم يتم التشهير بأفراد أو أشخاص ولم تظهر أية مشكلة جدية مع اللجنة التحضيرية. ولذلك، يمكننا القول أنه مهما كانت نتيجة هذه الانتخابات إلا أنها تجربة ديمقراطية ليست بشعاراتها بل بالممارسة العملية التي خاضها الطلبة لتعزز فيهم روح التسامح وتقبل الآخرين على الرغم من الاختلاف. فالسلوك الانتخابي الطلابي طوال فترة الانتخابات كان سلوكا يدل على روح المسؤولية العالية التي يتحلى بها طلبة الجامعة وعلى وعيهم المتميز. فالديمقراطية لم تكن شعارا أو تكتيكا انتخابيا، بل كانت ممارسة تتجسد بسلوكيات الطلبة. وبهذا المعنى، يمكننا القول بأن الديمقراطية انتصرت قبل أن تنتصر أي من الكتل الطلابية.

* في ١٩٩٦/٣/٣ خرج طلاب الجامعة بمسيرة إلى المقاطعة في مدينة رام الله احتجاجا على اقتحام جامعة النجاح واعتقال بعض الطلبة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، وحاول بعض الطلبة من كتلة الشبيبة منع المسيرة بالقوة إلا أنهم فشلوا.

Digitized by Birzeit University Library

تقييم أعمال المجلس التشريعي في دورته الأولى
رؤية داخلية

أجرى المقابلات عزيز كايد *

تم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٩٩٦/١/٢٠، وعقد جلسته الأولى في ١٣/٧/١٩٩٦ . وبعد مرور عام على أعمال المجلس تجتهد الآراء في تقييمه بين الإيجاب والسلب، وتتنوع ما بين مادح لأداء المجلس مبررا قصوره -إن وجد- بحداثة التجربة أو الإجراءات الإسرائيلية، وبين ناقد لأدائه مقارنا بين الإنجازات المحققة، وهي ضئيلة، والأهداف المخططة، وهي كثيرة.

وقد اجريت هذه اللقاءات في نيسان (ابريل) الماضي مع عدد من أعضاء المجلس التشريعي لتوفير رؤية داخلية وتقييم ذاتي للمجلس. تراوحت آراء النواب بين الرضى العام من جهة، وعدم الرضى الذي يعبر عنه صاحبه بالإحباط واختصار الحديث أو النقد الصريح وتفصيل الإجابة.

قراءة بعض مشاريع القوانين بالقراءة الأولى احتلت أعلى تقييم إيجابي، بينما العلاقة مع السلطة التنفيذية احتلت أعلى تقييم سلبي، وبينهما، وعلى طول الخط البياني، توزعت الإيجابيات التي بدأت بالتنظيم المؤسسي للمجلس والسلبيات التي تعود -من وجهة نظر بعض النواب وبدرجات متفاوتة- إلى القصور الذاتي أو العقبات الإسرائيلية أو هيمنة السلطة التنفيذية. ولكننا نجد من خلال هذه المقابلات أن بعض القصور من وجهة نظر أحدهم قد يكون نجاحا من وجهة نظر آخرين، وربما يعود ذلك إلى الأسس التي ينطلق منها العضو في التقييم، وربما إلى موقعه أيضا.

* عزيز كايد: يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية ويعمل باحثاً في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

تتلخص أبرز نجاحات المجلس بناء على هذه المقابلات في:

١- قراءة بعض مشاريع القوانين بالقراءة الأولى، وتوقيع قانون واحد من قبل رئيس السلطة الوطنية هو قانون انتخاب مجالس الحكم المحلي.

٢- التنظيم المؤسسي للمجلس وإقرار نظامه الداخلي وتشكيل لجانه المختلفة.

٣- تقصي الحقائق والتحقيق في بعض قضايا الفساد، وعلى رأسها قضية الطحين الفاسد.

٤- إقامة العلاقات البرلمانية وتبادل الوفود مع برلمانات دول أخرى.

أما أبرز العقبات والقصور في عمل المجلس فهي:

١- توتر العلاقة مع السلطة التنفيذية، وأبرز أشكال التوتر تمثلت في:

أ- عدم تنفيذ السلطة التنفيذية لقرارات المجلس التشريعي.

ب- عدم المصادقة على مشاريع القوانين التي أقرها المجلس بالقراءة الأولى ورفعها إلى السلطة التنفيذية وخاصة القانون الاساسي.

ج- التعتيم الإعلامي على أعمال المجلس وفعالياته.

٢- إعاقة السلطات الإسرائيلية لحركة أعضاء المجلس مما أثر على اجتماعاته.

٣- حداثة تجربة المجلس التشريعي وقلة خبرة معظم أعضائه.

٤- عدم اكتمال فتح مكاتب للنواب والنقص الكبير في حاجاتهم ولوازمهم.

أما القضايا التي وصفها بعض النواب بالنجاح فيما قيمها آخرون سلباً فهي:

١- المناقشات حول القضايا السياسية المتجددة كالاستيطان والأسرى والعملية السلمية، حيث يرى بعضهم أنها من صميم عمل المجلس فيما اعتبرها آخرون بأنها كانت تتم على حساب الدور الرئيسي للمجلس في التشريع والرقابة وتنتهي ببيان سياسي فقط.

٢- العمل الإداري الداخلي، حيث تعتبر إدارة المجلس ورئاسته ناجحة في نظر بعضهم نظرا لاستتباب الأمور، بينما يرى آخرون أنها لم تكن بالمستوى المطلوب.

٣- التفاعل مع الجماهير، حيث كان ناجحا كما يرى بعضهم، ومثال ذلك استجابة الجماهير لدعوة المجلس للإضرابات. ويرى آخرون أن هذا التفاعل كان معدوما بسبب التعتيم الإعلامي.

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يلي نص هذه المقابلات:

د. حسن خريشة (مستقل وطني، دائرة طولكرم الانتخابية، مقرر لجنة الرقابة)

قبل تقييم تجربة المجلس لابد من الإقرار بحقيقة أن وجود هذا المجلس باعتباره التعبير الديمقراطي الأول على الارض الفلسطينية هو إنجاز كبير وتجسيد للكيانية السياسية للشعب الفلسطيني على أرض الواقع.

لقد نجح المجلس في البداية في إقرار النظام الداخلي وتشكيل لجانه المختلفة، وكذلك حقق نجاحات في التعبير عن إرادة الشارع الفلسطيني في محاربة الفساد وتكريس مبدأ حقوق الإنسان واحترام كرامته. وكانت له وقفات واضحة في هذا المجال ابتداء من قراراته الواضحة بضرورة الإفراج عن معتقلي الرأي في السجون الفلسطينية إلى التدقيق في تجاوزات بعض القائمين على الأجهزة.

كما كانت للمجلس إنجازات على صعيد توجيه بوصلة العمل باتجاه محاربة الاستيطان وتهويد القدس، وكذلك التأكيد على أن خيارات شعبنا كثيرة ومتعددة وما زال يمتلكها.

ولكن، بالمقابل لابد من الاعتراف أن خطابنا يختلف عن حركتنا، فهناك فرق بين ما نريد وما هو قائم، ولابد من الوقوف أمام الإشكالية الأساسية المعيقة لعمل المجلس وهي الإرث السياسي المتمثل بعقلية الفرد الثوري، واستمرار هذا النهج في التعامل، وبروز عدم التناغم ما بين المجلس والسلطة التنفيذية، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المجلس، وأصبحت قراراته مجرد قرارات تتعمد السلطة التنفيذية القفز عليها وعدم التجاوب معها. وتمتد الإشكالية أيضا لعدم فهم الشارع لطبيعة دور عضو المجلس، بحيث أصبح المطلوب من عضو المجلس أن يكون وسيطا وواسطة بين الناس والقائد، وهذا الدور استجاب له ومارسه الكثيرون من أعضاء المجلس مما انعكس سلبا على استقلالية وهيبة المجلس ولو نسبيا.

مشاريع القوانين التي تقدم بالعادة ويتم إقرارها هي التي تريدها السلطة التنفيذية مثل انتخابات الحكم المحلي وسلطة النقد، أما القوانين الأخرى التي تقوم عليها الدولة، مثل القانون الأساسي وقانون الخدمة المدنية، فيجري تعطيل إقرارها.

دور المجلس في إقرار مشاريع القوانين، وكذلك في المراقبة والمحاسبة بدأ يضعف، اللهم إلا من نجاحات بسيطة هنا وهناك كما حصل في قضية الطحين. أما على الصعيد الإعلامي فلا يبرز أي دور للمجلس، وإنما تمارس عليه عملية تعتيم متعمدة ترمي إلى عدم التفاعل المشترك بين الشارع والمجلس.

فبعد عام على وجود المجلس نحن بحاجة إلى عملية تقييم شاملة حتى يأخذ المجلس دوره

Digitized by Birzeit University Library

الحقيقي والطبيعي في قيادة العمل النضالي على أرض الواقع، وهذا لن يتم إلا من خلال إقرار:

١- القانون الأساسي.

٢- قانون استقلالية القضاء.

٣- فصل المجلس الوطني عن المجلس التشريعي كمفهوم.

٤- العمل على إيجاد حياة حزبية منظمة.

٥- ضمان تدفق المعلومات إلى الشعب ومؤسساته، دون أي حجب لها، للإسهام في بناء رأي عام موحد حول العديد من القضايا. وأن تمتنع الصحافة عن ممارسة لعبة حجب المعلومات ونشر أجزاء من الحقيقة.

ختاما، أعتقد أن العام الجديد لابد وأن يحقق انطلاقة جديدة تنهي حالة الإخفاقات وتكرس إنجازات العام المنصرم.

د. حيدر عبد الشافي (مستقل وطني، دائرة غزة الانتخابية، رئيس اللجنة السياسية سابقاً)

كانت هناك عراقيل أمام عمل المجلس التشريعي خلال السنة الماضية، مثل صعوبة تنقل الأعضاء وصعوبة الحركة، وعدم توفير ما يلزم للأعضاء .

من أهم أعمال المجلس التي كان من الأولى إنجازها القانون الأساسي الذي ينظم أوضاع السلطة الفلسطينية بأجهزتها الثلاث: التشريعي والتنفيذي والقضائي، ولكن كانت هناك عرقلة من السلطة التنفيذية لمنع إنجاز هذا القانون وكانت هناك معارضة مبدئية لمناقشة المشروع. فالمجلس ناقش مشروع القانون وأرسله إلى السلطة التنفيذية منذ ٥-٦ أشهر، ولكن مضت سنة دون إنجاز القانون الأهم.

أنا غير راض عن إنجازات المجلس، وهناك أسباب لذلك، يجب مراجعة أعمال المجلس بدقة على أمل تحقيق إنجاز أفضل.

الشيخ وجيه ياغي (مستقل اسلامي، دائرة غزة الانتخابية)

من المعلوم أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو تجربة حديثة وأن الخبرة تحتاج إلى وقت واحتكاك مباشر مع برلمانات أخرى في العالم.

إن مجلسنا التشريعي بدأ عمله بحماس وجدية ورؤية مستقبلية من شأنها تحديد معالم الطريق، فقد بدأ المجلس عبر لجانه وجلساته بإعداد ومناقشة وإقرار النظام الداخلي للمجلس، ثم انتقل إلى قراءة ومناقشة بعض القوانين منها:

Digitized by Birzeit University Library

مشروع القانون الأساسي (وقد أقر بالقراءة الأولى)، مشروع قانون انتخاب الهيئات المحلية (تم إقراره)، مشروع قانون مجالس الهيئات المحلية، مشروع قانون الخدمة المدنية (أقر بالقراءة الأولى). كما قدم عدد من النواب مشروع قانون لمنع بيع الخمور في فلسطين، باستثناء الأخوة المسيحيين، إلى رئاسة المجلس، إلا أنه لم يُحل حتى الآن إلى اللجنة القانونية وفقا للأصول. وبذلك يكون المجلس قد قطع شوطا لا بأس به على المستوى التشريعي القانوني.

أما بالنسبة للدور السياسي، فقد قام المجلس بمناقشة القضايا السياسية كلها واجتهد في إبداء الرأي ورفع الكثير من التوصيات والقرارات طالبا من السلطة التنفيذية تنفيذها ، فضلا عن أن الجانب الإسرائيلي كان، ولا يزال، يتعمد إثارة العراقيل بين الحين والآخر ولا زلنا نتعامل بردود الأفعال في المجال السياسي. وكذلك، كان للمجلس -نتيجة توصيات اللجنة السياسية- رأي واضح في ضرورة وضع المجلس في صورة أي اتفاق أو بروتوكول يتم توقيعه مع أية جهة أو دولة ووجوب احترام رأي المجلس التشريعي في ذلك. ومن ذلك توصية المجلس بتجميد أو تعليق المفاوضات إلى حين تحترم إسرائيل الاتفاقيات.

أما بالنسبة للرقابة والديمقراطية، فإن المجلس التشريعي يقوم بدوره في هذا المجال، إذ هناك لجنة الرقابة العامة والحريات الأساسية وحقوق الإنسان التي بحثت قضايا ومشكلات جماعية وفردية عديدة تهم المواطنين من أجل توفير حياة كريمة لهم.

أما بالنسبة للعلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية فالأصل أن تكون علاقة تكاملية تعاونية، إلا أن الواقع المحسوس في هذه العلاقة يشير إلى غير ذلك، بدليل أن المجلس التشريعي أصدر أكثر من ١٥٠ قرارا لم ينفذ إلا القليل منها. ومن المأمول في هذه الدورة (الثانية) أن تتجه السلطتان ، التشريعية والتنفيذية، إلى إدراك القاسم المشترك بينهما وهو المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، وأن تدرك السلطة التنفيذية أن نجاحها رهن بالأداء الحسن، وتدرك السلطة التشريعية أن نجاحها هي الأخرى رهن بالأمانة ومصارحة الشعب بكل الحقائق.

أما عن الإخفاقات والمعوقات التي واجهت المجلس التشريعي، فإنني أقول من باب التفنيد:

١- حدوث تجاوزات من المجلس لبعض بنود النظام الداخلي.

٢- عدم اكتمال افتتاح مكاتب للنواب في دوائرهم ليكونوا على صلة مباشرة بالجماهير.

٣- تجاهل السلطة التنفيذية لقرارات وتوصيات المجلس مما يعمل على تهميش دور المجلس وإضعافه في نظر الأعداء قبل الأهل والأصدقاء، حيث أصدر المجلس أكثر من ١٥٠ قرارا لم ينفذ منها إلا القليل.

Digitized by Birzeit University Library

لقد اعترضت عمل المجلس التشريعي خلال العام الماضي مجموعة من العقبات أستطيع أن ألخصها فيما يلي:

١- عدم تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس وخاصة التي واجهت السلطة التنفيذية لتصحيح الوضع الخاطىء. وللأسف الشديد لم يتم تنفيذ أكثر القرارات ولا التعامل معها بطريقة جدية.

٢- عدم وجود مقر دائم للمجلس وعدم توفر إمكانيات لدى الأعضاء للاستفادة من الخبرات والمتخصصين مما أوجد نوعا من الاجتهاد الذاتي الذي أثر على صياغة المقدمات الأساسية لسن القوانين.

٣- التقييم الرسمي لمداخلات أعضاء المجلس وتوجهاتهم بخصوص دوائرهم الانتخابية مما أدى إلى خلق فجوة بين الناخب وعضو المجلس التشريعي لم تحل حتى الآن.

٤- مجموعة الإعاقات التي جاء بها الاحتلال، سواء على مستوى حركة أعضاء المجلس والحضور إلى الاجتماعات أو على مستوى الاستيطان والتصعيد غير المبرر ووضع أنظمة وقوانين تحول دون تنفيذ الممر الآمن وتثبيت معالم السيادة الفلسطينية على المناطق، مما أثر على مسيرة المجلس التشريعي وأربك، نوعا ما، سن الأنظمة والقوانين.

٥- عدم توفر مناخ اقتصادي سليم. فنحن غير مطمئنين إلى نسبة الإيرادات والنفقات التي تقوم بها السلطة التنفيذية، إضافة إلى التأخر في الإجابات على تساؤلات المجلس التشريعي. والموازنة كانت مثالا على ذلك، لأنه لا يمكن صياغة سياسة المؤسسة الفلسطينية الاقتصادية والسياسية والمهنية إذا لم تكن لدينا موازنة ننطلق منها لتحقيق الفلسفة القادمة.

٦- أداء المجلس، وخاصة رئاسته، في التواصل ما بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي أحاطه نوع من الإرباك والخلل في تحسين وتطوير أعمال المجلس، وهذه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير مرضية وغير صحية. وحتى الآن لم تتضح معالمها بدليل أن القرارات التي يتخذها المجلس لا تستجيب لها السلطة التنفيذية.

٧- غياب التكتلات البرلمانية داخل المجلس يعتبر من العثرات التي تعترض أعماله بسبب التخوف الموجود داخلنا. فهناك محاولات لإظهار أن المجلس كله منسجم مع بعضه، ولكن في حقيقة الأمر المجلس ليس كذلك، فهناك خلافات كثيرة ووجهات نظر متعددة يفترض أن تتجسد في تكتلات برلمانية تصحح الوضع وتحقق فوائد أكثر مما لو بقي كل عضو

Digitized by Birzeit University Library

يجتهد بذاته.

أما على صعيد التشريع وسن القوانين، فهذا جانب إيجابي للمجلس. فقد أتم المجلس قراءة مجموعة قوانين مثل قانون انتخابات الحكم المحلي وقانون سلطات الحكم المحلي وقانون سلطة النقد والخدمة المدنية. أما القانون الأساسي، فللأسف الشديد لم توقعه السلطة التنفيذية ولا أتوقع أن يصدر في المستقبل القريب، فهذه ثغرة وعلى السلطة التنفيذية أن تأتي برد مقنع لتأخرها في التوقيع عليه. ونأمل على ضوء روح هذه القوانين أن نضع أنفسنا في المحطة الأولى المؤسساتية والدستورية للشعب الفلسطيني.

وعلى صعيد الرقابة، يفترض أن يقوم المجلس بدور الرقابة، وقد قام المجلس ببعض الخطوات بهذا الشأن مثل قضية الطحين وقضية المعلمين ومتابعة بعض الخلل في بعض مؤسسات السلطة. وقد اتخذت قرارات كثيرة بهذا الخصوص ولكنها لم تنفذ، فهناك متابعة ورقابة ولكن لا توجد استجابة.

د. يوسف أبو صفية (فتح، دائرة شمال غزة الانتخابية، رئيس لجنة المصادر الطبيعية)

إن سنة واحدة ليست طويلة من عمر البرلمان، بل هي عبارة عن مقدمة للعمل البرلماني الفلسطيني خاصة وأنها أول تجربة لنا كفلسطينيين نمارس فيها الحياة الديمقراطية ويكون لنا برلمان منتخب.

انشغل المجلس في البداية بوضع نظامه الداخلي الذي حدد آلية عمله من خلال لجانه التي هي الأجسام التي يعمل البرلمان من خلالها كما وضع لهذه اللجان نظامها وآلية عملها.

على مستوى التشريعات، لم يقدم المجلس تشريعات كاملة ومكتملة إلا مشروعا واحدا فقط هو قانون انتخابات المجالس المحلية، ولكنه قرأ بالقراءة الأولى عددا من مشاريع القوانين ومنها القانون الأساسي. ولأسباب يعرفها الجميع لم تتم قراءة هذه المشاريع بالقراءة الثانية، ولكنه وضع أمامنا العناوين الأساسية للدستور. وهناك مجموعة من القوانين الأخرى التي لا تبتعد عن روح القانون الأساسي، ونستطيع القول أن المجلس، على مستوى الأنظمة والقوانين، يعتبر ناجحا رغم إمكاناته المحدودة وعدم وجود خبرة وطاقم يساعد النائب في عمله كما في الدول الأخرى.

وردت إلى المجلس الكثير من القضايا وبعض المخالفات في أداء السلطة وتمت مناقشتها والاضطلاع بها، ومنها قضية الطحين ومشروع مجاري بيت لحم ومشروع مجاري رفح. كما كان للجنة الاقتصادية دور كبير في متابعة كثير من المشاكل التي عرضت عليها سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص.

هناك مشكلة علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية التي يجب أن تكون علاقة تكاملية، إلا أن هناك

Digitized by Birzeit University Library

بعض العقبات، وبالذات موقف السلطة من تنفيذ قرارات المجلس مما أدى إلى تقليل دافعية المجلس وإحداث خلل في علاقة المجلس بالمواطنين الذين يريدون أن يشاهدوا تغيرا حقيقيا على الأرض.

ومن القضايا التي تواجه المجلس قضية الإعلام، فالتغطية الإعلامية لمداولات المجلس ضرورية كي يطلع الناس على أداء المجلس بشكل عام وأداء العضو الذي انتخبوه بشكل خاص، وهذا التواصل يمكن الناس من تقييم النواب وأدائهم لتوطيد العلاقة بين الشعب والنواب. وبصراحة، أدى غياب الإعلام إلى عدم نشاط النواب، فبعض النواب لم يقدموا شيئا لعلمهم بأنهم غير مراقبين من أحد. فالنائب الذي يراقب السلطة التنفيذية يجب أن يخضع هو لرقابة الناس أيضا من أجل التقييم في الانتخابات التالية وحتى يعرف الناس ما إذا كانوا قد أحسنوا الاختيار أم لا.

وهناك الأوضاع السياسية التي ألقت بظلالها على عمل المجلس. فكثير من الجلسات كانت تخصص لمناقشة القضايا السياسية الطارئة بدل مناقشة الأنظمة والقوانين. ومن ناحية ثانية، أدى عدم سهولة حركة الأعضاء في بعض الأحيان إلى تعطيل أعمال المجلس كما حدث اليوم، حيث منع نواب قطاع غزة من دخول الضفة مما أدى إلى عدم توفر النصاب القانوني.

عماد الفالوجي (وزير الاتصالات، مرشح على قائمة فتح، دائرة شمال غزة)

لا شك أن المجلس التشريعي بدأ بداية صعبة جدا، فالعمر الزمني للمجلس هو سنة ولكن عمره العملي الميداني قد يقل عن ستة شهور. فلأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني يكون له مجلس تشريعي منتخب. لقد كانت أمامنا عقبات كبيرة أهمها بناء هذه المؤسسة الجديدة بلجانها ولوائحها. وأغلب أعضاء المجلس يخوضون التجربة البرلمانية لأول مرة، وبالتالي ليست لديهم الخبرة الكافية. وبالرغم من كل هذا، فقد رسخ المجلس التشريعي نفسه على أرض الواقع وأصبح مجلسا له قوانينه ولجانه ولوائحه، وأثبت أعضاء المجلس التشريعي بكل جدارة أنهم معنيون بتقوية هذا المجلس.

سار المجلس بخطوات كثيرة جدا، وتمت مناقشة بعض القوانين وإقرارها من السيد الرئيس، مثل قانون انتخابات الحكم المحلي. كما أقر المجلس بالقراءة الاولى مشاريع قوانين مثل قانون الخدمة المدنية وقانون سلطة النقد، وأقر بالقراءة الأولى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية. فخلال عام واحد قام المجلس بدوره على صعيد سن القوانين.

بالنسبة لعلاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، نأمل أن تكون علاقة متكاملة وأفضل مما هي عليه، لكن عدم خبرة أعضاء المجلس أوجدت الحساسية بين السلطتين، ومع تقدم الخبرة أخذت الأمور تأخذ صورتها الطبيعية.

أما على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن وجود المجلس التشريعي نفسه هو أحد مظاهر الديمقراطية للشعب الفلسطيني. لقد قام المجلس بدوره كما يجب وكان هو صوت الشارع

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني، وبغض النظر عن تقييم أعمال المجلس، إلا أن أي مراقب لأدائه يشعر أنه يمثل نبض الشارع الفلسطيني بكافة أنماطه، وقد رفع المجلس صوته عاليا في مواجهة أي خلل على الساح الفلسطينية.

الدور السياسي للمجلس كان بالقدر المسموح به، وأهمه مناقشة اتفاقية الخليل وإبداء الرأ فيها بكل حرية وصراحة.

متري أبو عيطه (النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، مستقل، دائرة بيت لحم الانتخابية)

أود أن أقول بكل صدق أنه بالرغم من كل المعوقات التي وضعتها سلطات الاحتلال والتي ساهمت قليلا في تعطيل المجلس إلا أن المجلس أصبح اليوم حقيقة واضحة، وهو ركن أساسي من أركان الدولة. ورغم كل المعوقات استطاع المجلس أن يشق طريقه في التشريع ومراقبة السلطة في عدة مواضيع، وهذا هو الأصل في دور المجلس.

أصدر المجلس عدة قرارات، وقد نفذ معظمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ونأمل في هذه السنة أن نستدرك الوضع في التشريعات وننتظر من السلطة التنفيذية إحالة كافة التشريعات الممكنة للمجلس ليقوم بواجبه. ورغم كل ما حصل فأنا، وبكل صدق، راض عن أداء المجلس.

لقد استطاع المجلس أن يثبت أقدامه رغم أن هذه هي أول مرة يمارس فيها الشعب الفلسطيني هذه التجربة.

على صعيد الرقابة وحقوق الإنسان، استطاع المجلس أن ينجح رغم بعض الثغرات التي وجدت. فقد كان المجلس دائما يلفت النظر إلى هذا الأمر ويشير إلى التجاوزات. وكما نلاحظ اليوم، فقد توقفت هذه التجاوزات، وكل بداية صعبة.

سياسيا، يطلع المجلس على مجمل الامور من السلطة التنفيذية، فقد كان الوفد المفاوض يطلع المجلس على كل المحادثات والاتفاقيات، وخاصة اتفاق الخليل، وكان المجلس راض جدا عن أداء الوفد المفاوض في هذه المرحلة.

علاقة مكتب المجلس مع الأعضاء جيدة واجتماعاته دورية، ويجتمع المكتب مع رؤساء اللجان وينسق معهم ويستدرك أي نقص. وعلى نطاق أوسع استطاع المجلس أن يتصل مع معظم برلمانات العالم وأن يتلقى أكثر من ٣٠-٤٠ دعوة منها، وهذا دليل على احترامهم للمجلس. كما تمكن المجلس من إرسال وفود إلى الخارج واستقبال وفود من الخارج. ونستطيع القول أنه رغم كل المعوقات فالمجلس تجربة ناجحة.

Digitized by Birzeit University Library

جميله صيدم (فتح خارج القائمة الرسمية، دائرة دير البلح، مقررة اللجنة الاقتصادية)

خلال العام الماضي، وهو العام الأول للمجلس التشريعي، ومن منطلق أنها التجربة الأولى في حياة الشعب الفلسطيني، ومن منطلق الواقع العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لابد من النظرق للإيجابيات والسلبيات التي رافقت عمل المجلس، حيث نجد إيجابيات كثيرة ولكن هناك سلبيات كثيرة أيضا ناتجة عن الظروف الحالية السياسية والاقتصادية التي تحيط بالسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام.

على صعيد الإيجابيات، استطاع المجلس أن يثبت نفسه في المجتمع الفلسطيني والسلطة الوطنية، وأكد على ثبوتيته في منهج عمله باسم الشعب الفلسطيني. وقد كانت هناك محاولات للتقليل من دور المجلس، لكنه استطاع أن يقفز قفزة نوعية في عمله، واستطاع أن يشق طريقه في وضع العديد من القوانين للسلطة الوطنية.

ناقش المجلس، أيضا، العديد من القضايا المجتمعية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها قضية الأسرى والمعتقلين، والديمقراطية، ولكن للأسف تعثرنا في تنفيذها نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسلطة الفلسطينية.

وأود أن أذكر ناحية إيجابية بخصوص العمل الإداري للمجلس التشريعي وإن كان دون المستوى المطلوب. فقط استطاع المجلس أن يقيم علاقات مع البرلمانات الدولية والعربية، ونسجل له بإيجابية ما اتخذه من قرارات وقرأ من تشريعات ورفع صوته عاليا في مواجهة القضايا السياسية وسياسة الاحتلال الإسرائيلي.

كرس المجلس في بداية عمله كل جهده لموضوع الحريات والديمقراطية وحرية التعبير الفكري والإنساني وواجه السلطة التنفيذية في بعض أعمالها، واستطاع تحرير العديد من المعتقلين ووقف الاعتقالات التي تقوم بها السلطة وإعطاء نوع من الحرية للصحافة.

هناك نقطة سلبية بالنسبة لعلاقة المجلس مع السلطة التنفيذية، ولكن ذلك يعود إلى الظروف التي تحيط بالسلطة الوطنية بشكل عام، فالعلاقة حتى الآن ليست على ما يرام ويجب على السلطة التنفيذية التجاوب مع قرارات المجلس التشريعي.

حاتم عبد القادر (فتح، دائرة القدس الانتخابية، مقرر لجنة القدس)

يمكن أن نقيم تجربة المجلس التشريعي بعد مرور عام من خلال محورين أساسيين: الأول قرارات المجلس، والثاني علاقته بالسلطة التنفيذية.

أنا راض عن إنجازات المجلس الداخلية والتي تتلخص في إقرار مجموعة من القوانين، فنحن نسير سيرا حسنا على صعيد إقرار القوانين التي تنظم الوضع داخل السلطة الوطنية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الشيء الآخر هو تفاعل المجلس التشريعي مع الجماهير الفلسطينية. فقد استطاع المجلس خلال السنة الماضية أن يكسب، إلى حد ما، مصداقية لدى الجماهير الفلسطينية، وأصبح عاملا أساسيا في تحريك الشارع الفلسطيني. ويمكن أن نلمس هذا الدور من خلال الدعوات التي وجهها المجلس للشارع الفلسطيني مثل الإضرابات التي استجابت لها الجماهير.

ولكن ما يقلقنا، وهو الجانب الأهم، هو علاقة المجلس مع السلطة التنفيذية. فهذه العلاقة هشة ومتداعية وأثرت فينا إلى حد الإحباط، بمعنى أننا كنا نظن أن يشكل هذا المجلس درعا واقيا للسلطة الفلسطينية، خاصة وأنه جزء من السلطة ومنتخب من قبل الجماهير. وكنا نظن أن ينم تعاون وتنسيق كامل بين المجلس والسلطة التنفيذية في إطار المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ولكن ما حصل، للاسف الشديد، هو عكس ذلك تماما. فالسلطة التنفيذية عملت على تهميش هذا المجلس وتفريغه من مضمونه وتحويله إلى واجهة سطحية بديمقراطية منمقة تخفي وراءها هيكلا مفرغا. فهي توظف هذا المجلس على صعيد الإعلام الخارجي والدول الأوروبية كمظهر ديمقراطي، وهم يتغنون بهذا المجلس بأنه ديمقراطي ومنتخب بانتخابات نزيهة، وبالمقابل يحاولون ضرب المجلس من الداخل من خلال عدم تنفيذ قراراته.

هناك شيء آخر هو القانون الأساسي الذي هو مرجعية القوانين، حيث لا نستطيع إصدار القوانين بدون هذا القانون. فقد تم إقراره في المجلس بالقراءة الأولى منذ بضعة أشهر وما زالت السلطة التنفيذية تماطل في إعادته للمجلس. هذه ظاهرة خطيرة. فهناك توجه لدى السلطة التنفيذية لتعطيل القانون الأساسي لأسباب ندرك بعضها ولا ندرك البعض الآخر، وذلك لإضعاف المجلس ولكي لا يكون هناك مرجعية قانونية تضبط عمل السلطة. فالسلطة تريد أن تبقى الأمور عائمة لكي تطلق يدها لتفعل ما تشاء، وهذا يعني أننا سنبقى في فوضى ونفتقد إلى حقوق الإنسان، وهذا يعني أيضا أنه توجد هناك مؤسسة تحكم بمزاجية. وهذا تتحمل مسؤوليته السلطة التنفيذية.

أما على صعيد القدس، والتي هي قضية أساسية للشعب الفلسطيني، وبدون القدس لا معنى للدولة ولا للسلطة ولا لمنظمة التحرير. فقد كان تعامل السلطة مع هذه القضية تعاملا كيديا، بمعنى أنهم يحاولون تعطيل عمل لجنة القدس في المجلس التشريعي من خلال تشكيل لجان أخرى. فلجنة القدس في المجلس التشريعي اجتمعت خلال الدورة الأولى حوالي ٢٨ اجتماعا واتخذت حوالي ٦٠ قرارا بخصوص القدس ولكن لم يتم تنفيذ أي منها حتى الآن. بالمقابل، شكلت السلطة التنفيذية ما يسمى بلجنة القدس الوزارية التي لا تضم أي عضو من المجلس التشريعي من دائرة القدس، وهذا أمر غريب، بل تضم أشخاصا لا علاقة لهم بالقدس، وأشخاصا كل همهم البحث عن بعض صفقات الأراضي بحجة أنها سوف تتسرب للإسرائيليين، وأخذوا إلى اجتماعات هذه اللجنة خرائط عن هذه الأراضي، بمعنى أنهم يريدون أن يشتروا أراض. هذه ليست قضية القدس،

Digitized by Birzeit University Library

فالسلطة التنفيذية تعاملت مع قضية القدس عن طريق التجزئة والتضارب وتنازع الاختصاص وتشكيل عدد كبير من المرجعيات والعناوين والقنوات حتى ضاعت القدس في خضم ذلك.

إننا في لجنة القدس في المجلس التشريعي نرى أن ذلك منهج خطير جدا، وإذا ما استمر كذلك نستفقد القدس، لأننا لا نملك خطة ولا رؤية ولا عملا موحدا تجاه القدس في حين يملك الإسرائيليون خطة ورؤية واستراتيجية موحدة تجاه القدس التي تحتل رأس أولوياتهم، في حين تحتل أدنى أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية. فمنذ قدوم السلطة وانتخاب المجلس التشريعي، لم يحصل أي مشروع مفيد في القدس، ولا منطقتها التي تضم ٢٨٥ ألف نسمة، ولو حتى فتح شارع.

إن أعضاء المجلس التشريعي، وكذلك رئيسه، يبذلون جهودا كبيرة لإنقاذ المجلس وترميم علاقته بالسلطة التنفيذية التي تضع العقبات أمامه ولا تريد أن تتعاون معه، بل تريد أن تتخذ من هذا المجلس فقط شعارا وديكورا ديمقراطيين لتصديرهما إلى الدول الأوروبية.

وعلى الرغم من كل ذلك، يقوم المجلس بدور أساسي وهذا لا يدعو إلى الإحباط بل سنبقى ندعو إلى تصحيح الوضع لإرساء دعائم سلطة قوية قادرة على مواجهة التحديات القائمة.

Digitized by Birzeit University Library

لقاءات

مأزق العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية: الخيارات والبدائل

د. نبيل شعث*

بداية أنا من أشد المعجبين بمركز البحوث والدراسات الفلسطينية وفخور بالمصداقية والثقة المحلية والدولية التي نالتها دراسات وابحاث واستطلاعات هذا المركز، فحيثما ذهبنا نجد العالم يثق بنا عندما نذكر ابحاث هذا المركز كمرجع لما نقوله ونتحدث عنه.

وفي الحقيقة كلما اقتربنا من مرحلة المفاوضات النهائية ازددت خوفا من المجهول، وأحد مراكز الأمان التي ألوذ بها هو هذا المركز، فهو يمثل حاجتنا للعقل الفلسطيني. والواقع أننا بحاجة إلى تطوير وفدنا المفاوض بصورة جذرية ودعمه بالكفاءات، وهذه ليست شكوى من الذين يفاوضون الآن، بل هو شعور بالشفقة بأن يكونوا وحدهم عندما يبدأ الحديث حول المشاكل الأصعب (المرحلة النهائية). والصحيح، أيها الأخوة، أن ما هو قادم جد خطير، فهو ليس من باب المناكفات اليومية مع الجانب الإسرائيلي، بل إنه يندرج تحت بند تقرير مصيرنا لأجل طويل من الزمن، ولا أقول للأبد.

ومن هنا، فإن ما نقترب منه، وهو الوضع الدائم، هو مسألة بمنتهى الخطورة. والوفد المفاوض يحتاج إلى المفكرين والقانونيين والسياسيين والخبراء بكل المجالات، وهو ما ليس متوفرا في الوقت الحالي للوفد المفاوض.

لقد دخلنا عملية السلام الصعبة التي لم ترق لجزء كبير من شعبنا لأن أحلام شعبنا أكبر من

* د. نبيل شعث: وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ذلك بكثير، ولذلك، عندما قبلنا بالدخول في مدريد -المسألة أو القضية ليست في أوسلو بل في مدريد، حيث قبلنا المشاركة بوفد فلسطيني-أردني مشترك وبدون مشاركة م. ت. ف وسكان القدس، بمعنى أننا دخلنا مدريد في ظروف وشروط صعبة- لم يكن من اليسير علينا القبول بما حدث في مدريد وواشنطن وطابا وأوسلو، فهذا ليس هو الوطن الذي حلمنا به كثيرا. فالخروج من غزة لا يتم إلا بإذن من الإسرائيليين، وكل شيء لا يزال تحت سيطرتهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك معاناة حقيقية على المستوى الداخلي الذي لم يلب هو الآخر الحلم الوطني. هناك أشياء كثيرة لابد من تطويرها وتحسينها حتى نصل إلى الدولة التي كنا نحلم بها، لكن المشكلة الحقيقية، وهذا ليس من باب التبرير، أنه من الصعب القيام بعمليات تطوير في ظل العلاقات التي نحكمنا مع الجانب الإسرائيلي. نحن كيان لا يعاني بكل أجزائه من الاحتلال، هناك أجزاء محررة، لكن المشكلة الحقيقية أننا محاصرون وأجزاء واسعة من وطننا تحت الاحتلال. المشكلة الرئيسية هي الاحتلال والحصار الإسرائيلي. فاستقلالنا الاقتصادي منوط بالاحتلال ولا يمكن أن يكون في ظل العولمة إلا لأنه تحت الحصار. نحن لا نعيش مرحلة العولمة، بل أشد أنواع الحصار الذي يولد الفساد الاقتصادي الناتج عن الاحتكار الذي يبنيه الحصار.

مسألة حقوق الإنسان لم تنفجر عندنا إلا بعد عدة شهور من وجودنا. فأنا أذكر أن الأخ أبا عمار في أول تسعة أشهر كان يرفض اعتقال أي شخص، لكن الذي وضعنا تحت ضغوط الاعتقال هو سلسلة الانفجارات ورد الفعل الإسرائيلي عليها والحصار . ولذلك، فأنا أعتقد أن جزءا مهما من مسألة حقوق الإنسان والمخالفات في هذا الموضوع هو رد فعل مباشر للحصار الإسرائيلي لا سيما وأننا تعهدنا منذ البداية أن الأمن هو مسؤوليتنا الرئيسية وذلك في معادلة لا يدفع الطرف الآخر استحقاقاته فيها. أعتقد أن معظم مشاكلنا هي نتيجة مأزق علاقتنا الفلسطينية-الإسرائيلية، فأنا قبل دخولنا إلى فلسطين سُئلت عن الوحدة الوطنية فقلت أنها هي الوحدة بين الضفة والقطاع، وبين شمال الضفة وجنوبها، وبين الضفة والقطاع وشعبنا في مناطق ١٩٤٨، وبين شعبنا في الداخل والخارج. الوحدة الوطنية ليست هي العلاقة بين فتح وحماس، فلقد تمكن الإسرائيليون من عزلنا عن بعضنا البعض.

سبب هذا الوضع أننا دخلنا في ظل نظرية معينة، وهذه النظرية لم تكن كلها خطأ. وكانت هذه النظرية تقول: إذا استطعنا أن نضع أقدامنا على الأرض الفلسطينية كسلطة وأن نحرر الأرض تدريجيا، وأن نخلق وقائع على هذه الأرض، وأن نجمد الوقائع الإسرائيلية على هذه الأرض، فإننا نستطيع أن نفعل كما فعلوا بأن نخلق أمرا واقعا (de facto) ثم نحول هذا الأمر الواقع إلى شيء معترف به وسيادي (de jure) وله شرعية. وكان يبرر هذه النظرية خمسون عاما من الوقائع التي تؤكد بأننا كنا دوما نخسر المزيد من الأرض، سواء نحن الفلسطينيون الموجودون في المعركة مباشرة أو إحدى الدول العربية أو جميعها. فإذا كسبت مصر أو خسرت كنا نحن الخاسرين، وكذلك الوضع بالنسبة لسوريا والأردن، وذلك بالمزيد من مصادرة الأراضي والاستيطان وطرد

Digitized by Birzeit University Library

أبناء شعبنا. فدعونا نجرب هذه النظرية الجديدة. هل سمعتم عن شخص يسأل السؤال المشهور كيف أذهب إلى أين؟ لا يمكن أن يكون هذا، لابد وأن تعرف إلى أين أنت ذاهب حتى تتمكن من معرفة كيف تذهب. نحن قبلنا أن لا نحدد الهدف النهائي، وأن نبدأ بالحل الانتقالي قبل أن نصل إلى الحل النهائي، رغم أنه في معظم حالات العالم فإن الدول والجماعات المتفاوضة تتفق أولا على الحل النهائي، ومن ثم يضعون حلا مرحليا للوصول إليه إلا نحن، فقد اتفقنا على الحل المرحلي وتم تأجيل القضايا الصعبة إلى المرحلة النهائية حتى نتفق في النهاية على الشكل النهائي للحل السياسي. لماذا قمنا بذلك؟ ولماذا قام الإسرائيليون بذلك؟ نحن وهم ما كنا لنتفق بدون شكل من أشكال المرحلية التي بنيت على أساس نظرية كيسنجر القائلة "الحل خطوة خطوة" والتي أعلنت بعد حرب ١٩٧٣ . نحن كنا نعيش في ظل نظرية كيسنجر التي انتهت فقط منذ ستة شهور، فلم يعد الأمريكيون يؤمنون بالحل على مراحل وباتوا يدفعون باتجاه الوصول إلى الحل النهائي، وهذا الطرح في هذه اللحظة له أخطار شديدة، وعلينا إمعان النظر في طريقة الخروج من هذا المأزق.

باعتقادي أن الظروف العربية والإقليمية والدولية هي التي دفعتنا إلى القبول بمدريد والقبول بنظرية أوسلو لحل المشكلة بشكل مرحلي. أعتقد أننا متفقون على تشخيص لماذا قبلنا بالحل المرحلي. والآن، ما هي شروط الحل المرحلي من وجهة نظرنا؟ لقد كان هناك شرطان للحل المرحلي الناجح: الأول، مرجعية واضحة للحل النهائي، وكان ذلك واضحا من خلال رسالة التطمينات ومدريد وأوسلو، حيث اتفقنا على تطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ومبادلة الأرض بالسلام. فقرار ٢٤٢ يبدأ بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وقد طبق هذا القرار بحذافيره في مصر وتقريبا في الأردن. فلا تستطيع إسرائيل أن تقول أنه لا توجد سابقة لتطبيق ٢٤٢ بكل الأرض وليس بأرض. وسوريا شرعت بمبدأ "نعم، الأرض مقابل السلام، ولكن سلام كامل مقابل الأرض بأكملها"، والمصريون أكدوا ذلك من خلال طابا. الثاني، سباق على الأرض لإقرار الوقائع الفلسطينية بشكل أسرع من الوقائع الإسرائيلية، أي أن هناك مفهوما مطلقا وآخر عمليا. المطلق هو المرجعية، والعملي هو آلية تنفيذها على الأرض.

من هنا، كان الموقف الفلسطيني أنه حتى نصل إلى المرحلة النهائية كان لابد من خلق حقائق على الأرض تتمثل بالسيطرة على حوالي ٩٠٪ من أرض الضفة والقطاع، وهذا الواقع سوف يجعلنا مرتاحين لدى فتح ملف المفاوضات النهائية لأن هناك حقائق على الأرض تدعم موقفنا التفاوضي، بالإضافة إلى الحكومة والاعتراف الدولي وجواز السفر والميناء والمطار . . . الخ. هذه السيادة (de facto) كفيلة بدعم الموقف التفاوضي في المرحلة النهائية. هذا التصور أو السيناريو كان يمضي قدما أيام حكومة العمل، وقد استطعنا تحجيم الاستيطان عندما فتحنا معركة مع رابين على كل شبر في موضوع المستوطنات، وغالبا ما كان يتراجع بما في ذلك في جبل أبو غنيم. وتوصلنا إلى شكل من أشكال تقييد الاستيطان وهو ما يعرف بالقرار (٦٠) الإسرائيلي، والذي

Digitized by Birzeit University Library

الغاء نتنياهو بعد أسبوعين من استلامه للحكم. ويقول هذا القرار "لا تمول الحكومة من أموالها أية توسعات استيطانية، وليس هناك مستوطنات جديدة ولا توسع في المستوطنات القديمة إلا بحدود خمسين مترا من آخر نقطة في المستوطنة، وهذه التوسعات لا تكون إلا للمرافق الضرورية للمستوطنات، وليس لبناء مساكن جديدة". وهذا يعني أنه أصبح هناك صيغة بحيث لم تنشأ مستوطنة واحدة منذ دخولنا غزة وأريحا، وإنما صار هناك صراع لخلق وقائع على الأرض في بعض مناطق وتوسع للسكان أكثر من المساكن. وادعى نتنياهو أن نسبة السكان أيام حكومة العمل السابقة زادت بنسبة ٥٠٪ وهو يريد زيادة حجم المستوطنات بنسبة ٥٠٪ أيضا. نحن لا نملك إحصائيات دقيقة حول نسبة زيادة حجم المستوطنات إبان حكومة العمل السابقة، ولكن ما يقوم به نتنياهو الآن قد يزيد من حجم المستوطنات بما نسبته حوالي ٤٠٠٪.

لقد خضنا معركتين، معركة لتقليص سرعة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي والهويات وكل ما من شأنه نزع حقائقنا عن الأرض وتوسعة الحقائق الإسرائيلية، ومعركة من أجل توسيع حجم رقعتنا على الأرض حتى يصبح لنا وجود على الأرض، حتى عندما نذهب إلى مفاوضات المرحلة النهائية نكون قد كسبنا النقطتين: حقائق فلسطينية على الأرض أسرع من الحقائق الإسرائيلية، ومرجعية ثابتة تعترف بها دول العالم، واعترافا عالميا بحقنا وبالبدائل المتاحة أمامنا عندما نصل إلى الحل النهائي.

ولقد كان هذا صعبا، صحيح أن كلا الحزبين صهيونيان ويريدان الاستيلاء على أرضنا، لكن حزب العمل له رؤية استراتيجية مختلفة عن تلك التي يتبناها الليكود، وذلك حول المكاسب والخسائر التي قد تحققها إسرائيل نتيجة عملية السلام. والفرق الثاني بينهما يتعلق بالمشاعر والمخاوف من الشعب الفلسطيني عندما يتم هذا السلام. هاتان النقطتان مهمتان جدا للعبهما دورا أساسيا في تفكير الفرق الإسرائيلية حول الحل السلمي. حزب العمل دخل بنظرية تقول بأنه في ظل العالم الجديد من مصلحة إسرائيل القفز لخلق إطار سلام دائم بيننا وبين الفلسطينيين حتى ولو كان ثمنه دولة فلسطينية مقيدة والانسحاب من كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ عدا القدس، حيث لا يختلف موقف العمل عن الليكود حول القدس، وعدا أراض يقول يوسي بيلين لا تزيد عن ٥٪ ويقول بيرس أنها لا تزيد عن ١٠٪ من الأرض الفلسطينية. هذا هو الإطار لتفكير حزب العمل، مقابل تطبيع عربي كامل للعلاقات مع إسرائيل. وهذا التطبيع يعطي إسرائيل الفرصة الذهبية لخلق استقرار سياسي يأتي برؤوس الأموال الأجنبية ويجعل من إسرائيل دولة قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد بحيث تتخطى صادراتها التقليدية من الماس والإلكترونيات والزهور، ويفتح أمامها غزو المنطقة العربية المجاورة. وهذا الغزو لا يتم من خلال أجهزة الراديو والحليب المبستر والمكيفات، وإنما يصبح أمام إسرائيل الحصول على أهم شيئين، وهما الطاقة والمياه.

Digitized by Birzeit University Library

وهكذا، فإن إسرائيل بهذا الانفتاح تقلل من حجم اعتمادها على أمريكا وتخرج من قاعدة العزلة وتصبح لديها قدرة حقيقية لهيمنة اقتصادية ومشاركة في الهيمنة السياسية مع الدول الكبرى في المنطقة وتحصل على الطاقة والمياه، وهما الشيئان الرئيسيان اللذان كانا يحلمان بهما. ففي أول عامين من عمر المسيرة السلمية معنا انطلق رابين-بيرس إلى معظم العواصم العربية وتم عقد صفقة غاز مع قطر بمبلغ سبعة مليارات دولار، كما تم تحقيق اتفاق مبدئي مع تركيا لتحويل المياه، واتفاق استراتيجي مع تركيا أيضا لاستيراد غاز روسي وإيراني، ودخلا المنطقة العربية بمشروعات كبرى، صحيح أنها لم تتحقق على الأرض لكنها موجودة، فهناك مخططات للدخول في شبكة الكهرباء المصرية-العربية.

وقد استطاع الإسرائيليون خلق أجواء من الاستقرار السياسي، مما ضاعف قيمة رأس المال في البورصة الإسرائيلية بمقدار ثلاثة أضعاف. وزاد هذا الاستقرار من نسبة صادرات إسرائيل من ٢٪ إلى ٨٪ ، كما ضاعف من عدد السياح إليها، ووضعها على الخارطة العالمية في صناعة الإلكترونيات، ودخلت سوق الأوراق المالية في نيويورك بمشاريع مشتركة مع شركات إلكترونية ومتقدمة في مجال التقنية. ومن هنا، فإن إسرائيل طبقت نظرية السلام من وجهة نظر رابين-بيرس تطبيقا موضوعيا جيدا وأصبحت مشاركة في القرار السياسي في كل المنطقة العربية، فكانت نتيجة السلام معنا أن فُتحت لهم الأبواب من الصين إلى السنغال.

بالنسبة لحزب العمل، هو مستعد لدفع الثمن المتمثل بتقليص سرعة الاستيطان، وتأجيل القضايا الصعبة، وإعطائنا الفرصة لخلق الحقائق على الأرض. وظل الحال على هذا النحو إلى أن وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه. والوضع الذي نحن فيه يعود إلى نهاية الفترة المخصصة للحل المرحلي والاقتراب من الحل النهائي، وهذه مشكلة بدأت تغير من وجهة نظر حزب العمل في الأيام الأخيرة لبيرس. فمواضيع، مثل القدس واللاجئين والاستيطان والحدود، أصبحت قريبة ولابد من بحثها. بالنسبة لهم، الدولة الفلسطينية كانت تمثل أقل المشاكل ، أما الاستيطان، فأعتقد أن حزب العمل كان مستعدا لتقليصه إلى ٥٪. لكن قضيتي القدس واللاجئين تعتبران من المشاكل الكبيرة والمعقدة بالنسبة له. وقد قاتل حزب العمل وحال دون أن يتم التوصل في اجتماعات النازحين لأية نتيجة، رغم أنه كان من المفروض أن يعود كل نازحي عام ١٩٦٧ . وكل محاولة لتطبيق ورقة القدس التي أرسلها بيرس إلى هولس باءت بالفشل. هاتان هما القضيتان الرئيسيتان اللتان واجهناهما باقترابنا من الحل النهائي إبان فترة حكم حزب العمل.

مع مجيء نتنياهو، لم تعد المشكلة على ذاك النحو الذي واجهناه إبان حزب العمل، بل أصبحنا نواجه تغير نظرية الحكومة الإسرائيلية حول المكاسب الإسرائيلية والمخاوف من الشعب الفلسطيني. والحقيقة التي ليس فيها تقليل من قيمة نتنياهو هي أنه لا يفهم نظرية رابين-بيرس، وبالتالي فهو لا يفهم لماذا عليه أن يقدم أية تنازلات. فهو متفاجئ بالمواقف العربية ومواقف الأمم

Digitized by Birzeit University Library

المتحدة ودول عدم الانحياز وغيرها من الدول.

نتنياهو لا يعرف حجم الخسائر التي سوف تتكبدها إسرائيل إذا لم تستمر في المسيرة السلمية. وهو واصل إلى مأزق يتعلق بالتطبيق يكمل المأزق الذي دفعه إليه حزب العمل، وهو الإسراع بالقيام بعكس النظرية، بمعنى أن يقوم نتنياهو بالاستحواذ على أكبر قدر من الحقائق على الأرض وتقليص الحقائق الفلسطينية على الأرض وإلغاء المرجعية، والانتقال فورا إلى الحل النهائي دون أية مرجعية وموازنة ومعادلة على الأرض تختلف جذريا عن المعادلة التي خطط، وكان يطمح إليها، الفلسطينيون. والنظرية الإسرائيلية الجديدة تقول بأن يدفع الجانب الإسرائيلي نحو حل سياسي "حر" دون قيود. عندئذ، تستطيع أن تضمن دعما أمريكيا لما تريد وفي تقرير الشكل النهائي للحل النهائي.

والسؤال الآن، لماذا شعر الأخ أبو عمار بقلق شديد من موضوع إعادة الانتشار فقط من ٢٪ من المناطق الريفية؟ لقد أعلن نتنياهو أن إعادة الانتشار القادمة لن تتجاوز هي الأخرى ٢٪. القصة واضحة، فنتنياهو لا يريد لنا أن نحقق حقائق على الأرض، وهذا ما يقلق الأخ أبا عمار. وليس هذا فحسب، بل أن نتنياهو يعمل على زيادة حجم الحقائق الإسرائيلية على الأرض، ولذلك نراه يزيد من وتيرة تهويد القدس وحجم الاستيطان ومصادرة الأراضي.

وهكذا، فإن مشروع نتنياهو هو إلغاء المرجعية، ومن ثم التفاوض لمدة سنة على الحل الدائم وبنم نسيان المرحلة الانتقالية، وبعدها ننتقل إلى نموذج كامب ديفيد لنتفاوض ستة أشهر أخرى، وإذا فشلنا نعاود البحث عن وسائل وصيغ جديدة. نحن الآن في معركة الحل النهائي، معركة تقرير شكل فلسطين النهائي. ولذا، لم يعد ممكنا للمتفائلين منا القول لمفاوضينا "ارتكبوا ما شئتم من الأخطاء، فلا يزال أمامنا مرحلة الحل النهائي حيث يمكننا تصحيح أخطائكم".

لقد وصلنا إلى مرحلة الأرض والشعب والسيادة النهائية على الأرض. ففي أوسلو كنا نتحدث عن السلطة والصلاحيات والمسؤوليات، أما الآن، فالقصة عن الشعب والأرض. لذلك، أبو عمار لا يستطيع القول بأنه يمكن تجاوز مسألة أبي غنيم مقابل أخذ صلاحيات في المطار والميناء أو الممر الآمن، رغم أهمية هذا الأخير. والإسرائيليون لن يفتحوا الممر الآمن إلا في نهاية الحل النهائي، فهم يريدون أوراقا في معركة الحل النهائي، وجزء من هذه الأوراق هو الإبقاء على تقسيم الشعب الفلسطيني داخليا وخارجيا. هذه هي أوراقهم في المفاوضات النهائية، ويريدون اللعب بها مقابل تخلينا عن موضوع القدس واللاجئين.

وهكذا، فإننا وصلنا إلى مرحلة لا يمكن التراجع فيها أو القبول بتأجيل أو التجاوز عن هذا الموضوع أو ذاك. علينا التشبث بكل متر من الأرض. والسؤال الآن، ما العمل؟ الحقيقة أن الكثير من أدوات العمل رهن بنوع الشخص الذي نتعامل معه، فإذا كان هذا الشخص لا يفهم فحوى ما

Digitized by Birzeit University Library

تهدده به، فلا معنى لتهديدك ولن يكترث هو بالتهديد. كما أن هناك مشكلة نعاني منها دوما من الولايات المتحدة، فهي لديها مشكلة، حيث ترى دوما إسرائيل حليفا استراتيجيا، وفي نفس الوقت ترى نفسها قيما على العالم. والأمران متعارضان، وتعارضهما لم يظهر إلا بعد نهاية الحرب الباردة وتكون العالم الجديد. فإذا أرادت الولايات المتحدة أن تكون قيما على العالم، فإن عليها التصرف بصورة تحفظ الاستقرار ، وضمان الاستقرار في العالم يتطلب أحيانا التضحية ببعض حلفائها الاستراتيجيين أو التضحية ببعض مكاسبهم.

كيف تقتنع الولايات المتحدة بأن مصلحتها، بما فيها مصلحة إسرائيل، ستكون أكبر في حالة لعبها دورا أكثر عدالة؟ هذه هي الأزمة التي نواجهها مع الولايات المتحدة. والذي يزيد المشكلة تعقيدا وجود رئيس أمريكي ضعيف بسبب مشاكله الذاتية وبسبب وجود مجلس شيوخ ونواب بأغلبية جمهورية، ولأن الديمقراطيين وجدوا أنفسهم في منافسة مع الجمهوريين للتقرب من الإسرائيليين. وأصبحت المشكلة في الولايات المتحدة هي ليس من يدعم إسرائيل ومن يؤيد العرب، بل من الذي يؤيد الليكود ومن الذي يؤيد العمل. ولذلك، فالمشكلة ليست في دينيس روس، فهو يهودي أمريكي وجزء من مجموعة تحكم السياسة الأمريكية الآن برؤيتها الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة، المشكلة حقيقة تكمن في السياسة الأمريكية ذاتها. والسؤال الآن: كيف نفك معضلة السياسة الأمريكية، وكيف نفك هذه المعضلة السياسية عن المعضلة الإسرائيلية، وهل الأوراق التي بيدنا قوية؟ الجواب نعم.

علينا أن نلعب أوراقنا بشكل جيد، وعلينا أن نلعب ورقة العمل الجماهيري على الأرض، وورقة التحالف العربي-الإسلامي، وورقة الشراكة مع أوروبا، وورقة عقوبات الأمم المتحدة، لا سيما بعد القرار الأخير. كل هذه الأوراق مهمة، ويجب استكمال الحصار. الثغرة الوحيدة في جدار هذا الحصار هي تركيا. فالمشكلة ليست في نجم الدين أربكان، بل بالعسكر المتحالفين مع وكالة الاستخبارات الأمريكية والجيش الأمريكي، وهؤلاء يطبقون استراتيجية أمريكية في المنطقة بالتحالف، بطبيعة الحال، مع إسرائيل (حلف ثلاثي جديد)، ولابد من كسر هذا التحالف. بالنسبة للنرويج التي امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة لدى عرض مشروع قرار "الاتحاد من أجل السلام" فقد أعلنا أننا لن نزورها، وقد حدا هذا الموقف بالحكومة النرويجية أن ترسل مبعوثيها لإصلاح الخطأ الذي ارتكبته. للأسف، لا نستطيع فعل الشيء ذاته مع الولايات المتحدة. موقفنا قوي وليس ضعيفا، أما الموقف العربي فعلينا تقويته. علينا جذب سوريا، فسوريا أفشلت القمة الخماسية بمعارضتها عقدها لأنها تعاني من مشكلة كبيرة مع تركيا. فلو تمكنا من إنهاء المشكلة السورية-التركية لأصبحت سوريا أكثر قدرة على التحرك ضمن إطار الصراع العربي-الإسرائيلي. بالنسبة للعراق وإيران، فهما على أبواب الخروج من الحصار الأمريكي، وهذا مكسب لنا. لذلك، لا يجوز القبول باجتماع لمجلس الجامعة العربية بدون العراق، لأن العراق إذا لم يحضر اجتماع الجامعة العربية القادم نكون قد ثبتنا وأكدنا أنها خارج إطار القمة العربية القادمة. أوراقنا

Digitized by Birzeit University Library

قوية، فالموقف المصري قوي، كما تمكنا من إلغاء العقد القطري-الإسرائيلي حول تزويد اسرائيل بالغاز. وتحدثنا مع اليونان وتركيا حول موضوع الغاز لإسرائيل، فإسرائيل تلهث وراء الغاز الطبيعي لأن جميع محطاتها الكهربائية لن تعود تعمل خلال السنوات الخمسة القادمة. والماء مشكلة كبيرة لإسرائيل، فهم يبحثون عن إحضار المياه من تحت البحر لأنهم لا يستطيعون تأمين الماء عبر سوريا.

نحن نقترب من وضع حلقة حصار قوية حول الحكومة الإسرائيلية عربيا وإسلاميا ودوليا. ولقد ذهبنا إلى مالطا لوضع أقدام للمبادرة الأوروبية والتي تبدأ بضرورة وقف كل الاستيطان ابتداء من جبل أبي غنيم ودفعنا لها ثمنا هو لقاء ليفي لنقول للأمريكيين أن هناك مبادرة أوروبية.

الورقة المحلية الفلسطينية مهمة كثيرا. أتمنى لو أن هناك آلاف الفلسطينيين الذين يناموا يوميا على جبل أبي غنيم. نريد عملا جماهيريا مستمرا، وهناك فرق بين العمل الجماهيري حتى عندما يتحول إلى العنف وبين القنابل في تل أبيب والقدس. هذه نظرية وتلك نظرية أخرى. العنف الذي نريده هو عنف ضد الاستيطان في أرضنا وهو مفهوم للعالم، فالتصدي بالمظاهرات والحجارة مفهوم ومقبول، وهذا الأمر مهم جدا.

أختتم كلامي بالقول: أمريكيا، علينا أن نثبت لهم كما نثبت للإسرائيليين أمرين هما: أننا مؤمنون بعملية السلام ومستمرون في العمل على ضرورة وصولها إلى منتهاها كما هو متفق عليه في اتفاقيات السلام، ولكننا، في نفس الوقت، لن نقبل بأي تقدم يخالف هذه القواعد، خصوصا فيما يتعلق بالأرض.

وهذه المعادلة هي الرسالة التي حاولنا توصيلها في لقاء الأخ أبي عمار مع الرئيس الإسرائيلي وايزمن. نحن ما زلنا ملتزمين بعملية السلام، لكننا لن نتخلى عن حقوقنا ووقف الاستيطان بدءا بأبي غنيم.

الأمريكيون، ومن خلال زيارة روس الأخيرة، بدأوا يتحدثون عن مقايضة. يقولون لنا بأنهم مستعدون لإقناع الإسرائيليين بوقف الاستيطان من الآن فصاعدا ولكن بشرط أن ندع موضوع أبي غنيم. وتارة أخرى طرحوا وقف الاستيطان في أبي غنيم على أن ينسى الفلسطينيون مناطق استيطانية أخرى مثل جفعات زئيف. جوابنا كان أن هذا الطرح غير مقبول ومرفوض، وأن ما نريده هو وقف كل أشكال التجاوزات الإسرائيلية ابتداء من الاستيطان وانتهاء بسحب هويات المقدسيين.

الموضوع يحتاج إلى صبر ساعة، فلدينا أوراق كثيرة، والأمريكيون يعرفون جيدا أنه إذا لم تعد عملية السلام إلى سكتها فإن المنطقة سوف تنفجر بأكملها. المطلوب الآن هو الصمود حول قواعد العملية السلمية التي دخلنا العملية على أساسها والتي هي: مرجعية واضحة، وخلق

Digitized by Birzeit University Library

حقائقنا على الأرض، ووقف حقائقهم على الأرض الفلسطينية، ومن ثم التقدم نحو المستقبل.

النقاش

د. نهاد المصري: ذكرت أن هناك ثوابت فلسطينية، وهذه الثوابت لم يعد ممكنا التنازل بشأنها أو التراجع عنها، لكن تجربتنا السابقة أظهرت أن موضوع الثوابت كان، دوما، يتم التراجع عنه وأن الضغوط تمارس على الطرف الأضعف، وهو الطرف الفلسطيني. ما هي الضمانات، هذه المرة، بأن لا يحدث تراجع من الطرف الفلسطيني وأن لا يتعرض الفلسطينيون إلى ضغوط إقليمية ودولية؟

أما بخصوص التنسيق الأمني، سابقا كان التنسيق يتم بين عميل وسلطات الاحتلال، أما اليوم فإن التنسيق يتم بين السلطة والسلطات الإسرائيلية، وهذا التنسيق الجزء الأكبر منه يتم حول المواضيع التي تخشاها إسرائيل فيتم تبادل المعلومات بشأنها والقيام باجراءات عملية ضدها.

د. عصام الصروان: السلطة الوطنية، وحتى تتمكن من مواجهة نتنياهو، عليها العمل بصورة فعالة لرص الصفوف، ومراقبة أدائها، وبناء المؤسسات الوطنية على أسس ديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني. فالممارسات السلبية لمؤسسات السلطة تخلق الإحباط والتراجع في أداء العمل الجماهيري. فماذا أعدت السلطة الوطنية لإعادة تقييم أداء السلطة في الداخل ووضع برامج لتفعيل أدائها والعمل الجماهيري؟ أعتقد أنه من المهم التفكير جيدا كيف نتصرف وماذا أعددنا في حالة فشل المفاوضات.

وفاء بشناق: ذكرت أنك تحبذ لو أن الآلاف ينامون يوميا في جبل أبي غنيم. أنا لي تجربة بخصوص وادي التين في طولكرم، فمعظم الذين كانوا يذهبون إليه هم موظفون تابعون لأجهزة الدولة وهؤلاء كان يأتون بصورة لا تدل على أنهم يعرفون ماذا يريدون وما هي غايتهم. لقد ذكرت أن الجماهير هي ورقة ضغط على إسرائيل، أظن أن هذه الجماهير لا تعمل بالضغط على زر يحركها وبضغطة أخرى يوقفها عن الحركة. الجماهير بحاجة لمن يحترمها ويقدر دورها، لا أن يحصل لها مثلما حصل للمعلمين الذين عبروا عن مواقفهم فتم سجن بعضهم. والسؤال: ماذا أعددتم ، أنتم في السلطة التنفيذية، لتشجيع المواطن على المشاركة، لاسيما في تأكيد حق المواطن في أن يعبر عن موقفه فيما يراه خطئا وفيما يراه صوابا، حتى وإن كان ذلك يمس السلطة؟ المواطنون بحاجة إلى قانون يحفظ لهم حقوقهم ويدافع عن قضاياهم الأساسية.

ماجدة فضة: لقد فهمت من كلام الدكتور نبيل شعث أنه لا توجد استراتيجية فلسطينية واضحة المعالم، فالموجود فقط هو ردود فعل فلسطينية لاستراتيجية إسرائيلية أو أمريكية. كما أنه من الملاحظ عدم وجود استراتيجية فلسطينية في حالة فشل المفاوضات السياسية.

جمال سليم: أستطيع تقسيم كلمة الدكتور نبيل شعث إلى قسمين: القسم الأول قاتم إلى حد

Digitized by Birzeit University Library

كبير، أما القسم الثاني فقد بدا فيه الدكتور متفائلا، حيث طرح وجود بدائل وأوراق فلسطينية قوية، مثل الحصار وعزل إسرائيل . . . الخ. سؤالي هو: قبل المفاوضات السلمية الراهنة كانت إسرائيل معزولة على عدة مستويات (الأمم المتحدة، والعالم العربي والإسلامي)، ولم يؤثر ذلك عليها بتاتا. فلماذا القول بأن الحصار والعزل الآن سوف يؤثر عليها ويدفعها إلى دفع ثمن من أجل كسر هذا الحصار؟ الملاحظة الثانية هي حول التنسيق الأمني. فمع اشتداد الأزمة في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية كان الجانب الفلسطيني يعلن ليلا ونهارا أنه لا تنسيق أمني بدون حدوث تقدم في المواضيع الأخرى، لكننا لاحظنا حدوث تراجع فلسطيني وقبولا بالتنسيق الأمني بدون أن يربط ذلك بأية مواضيع أخرى. الواضح أن ما يهم الإسرائيليين هو الموضوع الأمني، والفلسطينيون ينزلون عند الرغبات الإسرائيلية الأساسية. كيف تنازل الفلسطينيون بلا مقابل عن هذه الورقة المهمة جدا؟ وإذا كان لي أن أجتهد فإن هذه الحالة تنسحب على مجمل القضايا العالقة في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية. الورقة الأساسية الفلسطينية تتعلق بالجماهير الفلسطينية، لكننا لا نجد أية مصداقية أو جدية في التعامل مع هذه الورقة. فليس هناك حوار جدي ومسؤول بين أطراف الطيف الفلسطيني، ولا السلطة تحاول فهم واستثمار وجود المعارضة الفلسطينية في المفاوضات. فنتنياهو، وقبله رابين، يستخدم ورقة المعارضة الإسرائيلية بصورة فعالة لابتزاز الجانب الفلسطيني. والعكس هو الصحيح، فالاعتقالات مستمرة ضد المعارضة وسياسة إضعاف العمل الجماهيري تسير على قدم وساق، فضلا عن مظاهر الفساد والاستزلام والمحسوبية، وهذه المواضيع تضعف ورقة الجماهير.

د. **نبيل شعث:** بالنسبة الموضوع التنسيق الأمني، أعتقد أننا علينا الاتفاق أولا على أن العمليات ضد الإسرائيليين والتفجيرات لا تعتبر ورقة ضغط فلسطينية. أما ورقة العمل الشعبي على الأرض لوقف الاستيطان فتعتبر ورقة ضغط لصالحنا. الانفجار الذي جرى في تل أبيب هو الورقة الوحيدة التي كانت ضدنا طوال الأشهر الست الأخيرة. فالعمل يقاس بنتائجه. وكانت هذه الأعمال ورقة بيد نتنياهو ضدنا واتهمنا بالإرهاب وأننا ضد السلام. التنسيق الأمني يعني أن تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها عندما يأتي إليها معلومات من الطرف الآخر، لكن لم ينتج عن هذا التنسيق الأمني، ولو لمرة واحدة، أن تم تسليم فلسطينيين لإسرائيل. والشكوى الإسرائيلية المرة أننا عادة ما نقوم بالاستجابة باعتقال شخص أو أشخاص لمدة محدودة ومن ثم يطلق سراحهم. فهم يقولون أننا لسنا جادين في مقاومة العناصر المتطرفة. استراتيجيتنا هي رفض أعمال العنف والتركيز على العمل السياسي وتجنيد كل الطاقات لتعزيز مفهوم العمل السياسي. وقد طلبنا المشاركة الأمريكية في التنسيق الأمني لكي تثبت لهم أننا جادون في العمل السياسي وأن الإسرائيليين هم الذين يسعون لتفجير العملية السلمية. وفي أول جلسة مباحثات أمنية ثلاثية كان ملف عمليات "الشين بيت" في غزة هو أول قضية طرحت لكي نقول للأمريكيين أن الطرف الإسرائيلي عندما لا يجد مبررا لاتهامنا بالإرهاب، وبالتالي

Digitized by Birzeit University Library

التسويف، فإنه يجند أناسا للقيام بهذه العمليات.

أما مسألة توحيد طاقات شعبنا، فأنا أدرك تماما أنه إذا أردنا أن نفعّل طاقات شعبنا فلابد وأن تكون حكومته على قدر المسؤولية وطموحات هذا الشعب. ولكن الوصول إلى هذه الحكومة يحتاج إلى أدوات وآليات عمل وجهد طويل، وأتمنى أن يتمكن المجلس التشريعي من فعل شيء بهذا الخصوص. وأعتقد أن شخصياتنا الوطنية عليها أن تقوم بعمل تبدو فيه وكأنها تريد مساعدة السلطة وأبي عمار لا أن تحرجهما. الحوار مطلوب وعلينا تثبيت مفهومه، ولست مع حماس في ترك أو مقاطعة الحوار مهما كانت الأسباب. أنا، حقيقة، ضد كل التصرفات التي عولجت فيها قضية المعلمين، وفي نفس الوقت ضد كل مطالب المعلمين. لا يمكن رفع رواتب المعلمين بنسبة ٣٠٠٪. كان يجب أن يناقش كيف يمكن للسلطة أن ترفع رواتب الحد الأدنى لتواكب الأوضاع الاقتصادية الراهنة. والحل لا يمكن أن يكون ذلك الحل الساخر الذي يدعو إلى وقف كل أشكال الصرف الباذخ الذي يمارسه البعض. صحيح أن المصاريف الباذخة التي تقوم بها شريحة خطأ فادح بحد ذاته، ولكن ليس ذلك هو الذي يحل كل المشاكل. على اية حال، كان يجب فتح الحوار مع المعلمين وكان لابد وأن يتم التوصل إلى حل، بل إلى حلول كثيرة وعديدة.

الحصار لإسرائيل الآن يختلف عن ذلك الحصار الذي كانت تعيشه إسرائيل قبل انتهاء الحرب الباردة. فقبل الحرب الباردة كانت إسرائيل بمثابة كنز لأمريكا كونها الحليف الوحيد ضد روسيا والعالم العربي وحماية النفط. وعندما انتهت الحرب الباردة سقطت كل الاعتبارات السابقة ودخلنا العالم الجديد الذي يعتمد على المنافسة، ولم تعد إسرائيل قادرة على العيش على المعونة الأمريكية، لاسيما بعدما نما اقتصادها وأصبح دخلها القومي يساوي ثمانين مليار دولار سنويا، بمعنى أن هذه المعونة لا تزيد عن ١٠٪ من الدخل القومي في حين كانت هذه المعونة تشكل في سابق الأيام حوالي ٥٠٪ من الدخل القومي الإسرائيلي، وهذا، بكل بساطة، يضعف حجم هيمنة الولايات المتحدة على إسرائيل. لذلك، فإن الحصار مزعج جدا بالنسبة للإسرائيليين، فقد نما اقتصادهم بصورة مذهلة وأصبح هذا الاقتصاد لا يحتمل إغلاق الأسواق فجأة، وهذا الاقتصاد بحاجة إلى طاقة ومياه، وهذا هو الفرق بين اقتصاد الأغنياء واقتصاد الفقراء، فالفقراء يستطيعون تحمل الحصار أكثر من الأغنياء.

د. أفنان دروزة: أنا أعتقد أننا يجب أن نضع العالم أمام مسؤولياته، لاسيما وأن هذه الدول كانت شاهدا على التوقيع على الاتفاقيات. ولابد من التوضيح عالميا أن العمليات الفلسطينية ما هي إلا ردود فعل على أعمال الإرهاب الصهيونية ومصادرة الأراضي. وأرى أن السلطة عليها العودة إلى العالم العربي لأن ذلك من أقوى الأوراق التي يمكن أن تمتلكها.

د. نديم عوض: أعتقد أن العمليات التي نفذت في تل أبيب، تماما مثل العمليات التي نفذت في غزة، كانت تقف الشين بيت وراءها.

Digitized by Birzeit University Library

منذ ثلاث سنوات ونحن نفاوض الإسرائيليين، ومع احترامي لوفدنا المفاوض فإنه لم يتغير، في حين أن الإسرائيليين يتغيرون ومعهم طواقم وخبراء استراتيجيون. لذلك، أرى ضرورة رفد وفدنا بالخبراء والكفاءات العلمية والتي أعتقد أنها متوفرة ومستعدة لتقديم كل أشكال العون لمفاوضينا.

د. نبيل شعث: أنا مع التأكيد دوما على مسألة المرجعية، ولذلك، فنحن اعتبرنا موقف النرويج في الأمم المتحدة سابقة خطيرة. فقرار الأمم المتحدة الذي صوتت عليه (١٣٤) دولة، وهو الأول منذ عام ١٩٥٠ (الحرب الكورية)، يعطي للأمم آلية تنفيذ بما فيها آلية عقاب. وبالتالي، هذا القرار هو إعادة تأكيد المرجعية ودور الأمم المتحدة في تنفيذ هذه المرجعية.

ونحن نتابع مع الأوروبيين والأمم المتحدة من خلال التأكيد على أن تصدير إسرائيل لأي منتج تم إنتاجه في القدس أو مستوطنة يعتبر مخالفا لاتفاق الشراكة الأوروبي- الإسرائيلي. وإذا أثبتنا أن إسرائيل تمنع تصدير منتوجاتنا لأوروبا فإن هذا يخالف اتفاق الشراكة الأوروبي-الإسرائيلي. وضمن قرارات المرجعية أنه إذا أنفقت إسرائيل أي مبلغ على الاستيطان، فإن هذا يعطي الأمم المتحدة صلاحية الطلب من الدولة التي قدمت المال أن توقع عقوبات على إسرائيل. هناك آلية نعمل عليها الآن لتأكيد المرجعية.

بالنسبة لعملية تل أبيب، الشخص الذي قام بها معروف جيدا للشين بيت واعتقل ثلاث مرات وعاش في تل أبيب لمدة سبع سنوات، ولدينا معلومات كثيرة حول العملية التي قام بها. إسرائيل، حقيقة، تفتعل العنف لكي تتحدى قرارات الأمم المتحدة.

بالنسبة للخبراء الفلسطينيين العاملين مع الوفد المفاوض، كان عددهم عندما بدأنا مفاوضات مدريد ١٥٤ خبيرا، وفي مفاوضات واشنطن كانوا حوالي سبعين خبيرا. للأسف الشديد كلما مضينا في المفاوضات أخذ عدد الخبراء بالتناقص. وقد بلغ الوضع فينا أن فريقنا المفاوض لم يعد فيه خبراء، بل مفاوضون فقط. لذلك، أنا أقول أنه قد آن الأوان لكي تعود طواقمنا وخبراؤنا للعمل مع مفاوضينا. وأنا أدعو مراكز أبحاثنا أن تقوم بوضع خطة عمل مشتركة للقيام بأبحاث لخدمة مفاوضينا. وأنا على استعداد لتقديم الدعم المادي لهذه الأبحاث مع الحفاظ على استقلالية هذه المراكز. وفي نفس الوقت، أدعو إلى تطوير فريقنا المفاوض بحيث يضم خبراء لا سيما في القانون.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

الاستيطان في جبل أبي غنيم
أصداء عملية تل أبيب
وقضية بارأون - الخليل

محمد فياض صلاحات*

عزم وإصرار مسبق على الاستيطان

رغم المعارضة والتحذيرات من جهات متعددة في العالم ككل، بما فيها بعض الأوساط الإسرائيلية، قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية حول القدس، والمكونة من ١٢ عضوا برئاسة نتنياهو، وبعد جلسة دامت ثلاث ساعات ونصف في ٢٦ شباط ١٩٩٧، الشروع في تنفيذ المخطط الاستيطاني في جبل أبي غنيم (هار حوماه كما يسميه الإسرائيليون). فقد صرح دافيد بارإيلان آنذاك بأن الجرافات الإسرائيلية ستبدأ في العمل خلال الأسبوع أو الأسبوعين القادمين (البوست، ١٩٩٧/٢/٢٧). كما هدد نتنياهو بأنه سيواجه العنف العربي بقوة وبأنه قد تم اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة، فالجيش متأهب والتعزيزات أرسلت إلى القدس وعلى طول الحدود مع المناطق. وعلى الرغم من أن عامي إيلون، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية، كان قد حذر سابقا من أن الاستيطان في جبل أبي غنيم سيؤدي إلى العنف، إلا أن المشاركين في جلسة اللجنة الوزارية لم يتوقعوا حدوث عنف حتى منتصف آذار وذلك لعدة أسباب هي:

١- لأنهم يعتقدون بأن عرفات لا يريد أن يعرض أول انسحاب من المتوقع أن يتم في بداية شهر آذار التالي للخطر.

٢- لأن الظروف القائمة آنذاك كانت تختلف عن التي كانت سائدة في أيلول الماضي.

٣- لأن عرفات كان يحضر لزيارة واشنطن ولا يريد عنفا.

---

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير السياسة الفلسطينية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

٤- ولأن المصريين الذين تشددوا وصلبوا المطالب الفلسطينية خلال محادثات الخليل يبدو أنهم ينصحون بالاحتراس والحذر.

لقد كان أول قرار بإقامة الحي اليهودي في جبل أبي غنيم قد اتخذ في نيسان عام ١٩٩١، وامتنعت الحكومات الإسرائيلية آنذاك عن تنفيذه لاعتبارات سياسية (يديعوت أحرنوت، ٢/١٦/ ١٩٩٧). وكان الهدف من هذا المشروع الاستيطاني هو "خلق تواصل استيطاني يهودي في جنوب شرقي القدس، حيث سيسكن الحي في ختام المرحلة الثانية ٣٢ ألف نسمة وسيشكل، إلى جانب غيلو وتلبيوت وجفعات همتوس المخطط لها، تواصلا مدنيا يهوديا يقترب من ١٢٠ ألف نسمة جنوب شرقي القدس (معاريف، ١٩٩٧/٢/٢٦). وقد أفصح نتنياهو في ختام جلسة الأمن والخارجية التابعة للكنيست عن العزم والإصرار على الاستيطان بقوله "بودي أن أوضح على نحو قاطع بأننا سنبني في كل أجزاء القدس بما فيها هار حوماه، فنحن نرى أن هذا البناء حاجة حيوية لاعتبارين هما أزمة السكن في العاصمة، ولأن هذا جزء من حقنا السيادي في القدس" (هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٦).

وكان ١٧ عضو كنيست من الائتلاف الحكومي (قوة ١٧) قد أنذروا رئيس الوزراء نتنياهو بأنهم سيرون أنفسهم غير ملزمين بالائتلاف إذا لم يتم البناء خلال أسبوعين في جبل أبي غنيم بالإضافة إلى شق شارع ٤٥ كمطلب ثان (يديعوت أحرنوت ١٩٩٧/٢/١٨). وقد رأت صحيفة يديعوت أحرنوت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٨ أن جبل أبي غنيم قد تحول إلى إجماع وطني وأن نتنياهو يعرف ذلك، وأن "تهديدات الفلسطينيين تفرض علينا البدء فورا بالبناء، فمن شأن هذا القرار أن يثبت ولاء نتنياهو للقدس". وإذا كان الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحركة شاس، قد رأى بأن بناء الحي اليهودي يجب أن يتم ولكن بحكمة وحذر، فإن صحيفة الجيروزلم بوست قد رأت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦ أن الفلسطينيين هم الذين ينتهكون اتفاقية أوسلو بمحاولتهم التدخل في القدس والتي تعتبر حسب المادة ١٧ من هذه الاتفاقية غير واقعة ضمن ولاية السلطة الفلسطينية. وأوضحت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ٢/٢٦/ ١٩٩٧ أن اليسار (ممثلا بحزب العمل) واليمين (ممثلا بحزب الليكود) الإسرائيليين متفقان على أن إسرائيل تحتفظ بحق السيادة في البناء في القدس ولكن الخلاف بين الجانبين هو حول التوقيت فقط. فاليسار يقول بالانتظار واليمين يرى في ذلك خضوعا لتهديدات العرب.

أوسلو وأبو غنيم بفهم إسرائيلي

يعتقد معظم الجمهور اليهودي في إسرائيل (٥٥٪) أنه يسمح لإسرائيل، حسب اتفاقيات أوسلو، البناء في جبل أبي غنيم، ويؤيد هذا الجمهور مبدئيا (٧٢٪) البناء في هذا الجبل رغم معارضة الفلسطينيين، وذلك حسب استطلاع مقياس السلام الذي جرى بين ١٨-٢٧ شباط ١٩٩٧ (هآرتس، ١٩٩٧/٣/٥) . ويعتقد ٥٦,٥٪ من الجمهور اليهودي، أيضا، أن الفلسطينيين هم

Digitized by Birzeit University Library

الذين ربحوا أكثر من عملية أوسلو. وقد رأى يهوشع بورات وتحت عنوان "حي أبو غنيم ولد في أوسلو" (معاريف، ١٩٩٧/٣/٥) أن محاولات سيطرة الفلسطينيين على القدس هي السبب الرئيسي الذي دعا الحكومة إلى اتخاذ قرار البناء في جبل أبي غنيم. فلو امتنعت الحكومة عن أعمال البناء في شرقي القدس لكان الأمر قد فسر من قبل الجانب الفلسطيني كما لو أن هذا الجانب قد حقق قراره وأن المدينة الشرقية هي بحوزته ولم يبق إلا إحراز تسوية بإعادة الممتلكات وعودة اللاجئين إلى القدس الغربية. كما وصف جيرالد شتاينبيرغ، وهو زميل بحث كبير في مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية في جامعة بارإيلان، وتحت عنوان "المشكلة في طبيعة اتفاق أوسلو" وصف البناء في جبل أبي غنيم بأنه "جزء من المعركة للسيطرة على القدس، هذه المعركة التي أصبحت حتمية مع اتفاقيات أوسلو، حيث أصبحت قضية القدس مفتوحة للتعايش" ورأى كذلك أن مهندسي اتفاقيات أوسلو قد أملوا بسذاجة بأن قضايا القدس والحدود والمستوطنات مع الزمن ستناقش على طاولة المفاوضات وأن الفترة الانتقالية ستؤدي إلى خلق ثقة كافية وتعاون لجسر الهوات بين الطرفين (الجيروزلم بوست، ١٩٩٧/٣/١٤).

وكذلك أهداف ليكودية

كتب الصحافي الإسرائيلي ديفيد ماكفسكي في صحيفة الجيروزلم بوست (ترجمة القدس بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢) وتحت عنوان "القدس آخر المواقع الأيديولوجية لحزب الليكود" يقول أن القرار بالبناء في جبل أبي غنيم لم يأت بدافع من حاجة رئيس الوزراء لتأسيس موقف قبل محادثات السلام النهائية حول القدس فحسب وإنما لتعويض رئيس الوزراء وحزبه بشيء ما طالما شعروا بافتقاده منذ حلمهم الاحتفاظ بالضفة الغربية. فقد تخلى أعضاء الليكود عن السيطرة الكاملة على الضفة الغربية وما عادت هذه السيطرة في نظرهم فكرة واقعية. وقد أضحت القدس بالنسبة لهم محور تركيزهم. فرئيس بلديتها أولمرت قال في مقابلة صحفية معه "بالنظر إلى التنازلات التي قدمت للفلسطينيين، فإن مركز الحزب بالنسبة لليكود قد انتقل إلى القدس، وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت البناء الاستيطاني في جبل أبي غنيم مسألة مهمة". وكان أولمرت قد قال قبل ذلك بوقت قصير "إذا لم يكن هناك هار حوماه، فلن يكون هناك بيبني". وللقدس، كذلك، هدف آخر هو ملء الفراغ الأيديولوجي لدى الليكود، فقد أصبحت آخر موقع أيديولوجي بالنسبة له.

إن رؤية نتنياهو لاتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين تتمثل في التخلي عن نصف الضفة الغربية مقابل الاحتفاظ بالتجمعات الاستيطانية ووادي الأردن. وهذه الرؤية من شأنها أن تغيظ ناخبي حزب الليكود غير أن القدس تبقى محافظة على التوازن المغناطيسي لهذه الرؤية. ولهذا، فليس من الغريب أن يصرح نتنياهو بقوله "إن معركة القدس قد بدأت ونحن في أوج المعركة ولا أعتزم أن أخسرها" (معاريف، ١٩٩٧/٣/١٦)، وأن يصر ميخائيل إيتان على ضرورة "تجاهل الضغط وتجاهل الجميع" والبدء بالبناء، ذلك لأنه كما يقول نتنياهو "إذا تراجعنا الآن فإننا سنخسر

Digitized by Birzeit University Library

كل شيء. فهذه المرة لا يدور الحديث عن الخليل ولا عن مسائل هامشية وإنما عن القدس، ومن أجل هذا فزت في الانتخابات، من أجل هذا انتخبت، وأنا مؤمن بهذه الطريق بكل كياني وروحي، لا أعتزم التنازل إطلاقا". كل هذا ما كان ليرضي إسحق شامير الذي هاجم نتنياهو لأنه "لم يقرر بناء حتى مستوطنة واحدة في الأشهر التسع الأخيرة" (هآرتس، ١٩٩٧/٣/٧) وأوضح شامير بأن هذا الأمر يعتبر "لائحة اتهام ضدنا لا يستطيع أحد أن يبرئ نفسه منها. فطالما أن المناطق فارغة وطالما لم تقم بها مستوطنات جديدة فإننا لن نتقدم بل ننسحب، وكل يوم يمر دون بناء في المناطق يعتبر هزيمة لليكود". ودعا شامير أعضاء مكتب الليكود إلى القتال من أجل وضع حد لهذه الهزيمة، وأكد أن شعب إسرائيل وحكومته سيقفان الآن أمام خيار واحد فقط: إما الضفة الغربية أو وضع حد لتحقيق الصهيونية. وأمام هذا الإصرار والتحدي ليس من الغريب أن يهدد تساحي هنغبي، وزير العدل في حكومة نتنياهو، بأنه "إذا استخدم عرفات القوة ضدنا، فإن ذلك سيكون نهاية المسيرة السلمية، وإن ردنا سيصل إلى عرفات نفسه. وإذا ما وقعت الحرب فإننا سنخوضها حتى النهاية" (معاريف، ١٩٩٧/٣/١٦).

وماذا يقول الآخرون؟

على صعيد المعارضة الإسرائيلية اعتبر عوزي برعام (حزب العمل) أن القرار بالبناء يعبر عن انعدام المسؤولية الوطنية والتفريط بالمسيرة السلمية وهو قرار بائس وخطير وستكون قضية جبل أبي غنيم أكبر من قضية النفق. وأردف يوسي بيلن يقول بأن الشعب كله قد بات يعرف بأن رئيس الحكومة يقوم بخطوات غبية أخرى تنبع من عناد طفولي وعمى سياسي وستؤول إلى إلحاق الضرر بمصالح إسرائيل (معاريف، ١٩٩٧/٣/١٦). أما تيدي كوليك (حزب العمل) والذي طالما شغل منصب رئيس بلدية القدس، فقد كان أكثر وضوحا، حيث أيد قرار نتنياهو ولكنه قال بأن الذي يزعجه منه هو الأسلوب "فقد أقمنا الكثير من البناء ولكن الليكود يشعر بأن عليه أن يعلن عن أي شيء أولا". أما أوري أفنيري (حركة السلام) فقد ألقى على قضية الاستيطان في أبي غنيم أضواء أخرى، حيث كتب في معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٣/٤ (ترجمة الأيام) يقول "لقد بات الأسلوب معروفا. فحين يريدون اغتصاب أرض وإقامة مستوطنة عليها فإنهم يلصقون بها قبل كل شيء إسما عبريا، وهكذا تحول جبل أبي غنيم إلى هار حوماه. حقا، إن هذا الاسم مناسب، لهذا الجبل يضمن إقامة سور (حوماه) بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سور من الحقد والكراهية. فالكاذبون الرسميون يقولون أن الحي ضروري من أجل إسكان اليهود. من الممكن أن يكون ذلك في النقب الخالي، ولكن هناك صفقة جديدة، إذ هناك من يربح كثيرا جدا من الأموال من أراضي هذا الجبل. فأصحاب المليارات الذين يمولون نتنياهو سيربحون عدة عشرات، بل مئات الملايين، وكذلك أصدقاء درعي وبوروش. إنه سكن للأصوليين والهدف هو إثراء الأصدقاء وإغلاق دائرة المستوطنات التي تحيط بالأحياء الفلسطينية للقدس كطوق شديد، وحينها، كما يقول الخبراء، سينسى الفلسطينيون القدس، إذ سيدركون أنه ليس لهم ما يتحدثون عنه. سيأخذون مكانها أبو

Digitized by Birzeit University Library

ديس مثلما يحلم بيلن وميخائيل إيتان. سيعقدون صفقة مع نتنياهو ويحصلون على ٢٪ أخرى في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار. ولعل غباء شارون ورفول في لبنان (٦٥٠ قتيلا) أو بيرس وديان في عملية قاديش (١٧٠ قتيلا) سيكون صفرا أمام الكارثة التي تكمن في ثنايا هذه الفكرة.

لقد اعتبرت صحيفة **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ أن أسهل الردود على مؤتمر غزة الدولي الذي دعا إليه عرفات بهذا الشأن هو التجاهل. "فعرفات خفف من الضغط الذي يثقل على كاهله، ونحن ما زلنا نواصل العمل وعلى نتنياهو عدم التراجع لأن التراجع دون مبرر يعتبر استسلاما لعرفات. فثمة نوعان من العدل: الأول خاص بنا والثاني بكل من يقف ضدنا". وتحت عنوان "تظاهرة دبلوماسية في غزة" كتبت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ تقول "إن هذه الدول تدرك البند الوارد في أوسلو والذي يحظر على السلطة الفلسطينية إدارة سياسة خارجية مستقلة وإقامة اتصالات مع ممثلي دول أجنبية باستثناء الاتصالات الاقتصادية".

وعلى الصعيد الدولي وصفت الولايات المتحدة القرار الإسرائيلي بالبناء في جبل أبي غنيم بأنه "لا يؤدي إلى بناء الثقة، وأنها كانت تفضل قرارا آخر". والاتحاد الأوروبي أعلن عن أسفه العميق، والزعماء العرب في إسرائيل طالبوا الحكومة بعدم إعطاء أمر بالبناء. الدول العربية استنكرت، وعرفات دعا مجلس الأمن والجامعة العربية لوقف البناء لأن هذا يعتبر محاولة لمحاصرة القدس (**الجيروزلم بوست**، ١٩٩٧/٢/٢٧).

أصداء عملية تل أبيب

أثارت العملية الانتحارية التي وقعت في مقهى تل أبيب في ٢١ آذار ١٩٩٧ ردود فعل مختلفة لدى الأوساط الإسرائيلية. فقد كتبت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها في ١٩٩٧/٣/٢٣ وتحت عنوان "دم وأجراس" تقول "إن الظاهرة الخطيرة والمثيرة للقلق هي الدعم المتزايد وسط شعوب المنطقة لاستبدال الدبلوماسية بالعنف، وإن فشل المسيرة السلمية الكبير لا يتمثل تحديدا بالأزمات السياسية بل بحقيقة أن العداء بين الشعوب بقي كما كان". أما صحيفة **معاريف** فقد وصفت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٣ عيد المساخر الذي صادف في تلك الفترة بالعيد الحزين، "وهو العيد الذي يحزن فيه الناس، لأن الكارثة كانت متوقعة والجميع، العدو والصديق، كانوا قد حذروا نتنياهو عند بداية العمل في جبل أبي غنيم من أن الإرهاب سوف يستأنف" وقالت "لا دليل على أن عرفات أراد الإرهاب ... وإذا كانت حكومة الليكود لا تستطيع استيعاب المسيرة فعليها أن تتخلى عنها، وقد تكون حكومة الوحدة الوطنية هي الكفيلة بإخراجها من الطريق المسدود". وتحت عنوان "الضوء الأخضر" كتب أوري أفنيري في صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٤ يقول: إن المخابرات الإسرائيلية لم تستطع وقف العمليات طوال ٣٠ سنة من الاحتلال ويخيل لها أن المخابرات الفلسطينية تستطيع فعل ذلك. إن هذا لهراء فعدم وقوع عمليات طوال عام

Digitized by Birzeit University Library

لم يكن بسبب القيادة الفلسطينية وسلطات أمنها، بل إن الرأي العام الفلسطيني من أقصاه إلى أقصاه قد عارض العمليات لأن الجماهير اقتنعت بوجود عملية سلمية. إنها مسيرة مصابة بالخلل مشبعة بالآلام وخيبة الأمل، خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف. كان يبدو للفلسطينيين أن ثمة تقدم نحو الأمل الوردي ألا وهو إنهاء الاحتلال والاستقلال والدولة الفلسطينية وحل عادل في القدس. ولكن قضية أبي غنيم أقنعت الرأي العام الفلسطيني بأن المسيرة ليست إلا خداعا في خداع وأنه ليست هناك مفاوضات بل إملاءات إسرائيلية، فوصلوا إلى درجة الغليان. ورجال حماس أدركوا أن الرأي العام الفلسطيني سيبارك العمليات وهذا هو الضوء الأخضر. وحمل أنبيري المسؤولية لنتنياهو الذي يريد "إرضاء المجانين في الائتلاف والمشاغبين في حزبه والمتطرفين بين المستوطنين، وربما من أجل إرضاء والده ووالدته سيهدم مسيرة السلام. والشركاء في الجريمة هم حزب العمل الجبان غير القادر على النطق بكلمة جريئة واحدة والمستعد لبيع جدته من أجل مقعد في الحكومة. إن أعمال نتنياهو هي الضوء الأخضر". وقد رأت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٤ أن الحكومة الإسرائيلية قد "استبدلت شعار السلام الآمن بشعار إرهاب أو سلام". وعلق موشيه آرنس على الوضع بقوله "إن التجربة تعلمنا أن الحل الأفضل لمواجهة الإرهاب يكمن في التوقف عن تشغيل العمال الفلسطينيين ولتتحمل الدول العربية الغنية ودول أوروبا مسؤوليتها عن توفير فرص العمل لهم" (هآرتس، ١٩٩٧/٣/٢٧).

تزايدت الدعوات في الائتلاف الحكومي لإقامة حكومة وطنية على خلفية الوضع الأمني وخاصة بعد اقتراح رئيس الحكومة نتنياهو التفاوض حول التسوية الدائمة والأزمة التي نجمت في أعقاب العملية في تل أبيب. وعلقت صحيفة يديعوت أحرنوت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٤ على إرجاء المفاوضات مع الفلسطينيين محملة المسؤولية للفلسطينيين الذين أوقفوا هذه المفاوضات قبل العملية احتجاجا على البناء في جبل أبي غنيم وحجم المرحلة الأولى من الانسحاب، وتساءلت الصحيفة "لماذا كنا نتخذ عقوبات أشد حين كنا ضعفاء ولكن حين أصبحنا أقوياء لم نعد نجرؤ على اتخاذ مثل هذه العقوبات الشديدة؟" ليست هذه اللهجة ببعيدة عما ذكرته غوئيلا كوهين في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦ حين قالت إن إسرائيل قد فقدت إرادتها في القتال ولذلك تخلت عن أرض إسرائيل الكبرى، وتابعت تقول "لا أدري كيف بدأ هذا المرض في تقويض شعب إسرائيل روحيا، ولكنني أدرك جيدا أن هذا حصل سياسيا وأخلاقيا في اللحظة التي قررنا فيها التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. إنه تعاون مع عدو يريد أن يسكن مكاننا وعلى أرضنا". لقد رأى نتنياهو أن جبل أبي غنيم ليس هو الذي أدى إلى الإرهاب بل التوقعات المبالغ بها من قبل الفلسطينيين هي التي أدت إلى ذلك. وهكذا، فإن نتنياهو قد عاد إلى جذوره، فبدلا من الاقتباس من كتابه "مكان تحت الشمس" عاد لاستقاء القوة من كتابه الأول "كيف يمكن للغرب أن يهزم الإرهاب" (هآرتس، ١٩٩٧/٤/٨، ترجمة الأيام).

Digitized by Birzeit University Library

أهي الحيرة أم البراغماتية؟

كتب يعقوب إيرز في صحيفة معاريف (ترجمة الأيام بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠) في معرض حديثه عن نتنياهو قائلا: إن نتنياهو قد وجد نفسه محشورا في الزاوية يتلقى الضربات من اليمين واليسار. إنها ضائقة واضحة للعيان. فاليمين المستوطن والقوة الأيديولوجية الصعبة لليكود، إضافة إلى عدد من المتسلقين في الائتلاف يسعون لعرقلة عمل هذا الرجل الذي لم يستجب لمطالبهم طوال الأشهر التسع في الحكومة. إنهم يعدون له مشاكل برلمانية. فقد تحول مركز الليكود ضده بسرعه، فقضية المستشار القضائي بارأون تلقي بظلالها الثقيلة عليه بالمعنى الشخصي والسياسي، وحتى لو انتهت دون لائحة اتهام ضده فإن من شأن هذه القضية أن تحتل مركز الصدارة في الاهتمام الجماهيري وتثير أسئلة كثيرة حول كيفية اتخاذ القرار في الحكومة. إن نتنياهو يتقدم في طريق السلام كقارب يصارع الأمواج يعلو وينخفض، فهو يقرر إعادة الانتشار ويقرر البناء في جبل أبي غنيم، يلاطف الرأي العام في العالم بقرار الحكومة الأخير بالانسحاب ويمتص الانتقادات بشأن إغلاق مكاتب السلطة الفلسطينية في شرقي القدس، ولكن محوره الاستراتيجي لم يتضح بعد.

لقد تساءل نتنياهو حول فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية متفق عليها للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين قائلا "إنني أسأل نفسي دائما عما إذا كان توسيع الحكومة سوف يؤدي إلى نتائج أفضل في قدرتنا على إنهاء المفاوضات مع الفلسطينيين، وما إذا كان عرفات سيكتشف وجود حكومة داخل حكومة، ويستطيع أن يلعب بالواحدة ضد الأخرى" (هآرتس، ١٩٩٧/٤/١٣)، ورأت صحيفة يديعوت أحرنوت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣ أنه من الصعب فهم منطق رئيس الحكومة ورئيس المعارضة. فقبل شهر بدأ نتنياهو بأعمال البناء في جبل أبي غنيم وهذا ما رفضه حزب العمل. واتهم نتنياهو عرفات بتشجيع الإرهاب في الوقت الذي حل فيه أعضاء حزب العمل ضيوفا على عرفات. وقبل أسبوعين عرض نتنياهو البدء بالمفاوضات حول التسوية الدائمة وقام بعكس ما هو مطلوب لتقريب حزب العمل.

بيبي غيت أو قضية باراون

كتب أوري أفنيري في صحيفة معاريف (ترجمة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/٣/٤) واصفا نتنياهو بأنه "متورط مع الشرطة وتحوم حول رجاله وفوق رأسه خيمة سوداء مشبعة باتهامات جنائية. فهذا الرجل أراد أن يكون كلينتون الإسرائيلي ولكنه تحول إلى نيكسون الإسرائيلي. فبالإضافة إلى مشاكله مع الشرطة في قضية بارأون-الخليل، فإنه يواجه مشاكل كبيرة في مركز الليكود. إنه يقوم باستفزاز وتحد بحرف الاهتمام الداخلي عنه ويوجه غضب المواطنين نحو "العدو الخارجي".

تدور فضيحة بيبي غيت أو قضية تعيين بارأون مستشارا قضائيا للحكومة حول اتهام رئيس

Digitized by Birzeit University Library

الوزراء نتنياهو ومقربيه، مثل ليبرمان وتساحي هنغبي وعضو الكنيست زعيم حركة شاس أرييه درعي، بعقد صفقة تقوم على تعيين بارأون مستشارا قضائيا للحكومة مقابل موافقة شاس على إعادة الانتشار من الخليل والتصويت في الكنيست على قرار إعادة الانتشار هذه. وهناك هدف شخصي للدرعي في قضية تعيين بارأون يكمن في إمكانية تخفيف حدة الاتهامات الموجهة للدرعي نفسه في قضية جنائية سابقة متهم بها وقد يحاكم عليها. وقد لاقت قضية أو صفقة بارأون- الخليل التي فضحتها إحدى وسائل الإعلام الإسرائيلية أصداء داخل المجتمع الإسرائيلي، وشكلت لجنة للتحقيق فيها استمرت ٩٠ يوما خرجت بنتائج تقوم على تقديم لائحة اتهام ضد درعي بارتكابه مخالفات الابتزاز بالتهديد والخداع وخرق الأمانة الوظيفية وتشويش إجراءات المحكمة. وكان المستشار القضائي للحكومة إلياكيم روبنشتاين والمدعي العام عدنا أربيل قد وجها انتقادات شديدة اللهجة ضد نتنياهو وتساحي هنغبي وأرييه درعي في التقرير الذي أعد حول القضية، حيث فاربت صفحات التحقيق الألف صفحة. ولكن المستشار القضائي قرر عدم تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بسبب عدم وجود إثباتات كافية بأنه كان يعلم عن العلاقة بين عضو الكنيست درعي والمحامي بارأون عند تعيين الأخير مستشارا قضائيا.

أصداء القضية

لاقت قضية تعيين بارأون مستشارا قضائيا والتقرير الذي خرجت به لجنة التحقيق حول حيثيات وملابسات هذه القضية ردود فعل واسعة في المجتمع الإسرائيلي. ومن ردود الفعل التي نشرتها صحيفتا **هآرتس ويديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢١ وصف مصادر حزب الليكود لنتائج التقرير بأنها ترسم صورة صعبة لنتنياهو وصورة مخجلة لدوره في القضية. وقالت هذه المصادر "إن هذا اليوم يوم أسود لحزب الليكود وحركة حيروت اللذين كانا دائما يحملان لواء سلطة القانون وعلو القضاء". وقد أقر عوزي لنداو وزبولون هامر بأن التعيين كان خاطئا. أما رئيس الدولة عيزر وايزمن فقد دعا إلى استخلاص العبر ورأى أنه من الأفضل أن لا يفتح ملف ضد رئيس الحكومة، وأعرب عن أمله بعدم الدخول في حرب داخلية. لكن يوسي سريد، رئيس حركة ميرتس، اعتبر أن حكومة نتنياهو قد سقطت، وقال بأنه "لا توجد في العالم المتحضر حكومة تقبل على نفسها العمل في مثل هذه الظروف". ورأى يوسي بيلين أن على نتنياهو أن يقر "ما إذا كان جنائيا محترفا أو رئيس حكومة، فقد فاز في الانتخابات وأفلس خلال عشرة أشهر". وفي الوقت الذي رأى فيه باراك أن اليوم الذي خرجت فيه نتائج التحقيق هو "يوم حزين جدا للديمقراطية الإسرائيلية" وأعرب عن شكوكه في مواصلة نتنياهو لعمله كما يجب، دعا بيرس نتنياهو إلى الاستقالة وإجراء انتخابات فورية وذلك "من أجل الدولة وسلطة القانون". ومع ذلك، فإن استطلاعا للرأي العام الإسرائيلي نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** في ١٩٩٧/٤/٢١ أفاد بأن ٥٨٪ من المبحوثين رأوا أنه لا ضرورة لاستقالة نتنياهو، في حين أن ٥٦٪ طالبوا باستقالة هنغبي من منصبه ودعا ٦١٪ منهم إلى ضرورة القيام بتبادل وزاري في الحكومة. وقد ازداد

Digitized by Birzeit University Library

الضغط في الائتلاف لنقل هنغبي من منصبه.

رأت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٣ أن رئيس الحكومة نتنياهو ووزير العدل هنغبي يحاولان عبثا الادعاء بأن تقرير المستشار القانوني برأ ساحتيهما من أي اتهام وأن المعارضة تحاول عبثا الادعاء بأن التقرير أدان نتنياهو وهنغبي وأن الالتماسات الأربع التي قدمت للمحكمة ليست أكثر من مناورة تستهدف عدم إزاحة القضية عن جدول الاهتمام الجماهيري والنتيجة التي يمكن الخروج بها هي أن يبيي خرج من القضية حيا ولكنه جريح، وهو يستطيع الانتعاش إذا استخلص العبر من تجارب الماضي. أما صحيفة **هآرتس** فقد رأت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٣ أن قرار الكتل الائتلافية البقاء في الحكومة رغم نتائج التحقيق الصعبة يعتبر قرارا مخيبا للآمال لأن نتائج التقرير تشير إلى وجود خلل خطير في طريقة أداء الحكومة. ودعت الصحيفة إلى تعديل الحكومة وتنحية الوزراء الذين ليس فقط شاركوا في قضية بارأون بل والذين لم يقولوا الحقيقة أثناء التحقيق معهم. ووصفت الصحيفة رئيس الحكومة ووزير العدل والحكومة ككل بأنهم غير جديرين بمواصلة عملهم. وقد أوضح مردخاي كامنتسار في صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٣ أن ادعاء رئيس الحكومة بأنه أراد مستشارا قضائيا قويا هو عكس الحقيقة لأنه كان قد حُذر من عدم ملائمة بارأون لهذا المنصب من قبل رجال القانون المقربين له مثل إسحق مولخو وشمرون ونيفا.

أما رد فعل الجمهور الإسرائيلي على نتائج التقرير فيمكن استقراؤه من خلال استطلاع للرأي العام نشرته **معاريف** بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٣، حيث رأى ٦٧٪ من المبحوثين أن نتنياهو أخطأ ولكنه لم يرتكب مخالفة جنائية. واعتقد ٦٣٪ أنه يجب التوقف عن الانشغال بالقضية حتى تتمكن الحكومة من إدارة شؤونها. واعتبر ٦٢٪ أن قادة حزب العمل واليسار يهاجمون نتنياهو لأسباب سياسية وليس لأنهم يؤمنون حقا بأنه ارتكب مخالفات معينة بالقضية.

وعلى ضوء الالتماسات الخمس التي تراوحت مطالبها ما بين تقديم نتنياهو وهنغبي للمحاكمة واستقالتهما، تساءلت صحيفة **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ قائلة: لماذا يغضب البعض من تشكيل لجنة تحقيق رسمية إذا كانوا واثقين ببرائتهم؟ وطفقت الصحيفة تقول: إنه بسبب هذا العناد تحولت قضية بارأون إلى قضية نتنياهو-هنغبي. وبدون تحقيق لن تكون هناك نهاية للقضية. وربما تطول القضية ولكن ليس بعد عام ٢٠٠٠ . وقد رأى مارتن شيرمان، محاضر العلوم السياسية في تل أبيب، أن قضية بارأون لم تكن تعثرا استثنائيا لم يستطع خصوم نتنياهو استغلاله فقط. فقد كان رئيس الوزراء قد تكلم أخيرا عن قرار "الناخبين"، وأن قرار الناخبين يرفض حقا جوهر (أوسلو) وأسلوب (غولدفارب-سيغف) الحكومة السابقة. ولكن الحكومة الحالية لم تغير الجوهر ولا الأسلوب كما أثبتت في إعادة الانتشار في الخليل وتعيين بارأون (الجيروزلم بوست، ١٩٩٧/٤/٢٩).

Digitized by Birzeit University Library

شاس ترد

كانت أكثر ردود فعل الأوساط الإسرائيلية دراماتيكية على نتائج التحقيق في قضية بارأون لدى حركة شاس وأنصارها. فقد تظاهر آلاف الأشخاص من أعضاء وأنصار الحركة تعبيرا عن دعمهم لأربيه درعي وهتفوا ضد وسائل الإعلام والنيابة العامة. وفي كلمة ألقاها أمام المتظاهرين قال دافيد يوسيف، إبن الحاخام عوفاديا يوسيف الزعيم الروحي لحركة شاس، "إن نتائج التحقيق هي خرق للمصداقية وإن الحاخام درعي هو الذي سيثير أكبر ثورة اجتماعية في عصرنا، وكل الحاخامات والجماهير يقولون للنيابة العامة نحن لا نصدقكم ولا نثق بكم". أما الحاخام عوفاديا يوسيف فقد قال في كلمة اختتامية "لقد كان هناك أربعة في القارب، فأخذوا الشرقي واتهموه، وعليهم إما أن يتهموا الجميع أو لا يتهمون أحدا"، ودعا المستشارالقضائي إلى التراجع لأنه أخطأ (معاريف، ١٩٩٧/٤/٢٤). لقد دعا درعي نشطاء حركة شاس إلى الامتناع عن العنف وخاطب أنصاره في المهرجان قائلا "إن قوتنا ليست بالعنف، وسنحارب بالدين كل عمل كافر وكل أمر سيء".

قدمت حركة شاس عريضة تدعو المستشار القانوني إلى التراجع عن تقديم لائحة اتهام ضد درعي. وقد اعتبرت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٥/١ أن هذا الأمر يعتبر "نقطة الحضيض في تاريخ السلطة في إسرائيل. فلم يسبق لإسرائيل وأن شهدت مثل هذ المحاولة لفرض الرأي السياسي على الجهاز القانوني". وقد رأت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٥، وتحت عنوان "اغتراب شاس" أن درعي يستغل إحساس الطائفة الشرقية بالظلم والتمييز ليشن هجوما على السلطة الصهيونية، وقد حول ناخبي شاس المعنيين بالاندماج في هذا المجتمع إلى متشددين غرباء وأرسلهم إلى معركة لا ضرورة لها.

نغمات نقد وتشاؤم

إن تخبط نتنياهو في المسار السياسي على جبهة العملية السلمية،وتعثره بفضيحة قضية بارأون على الساحة الداخلية، ونزعاته البراغماتية المتقلبة جعلته عرضة للانتقاد من مقربيه وغيرهم كل حسب رؤياه. فهذا شارون يصف نتنياهو في جلسة للكنيست بقوله "يبي خطر على دولة إسرائيل. أنا لا أصدق كلمة يقولها هذا الرجل. الدولة اليوم في وضع خطير جدا" (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٧/٣/٦). ولكن الكاتب الإسرائيلي غروسمان الذي يحلم بالسلام يقول "إنني متأكد اليوم، وبحزن كبير، أنني لن أرى السلام الحقيقي خلال حياتي. صحيح أننا ننتمي إلى سنوات الألفين ونبحر عبر أمواج الإنترنت، ولكننا لا زلنا نخوض حروبا قبلية" (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٧/٣/٢٨). ويتحدث ميرون بنفنستي بلغة أوضح فيقول "إن وجهة النظر القائلة بأن اتفاقيات أوسلو قد اخترقت أسوار الكراهية قد أحاطت بالغموض حقيقة أن هذه الاتفاقيات نفسها قد وفرت أطرا قبلية وأملت شروط الاستسلام التي فرضتها القبيلة اليهودية على الجمهور

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني. ومن تعبيرات هذه النزعة: الإغلاق، واستمرار مصادرة الاراضي، وبناء المستوطنات، ومنع التجول، والعقاب الجماعي، والتعامل الانتقائي لقتلة الأبرياء، والبحث المتواصل عن قيم صهيونية مشتركة. لقد صعد إلى سدة الحكم إنسان (نتنياهو) تعبر فلسفته وأفعاله عن القبيلة بعينها. وحقيقة انتصاره في الانتخابات جعلت الوهم القائل بأن عهد القبيلة قد ولى مع أوسلو هدفا للسخرية والاستهزاء. إن عملية أوسلو التي تسمى عملية السلام قد وصلت إلى نهاية الطريق، ولكن فقط من رأى فيها سلاما حقيقيا هو الذي يغرق في هوة الاكتئاب". ولا زالت قضية بارأون محط جدل ونقاش بين الإسرائيليين على الساحة الداخلية وستبين الأيام القادمة إلى أين ستصل وما هي الآثار التي قد تتركها.

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

جميل هلال ومجدي المالكي، نظام **التكافل الإجتماعي غير الرسمي "غير المماسس" في الضفة الغربية وقطاع غزة**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون ثاني ١٩٩٧) .

يقع الكتاب في ٩٣ صفحة من القطع الكبير، توزع على أربعة فصول ومقدمة، بالإضافة إلى ملحق إحصائي بنتائج المسح الذي استندت إليه الدراسة. تناولت هذه الدراسة موضوع التكافل الاجتماعي، مستهدفة استكشاف حدود وأشكال ومجالات التكافل الاجتماعي غير الرسمي أو غير المماسس، وكذلك استكشاف "الاستراتيجيات" التي تعتمدها الأسر محدودة الموارد لتحسين فرص حياتها، أو وقف تقويضها في ظل ظرف سياسي واقتصادي يتسم بعدم الاستقرار.

وتميز الدراسة بين الفصل التكافلي وفصل التكيف بان الاول "يرتبط بعلاقات دائمة مرتبطة بنسق قيم ومعايير مهيمنة". وتعرف فعل التكافل بما يقدمه افراد أو أسر من دعم بحكم العلاقة التي تربط بين المانح أو الممنوح أو لاسباب واعتبارات دينية واخلاقية وتتم بشكل غير مماسس (ص ٥). وهو أحد الأفراد فيما بينهم بهدف تبادل المنافع المختلفة وقت الحاجة، وقد تكون هذه المنافع المتبادلة منحاً أو مساعدات مالية أو هدايا ومساعدات عينية أو خدماتية "كالعمل" (ص ٣).

والبحث يقوم نفسه باعتباره "ذا أهداف استكشافية تطبيقية، لذلك يخضع، شكلاً ومنهجاً، لمعايير التقرير الاستطلاعي." (ص ١). وهو البحث الاول في إطار برنامج بحثي حول نظام الضمان الاجتماعي المناسب لفلسطين، ينفذه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وينقسم البرنامج إلى أربع مراحل بحثية. البحث الذي نحن بصدده واحد من ثلاثة بحوث ستصدر في المرحلة الاولى للمشروع واعداداً له. والدراستان الأخريتان تتعلقان بالوساطة المالية. واستخدمت الدراسة أسلوبين للوصول إلى هدفها:

١- مسح لعينة ممثلة بلغ عددها ١٥٠٠ أسرة موزعة بين الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة. ويعود استثناء القدس لتمتع سكانها، وحملة هوية القدس بصورة عامة، بالضمان الاجتماعي الإسرائيلي الذي قد يؤثر على نتائج الدراسة. أجري المسح في شهر حزيران سنة ١٩٩٦، أي بعد عدة أشهر من إغلاق متواصل فرضته سلطات

Digitized by Birzeit University Library

الاحتلال على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وغطت العينة، في توزيعها، المتغيرات المهمة للدراسة، أو لمستويات تحليلها.

٢- دراسة معمقة (دراسة حالة) ل ٢٢ أسرة، منها ١٦ في الضفة الغربية و ٦ في قطاع غزة، وروعي في اختيارها معايير مستوى الدخل، أعمار أرباب الأسر، المهنة ومكانها، حجم الاسرة، وما إذا كانت أسرة زواجية أو ممتدة. وتضمنت العينة أسرتين تديرهما امرأة، وأسرتين مسيحيتين. وتمت دراستها ما بين شهري حزيران وايلول سنة ١٩٩٦ . ووظيفة الحالات الدراسية هي توضيح الجوانب الكيفية التي لا تكشف عنها معطيات المسح الكمية، وتعميق فهم الدراسة. وقد نجحت الدراسة في المزاوجة بين الاسلوبين.

ملامح عامة للأسرة الفلسطينية

إعتمدت الدراسة الأسرة كوحدة بحث. وعرفتها بأنها "وحدة واحدة لها ميزانية واحدة وتأكل في العادة على مائدة واحدة (أو في مطبخ خاص) ويكون في العادة لمنزلها مدخل خاص" (ص ١١).

وأشارت الدراسة إلى أن ٧٧٪ من الأسر المبحوثة أسر زواجية (الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين)، و ٢٣٪ من اسر العينة يسكن معها افراد من خارج الأسرة الزواجية. و ١٨,٩٪ من الأسر لها افراد خارج فلسطين. و ٤,١٪ من اسر العينة تتلقى مساعدات من الخارج، و ٤,٧٪ ترسل مساعدات للخارج، غالبيتها تذهب للطلبة الدارسين في الخارج. وصنفت الأسر المبحوثة وضعها المعيشي وفق التالي: ٣٥,٥٪ جيد فما فوق، ٣٣,٤٪ مقبول و ٣١٪ صعب جداً فما فوق (ص ١٢).

حدود التكافل

اظهر البحث أن الفعل التكافلي لا يقتصر على الأطر القرابية، بل يتعداه إلى أطر اجتماعية غير قرابية، لكن الفعل التكافلي الموجه للأطر القرابية اوسع من الفعل التكافلي الموجه إلى أطر غير قرابية. ولم تتعرض الدراسة المسحية إلى إمكانية وجود أولويات قرابية لدى الأسر المبحوثة المقدمة للمساعدات، بمعنى إعطاء الأولوية في تقديم المساعدة للأقارب من الدرجة الأولى، فالثانية وصولاً إلى الأطر غير القرابية. ورغم ان الحالات الدراسية كشفت عن وجود أولويات كهذه، إلا انه لا يمكن تعميمها لمحدودية عدد الأسر المدروسة.

وتوضح معطيات المسح أنه رغم اتساع رقعة انتشار الفعل التكافلي غير الرسمي في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا ان الجزء الفعال منه وذا القيمة التكافلية الجدية محدود. وتظهر الارقام أن ٤٨٪ من أسر العينة تشارك في فعل تكافلي بغض النظر عن حجمه أو وتيرته أو شكله، لكن فقط ١٠,٣٪ من أسر العينة تقدم مساعدات تكافلية قرابية بشكل منتظم مرة كل شهر أو شهرين. وتقدم ١٣٪ من أسر العينة مساعدات تكافلية منتظمة لخارج الحمولة و ١٨,٤٪ تقدم مساعدات قرابية ولا تقدم مساعدات غير قرابية، و ٨,٤٪ تقدم مساعدات غير قرابية (ص ١٨-١٩). وتقدم غالبية المعونات القرابية على شكل معونات نقدية ٦٩,٩٪ من المعونة القرابية، و ١١,٤٪ على شكل معونات خدماتية و فقط ٩,٩٪ كمعونة عينية. وتقدم غالبية المعونات غير القرابية في المواسم الاجتماعية والدينية (أكثر من ثلثي المعونات غير القرابية). وتشير المعطيات إلى أن "المساعدات غير القرابية، هي في طابعها الغالب مساعدات من نمط الصدقة أكثر من كونها تكافلية موجهة لتخفيف الفقر أو الفاقة عند الأسر المستورة." ص ١٩ .

Digitized by Birzeit University Library

تمايزات مناطقية وسكنية ومهنية واقتصادية واجتماعية في الفعل التكافلي والخيري:

تناولت الدراسة الفعل التكافلي على اربعة مستويات وفقاً لوتيرته والجهة المقدم لها، في تحليلها لتاثير المتغيرات المختلفة على الفعل التكافلي، وناقشت كل متغير على مستويات معونة قرابية منتظمة (مرة في الشهر أو الشهرين) وقرابية غير منتظمة (التي تقدم في المناسبات أو مرة في السنة)، وغير قرابية (مقدمة إلى خارج الحمولة) منتظمة وغير قرابية وغير منتظمة.

وكشفت الدراسة عن فروق واضحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث نسبة المشاركة في الفعل التكافلي، فقد بلغت نسبة المشاركة في الفعل التكافلي في عينة القطاع ٢٧٪ مقابل ٤٧٪ من عينة الضفة الغربية (ص ٢٠). وتبلغ نسبة الأسر التي تقدم معونات منتظمة ومتقاربة زمنياً (مرة كل شهر أو شهرين) في الضفة الغربية ضعف نسبتها في قطاع غزة. وتستنتج الدراسة من ذلك أن الفعل التكافلي أكثر انتشاراً في الأوضاع المقسمة بتفاوتات طبقية، وينقلص مع اتساع رقعة الفقر.

تعتمد الدراسة ثلاثة محاور لتفسير التمايزات المختلفة في الفعل التكافلي (ومنها التمايزات المناطقية):

١- درجة انتشار الفقر، والافتراض أن الفقر اكثر انتشاراً في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.

٢- تأثير العلاقات القرابية، وهي أضعف في قطاع غزة بحكم قلة حجم الريف هناك.

٣- دور المؤسسات الداعمة (الوكالة ومؤسسات الدعم الأخرى)، وهي أكثر وفرة في القطاع نتيجة لكبر نسبة المخيمات بين سكان قطاع غزة.

اشارت الدراسة إلى وجود فروق مناطقية بين مناطق الضفة الغربية في مشاركتها في الفعل التكافلي والخيري. ويبرز شمال الضفة كاعلى المناطق في تقديم المعونة القرابية، ويتفوق الجنوب في تقديم المعونة غير القرابية، ويحتل وسط الضفة الدرجة الأخيرة في تقديم المعونة القرابية (ص ٢٠). تظهر الدراسة فروقاً سكنية في المشاركة في الفعل التكافلي. وتشير إلى انتشار الفعل التكافلي في القرى أكثر من باقي التجمعات السكانية، ويتقلص الفعل التكافلي في المجتمعات، وتحتل المدن موقعاً وسطاً بينهما.

وتتدنى مشاركة الأسر اللاجئة في الفعل التكافلي بغض النظر عن مكان سكنها، قياساً بالاسر غير اللاجئة، أو تبلغ نسبة الأسر اللاجئة التي تشارك في الفعل التكافلي القرابي من إجمالي الأسر اللاجئة المبحوثة ثلثها، مقابل ٤٧٪ من الأسر غير اللاجئة. وخمس الأسر اللاجئة المبحوثة تقدم مساعدات غير قرابية، مقابل ٣٨٪ من الأسر غير اللاجئة. وتشير هذه المعطيات بوضوح إلى اهمية العامل القرابي في تدعيم المشاركة في الفعل التكافلي. (ص ٢١)

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين دخل الأسرة ومشاركتها في الفعل التكافلي القرابي وغير القرابي. وتظهر علاقة مشابهة فيما يخص المساعدة غير القرابية. كما أشارت الدراسة إلى أن الأولوية لدى مختلف فئات الدخل هي للدعم القرابي. فنسبة الأسر التي تقدم دعماً للاقارب أعلى من نسبة الأسر التي تقدم دعماً غير قرابي.

كما تظهر علاقة واضحة بين المهنة وتقديم المساعدة القرابية وغير القرابية على السواء. وتتدرج الفئات المهنية حسب نسبة مشاركتها في الفعل التكافلي كما يلي: اصحاب الأعمال الذين يعملون لحسابهم

Digitized by Birzeit University Library

يليهم المهندسون والموظفون (أي الفئات التي تتمتع بدرجة عالية من الأمان الوظيفي) وعلاقة المهنة بالمشاركة في الفعل التكافلي وجه آخر لعلاقة الدخل بالفعل التكافلي.

وتظهر علاقة بين الملكية والمشاركة في الفعل التكافلي، وتوضح المعطيات أن الأسر ذات الملكية العقارية تشارك في الفعل التكافلي بنسبة أعلى من الأسر غير المالكة للعقارات. وتوجد علاقة طردية بين تصنيف الأسرة لوضعها المادي ومشاركتها في الفعل التكافلي والخيري. وتزيد نسبة مشاركة الأسر التي صنفت نفسها أسراً غنية مرتين ونصف عن نسبة مشاركة الأسر التي صنفت نفسها كأسر فقيرة. كما تزداد نسبة المساعدة النقدية من العونات التي تقدمها الأسرة مع ارتفاع تصنيف الأسرة لوضعها المادي (ص ٢٣).

سمات الأسر المتلقية للدعم

دلت نتائج الدراسة أن نسبة محدودة من العائلات المحتاجة (التي صنفت نفسها في وضع مادي صعب أو صعب جداً أو تعيس) تتلقى مساعدة من أية جهة كانت، وبلغت فقط ربع الأسر التي هي في وضع صعب مادياً. وأجابت فقط ٨,٣٪ من أسر العينة أنها تلقت مساعدة نقدية منتظمة ومتقاربة زمنياً من أفراد ومؤسسات.

وتتلقى نسبة أعلى من أسر قطاع غزة مساعدات قياساً بأسر الضفة الغربية.

وأظهرت الدراسة أن نسبة الأسر اللاجئة التي تتلقى مساعدات ضعف الأسر غير اللاجئة. كما توجد علاقة سلبية بين حجم الأسرة واحتمال تلقيها للمساعدة. ويبدو أن هذا عائد إلى توفر أكثر من شخص في الأسرة قادر للعمل، وبالتالي تقلص الحاجة للدعم من خارج الأسرة، وإلى رؤية المؤسسات والأفراد لحاجة هذه الأسر. فعادة نرى المؤسسات والأفراد في الأسر الكبيرة أقل حاجة للدعم من الأسر الصغيرة.

وعززت الحالات الدراسية النتائج التي خرج بها المسح، وأوضحت أن شكل المساعدة التي يتقدم بها المانح في إطار العلاقات التكافلية ووتيرتها مرتبط بعوامل عديدة ومتشابهة، أهمها: طبيعة العلاقة بين المانح والممنوح (درجة القرابة مثلاً)، ظروف كل منهما المادية، عمر المتلقي للمساعدة وحالته الاجتماعية، نوع الجنس خصوصاً بالنسبة للمتلقي. فمن اللاحظ أن كلما زادت درجة العلاقة (القرابة) بين المانح والمتلقي كلما أخذت المساعدات شكلاً نقدياً ووتيرة مستمرة ومنتظمة، كما أنه كلما كانت ظروف المانح الاقتصادية جيدة كلما زادت مساعداته المادية والنقدية (ص ٣٦).

كما "لا توجد لدى النساء حساسية كبيرة تجاه الإعلان عن حاجتهن المادية، وطلب المساعدة من الأقارب والاصدقاء، وهذا يعود إلى نسق القيم السائدة ونظام التوقعات لدى المرأة" (ص ٣٦).

يأخذ الفعل التكافلي ثلاثة أشكال كما ظهرت من الحالات الدراسية:

١- مساعدة نقدية، ويكاد يقتصر هذا الشكل على العلاقات القرابية من الدرجة الاولى. وهو يأخذ أشكالاً مقنعة تحافظ في العادة على كرامة المتلقي.

٢- مساعدات عينية، وهذا الشكل يكاد يشمل كل العلاقات التكافلية، وغالباً ما تكون علاقات مقايضة أو مشاركة.

٣- مساعدات خدماتية، وتقوم على شكل "عونة" أو مقايضة عمل. ويتكثف هذا الشكل بين الاصدقاء والجيران وأسر الحمولة في القرى والمخيمات. (ص ٣٧)

Digitized by Birzeit University Library

الفقر يدفع إلى التقوقع الإجتماعي

تفرد الدراسة حيزاً مهماً لنقاش المشاركة في المناسبات الاجتماعية (القائمة على علاقات القرابة)، والنشاطات الاجتماعية (القائمة على أسس طوعية)، من منطلق رؤيتها للفقر "من زاوية التحكم في الموارد من جهة، ومن زاوية القدرة على إدارة ومتابعة علاقات اجتماعية متنوعة من جهة ثانية" (ص ٣١) ووجدت الدراسة أن الفقر يدفع ، في معظم الاحيان، إلى الانسحاب من العلاقات والنشاطات الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى نقص الموارد المتاحة للفقراء". وتظهر الدراسة تفاوتاً بين الضفة الغربية والقطاع وبين مناطق الضفة المختلفة، وبين الذكور والأناث، وبين فئات الدخل. وترى أن العامل الأكثر تاثيراً في المشاركة في المناسبات والنشاطات الاجتماعية هو الدخل (ص ٣١).

وتستدرك الدراسة موضحة أن بعض الأسر الفقيرة توسع دائرة علاقاتها الاجتماعية (دائرة مشاركتها في المناسبات والنشاطات الاجتماعية) كآلية للتخفيف من وضعها الصعب، أو لمزيد من الامان (ص ٣١).

آثار سلبية للتكافل الاجتماعي

كشفت الدراسة الميدانية بعض الآثار السلبية للتكافل الاجتماعي، وهي:

١- الشخصية بين المانح والمتلقي، مما يساعد في تقليص الاستقلال الفردي للمتلقي، وتعزيز الولاءات العشائرية على حساب الوعي المجتمعي العام.

٢- خلط العلاقة القرابية ذات الترابط العاطفي الخاص بالمصالح المادية المتبادلة.

٣- زيادة أعباء الأسر الشابة، وإجبارها على التوفيق بين طموحاتها الخاصة وما هو ممكن في ظل متطلبات العائلة الاصلية.

٤- يشكل التكافل الاجتماعي، أحياناً، عاملاً كابحاً للحراك الاجتماعي (المهني والجغرافي) في ظل متطلبات العلاقة القرابية والمحلية (ص ٤٨-٤٩).

محدودية الأمان الاجتماعي في الضفة والقطاع

وجدت الدراسة أن نسبة محدودة من قوة العمل الفلسطينية تتمتع بمقومات "الامان الوظيفي" وهذه المقومات: ديمومة العمل واستمرارية الدخل (اقل من ٧٪ من العاملين مستقرون في عملهم، توفر صندوق تقاعد او ادخار (٤٤٪ من العاملين باجر مرتبطون بصندوق توفير او تقاعد). كما ان نسبة كبيرة لا تتمتع بالحقوق العادية للعمال: عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، عطلة اعياد، مكافاة نهاية الخدمة، إجازة سنوية مدفوعة الأجر، إجازة مرضية وإجازة ولادة. وتشير الدراسة إلى أن ترتيبات الأمان الوظيفي تكاد تقتصر على القطاع الحكومي.

واظهر البحث أن نصف كبار السن في العينة يعتمدون في شيخوختهم على ابناءهم الذكور، ونسبة قليلة تعتمد على مساعدة الابنة او الاقارب، و ٢٦٪ من الذكور المسنين يعيلون انفسهم. وقالت ٣٧,٦٪ من النساء كبيرات السن أن الزوج هو الذي يتولى إعالتهن (ص ٥٨). ووجدت الدراسة ان نسبة غير قليلة تجد نفسها مضطرة لمواصلة العمل إذا ما توافرت لها الفرص لذلك. وينظر غالبية كبار السن إلى انفسهم من زاوية موقعهم في سوق العمل الرسمي (ص ٥٧).

وتعتمد نسبة محدودة جداً (٢٪ بين الذكور و

Digitized by Birzeit University Library

٣٪ بين الاناث) من كبار السن على معونات رسمية (ص ٥٨).

إستراتيجيات أو خيارات التكيف

كشفت الدراسة عن عدد من الاستراتيجيات "تكيف" الواقع منوهة إلى أنها تستعرض ما كشفته دون أن تدعي أنها كل الخيارات الموجودة. فهناك خيارات تحتاج إلى دراسة أكثر عمقاً مثل الاستراتيجيات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي أو تطوير الاقتصاد المنزلي. وقد تكون هناك خيارات لم تكشف عنها الدراسة. أما الخيارات التي كشفت عنها الدراسة فهي:

١- صندوق الحمولة: يقوم على أساس مشاركة مجموعة من الاسر فيه على أساس قرابي، وباشتراك شهري ومن أهم وظائفه مساعدة الأسرة على الاندماج في المجتمع المحلي، وأفاد ١,١٣٪ من المبحوثين أن أسرهم تشارك في صناديق ممولة (ص ٦١).

٢- جمعيات التوفير: وهي صغيرة الحجم، غير رسمية وغالبية المشاركين فيها من فئات متوسطي ومحدودي الدخل، وذات وظيفة إقراضية وتوفير سيولة للأفراد خارج نطاق السوق المالي الرسمي، ويشارك فيها ١١,٦٪ من المبحوثين (ص ٦١-٦٢).

٣- الإقراض التكافلي: وهي قروض من أشخاص على أساس قرابي أو معرفة شخصية بدون فائدة، وأفاد ٢٦,٦٪ من المبحوثين انهم حصلوا على قرض بدون فائدة، كما تلجا الاسر في العادة إلى تنويع مصادر إقراضها (ص ٦٢).

٤- تنويع مصادر الدخل: ناقشت الدراسة معطيات الدراسة المسحية التي أوضحت لجوء الأسرة إلى استقلال قوة العمل المتاحة لديها بكفاءة اكبر قدر الإمكان في ظل سوق عمل متقلب، وناقشت نسب مساهمة أعضاء الأسرة في مصروفاتها. وقد تضمنت الدراسة المسحية معطيات حول اتجاهات تنويع المهن وأماكن العمل (مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية أو إسرائيل) وغيرها لسمحت بالخروج بتعميمات قد تكون هامة في سلوك الأسر المهني واستراتيجيات تكيفها.

٥- تقليص مصروفات الأسرة: تلجا الأسر إلى تقليص مصروفاتها وفق سلم أولويات محدد. واحتل الغذاء الدرجة الأولى كمجال صرف رئيسي، تلاه اللباس، فالتعليم، ومن ثم المشاركة في المناسبات الاجتماعية (ص ٦٤-٦٥). وتلجا الأسر إلى أشكال متعددة لضغط ميزانية الصرف.

وأظهرت الحالات الدراسية أشكالاً أخرى من استراتيجيات تكييف الواقع:

١- علاقات التكافل الطارئة أو التي تاخذ لشكل استثمار دائم: في العادة تكون علاقات التكافل الطارئة ذات وظيفة إغاثية كما كشفت الحالات الدراسية عن أشكال استثمارية دائمة من التكافل التي تساهم في تدعيم استقلالية المتلقي، كون المساعدات تستثمر في مشروع مولد للدخل، وهذه تاخذ شكلين:

أ- منح غير مستردة كمساعدة أو قروض بلا فائدة تسترد بمرونة عالية، وهذا شكل يظهر بين الأخوة في الأسر الغنية.

ب- هناك نوعان من الشراكة: الأول، تضامن مشترك بتأسيس مشروع مشترك من خلال ادخار مشترك لتكوين رأسمال للعائلة بصورة عفوية.

Digitized by Birzeit University Library

والثاني، تضامن واع ومدروس من قبل أفراد الأسرة الذين يدخلون في شراكة تامة لتاسيس عدة مشاريع مشتركة يعود دخلها وملكيتها للجميع (ص ٩٦).

٢- تنويع مصادر الدخل من خلال تنويع مهن العاملين في الأسرة، وخاصة الأسر التي لا تملك إلا مداخيل عملها.

٣- اللجوء إلى استخدام المدخرات، سواء المدخرات النقدية او التي على شكل حلي ذهبية. كما أظهرت الدراسة اشكالاً من الادخار الاجتماعي، فقد لوحظ انه توجد "أسر تنسج لنفسها شبكة علاقات اجتماعية بشكل واع للحصول على بعض المكتسبات في المستقبل ص ٦٨ .

هذه أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة، لكنها بكل تاكيد ليست كلها، والدراسة غنية بالمعطيات الميدانية، والاستنتاجات الهامة التي لا غنى للمهتم بفهم بنية واليات عمل مجتمعنا الفلسطيني من الاطلاع عليها.

إن الدراسة، وبدون شك أضاءت جانباً هاماً من بنية المجتمع الفلسطيني، تزيد من وضوح صورة اليات إعادة إنتاج المجتمع الفلسطيني لنفسه في ظل ظروف سياسية-اقتصادية غير مستقرة وصعبة. كما تساهم في تدقيق بعض الأحكام الانطباعية عن مجتمعنا الفلسطيني.

والدراسة جزء من مشروع بحثي ما زال في طور الإنجاز، مما يجعلها مرتبطة بالأجزاء الأخرى من حيث استنتاجاتها النهائية، وتحديداً تحديد المساحة التي يشغلها الدعم غير المنظم من شبكة علاقات الدعم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وكيفية ترابطها معها والتاثير المتبادل بينهما. وإمكانيات تطور اشكال الدعم والتكافل الاجتماعي المختلفة في إطار عصري ديمقراطي، وستحمل الأجزاء الأخرى توضيحات هامة لاستنتاجات معينة في الدراسة الحالية، مثل اثر توفر مؤسسات الدعم الرسمية وغير الرسمية على اتساع انتشار الفعل التكافلي.

ولا ننسى أن غياب الدراسات المشابهة عن المجتمع الفلسطيني في فترات سابقة قد افقد الدراسة فرصة المقارنة التاريخية لاكتشاف تنميط زمني معين لتطوير وتغير علاقات التكافل الاجتماعي غير المأسسة، مما قد يسمح ببلورة تصور أدق عن إمكانيات تطور هذا الشكل من التكافل مستقبلياً. أو لاكتشاف نمط من درجة ثبات بعض أشكال التكافل وشروطها في ظل وضع شديد التغير.

ولم تتعرض الدراسة لمتغير وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وأثره على الفعل التكافلي من حيث حدوده وأشكاله، وأثر هذا الوجود على استراتيجيات التكيف. فمثلاً، وجود السلطة كمشغل رئيسي يتسم بمضمونية عائده المادي بغض النظر عن حجمه يدفع بعدد كبير من الأسر ذات الدخل المحدود إلى توظيف أحد أبنائها في أحد أجهزة السلطة. وفي نفس الوقت تعمل العائلات الغنية أو المتوسطة على إيجاد مكان لبعض أبنائها في أجهزة السلطة للاستفادة من دور السلطة السياسي-الاجتماعي، بوصفها مصدر القوة السياسية-الاجتماعية الرئيسي. وكلا الشكلين له صلته بالفعل التكافلي واستراتيجيات التكيف. وكذلك الحال مع دورها في الرعاية الاجتماعية بوصفها مؤسسة الدعم الأكبر الذي من المتوقع أن يحدث تغيراً على الفعل التكافلي. ويمكن توقع إبراز هذا الجانب في الدراسة الثانية من المشروع (الدعم المنظم).

Digitized by Birzeit University Library

وبكل تاكيد، تتجاوز اهمية الدراسة الحالية، وكذلك البرنامج البحثي حول الضمان الاجتماعي، وظيفته المباشرة (صياغة نظام ضمان اجتماعي)، الى توفير مادة علمية قيمة عن جوانب غير مطروحة من المجتمع الفلسطيني.

حسن لدادوة

معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني .ساري حنفي. (رام الله، مواطن، الطبعة الاولى ، ١٩٩٧)، ١٤٢ صفحة من القطع المتوسط.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مقدمة وخمسة فصول وخاتمة بالاضافة إلى بضع ملاحق. يتحدث الكاتب في الفصل الاول عن رجال الاعمال الفلسطينيين في أمريكا الشمالية. وفي الفصل الثاني يتناول هؤلاء الرجال في مصر. ويتطرق في الفصل الثالث إلى الحديث عنهم في سوريا. أما الفصل الرابع فقد خصصه للحديث عن دراسات مقارنة لاقتصاديات رجال الاعمال واستثماراتهم في الكيان الفلسطيني، وفي الفصل الخامس يتحدث عن الرأسمال والسلطة. ويخلص الكاتب إلى القول بأن رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات قد بحثوا لهم عن دور في تاسيس وبناء الكيان الفلسطيني، وأنهم تبنوا "بروفيلات" منخفضة لعدم خلق قطيعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى يتمكنوا من التفاوض معها بشكل أفضل.

ويقول "لقد اظهرنا رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات ليس كمجموعة متجانسة لاهداف واحدة ولكن كعناصر فريدة ومجموعات متفرقة حيث تجمع كل واحد منهم في آن واحد عدة توجهات تختلف باختلاف الاصل الجغرافي والوضع القانوني والمدني في البلد المضيف وقرب وبعد هذا البلد عن الاراضي الفلسطينية" (ص ٩٩).

يبين الكاتب في مقدمته أن الموارد البشرية والاقتصادية للفلسطينيين المقيمين في خارج الضفة وغزة لم يتم حصرها بدقة حتى الآن، وذلك بسبب تناثر الفلسطينيين في كافة انحاء العالم ولكون البعد السياسي ظل ولمدة طويلة يحتل مركز الصدارة في القضية الفلسطينية. وبسبب هذا التشتت الديمغرافي اتخذ الاقتصاد الفلسطيني طابعا دوليا يمثل تحديا، من جهة، لان تعدد مصادر النفقات الاقتصادية ومراكز صنع القرار تحد من حرية تصرف السلطة المركزية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي وتجعل دورها قاصرا، ويمثل فرصة مواتية للدولة الفلسطينية، من جهة اخرى، حيث ان مدى استقلالها الذاتي وعدم تدخل الجهات المانحة في شؤونها ونجاحها في عملية اعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني يحدد حجم التدفقات (ص ١٠). ويرى الكاتب أنه لا بد من اجراء تصنيف يوافق تنوع الحالات التي تعيشها الجماعات الفلسطينية خارج فلسطين، ويميز الكاتب ثلاث فئات منهم آخذا بعين الاعتبار الاختلافات حسب الوضع القانوني في البلد

Digitized by Birzeit University Library

المضيف وحقهم في العودة، وهذه الفئات هي: فلسطينيو الشتات الذين اندمجوا بشكل جيد بواسطة حصولهم على الجنسية او الاقامة الدائمة، وفلسطينيو الترانزيت الذين لهم وضع قانوني هش ومؤقت، وللمهاجرون الاقتصاديون الذين لهم حق العيش في الاراضي الفلسطينية او اسرائيل ولكنهم اختاروا العيش في الخارج ولاسباب الاقتصادية (ص ١٤).

يتبنى الكاتب تعريفا فضفاضا لرجل الاعمال حيث يعرفه بانه "كل شخص يملك او يدير منشاة او اكثر على الاقل من النوع المتوسط في أحد المجالات الاقتصادية سواء كان قطاعا خاصا او عاما ويسعى لتطويرها. فالتنوع الكبير في المواقف والاوضاع الاجتماعية الاقتصادية لرجال الاعمال الفلسطينيين من بلد إلى آخر وفي داخل البلد الواحد لا يجعلنا نعتبرهم مجموعة متجانسة" (ص ١٥).

يرتكز هذا الكتاب، كما يقول مؤلفه، بشكل اساسي على ابحاث ميدانية تتناول العناصر التالية: العنصر الاقتصادي والمالي، اي الامكانات المتوفرة لدى رجال الاعمال في هذين المجالين، والعنصر التقني، اي ما يستطيع هؤلاء الرجال القيام به في مجال نقل التكنولوجيا، والعنصر السياسي، اي طبيعة العلاقات التي يمكن تنميتها بين الكيان الفلسطيني والدولة التي يقيمون فيها، والعنصر السيسيولوجي، بمعنى شبكات علاقاتهم مع رجال الاعمال والقوى الاقتصادية الفاعلة العربية وغير العربية في الشتات، وعلاقاتهم فيما بينهم. ويتحدث الكاتب عن طبيعة وأسلوب البحث والعينة وما رافق ذلك من صعوبات وامكانيات تجاوزها. ويشير إلى أن هذا الكتاب سيعتمد بشكل اساسي على نتائج ابحاثه في كل من الامارات العربية المتحدة ومصر والولايات العربية المتحدة وكندا وسوريا. اما بقية الابحاث التي اجراها في بريطانيا ولبنان وفرنسا فلم يكن لديه الوقت الكافي لتحليل معطياتها.

في الفصل الاول يتطرق الكاتب إلى لمحة سريعة عن تطورات الشتات الفلسطيني في امريكا الشمالية ويبين أن الاحداث التي ترتب عليها الشتات الفلسطيني هناك معقدة للغاية ويمكن ان تصنف ضمن الترحيل، والاستبعاد والنزوح الجماعي والنفي والهجرة. ويقول بان الموجة الاولى للهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة كانت في أواخر القرن التاسع عشر بسبب المجاعة والازمة الاقتصادية في فلسطين غير ان الهجرة ارتبطت بشكل مباشر بالوضع السياسي في فلسطين. ويشير إلى أن "معظم البلدان الغربية جعلت احصاء عدد الفلسطينيين فيها امرا مستحيلا، فخلو السجلات الاحصائية من فئة الفلسطينيين يخفي وراءه دوافع سياسية صرفه تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة" (ص ٢٤). ويطرح امثلة على ذلك في بلدان مثل فرنسا وكندا والولايات المتحدة وغيرها. ولدى حديثه عن الاجيال الفلسطينية في تلك البلاد يشير إلى ظاهرة ملحوظة لدى أجيال ما بعد ١٩٦٧ وهي ان بعضهم "يؤمرك" اسمه او يغيره صراحة وخاصة في أوساط رجال الاعمال، ويرى أن هذه الظاهرة هي "امتنان صرف بالنسبة للبلد المضيف او ضرورة اقتصادية لضمان النجاح في اعمالهم" (ص ٢٦). ويلقى الكاتب الضوء على طبيعة الاعمال التي يزاولها الفلسطينيون هناك والصعوبات التي واجهوها في البداية. فالعمال الفلسطينيون محدودو الكفاءة تعرضوا بشكل مباشر لاتمتة الصناعة وتحولوا إلى مختلف اشكال النشاط خاصة في مجال النشاط التجاري الصغير. وقد لجا الفلسطينيون إلى الدراسات الجامعية كنمط للارتقاء الاجتماعي، حيث برز منهم امثال ادوارد سعيد ومجيد كاظمي وهشام شرابي، وإلى

Digitized by Birzeit University Library

الاعمال التي تتطلب مؤهلات في المقام الاول. ويتميز رجال الاعمال في امريكا الشمالية بالطابع العصامي لمساراتهم التي تشهد على ما صادفوه من مصاعب وبذلوه من جهود "تطلبت قدرا كبيرا من الجلود والتقشف" (ص٢١).

ويشكل رجال الاعمال الفلسطينيون هناك فريقا غير متجانس بمعنى أنهم سلكوا خطوط سير متعددة. فقد اتضح من خلال البحث الذي أجراه الكاتب غلبة النشاطات التجارية بين رجال الاعمال الفلسطينيين في الولايات المتحدة وكندا ٤١٪ أما النشاطات الصناعية فتمثل ١١٪ في الولايات المتحدة و ١٧٪ في كندا. وقد اتاحت اوضاع الديمقراطية والليبرالية في امريكا للفلسطينيين أن يتعلموا ادارة أعمالهم بعيدا عن "منطق الاعيان ومظاهر الوجاهة والمركز والاعتبار" (ص ٣١).

لقد عززت العنصرية المناهضة للعرب والسياسة الخارجية الامريكية الاحساس بالاغتراب لدى الفلسطينيين واسفرت عن قيام جالية فلسطينية منسلخة إلى حد ما عن المجتمع المضيف ومتوجهة بقدر اكبر نحو وطنها الاصلي. "فالهيمنة الثقافية البيضاء والانجلو سكسونية تطغى على اهمية التعددية الثقافية التي تبدو وهما اكثر مما هي واقع في الولايات المتحدة" (ص ٣٣). ولكن الوضع على عكس ذلك في كندا، حيث ان الفلسطينيين هناك، كما يبين المؤلف، "يعتبرون انفسهم كنديين اولا ثم فلسطينيين او عربا بعد ذلك" (ص ٣٢). فهم يعتبرون انفسهم ويعتبرهم الكنديون مواطنين كنديين لا مهاجرين، وذلك بفضل عملية التأقلم الثقافي حديثا. ويوجد بين الفلسطينيين من هم اعضاء قياديون في الحزبين الرئيسيين الحزب الليبرالي وحزب المحافظين.

في الفصل الثاني يتناول الكاتب موجات الهجرة إلى مصر والتقديرات الديمغرافية لعدد الفلسطينيين هناك. ويصف الوضع القانوني للفلسطينيين هناك بانه معقد ومتعدد الاشكال، حيث انه يتوقف على تاريخ الفلسطينيين في مصر واصلهم والمسارات التي سلكوها، علاوة على ان هذا الوضع "يأخذ شريحة هويتهم في عين الاعتبار حسب كونهم من اللاجئين او المبعدين او الاجانب او المتمتعين ببعض الحقوق" (ص ٤١) ويضيف بأن الجالية الفلسطينية في مصر شهدت منذ نشأتها هناك مرحلتين مميزتين: الاولى وهي العصر الذهبي ما بين ١٩٦٢-١٩٧٨، والثانية تمثل انتهاء شهر العسل، وقد بدأت بعد زيارة السادات للقدس ١٩٧٧ واغتيال يوسف السباعي في قبرص ١٩٧٨ . ففي منتصف الثمانينات صدر مرسومان حكوميان (رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣ ورقم ٧٥ لعام ١٩٨٤) يلغيان الامتيازات التي يتمتع بها الفلسطينيون الذين "كانوا يعاملون كمواطنين مصريين وخاصة في مجال التعليم" (ص ٤٢). وقد صدرت بعد ذلك مراسيم اخرى جعلت الفلسطينيين يعاملون كاجانب. لقد ساعد التواصل الحدودي بين مصر وغزة على تصدير رؤوس الاموال والمهارة المهنية، كما ان نشاط رجال الاعمال الفلسطينيين في مصر يشمل مختلف القطاعات "ومعظمهم (٧٤٪) حاصلون على شهادات جامعية، ثلثهم في الاقتصاد والتجارة و (١٣٪) مهندسون" (ص ٤٥). ويبين الكاتب انه منذ كامب ديفيد ونهاية "عهد مراعاة الخواطر اعاقت القوانين الجديدة بشدة تطور اعمال الفلسطينيين" (ص ٤٥).

اما بالنسبة لموقف رجال الاعمال الفلسطينيين في مصر من عملية السلام فيذكر الكاتب أن ٦٥٪ منهم يؤيدون اتفاقية اوسلو، الا ان هذه الاغلبية لم يكن لها تاثير مباشر على الاستثمارات في الاراضي المستقلة ذاتيا

Digitized by Birzeit University Library

والمحتلة. وقد استفاد رجال الاعمال الفلسطينيون من حماس المصريين لعملية السلام في القطاع الخاص والعام "للاتفاق على مشاريع مشتركة مع بعض الشركات" (ص ٤٦-٤٧). وقد رأى الكاتب، فيما يتعلق بالعلاقات مع اسرائيل، ان الفلسطينيين لا يمكن ان يكونوا الجسر الذي سيعبر عليه الاسرائيليون لتطبيع علاقاتهم الاقتصادية مع العرب "بتسويق المنتجات العربية في اسرائيل او بنقل التكنولوجيا والمعرفة الاسرائيليتين الى هذه البلاد" (ص ٥٠). واشار الكاتب الى أن تدهور العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير منذ السبعينات قد عرض جزءا هاما من الفلسطينيين في مصر الى نوع من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وقد بدا القلق يسود الجالية الفلسطينية منذ أن اعلنت السلطات المصرية، بعد عملية السلام، عن نتائج ما اسمته احصاء للفلسطينيين في مصر.

في الفصل الثالث يتناول الكاتب بدء التواجد الفلسطيني والهجرة الفلسطينية إلى سوريا، ثم يتطرق إلى الهوية والوضع القانوني لهؤلاء الفلسطينيين هناك مشيرا إلى انه عملا بتوصيات جامعة الدول العربية الهادفة الى المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية، "لا تمنح السلطات السورية الجنسية السورية للفلسطينيين باستثناء المرأة المتزوجة من سوري وشخصيات فلسطينية تمنح الجنسية لاعتبارات سياسية" (ص ٥٧). وعلى الرغم من أن النظام البعثي القومي يشجع الاندماج في سوريا الا ان انخراط الفلسطينيين في هذا المجتمع" لا يعني انهم بلغوا درجة الانصهار او اكتسبوا الشعور بالانتماء إلى سوريا كما تدل اقوالهم" (ص ٥٨). الصناعة والتجارة هما المجالان الرئيسيان لرجال الاعمال الفلسطينيين في سوريا الذين يعتبر" معظمهم من العصاميين المنحدرين من أصول متواضعة" (ص ٦٠) ويمتاز نشاط رجال الاعمال في سوريا بانه قليل الانفتاح على الاسواق العربية وذلك بسبب المشاكل المتعلقة بالحصول على وثائق السفر. إن الفلسطينيين في سوريا وخاصة رجال الاعمال، يشككون في اتفاق السلام الفلسطيني - الاسرائيلي" ولا يبالون بعملية السلام التي تقود الى حكم ذاتي فوق جزء صغير من الاراضي المحتلة ولا يعتبرون أن من واجبهم الوطني العودة أو توظيف الاموال في اراضي الحكم الذاتي الناشئة" (ص ٦٣).

في الفصل الرابع يلقي الكاتب الضوء على عناصر النشاط الاقتصادي لرجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات مبينا أنه من الصعب التحدث عن نوع واحد من التوجهات الاقتصادية عند فلسطينيي الشتات ذلك لان "الاقتصاد الفلسطيني مجزء وموزع في كل المجالات غير أن النشاط التجاري هو القاسم المشترك بين رجال الاعمال" (ص ٦٧). وقد اشار الكاتب إلى ظاهرة اضافية متعلقة بسياق الهجرة إلى دول الخليج الا وهي" تنوع النشاطات الاقتصادية لدى رجل الاعمال الواحد" (ص ٦٨). ولقد لعب القرب الجغرافي في البلاد العربية دورا اساسيا في نقل رؤوس الاموال، كما أن هناك اختلافا كبيرا بين رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات ونظرائهم رجال الاعمال المحليين في المشرق العربي. فقد ساهم الشتات في انتاج شرائح اجتماعية وبرجوازية جديدة مختلفة ومنقطعة تماما عن الشرائح القديمة وحال دون اعادة انتاج التوزيع الطبقي. ويقول الكاتب بان عامل وجود الحدود بين الدول العربية وصعوبة حركة الفلسطينيين عبرها يعتبر حاسما في" اقليمية الاقتصاد الفلسطيني في الخارج" (ص ٧٠) ويتحدث الكاتب بعد ذلك عن دور البنك العربي وشركة اتحاد المقاولين في النشاط الاقتصادي العربي.

Digitized by Birzeit University Library

اما بالنسبة لمواقف رجال الاعمال الفلسطينيين من اتفاقية اوسلو فتختلف، كما يرى الكاتب، حسب متغيرات عديدة منها المسار التاريخي للفرد، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقاته المنسوجة مع الاهل الباقين في فلسطين أو المشرق العربي، والعلاقة مع المجتمع المضيف من حيث حجم الجالية هناك، والعلاقة الرسمية بين هذا البلد ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من الموقف من عملية السلام الا ان الذي يحدد مساهمة رجال الاعمال الفلسطينيين في الاستثمار في الارض الفلسطينية هو "محددات براجماتية اقتصادية أكثر منها سياسية" (ص ٧٣). وعلى الرغم من قلة رجال الاعمال في الشتات الذين استثمروا في الاراضي الفلسطينية فإن "بعضهم سخر جل قدراته لذلك ونقل مركز ثقله إلى الداخل كما فعل محمود الفرا" (ص ٧٧). وعلاوة على الجهود الفردية للاستثمار في الداخل، فقد تحرك بعض رجال الاعمال في الشتات لتعبئة جماعية من أجل ذلك، وبالتالي ظهرت مجموعة شركات منها بنك فلسطين للاستثمار والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار والبنك الاسلامي الفلسطيني وشركة فلسطين للاستثمار وشركة السلام العالمية.

اما الفصل الخامس فيتناول الكاتب فيه تشكيل تجمعات رجال الاعمال حيث يرى "ان فلسطينيي الترانزيت لا يستطيعون أن يشغلوا مناصب سياسية ولا حتى ان يكونوا مرشحين لانتخابات وذلك لكونهم غرباء ولكن هذا لا يمنع أن يستخدموا استراتيجيات متنوعة للحراك الاجتماعي" (ص ٨٣) ويرى أن اهمية تجمعات رجال الاعمال الفلسطينيين لا تنبع من كونها مشروع معارضة للدولة (في حالة سلطتنا الوطنية) وإنما من كونها "تعبر عن مشاريع لوبي يمكن أن تلعب ذات يوم دورا في اتخاذ قرارات سياسات التنمية او الشؤون العامة" (ص ٨٣). ويرى الكاتب ان هناك ثلاث مجموعات من هذه التجمعات: الاولى هي المجموعة التي تدعم منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية مثل الصندوق الموحد للاراضي المقدسة في شيكاغو الذي تاسس عام ١٩٦٧، والثانية تشمل رجال الاعمال المهنيين، وغالبا على مستوى عربي، مثل جمعية المهنيين ورجال الاعمال العرب الكنديين. أما المجموعة الثالثة والتي تهتم بالشؤون الفلسطينية فتتميز باستقلاليتها عن منظمة التحرير وعن السلطة الوطنية وبثقلها المادي وسلطتها الرمزية مثل مؤسسة التعاون.

ولدى حديثه عن علاقة رجال الاعمال بالسلطة الوطنية يقول الكاتب بان هؤلاء الرجال "للتزمين سياسيا واقتصاديا في عملية بناء الكيان الفلسطيني ليس لهم موقف واحد إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية . اما بالنسبة للعلاقات بين رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات وبين السلطة الوطنية فيرى الكاتب انها مرت في ثلاث فترات:

الاولى ما قبل أوسلو حيث حافظ عرفات فيها على علاقات متينة مع من يسميهم: كومبرادور: (بالمعنى غير السلبي) للكلمة (ص ٨٦). فحركة فتح، مثلاء منذ انطلاقتها في بداية الستينات ضمت رجال اعمال فلسطينيين مثل جويد الغصين الذي ساهم في بناء الامارات العربية المتحدة منذ استقلالها من خلال الشركات التي اسسها، وكذلك نبيل شعث الذي بدا مسؤولا في مجلس التخطيط الفلسطيني وطور نفسه ليراس ويملك شركة Team اكبر شركة عربية للادارة. وقد لعب بعض رجال الاعمال دور الوسيط مع الدول العربية كمنيب المصري الذي لعب هذا الدور بين عرفات والسلطة الاردنية بحكم منصبه آنذاك كوزير الاشغال العامة في حكومة الاردن، كما لعب

Digitized by Birzeit University Library

حسيب الصباغ مدير شركة المقاولين ومستشاره السياسي باسل عقل دورا حاسما في التحضير للحوار الفلسطيني - الامريكي. وقد لاحظ الكاتب ان هناك "ثلة من رجال الاعمال الذين ارادوا ان يوحدوا موقفهم باتجاه التسوية ويدفعوها إلى الامام" (ص ٨٧).

اما الفترة الثانية فتاتي بعد أوسلو وتتسم بالشك المتبادل والتوتر والحدة بين الطرفين رغم ان كل طرف يحاول اخفاء ذلك. فقد اصبح "عرفات يشير إلى رجال الاعمال هؤلاء بتعبير روتشيلد كما ذكر احدهم" (ص ٨٩).

ويتبنى رجال الاعمال الفلسطينيون تجاه التنمية الاقتصادية اتجاهين مختلفين: الاول يرى أن التنمية شرط لا غنى عنه من أجل دفع وتكريس السلام، بينما الاتجاه الثاني يرى انه لا بد أولا من حل المشاكل السياسية، إذ لا بد من "اقامة قواعد ديمقراطية وتطبيقها على أرض الواقع" (ص ٩٠).

واما المرحلة الثالثة فتاتي بعد أيار ١٩٩٥ وتتميز بمحاولة مجموعة من الاشخاص أن تلعب دور الوساطة بين السلطة ورجال الاعمال مثل منيب المصري القريب من اوساط عرفات ورجال الاعمال المنتقدين له من أمثال عبد الحميد شومان وحسيب صباغ وعبد المحسن قطان. وقد اسفرت هذه الجهود عن نتائج ملموسة على أرض الواقع.

لقد حاول رجال الاعمال الفلسطينيون بشكل عام ان تكون لهم مكانة في مجتمعات الهجرة وحاول بعضهم توطيد علاقات مع المجتمع السياسي للتاثير على مواقف البلد المضيف من القضايا العربية كما هو الحال في انجلترا ولكن كانت هذه الحالات فردية. وتبقى الحالة الاردنية لها خصوصيتها لان منح الجنسية الاردنية للفلسطينيين جعلهم يساهمون في الحياة السياسية العامة والبرلمانية والنقابية، ولكن "هشاشة الديمقراطية فيه جعلتهم يبقون حذرين" (ص ٩٥). ويقول الكاتب بان ضعف المجتمع المدني في كثير من الدول العربية جعله يفكر في دور العناصر فوق الوطنية، أي النخب الاقتصادية الموجودة في الخارج والتي تستطيع بحكم بعدها عن السلطة ان تدفع عملية الدمقرطة وخاصة في وقت لم تعد فيه الحكومات الديمقراطية الغربية تهتم بارغام الدكتاتوريات على دمقرطة انظمتها واحترام حقوق الانسان، ويتساءل هل يمكن للنخبة الفلسطينية في الخارج أن تدفع العملية الديمقراطية في الاراضي المحتلة؟ ويخلص إلى القول بأن "موقف الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة من موضوع الديمقراطية لا يمكن أن يسقط على ما يمكن ان يكون موقفهم من العملية الديمقراطية في الاراضي الفلسطينية، فمفهوم الديمقراطية لم يكن واضحا بشكل دائم في خطاباتهم كهدف بحد ذاته" (ص ١٠٢). ونظرا لان لدى رجال الاعمال في الشتات إمكانية تعبئة مصادر مالية هامة وشبكة علاقات واسعة في العالم الخارجي فإن مدخلها إلى السلطة الوطنية سهل ومباشر" فنحن نجدهم في كل المناسبات (توقيع اتفاقيات السلام) مثلا، وداخل كل الوفود الرسمية التي زارت الشرق الأوسط (مع وزير الخارجية الامريكي كريستوفر أو رئيس الوزراء الكندي)، ولكن هذا لا يعني أن دورهم كبير في اتخاذ قرارات السياسات العامة وخاصة الوطنية، وعلى العكس فإن هذه النخبة تشعر بالمرارة لعدم طلب السلطة الوطنية مشورتها حتى في الامور الاكثر اقتصادية كالتعرفة الجمركية وقوانين الاستيراد و التصدير" (ص ٩٩).

لقد استطاع الكاتب من على صفحات هذا الكتاب

Digitized by Birzeit University Library

اعطاء معلومات اساسية عن رجال الاعمال الفلسطينيين في جزء كبير من أماكن تواجدهم في الشتات وذلك بالاستناد إلى دراسة مسحية القت الضوء على وضع ومكانة هؤلاء الرجال في الدول التي تستضيفهم، وعلى التفكير الذي يراودهم بعدما اسفرت، وما يمكن أن تسفر عنه عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين. ولم يفت الكاتب أن ينوه في مقدمته إلى أنه ترك بعض القضايا دون تحليل كاف عازيا ذلك إلى أمرين: أولهما، أن كتابه هذا هو جزء من عمل كبير يقوم به، كما يقول، وانه يعكس النتائج الاولية والمرحلية للابحاث التي يقوم بها وأنه سيكون هناك كتاب آخر اكثر تحليلا يصدره عندما تنتهي الابحاث التي يجريها. وثانيهما، اعتقاده بان الضبابية والبلبلة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الداخل تجعل تاثير الظروف الانية كبيرا على خطابه وسلوكه الاقتصادي، ولهذا فهو يفضل التريث وعدم اطلاق الاحكام السريعة (ص ١٩).

وعلى الرغم من ان مادة الكتاب لا تغطي بشكل كامل ومستفيض ما يوحى به عنوان الكتاب لاسباب أشار إلى بعضها الكاتب في مقدمته، كما أوضحنا، الا أن المعلومات التي يوفرها لنا الكاتب عن رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات وعن مدى توجهاتهم في بناء الكيان الفلسطيني، وفقا لظروف وارهاصات معينة، تعتبر على قدر كبير من الاهمية للدارسين والسياسيين لا سيما وأن موضوع الكتاب يتسم بالحداثة. ولهذا، فإن هذا الكتاب هو جدير بالتقدير والقراءة.

محمد فياض صلاحات

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

كيف تسيطر الولايات المتحدة على الأمم المتحدة

القت السيدة فيليس بينيس الخبيرة في شؤون الامم المتحدة محاضرة بعنوان "كيف تسيطر الولايات المتحدة على الامم المتحدة"، وذلك بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٢ ضمن محاضرات برنامج الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. والسيدة بينيس تعمل في معهد دراسة السياسات (واشنطن)، وعملت مؤخراً في معهد الدراسات الفلسطينية بواشنطن.

ذكرت السيدة بينيس في محاضرتها أن أهداف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- أن لا تتناقض قرارات الأمم المتحدة، خاصة قرارات مجلس الأمن، مع سياسة الولايات المتحدة.

٢- أن تسود رغبات الولايات المتحدة وتنفذ.

٣- إبعاد القضية الفلسطينية عن أجندة الأمم المتحدة.

وقالت أن التصور المفروض أو الدعاية تقول بأن الأمم المتحدة مكان مناسب وأنها مؤسسة ديمقراطية تدافع عن حقوق الانسان والحرية، وأن لكل دولة صوت متساو.

وهذا الأمر لا يتناسب والواقع، فالامم المتحدة أسست لتعكس موازين القوى بعد الحرب العالمية الثانية ولتعكس القوة المتنامية والأولى لأمريكا. ولهذا الغرض، فإن عملية التحكم في سياستها بدأت منذ اللحظة الأولى. فالمعلومات التي بحوزتنا اليوم تشير إلى قيام هيئة المخابرات المركزية الامريكية ومن خلال عملية خاصة بزرع أجهزة تنصت في غرف جميع وفود الدول التي شاركت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة (٤٥ دولة) في مدينة سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ . وهذا الامر سمح بمعرفة سياسة كل وفد قبل قدومه إلى طاولة المفاوضات، وكان هذا عملاً في منتهى

Digitized by Birzeit University Library

الاهمية. ولم يترتب على هذه المعرفة تغيير سياسة الولايات المتحدة لتتلاءم مع سياسة ومطالب كل وفد من أجل التلاقي مع مطالب وسياسات الوفود الأخرى، إذ أن ذلك مستحيل. ولكن المعرفة المسبقة بسياسات الوفود أعطت الامريكان في النتيجة النهائية قوة عظيمة وهامش مناورة واسع.

واستطردت فيليس تقول: إن أحدى المعضلات التي واجهتها الهيئة الدولية الاكثر قوة ونفوذاً هي الصراع أو التناقض بين الديمقراطية والسلطة. فالأمم المتحدة، وإن كانت ديمقراطية في معظم مبناتها، إلا أنها تفتقر إلىالسلطة عندما يتعلق الامر برأي الاغلبية. وليس هناك قوة الزام على الصعيد التنفيذي إلا لمجلس الأمن الدولي فقط. كان من المفروض أن تكون الأمم المتحدة ناطقة باسم الشعوب ولكنها أصبحت ناطقة باسم القوى الكبرى.

وعلى الرغم من ذلك لم تجر الامور كما اشتهت الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإن المنظمات المنبثقة عنها والتي اريد لها أن تكون تعبيراً عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية لم تعمل بعد فترة من الزمان كما خطط لها.

فنتيجة للمبادىء الموجودة في الميثاق والاهداف المكتوبة فيه وبحكم إزدياد عدد دول العالم الثالث، أصبحت هذه المنظمات تهتم بالعالم الثالث، والفقر، والتنمية.

كما أدى التحالف بين الكتلة الشرقية ودول عدم الانحياز إلى تغيير ملموس. وفي منتصف السبعينيات فقط شعرت أمريكا كيف تحولت الأمم المتحدة إلى مؤسسة غير تلك التي خطط لها، وهكذا أصبحت ضد الأمم المتحدة. لكن الهجوم العنيف على الأمم المتحدة من قبل أمريكا جاء مع بداية الثمانينيات (منذ عهد ريغان).

وقد اختيرت جين كيرك باتريك، وهي اكاديمية لامعة، لتكون سفيرة للولايات المتحدة في المنظمة الدولية ولقيادة الحملة التي خطط لها مجموعة من الخبراء، حيث توصل هؤلاء الخبراء إلى صيغة ضغط جديدة للتعامل مع المنظمة الدولية.

وأضافت أن النظرية الامريكية السابقة كانت تقول" "ستكون أكثر قوة إذا دفعت اكثر"، ولكن هذه المجموعة جاءت بصيغة جديدة: "ستكون أكثر قوة إذا شعر الناس أنك ستدفع أكثر" (ولكن ليس بالضرورة أن تدفع). وهكذا عمدت الولايات المتحدة إلى وقف مساعداتها المالية للمنظمة الدولية أو دفعها بالقطارة (وصلت حالياً الديون المترتبة على الولايات المتحدة لصالح المنظمة الدولية إلى ١,٦ مليار دولار). وبالفعل استطاعت جين كيرك باتريك أن تضعف المنظمة الدولية.

ظل الوضع على هذا النحو حتى جاء جورج بوش الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة في المنظمة الدولية في عهد الرئيس الاسبق نيكسون، وكان مخضرماً. وقد عمل الكثير من أجل تمرير

Digitized by Birzeit University Library

مواقف امريكية مطلية بالشرعية الدولية.

أستغل بوش الغزو العراقي للكويت، والذي كان بحق انتهاكاً للقانون الدولي، وأتاح لامريكا فرصة لم تحلم بها لمحاولة إعادة المنظمة الدولية إلى ما كان يجب أن تكون عليه من وجهة النظر الأمريكية. فقد أتاح هذا الغزو لأمريكا:

١- إعادة فرض سيطرتها الكاملة على منطقة الشرق الأوسط.

٢- إعادة رسم الخارطة السياسية في النظام العالمي الجديد.

٣- التأكيد على أنه إذا ذهبت قوة عظمى (روسيا) فإن الثانية (أمريكا) لن تحزم أمتعتها. وليس من قبيل المصادفة أن يعتبر المفكر اقبال أحمد أن حرب الخليج الثانية شكلت أهم حادثة في تاريخ المنظمة الدولية لتحقيق أهداف أمريكا وسياساتها تحت غطاء دولي.

وقالت أننا لهذا السبب نلاحظ أن أمريكا رفضت أن تحل مشكلة غزو العراق على المستوى الاقليمي أو داخل الجامعة العربية، ولهذا ايضاً أعطى الرئيس الامريكي بوش للمحاولات العربية مجرد ٤٨ ساعة، وهذا الوقت بالطبع لم يكن كافيا. فهو يعرف أنه يلزم وقت أكثر من ذلك للاتفاق على قائمة طعام الغذاء لمجلس جامعة الدول العربية.

وأضافت أنه من أجل التحكم في مجلس الامن والتصويت داخله تجاه موضوع الكويت، قامت الولايات المتحدة باستخدام الاسلوب الناجع القديم (الترغيب والتهديد)، وساعدها على ذلك ما دفعته الدول الخليجية من مساعدات وهبات لكثير من الدول (على سبيل المثال تسديد مبلغ كبير من الديون المصرية). واستخدمت الولايات المتحدة أسلوب الضغط والترغيب تجاه الدول الصغيرة التي كانت حينذاك في عضوية مجلس الأمن مثل كولمبيا، اثيوبيا، زيمبابوي، اليمن، وكوبا.

وأوضحت أن الأمر بالنسبة لكوبا كان محسوماً وغير ذي جدوى بسبب طبيعة العلاقات مع هذه الدولة منذ وصول فيدل كاسترو للحكم ووجود النظام الاشتراكي، ولكن الأمر نجح مع دول أخرى فيما عدا اليمن. فعندما رفع مندوب اليمن اصبعه معترضاً على أحد قرارات مجلس الأمن اقترب منه مسؤول أمريكي وقال له: رفع هذا الاصبع سيكلفكم أغلى ثمن، وبالفعل قطعت المساعدات الامريكية لليمن بعد أربعة أيام.

وهكذا ظهرت الأمم المتحدة بعد حرب الخليج، وكأنها أداة امريكية.

Digitized by Birzeit University Library

النقاش:

مداخلة: بناء على المعلومات التي قدمتها المحاضرة هل من الأفضل الانسحاب من الأمم المتحدة؟

فيليس بينيس: كما تعلمون، فإن لفلسطين تاريخاً خاصاً حافلاً مع المنظمة الدولية منذ تقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٦ . واليوم تبدو الأمم المتحدة وكأنها مسؤولة عن القضية ومربوطة معها رغم ما قلناه من محاولة امريكا تحديد موقف الهيئة الدولية وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بقرارات مناصرة للشعب الفلسطيني. فهناك عشرات القرارات، منها قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الذي أعطى الحق بإقامة دولة فلسطينية، وقرار ١٩٤ المنادي بعودة اللاجئين أو تعويضهم، وقرار ٢٤٢، ردعم عقد مؤتمر دولي لحل هذه القضية. وبالطبع، فإن إسرائيل ترفض هذه القرارات وتقوم الولايات المتحدة بدعم الموقف الإسرائيلي، وهذا ضرب من الجنون.

وانظروا إلى قيام امريكا بتهميش دور الأمم المتحدة في مؤتمر مدريد، فرسالة التطمينات الامريكية تحدثت عن حضور موظف من الهيئة الدولية (وليس الامين العام إليها)، ولو كان الأمين العام يحترم نفسه لما رضي بهذا الموقف. كما وانظروا إلى المحاولات الرامية للاستمرار في تخفيض ميزانية وكالة غوث اللاجئين، وكذلك الصلاحيات المحدودة جداً للمراقبين الدوليين في الخليل (تف) والذين أصبح يطلق عليهم "جنود البوظة". وعلى الرغم من ذلك، يجب أن أوضح، وبسبب العلاقة التاريخية للقضية الفلسطينية مع المنظمة الدولية وحقيقة أن هناك مجالاً للمناورة، أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعمل كل شيء لذا فإنني لا انصح بمقاطعة الأمم المتحدة.

أقول لكم أن هناك احاديث تدعو إلى تأسيس منظمة دولية تكون مقصورة على دول العالم الثالث ولكني لا أدري كم ستكون فعالة (خصوصاً لاسباب مالية). وهناك بعض الآراء التي تدعو إلى إلغاء الأمم المتحدة، ولكن بإعتقادي أن أي شيء جديد سيعكس الواقع الجديد والذي سيكون اسوأ من تركيبة الأمم المتحدة الحالية، التي أنشئت في ظل موازين الحرب العالمية الثانية.

الدكتور ابراهيم أبو لغد: إن محاولة معاقبة الأمم المتحدة وتشويه الرقابة عليها بدأت في الواقع قبل مطلع الثمانينات، وبالتحديد عندما بدأت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) والكثير من هيئاتها تتخذ مواقف متعاطفة مع القضية الفلسطينية وبأغلبية كبيرة.

الدكتور صالح عبد الجواد: في الحقيقة أنا أستغرب موقف الصحافة العربية بشكل عام والمصرية على وجه الخصوص من قضية بطرس غالي، والتي صورته كمدافع عن القضايا العربية وقضايا العالم الثالث، رغم ميوله الغربية التقليدية وثقافته. ما هي دوافع الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ممثلة بمندوبتها إلى المنظمة الدولية السفيرة مادلين اولبرايت، وهل لذلك علاقة بموقفه المبدئي من قضية مجزرة قانا (١٩٩٦ جنوب لبنان)؟

Digitized by Birzeit University Library

فيليس بينيس: إن بطرس غالي أبعد ما يكون عن تبني قضايا العالم الثالث وافريقيا، حتى ولو قدم نفسه كذلك، وقد أوردت اقتباساً عنه يقول فيه "أشعر بالراحة في نيويورك وباريس أكثر من أكرا وأبيدجان" وقد يكون هناك استياء أمريكي من موقفه من قضية قانا وموقف الأمم المتحدة منها، ولكن بطرس غالي-كما هو الأمين العام الحالي-لم يكن خارج نطاق الهيمنة الاميركية. ولكن الولايات كانت تريد "تصحيح" الوضع في المنظمة الدولية وكان بطرس غالي موجودا هناك ككبش فداء. كما تميز بطرس غالي بالعجرفة والتعالي وعدم دفاعه عن الكثيرمن الاقالات لكبار موظفي الامم المتحدة بالإضافة إلى سكوته عن إلغاء العديد من نشاطاتها، الأمر الذي أكسبه في النهاية عداء كثير من موظفيها.

د. صالح عبد الجواد

جامعة بيرزيت

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الاوضاع الاقتصادية للعائدين

عقدت هذه الندوة مع د. يوسف عبد الحق والمهندس ابراهيم الدقاق، بتاريخ ١٩٩٧/٤/١٣، ضمن الندوات التي تعقدها الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حيث ناقشا دراسة حول اوضاع العائدين الاقتصادية. وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً لاهم ما جاء في هذه الندوة.

د.يوسف عبد الحق

نقصد بالعائدين هنا من قدم إلى البلاد بموجب اتفاقية اعلان المبادئ الموقعة بين م. ت. ف وحكومة اسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن ويعمل حالياً مع السلطة الفلسطينية. ويمثل العائدون بهذا المفهوم جزءاً مهماً من الشعب الفلسطيني في الداخل بما لديهم من الخبرات والمؤهلات العلمية والمسؤوليات العامة اللازمة لبناء أسس ومقومات الدولة الفلسطينية، بالاضافة إلى امتلاك البعض ثروات كبيرة يمكن أن تساهم في بناء الوطن. وهناك مسألة مهمة وهي ان العائدين لديهم انتماء وولاء كبيران للارض والوطن، حيث انخرط معظمهم في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية تطوعاً، وبالتالي كانت لديهم الرغبة الحقيقية في البناء لا سيما اذا توفرت لهم البيئة المناسبة.

جاءت هذه الدراسة استجابة لمشكلة اندماج العائدين في مجتمعهم حيث ركزت على معالجة الجانب الاقتصادي للمشكلة. بالنسبة للمنهج اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الواقعي التحليلي، حيث استخدمت الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي، إضافة إلى استبيان ميداني وزع منه (٣٠٠-٤٠٠) نسخة في الضفة الغربية. أما بالنسبة لقطاع غزة فلم نستطع توزيع أي جزء فيه بسبب الاغلاق الامني الذي فرضته اسرائيل خلال فترة الدراسة الميدانية في قطاع غزة.

وقد وجدت أن مشاكل العائدين إلى حد ما متقاربة جداً . فهم عبارة عن نسيج واحد اذ أن معظم العائدين تأثر بنفس المستوى تقريباً وبالظروف والاوضاع السائدة في الداخل خلال العودة.

Digitized by Birzeit University Library

فرغم أن الدراسة لم تشمل العائدين المتواجدين في قطاع غزة الا أنني أعتقد أن الظروف والمشاكل التي واجهها العائدون هي واحدة سواء في القطاع أو في الضفة الغربية.

احتوى الاستبيان على ٤٢ سؤالاً حول الوضع المعيشي وأهم المشاكل كالسكن ومستويات الدخول وكيفية الانفاق وغير ذلك. وشمل الاستبيان المستويات الوظيفية الثلاثة: العليا والمتوسطة والتنفيذية في المجالين المدني والعسكري. واجهت الدراسة عدة صعوبات منها كيفية اختيار العينة العشوائية وذلك بسبب عدم القدرة على تحديد مجتمع الدراسة نظراً لعدم التمكن من الحصول على بيانات شاملة عن العائدين من قبل السلطة. بالاضافة إلى ضعف التجاوب بالنسبة للادارات العليا مع استبيان الدراسة، أي من مدير عام فاعلى أو رائد فأعلى اذ كان التجاوب لهذه الشرائح ضعيف جداً.

هناك ملاحظة هامة أود أن اشير اليها وهي أنه يجب أن تؤخذ نتائج الدراسة بحدودها فقط وخصوصاً في عملية اندماج العائدين في المجتمع.

ولا بد قبل الدخول في موضوع الدراسة، أن نشير سريعاً إلى التدهور الاقتصادي الذي حصل في الداخل حيث انخفض متوسط دخل الفرد بنسبة ٢٧٪ خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ وذلك بسبب سياسات الاحتلال والخلافات الفلسطينية الذاتية التي انعكست سلباً على الاوضاع الاجتماعية الامر الذي دفع بالشعب الفلسطيني في الداخل إلى تعليق آمال كبيرة على السلطة والعائدين.

اما الخصائص العامة للعائدين فإنها توضح العمر، مكان الولادة ، الحالة الاجتماعية، مكان اقامة الاسرة حالياً، والمستوى الثقافي.

اولاً: بالنسبة للعمر: نلاحظ أن معظم العائدين هم من الشباب والناضجين أما الشيوخ فهم الذين تخطوا الخمسين عاماً من العمر، ويتراوح عمر الناضجين ما بين ٤٠-٥٠ سنة، أما الشباب فهم دون سن ٤٠ . فالنسبة العالية من العائدين كانت من الشباب والناضجين حيث وصلت إلى ٧٧٪ من العينة.

ثانياً: مكان الولادة: وجد أن ٦٢٪ من العينة هم من مواليد الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي يوفر لهم الخلفية الاجتماعية والثقافية التي تمكنهم من الاحاطة بظروف عملهم من الناحية الاجتماعية والسيكيولوجية مما يساعدهم على عملية الاندماج والتأقلم مع الظروف السائدة.

ثالثاً: الوضع الاجتماعي والمتمثل بالزواج: لقد ساعدهم هذا العامل على التأقلم مع الوضع السائد اذ وجد أن ما نسبته ٨٥٪ من العينة متزوجون.

رابعاً: اقامة الاسرة: وجد أن ٧٧٪ من العينة قد احضر [illegible] بقي ٢٣٪

Digitized by Birzeit University Library

فقط في الخارج. ويلعب هذا الوضع دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي ودوافع الاندماج الاجتماعي.

خامساً: المستوى الثقافي: لوحظ أن لدى العائدين نسبة متميزة وعالية في مستويات التعليم لما هو موجود في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت نسبة التعليم العالي لديهم ٩,١٪ في الفئة العمرية التي تراوحت ما بين ٢٥-٦٥ مقارنة بنسبة ٧,٢٪ لسكان الداخل وفقاً لنتائج المسح الديمغرافي الذي قام به مركز الاحصاء الفلسطيني.

تبين من المؤشرات السابقة أن العائدين يمتلكون القدرات العلمية والعملية والاجتماعية اللازمة للقيام بدور ريادي في بناء الوطن شريطة توفير الظروف الموضوعية والصحية الملائمة لذلك.

أوضاع الدخل للعائدين

من خلال الاستبيان الذي وزع على العائدين تم التوصل إلى أن متوسط دخل الفرد العائد هو حوالي ٢٢٥٤ شيقل شهرياً علماً بأنه تم استبعاد دخول الفئات العليا في هذا البند، وذلك بسبب عدم الافصاح الكامل من قبلهم عن الدخول التي يتقاضونها. ويرتفع هذا المتوسط عند المدنيين حيث يصل إلى حوالي ٢٩٤٥ شيقل شهرياً. والملفت للنظر أن العسكريين لم تتجاوز رواتبهم ٣٠٠٠ شيقل شهرياً، في حين نجد أن أكثر من ٤٧٪ من المدنيين تجاوزت رواتبهم ٣٠٠٠ شيقل شهرياً. وبالرغم من أن متوسط دخل العائدين هو في حدود خط الفقر النسبي حيث يعادل الوضع ١٢٢٪ من خط الفقر المطلق، فان هذه الرواتب تعتبر مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الوضع في الضفة والقطاع حيث تبلغ حوالي ضعف الاجور في الداخل.

أما بالنسبة للامتيازات الوظيفية الاخرى، مثل السيارة والبلفون والسكن، فقد وجد أن ١٠٪ من مجتمع الدراسة من العائدين يستفيدون من السيارة الحكومية و ٧٪ يستفيدون من البلفون، أما السكن فلم تصل نسبة المستفيدين منه اكثر من ٦٪ فقط، مع العلم أن السكن الحكومي هو فقط للعسكريين، وهذه نسب تعتبر مرتفعة بكل المقاييس الادارية.

أوضاع السكن لدى العائدين

وجد أن السكن هو أكبر مشكلة واجهت العائدين. فقد تبين من الدراسة الميدانية أن ٨٧٪ من العائدين كانت قضية السكن بالنسبة لهم مشكلة كبرى. واذا تمت اضافة من اعتبروا أن السكن مشكلة بسيطة تصبح النسبة ٩٤٪ من العائدين يؤكدون بأن السكن بالنسبة لهم مشكلة حقيقية.

وقد كانت المشكلة أكثر تفاقماً عند موظفي الادارة الوسطى حيث أكد حوالي ٩٤٪ منهم أن قضية السكن سببت لهم مشكلة كبيرة .

Digitized by Birzeit University Library

وقد لوحظ أن ٨٥٪ من الادارة التنفيذية أجابوا بعدم الارتياح في السكن وأنه غير مناسب. ورغم ذلك فإن المحزن أن ٦٧٪ منهم فقط أكدوا رغبتهم في تغيير السكن، ولا تفسير لذلك الا انخفاض مستوى الدخل حيث تبين ان معظمهم هم من فئة قمة الادارة التنفيذية (رئيس قسم فأقل أو ملازم فاقل).

وتتركز أهم أسباب تغيير السكن في:

١ . عدم ملاءمة السكن من حيث بعده عن الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والتلفون وغيرها، أو لانه غير صحي.

٢ . ارتفاع معدل الايجار حيث بلغ ١٦٣٨ ديناراً سنوياً، وقد وجد ان ٣٠٪ من العائدين يفضلون تغيير السكن بسبب ارتفاع الايجار .

٣ . الامتلاك فقد وجد أن ١٧٪ منهم يفضلون الامتلاك من أجل تحقيق الاستقرار.

لقد وجد أن ١٥٪ من العائدين قد تملكوا سكناً في الداخل وهي نسبة عالية جداً بكل المقاييس اذ لا يمكن أن يستطيع أي موظف في المنظمة أن يمتلك بيتاً من خلال راتبه الذي يحصل عليه سواءً في الداخل أو الخارج حيث لا يتجاوز راتب عضو اللجنة التنفيذية في (م. ت. ف) مثلاً أكثر من ٤٥٠ ديناراً، وعليه فالارجح أن يكون قد تم تملك السكن المشار إليه من الموازنات الخاصة المعروفة في (م. ت. ف) والسلطة.

استهلاك أسر العائدين

أعلن ٦٢٪ من العينة ان اثاثهم غير مناسب كما أن ٣٦٪ منهم أكدوا أن ملابس أسرهم غير مناسبة . أما استهلاك الفواكه فقد كان غير مناسب لحوالي ٤١٪ منهم، وبالنسبة لاستهلاك اللحوم فقد أكد ٤٠٪ منهم أنه غير مناسب.

وهناك ملاحظة مهمة يجب معالجتها بهدوء اذ وجد أن من يشتري الجريدة نسبة قليلة، اذ أن ٥١٪ من عينة الدراسة لا يشترون الجريدة مطلقاً. وأود أن اشير كذلك إلى ان هذه النسبة تصل إلى ٩٠٪ لدى الادارة العليا. ويرجع ارتفاع هذه النسبة غالباً الى ان بعض العائدين يكتفون بقراءة جريدة المكاتب، ولكن مع ذلك يبقى هناك مسألة مهمة متعلقة بحاجة أسرة العائد الى الجريدة.

ولا بد من التنويه هنا إلى أنه بالرغم من أن السمة الغالبة للعائدين هي الصعوبة في المعيشة، فان هناك اقلية تتراوح نسبتها ما بين ٦٪ و ٢٤٪ أكدت أن أوضاعها المعيشية جيدة أو مناسبة تماماً.

Digitized by Birzeit University Library

كلمة المهندس ابراهيم الدقاق

أود أن أبدأ حديثي في خلاف متوقع وهو لماذا الخشية والخوف في الحديث عن الخارج والداخل؟ ولماذا نلجأ إلى الاعتذار رغم أننا لم نكن مسؤولين عن ذلك أبدا؟

الشتات الفلسطيني حقيقة لا يمكن إغفالها. فنحن شعب واحد وهذه حقيقة اخرى، ولكن هناك شتاتاً في الخارج وحتى في الداخل. فعندما نتكلم عن الشتات في الداخل نقول بأن هناك مجتمع غزة ومجتمع الضفة الغربية، بالاضافة إلى وجود خلافات وفروق حقيقية بين هذه المجتمعات الثلاث. فكيف سيكون الوضع بين الموجودين في الداخل والموجودين في الخارج؟

أعتقد أن التعبير القائل بأن هنالك داخلاً وخارجاً هو تعبير ضروري من ناحية منهجية، وهذا لا يلغي وحدة الشعب الفلسطيني اطلاقاً. وهذه نقطة الخلاف مع من ذكر أنه لا يجوز أن نتكلم عن الداخل والخارج. وفي اعتقادي أن الوصول للحقيقة يتطلب منا أن نواجه هذه الحقيقة كما هي. فالشتات الفلسطيني حقيقة لا يمكن انكارها، فقد مضى عليها حوالي نصف قرن. وللشتات اسقاطات كثيرة على تشكيل الانسان الفلسطيني سواء كان في الداخل أو الخارج. وهناك البيئة التي تؤثر على صناعة الانسان ونشأته سواءً كانت البيئة الداخلية أو الخارجية. فالبيئات التي عاشها الانسان الفلسطيني مختلفة بطبيعة الحال، ولذلك اسقاطات كبيرة عليه فلا بد أن تكون مختلفة . اذاً فهنالك خلافات كبيرة موجودة في المجتمع الفلسطيني وان التقت جميعها على هدف واحد وهو إعادة الوحدة والنسيج الاجتماعي الفلسطيني على أرض الوطن.

إن البحث في هذا الموضوع يفتح الباب لدراسة الداخل والخارج ودراسات أخرى كثيرة، حيث ركزت هذه الدراسة على الحالة التي يعيشها ومر بها العائدون. ويجب أن نعمل على دراسة ديناميات التحولات في المجتمع الفلسطيني سواء كانت في الداخل أو الخارج وتأثيرات ذلك على الأداء الفلسطيني العام. ولا يجوز أن نستمر بالهروب، كما كنا في السابق، من مواجهة المشكلة وتغليفها بالشعارات وتغييبها عن ذهن المجتمع الفلسطيني.

أما بالنسبة للبحث فهناك ثلاثة مداخل رئيسية أريد من خلالها أن أعبر عن رأيي في موضوع البحث كما يلي:

اولاً: لا بد من دراسة مفهوم الداخل والخارج قبل قيام السلطة الوطنية من حيث الوضع العام والظروف المعيشية وخصوصاً الاوضاع الاقتصادية منها.

ثانياً: دراسة وضع المجتمع المقيم مقابل مجتمع الشتات وعلاقة م. ت. ف بهما ودورها في ذلك، بمعنى كم نجحت أو فشلت في الجمع ما بين الداخل والخارج. وعند الكلام عن الداخل نجد أن هنالك مجتمعات في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وحتى في القدس، وهذه هي المجتمعات المقيمة.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الخارج نواجه أيضاً تباينات بين المجتمعات التي عاش فيها أبناء الشعب الفلسطيني، فضمن الشتات نفسه نجد مناطق ومواقع اللجوء المتعددة، ولكن الان ما هي علاقة الداخل مع السلطة بعد أن اصبحت السلطة جزءاً من الداخل ولم تعد جزءاً من الخارج بعد الان، بالاضافة الى التطرق الى دراسة علاقة الخارج مع السلطة الوطنية والشتات وكيف تتبلور تلك العلاقة وخصوصاً اننا نمر في مراحل جديدة لا بد من اخذها بعين الاعتبار فهذه هي رؤيتي للمشكلة وكيف يمكن علاجها.

أما ما يطرحه البحث فهو في تقديري طرح جزئي للمشكلة، ولكنه يشكل جزءاً هاما جداً ولا يمكن إغفاله اذ يشير إلى فكرة هامة هي "أن هذه الدراسة قد فتحت ملف العائدين بأبعاده الشاملة وبكل صراحة. وستظل الدراسة قاصرة عن الوصول الى الهدف العام المتمثل في المساهمة في تحقيق اندماج العائدين في صفوف شعبهم ما لم يتبعها سلسلة من الدراسات التحليلية المتخصصة والمفصلة في جميع جوانب ظاهرة العائدين" وهذا صحيح تماماً.

ويثير البحث نقاطاً مهمة ايجابية. فهو يفصل المشكلة ويحدد بعض أبعادها بالاضافة الى تقديم بعض التوصيات لحلها. وخصوصاً في عملية تقديم تفصيل جيد لعملية التكيف الجارية بين العائد والبيئة الفلسطينية (الوطن) بمفهومه وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والمستوى المعيشي.

ثالثاً: تحديد منهجية البحث للموظفين العاملين في أجهزة السلطة وهذا هام ايضاً. فالدراسة لم تعمم نتائجها، وهنا أريد التأكيد على التحفظات التي أبداها د. عبد الحق من حيث عدم تعميم نتائج هذه الدراسة فهذا أمر سليم تماماً، ومع ذلك فقد خرجت الدراسة بتوصيات هامة.

لقد شكلت الدراسة بشكل عام كشف حساب لحالة المجتمع العائد إلى أرض الوطن ولو بشكل جزئي، مع ذكر الصعوبات التي واجهتها الدراسة. وهناك صعوبات حقيقية أكدت عليها الدراسة، منها قضية اختيار العينة، استجابة المبحوثين للاستبيان، ودقة الاجابة. بالاضافة إلى وجود بعض المآخذ على الدراسة ومنها الافتراضات، حيث افترضت الدراسة أن البيئة التي احتضنت العائدين وهي المجتمع الفلسطيني المقيم شبه ثابتة.

تركز الدراسة على أن الانتفاضة هي مصدر التحولات الجوهرية في بنية المجتمع الفلسطيني مع اهمال سابقاتها. فقد جاءت الانتفاضة تتويجاً لانتفاضات سابقة جاءت قبلها. فحرب الخليج التي سبقت عودة العائدين كان لها تأثير هائل على المجتمع الفلسطيني، وكذلك عمليات النزوح والخروج من لبنان عام ١٩٨٢ ... الخ.

Digitized by Birzeit University Library

ركزت الدراسة على أن الاستيطان هو مظهر أساسي للاحتلال وهذا صحيح ولكنها أهملت التغيرات البنيوية التي أحدثتها التشريعات والاوامر العسكرية التي أصدرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وشكلت أداة وديناميةالمجتمع الفلسطيني إلى حد بعيد في جوانب الحياة المختلفة للشعب الفلسطيني سواء في التعليم الثقافي، العمل ، الوضع الاقتصادي وحتى عملية الالحاق الاقتصادي للشعب الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد نتج عن ذلك تدمير في البنية الانتاجية الفلسطينية ومصادرة الموارد الطبيعية التي استغلت في النهاية من أجل خدمة الاقتصاد الاسرائيلي.

وأود أن اشير الى ان التفاعل ما بين العائد والمجتمع وإلى آليات التغير التي حدثت . فقد اعتمدت الدراسة عينة محدودة لم تتجاوز ١٠٠ شخص رغم أن الاستبيان وزع على أكثر من ٣٠٠ شخص ولكن لم يحدث تجاوباً كبيراً من الجميع اذ لم تتراوح نسبة الذين تجاوبوا مع الاستبيان أكثر من ٣٣٪. هذا بالاضافة إلى اقتصاره على شريحتين من شرائح الموظفين وهما الوسطى والدنيا، أما الفئة العليا فلم تستجب بشكل ملحوظ حيث تم استبعادها في جزء كبير من الدراسة. وفضلاً عن ذلك فإن العينة قد انحصرت في المنطقة الشمالية فقط وهي باعتقادي لا تمثل المجتمع دراسة شاملة لذلك لا توجد مصطلحات لهذه الدراسة.

وهنالك ايضاً اشارة الى خط فقر افتراضي. فخط الفقر في فلسطين ما زال موضوع خلاف كبير جداً ، وهناك على الاقل ثلاثة خطوط فقر مطروحة في فلسطين، ولا بد حين الاستناد الى اي خط منهما ان يتم تبرير ذلك واثبات انه هو الاقرب الى الحقيقة.

أما بالنسبة للتوصيات النهائية فاني أفضل أن تكون هنالك دراسة دورية لمعرفة رأي العائدين من أجل الاطلاع على المتغيرات الجديدة والعوامل المؤثرة على أوضاعهم وظروفهم.

ويفضل ان تشمل الدراسة كافة المناطق الفلسطينية وعدم اقتصارها على المنطقة الشمالية للضفة الغربية فقط.

وافضل أن تحتوي الدراسة على التجربتين الأردنية والاسرائيلية في عملية الاستيعاب للاستفادة من التجارب السابقة، وخصوصاً في الاطلاع على ميكانيكية عملية الاستيعاب.

أحمد ربايعة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

اللقاءات العربية-الأوروبية حول الديمقراطية

١٠-١٣/٥/١٩٩٧

عقد هذا المؤتمر في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ما بين ١٠-١٣/٥/١٩٩٧ برعاية الجامعة وبالتعاون مع جامعة مدريد. وإضافة إلى الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية عقدت في كل يوم من أيامه الأربع جلستان قدم فيها العديد من الباحثين أوراقا متنوعة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفيما يلي استعراض موجز لبعض الأبحاث والأوراق التي عرضت في المؤتمر.

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم

ذكر د. عبد الله أبو عيد المحاضر في جامعة النجاح الوطنية-كلية القانون بعض السمات التي تميز اللاجئين الفلسطينيين عن غيرهم من اللاجئين، ومن ذلك أن بعض هؤلاء اللاجئين أصبحوا لاجئين مرتين أو ثلاث مرات خلال عقدين من الزمن، كما أن عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين أصبحوا لاجئين داخل الدولة العبرية، وأن السلطات الإسرائيلية أصدرت القوانين لتشريع استيلائها على أملاك هؤلاء اللاجئين وجلبت مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من كافة أنحاء العالم ليحلوا محل هؤلاء اللاجئين. وأن الهدف الأساسي لكافة هذه الإجراءات الإسرائيلية كان تكريس طرد الفلسطينيين وحرمانهم من العودة.

وفي القانون الدولي أصبح للاجئ الفلسطيني وضع قانوني مميز ونشأت له حقوق عديدة تجاه المجتمع الدولي أهمها حقه في العودة إلى وطنه وفي التعويض عن أملاكه وفقا للقرار رقم ١٩٤، وبعد إنشاء وكالة الغوث عام ١٩٥٠ (UNRWA) لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اعتبر هؤلاء مميزين عن غيرهم من اللاجئين. وفي عام ١٩٦٩ اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وأصبحت الحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني مكتملة بحيث يصعب فصل حقوق اللاجئين الفلسطينيين عن حقوق باقي أبناء الشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

وناقش د. أبو عيد حق العودة في القانون الدولي الإنساني (قانون الحرب) فذكر بالمادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر كافة أعمال النقل الجبري الفردي والجماعي إلى خارج الإقليم المحتل، وتوجب على السلطة المحتلة إعادتهم ومن ثم نقلهم جزئيا أو كليا، بسبب ظروف الحرب، إلى موطنهم الأصلي حال توقف الأعمال العدوانية.

أما القانون الدولي العام (قانون السلم) فقد اعتبرت معظم نصوصه أن حق المواطن في العودة إلى وطنه يعتبر حقا ثابتا وملزما لسلطات الدولة استنادا إلى ما يربط المواطن بدولته من رابطة الجنسية. كما أن اتفاقية هافانا المتعلقة بوضع الأجانب نصت على أنه "يطلب من الدول استقبال مواطنيها المطرودين من دولة أجنبية والراغبين في العودة إلى إقليمها". وردا على الذين يعتبرون ذلك من حق مواطني الدولة الذين يحملون جنسيتها وأن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا من مواطني دولة إسرائيل وبالتالي فإن إسرائيل غير ملزمة بعودتهم - وذكر د. عبد الله أبو عيد عدة ردود قانونية منها:

- منحت إسرائيل، وما زالت، جنسيتها لمئات الألوف من المهاجرين اليهود من كافة أنحاء العالم.

- حرمت إسرائيل عشرات الألوف من المواطنين الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل من حقهم الطبيعي والقانوني في الحصول على الجنسية تحت حجج أمنية وسياسية وقانونية واهية.

- إن كافة مواطني فلسطين، العرب واليهود، الذين وجدوا في فلسطين بصورة مشروعة كانوا يتمتعون بالجنسية الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني.

- تقضي قواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية أنه في حالة تغيير السيادة على الإقليم فإن الدولة الجديدة التي تبسط سيادتها على هذا الإقليم يتوجب عليها منح كافة المواطنين القيمين عليه احترام حقهم في الجنسية.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ فقد نص على أنه (يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه). ويذكر أن هذا الإعلان تحول إلى عرف دولي لكثرة الإشارة إليه من كافة أعضاء الجماعة الدولية.

وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ والذي صادقت عليه إسرائيل وأصبحت ملزمة بنصوصه. فقد نص على أنه (لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده)، كما أن الاتفاقية الدولية لمنع كافة أنواع التمييز العرقي تنص على ضمان حق كل مواطن في العودة إلى وطنه منعا للتمييز بين المواطنين استنادا إلى عرقهم أو أصلهم القومي.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وردت نصوص عديدة حول حق كل إنسان في العودة إلى وطنه وعدم جواز طرده منه، وهذه الاتفاقيات الثلاثة هي: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

وبعد التأكيد على أن حق العودة يشمل الجماعات إلى جانب الأفراد، ذكر د. أبو عيد العديد من قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى عودة اللاجئين في نزاعات عديدة مثل قبرص، البوسنة والهرسك، أبخازيا، وناميبيا. ثم خلص الباحث إلى أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم يعتبر حقا ثابتا لا يجوز التنازل عنه، وقد تأكد ذلك في قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والإقليمية وبصيرورته حقا عرفيا ملزما لكافة دول العالم.

ملاحظات على حقوق الإنسان في الوطن العربي

يرى د. محمد علوان من جامعة اليرموك-قسم القانون في مقدمة ورقته أن انتهاء الاستعمار والحصول على الاستقلال وإنشاء الدول العربية ليست خاتمة المطاف ما دامت لم تكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فدول العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي والتخلف والتبعية للغرب الصناعي المتقدم، كما أنها لا تعرف عموما مبدأ التداول السلمي للسلطة. وإذا أضفنا إلى ذلك عدم وعي شعوب تلك الأقطار بأنها صاحبة السلطة الحقيقية وعزوفها عن مراقبة الحكام، وامتلاك الدولة لوسائل الإعلام، وتفشي ظاهرة الأمية والفقر، وغلبة الانتماء القبلي والطائفي على الانتماء الوطني، لأدركنا الأوضاع المنافية لحقوق الإنسان فيها.

وبشكل عام يقسم د. علوان حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام هي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق التضامن. وإن كان الحد الفاصل بين هذه الحقوق ليس بهذا الوضوح فإن الحقوق المدنية والسياسية، على عكس النوع الثاني، قابلة للتطبيق في الحال وتتطلب عدم تدخل الدولة. كما أن الحقوق المدنية بشكل خاص هي حقوق ملازمة للإنسان ولا تخضع لقيود، ويعطي أمثلة كثيرة على كل نوع منها. فالحقوق المدنية تشمل: الحق في الحياة، والمساواة وعدم التمييز، وأمان الفرد على شخصه، وتحريم الاسترقاق والسخرة، والحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وحق التقاضي، والحصول على الجنسية، واللجوء، والتملك، وتأسيس أسرة ...

والحقوق السياسية تشمل: حق تقرير المصير، وحرية الرأي والفكر والتعبير، وحرية الاجتماع السلمي، وتكوين الجمعيات والنقابات، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وحق تقلد الوظائف العامة، وحقوق الأقليات ... الخ.

Digitized by Birzeit University Library

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتشمل: حق العمل والحقوق النقابية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التربية والتعليم، وحقوق الأطفال، والحقوق الثقافية.

وتشمل حقوق التضامن: الحق في العيش بسلام، والحق في التنمية والبيئة، والمساعدة الإنسانية، والتراث المشترك للجنس البشري.

ثم يشير الباحث إلى الفئات التي تحتاج إلى حقوق خاصة وهي: الأطفال والنساء والشيوخ، والأقليات، والسكان الأصليون، والأجانب، والعمال المهاجرون، والمعوقون، واللاجئون، وعديمو الجنسية.

وفي تفصيل حقوق الإنسان تناقش الورقة هذه الحقوق من خلال الجوانب التالية:

١- حقوق الإنسان بين النص الديني والقانون الوضعي

٢- حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية

٣- حقوق الإنسان بين الإطلاق والتقييد

٤- حقوق الإنسان بين الخطاب النظري والواقع العملي

٥- حقوق الإنسان بين العمل الرسمي والعمل الشعبي

٦- حقوق الإنسان بين الحماية العالمية والحماية الإقليمية

وعلى الصعيد الإقليمي أشار د. محمد علوان الى ان ميثاق جامعة الدول العربية خلا من أي ذكر لحقوق الإنسان، وقد تركز نشاط اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨ على حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، ولكنها تمكنت عام ١٩٨٢ من اعتماد مشروع أسمته الميثاق العربي لحقوق الإنسان وقد أقره مجلس الجامعة عام ١٩٩٤ ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ.

وفي ختام ورقته اشار د. محمد علوان إلى بعض الملاحظات، منها أن معالجة مشكلات حقوق الإنسان لا تحل دفعة واحدة، وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان عبارة عن تربية قبل أن تكون قوانين تسن، وأن الغرب يتحمل مسؤولية كبرى في انتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي، إذ أن الغرب الذي يتباكى على حقوق الإنسان يدعم ويساند الدول التي تحارب هذه الحقوق. كما رأى ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وتطبيق القوانين العادية والتصديق على وجه السرعة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

Digitized by Birzeit University Library

شمولية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي

جاءت هذه الورقة والتي قدمها د. موسى دويك من جامعة القدس في قسمين: يتحدث القسم الأول عن شمولية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي، ويتحدث القسم الثاني عن بعض الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية ولم ترد حتى الآن في المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يشير د. الدويك في القسم الأول إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام تقوم على فكرة الوحدة العالمية لجميع أبناء البشر المبنية على الأخوة الإنسانية التي ترفض الاستعباد والذل والقهر والظلم والعدوان، وفي نفس الوقت تسعى إلى تحقيق العدالة والحرية والاحترام، وبذا فإن الدعوة الإسلامية هي دعوة إنسانية.

اعتمد الدكتور موسى الدويك على الآيات القرآنية للتدليل على المبادئ الإنسانية العامة لحفظ حقوق الإنسان في الإسلام، ومنها:

المساواة بين جميع الناس (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)، ودعوة الأمم والشعوب لتبادل المعرفة (. . . وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)، واعتبار الإيمان فقط هو أساس التفاضل بين الناس (. . . إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، (لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا أسود على أبيض إلا بالتقوى) حديث. والإسلام يحفظ حق الإنسان في دينه (لا إكراه في الدين) وبالتالي يدعو إلى احترام أتباع الديانات الأخرى وعدم التعرض لهم أو لأموالهم أو دور عبادتهم. كما يدعو الإسلام إلى معاملة المستأمنين من طالبي الأمان، كاللاجئين ورسل العدو، معاملة حسنة (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين).

ويشير د. الدويك في ورقته إلى مبدأ سيادة القانون في الإسلام ومساواة الجميع أمام القانون (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)، ويندرج في ذلك مبدأ العدالة في الأحكام والنزاهة في القضاء دون تفريق بين قريب أو عدو وبين مسلم أو غير مسلم وإنما تطبيق الأحكام على جميع الناس يكون دون تمييز (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)، وهذا المبدأ هو مبعث الاطمئنان والثقة والحب الإنساني.

وعلى صعيد العلاقات الإنسانية الداخلية، يورد د. الدويك بعض المبادئ الإنسانية التي دعا إليها الإسلام لإقامة علاقات اجتماعية نظيفة مثل حسن الجوار، والاحترام وعدم السخرية، والتواضع وعدم التكبر، وغير ذلك.

وفي القسم الثاني من الورقة يشير د. الدويك إلى أربعة أمور تتعلق بحقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية ولا تتضمنها حتى الآن المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان،

Digitized by Birzeit University Library

وهي حق اليتيم، وحق الجار، وحقوق الوالدين، والميراث.

وضع الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

في بداية الورقة يشير محمد أبو حارثية من مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في رام الله إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تتعلق بحماية الأطفال في السجون بشكل عام باعتبار الأطفال من السكان المدنيين أو المحاربين، مثل اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩، والاتفاقيات الخاصة بالأطفال والأحداث مثل اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، والمعايير الدنيا لقضاء الأحداث (أحكام بكين عام ١٩٨٥) وأحكام الرياض عام ١٩٩٠ المتعلقة بجنوح الأحداث، وأحكام الأمم المتحدة لحماية الأحداث المصادرة حريتهم عام ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من مصادقة إسرائيل على معظم المواثيق الدولية إلا أن عدم تحويلها إلى قوانين داخلية من خلال الكنيست الإسرائيلي قد منع المحاكم الإسرائيلية من تطبيق بنودها. وبذلك، فإن الأطفال المتهمين بمخالفات أمنية حوكموا أمام المحاكم العسكرية، مثلهم مثل الكبار، ويشتى التهم بدءا من تهمة رشق الحجارة إلى العضوية في منظمات فلسطينية إلى أية نشاطات سياسية أخرى مثل توزيع المنشورات ورفع الأعلام.

يشير محمد أبو حارثية إلى ثلاثة أسباب تجعل من الصعب تحديد عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهي:

١- تعدد مراكز الاعتقال حيث بلغت أكثر من ١٣ مركزا وعدم تعاون إدارة هذه المراكز مع الهيئات الحقوقية.

٢- تزايد أعمار الأطفال.

٣- التنقلات من سجن لآخر وإفراجات واعتقالات مستمرة.

ومع ذلك، فإنه يقدر عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم عام ١٩٩٦ بأكثر من ٢٠٠ طفل فلسطيني دون سن ١٨ سنة. ويتراوح عدد الأطفال المعتقلين حاليا في السجون الإسرائيلية حوالي ١٠٠ طفل، منهم ٣٥ في سجن تلموند، و ٣٥ في سجن مجدو، و ٢٠ موقوف في المسكوبية والباقي في مراكز مختلفة، إضافة إلى العديد من الأطفال الذين تجاوزت أعمارهم سن ١٨ داخل السجن.

يصف الباحث طريقة اعتقال الأطفال وأساليب التحقيق معهم بأنها مخالفة بكل الحالات، نصا وروحا، لما كفلته المواثيق الدولية، فالاعتقال يتم بصورة إرهابية وعادة في الليل وأثناء اشتباكات ميدانية مع الجيش. ويتم من قبل قوات معززة من الشرطة والجيش والمخابرات، ويرافقه

Digitized by Birzeit University Library

أحيانا اقتحام المنزل والعبث بمحتوياته والاعتداء على أسرة الطفل المعتقل. ويعتقل الطفل، مثله مثل الكبار، بطريقة وحشية حيث تعصب عيناه وتربط يداه ورجلاه وينقل إلى جهة مجهولة.

أما التحقيق مع الأطفال فلا يختلف عن الكبار حيث يرافقه تعذيب جسدي ونفسي وبعدة أشكال، مثل الشبح والضرب والتهديد والحرمان من النوم والتجويع ... الخ .

ويشير محمد أبو حارثية في ورقته إلى مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل، منها:

١- عدم وجود قضاء خاص بالأحداث وهذا ما يخالف المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل. وكذلك تقديم الطفل للمحاكمة أمام محكمة عسكرية وقاض عسكري، حيث تسمح الأوامر العسكرية الإسرائيلية بمحاكمة الطفل الذي بلغ ١٢ عاما أمام محاكم عسكرية علما بأن هذه المحاكم تنظر لعمر الطفل وقت المحاكمة وليس وقت ارتكاب الفعل.

٢- عدم إبلاغ عائلة الطفل عن مكان اعتقاله وعدم السماح له بمقابلة المحامي في الأيام الأولى للاعتقال، وتمديد اعتقاله تلقائيا وفق أوامر عسكرية، مثل الأمر العسكري رقم ٣٧٨، وكذلك استمرار نقل المعتقل من سجن لآخر دون تبليغ العائلة أو المحامي.

٣- عدم مطابقة الإجراءات القضائية لحقوق الطفل، حيث يتم تمديد الاعتقال دون مبرر ولفترات طويلة قبل إصدار الحكم مما يجعل فترة الاعتقال أحيانا تفوق مدة الحكم المتوقعة. وكثيرا ما يقوم القضاة بعدم إبلاغ الطفل بالتهم الموجهة إليه بصورة يفهمها، وعادة ما تكون الأحكام جاهزة من قبل المخابرات.

٤- التعرض لإجراءات عقابية خلال فترة قضاء الحكم سواء عقوبات فردية أو جماعية، مثل حرمان زيارة العائلة والعزل الانفرادي.

وفي ختام ورقته يذكر محمد أبو حارثية أن المعاناة التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون تتعدى حدود السجن إلى ما بعد الإفراج حيث تترك التجربة الاعتقالية آثارا نفسية يصعب حصرها وتحتاج إلى فترة طويلة لمعالجتها.

إمكانية انضمام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مواثيق حقوق الإنسان

يقول الأستاذ إبراهيم شعبان المحاضر في كلية القانون بجامعة النجاح الوطنية أن مشروع القانون الأساسي الفلسطيني الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى قد خلا من تبيان المركز القانوني للمواثيق الدولية ضمن التشريعات الفلسطينية، وبالتالي لا يوجد وضوح حول المركز القانوني لأي ميثاق من مواثيق حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت فإن مشروع القانون الذي لم

Digitized by Birzeit University Library

بصادق عليه رئيس السلطة حتى الآن تبنى كثيرا من حقوق الإنسان ومهد لهذا الأمر بقاعدة عامة وردت في المادة العاشرة، وقد نصت على ما يلي:

أ- حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

ب- تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

هنا يبرز التساؤل الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عليه، وهو: هل تملك السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام لهذه المواثيق الإقليمية والدولية أم لا؟ وهل تتمتع بشخصية قانونية دولية، كاملة أم ناقصة، تؤهلها لذلك؟

بالرغم من الأمل الذي يحدو كل فلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتبوأ مركزها اللائق في المجتمع الدولي، فإن الورقة تجيب بكل صراحة على هذا التساؤل بأن انضمام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المواثيق الدولية إمكانية غير قائمة وغير عملية وغير قانونية، وذلك لأن السلطة الفلسطينية ليست دولة كاملة السيادة ولا ناقصة السيادة ولا كيانا داخلا في دولة فدرالية ولا منظمة دولية ولا هي حركة تحرر وطني، وبالتالي تنعدم أهليتها في إبرام المعاهدات الدولية أو الانضمام إليها.

إن أشخاص القانون الدولي هي الدول والمنظمات الدولية، والمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تنفي الشخصية الدولية الكاملة عن السلطة الوطنية الفلسطينية لأن المادة تنص على:

١- العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه.

٢- قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن.

والورقة كذلك تميز بين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وبين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، حيث أن ما ينطبق على المنظمة من وجهة نظر قانونية لا ينطبق على السلطة الوطنية بشكل تام. فالمنظمة هي حركة تحرر وطني معترف بها دوليا وبالتالي فهي عضو في الأمم المتحدة بصفة مراقب دائم وعضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية وهي مشاركة في كثير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أهلية حركات التحرر حسب اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية عام ١٩٦٩ هي أهلية وظيفية وليست تامة، بمعنى أنها تصب في مرمى الاستقلال أو بلوغ ذلك الهدف.

Digitized by Birzeit University Library

يورد الأستاذ إبراهيم شعبان أدلة عديدة على ما يذهب إليه، منها:

١- إن اتفاق القاهرة (الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا) الموقع في ١٩٩٤/٥/٤ لم يسجل في أمانة الأمم المتحدة كما تتطلب المادة ١٠٢ من ميثاقها، ولذا قام كل من المندوب الأمريكي والفلسطيني والإسرائيلي بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإعلامه بالاتفاق وخرائطه، وطلبوا تعميم هذه الرسالة والاتفاق على أعضاء الأمم المتحدة، وشتان بين تعميم الرسائل وتسجيل المعاهدات.

٢- إن الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في ١٩٩٥/٩/٢٨ تنص في ديباجتها على أن "حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تعترفان بأن الهدف من المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط الحالية هو إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي" ونصت الفقرة ١٣ من المادة ١ على أن "ديباجة هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها وخرائطها تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية".

كما أن الفقرة ٥ من المادة ٩ ذكرت بأن المجلس الفلسطيني لن يكون صاحب صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية، وذكرت الفقرة ٧ من هذه المادة تفاصيل ذلك كتأسيس السفارات والممثليات والملحقيات في الخارج.

٣- إن اتفاقية طابا تحظر على السلطة الفلسطينية إقامة علاقات دولية، وفي ذات الوقت تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجراء مفاوضات وتوقيع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية ممثلة بـ "المجلس" المنتخب، إلا أن الفقرة ٥-ب من المادة ٩ تحدد وتحصر ذلك في أمور محددة بعبارة "الأمور التالية فقط".

وبعد مناقشة لميثاق الحقوق المدنية والسياسية وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية اللذين صدرا في عام ١٩٦٦ وبدأ نفاذهما في عام ١٩٧٦ يتوصل الاستاذ إبراهيم شعبان إلى حقيقة مفادها عدم إمكانية انضمام السطة الوطنية الفلسطينية إلى المواثيق الدولية. وبالتالي يقترح استبعاد الفقرة "ب" من المادة العاشرة من مشروع القانون الأساسي الفلسطيني التي تدعو إلى الانضمام إلى مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية والدولية وذلك لأنه نص عقيم ولا فائدة منه، والإبقاء على الفقرة "أ" من المادة المذكورة التي تعتبر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. وهذه الفقرة وحدها كافية لأنها تحتوي من العمومية والشمول ما يجعلها محيطة بكل أنواع حقوق الإنسان بغض النظر عن مصدرها.

Digitized by Birzeit University Library

في الجزء الأول من محاضرته تطرق الدكتور روبرتوميسا أستاذ القانون الدول العام والعلاقات الدولية في جامعة كومبلوتنسي-مدريد إلى معوقات الديمقراطية في العالم العربي، ومنها التفكك والتجزؤ السياسي، والاعتماد الاقتصادي والتكنولوجي على الغرب، والاختراق الثقافي الغربي الذي كان له وجه اعتداء أيديولوجي كما يذكر إدوارد سعيد في كتاباته.

ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع السياسية في العالم العربي والشرق الأوسط حالت دون التحول السريع نحو الديمقراطية. فمنذ عام ١٩٤٨ عاش الشرق الأوسط حالة حرب مستمرة عانى منها كثيرا، وكانت الحرب هي الأمر الطبيعي والسلام هو الأمر الشاذ. كذلك سقطت فكرة الأمة العربية وانتهى وجود قائد عربي بعد جمال عبد الناصر، والقادة الذين جاءوا بعده كانوا نسخا مشوهة. وكذلك، كان العالم العربي ضحية للحرب الباردة، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت هناك قوة عظمى واحدة تسيطر على العالم ومنه العالم العربي، ألا وهي أمريكا. ولكن، رغم كل هذه المشاكل التي أثرت على الأوضاع الداخلية في العالم العربي إلا أن القضية الفلسطينية كانت موحدة للعرب.

وعلى الصعيد الفلسطيني يتمنى د. روبرتوميسا من الفلسطينيين أن يتجنبوا الأخطاء التي وقع فيها الآخرون. فقد عانى الشعب الفلسطيني من الحروب والاحتلال والشتات ...، كما كان الفلسطينيون ضحية لاحتيال بعض الحكومات العربية التي كانت تستخدم القضية الفلسطينية لأهداف خاصة، وعانى هذا الشعب أيضا داخل حركة التحرير نفسها. وأشكال المعاناة السابقة تتطلب من الفلسطينيين اليوم أن لا يلجأوا فيما بينهم إلى الأساليب التي استخدمها أعداؤهم وخصومهم.

ويذكر د. توميسا بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تساعد على تحقيق الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، منها: النسيج الاجتماعي الفلسطيني، والأحزاب، والمؤسسات غير الحكومية التي تسمى "المجتمع المدني" ويسميها توميسا "الشعب". وهناك أيضا، الانتفاضة ومفاهيمها الاجتماعية وإعلان الاستقلال الذي أدى إلى لقاء فلسطينيي الداخل والمنفى.

وفي المقابل، يرى د. توميسا أن هناك مجموعة من العقبات أمام الديمقراطية في فلسطين، منها:

١- ظاهرة القيادة الشخصية التاريخية، وهي ظاهرة يمكن أن نتفهمها تاريخيا، ولكن بقاءها هو خطر على الديمقراطية، ويتمنى أن يكون الدستور الفلسطيني قد حل هذه المشكلة ديمقراطيا.

٢- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية والهيئات، لأن ذلك يخلق مصالح فردية لمجموعات معينة.

Digitized by Birzeit University Library

٣- مشاكل الأمن والنظام العام، حيث يقول د. توميسا أنه حزن كثيرا بسبب تقرير أمنستي حول الحريات وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، مثل تقييد وسائل الإعلا والحالات المتكررة من التعذيب في مراكز الشرطة، ووجود معتقلين بدون تهم وا محاكمات، وعقد محاكمات خلف أبواب مغلقة، ووفاة بعض المعتقلين أثناء التحقيق وقطاع غزة الذي فيه أكثر كثافة سكانية في العالم توجد فيه أكثر كثافة للشرطة في العالم (شرطي لكل ٥٠ مواطن) وهذا خطير جدا، فليس هكذا تبنى الديمقراطية.

تطور المجتمع المدني في فلسطين: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية

يرى د. جورج جقمان من جامعة بيرزيت أن هناك حاجة لإعادة النظر في عناصر أساسية م النظام السياسي الفلسطيني، خاصة بعد اتفاقيتي أوسلو وبعد وجود حقائق جديدة على الأرض تتمثل بوجود سلطة فلسطينية، وذلك بمعزل عن أي تقييم سلبي أو إيجابي لاتفاقيات أوسلو، إذ أن بصدد التحول من حركة تحرر وطني إلى نظام يسعى لإرساء عناصر دولة فلسطين. ويسمي د جورج جقمان نموذج منظمة التحرير في مثل هذه الحالة بالنموذج الوحدوي للتنظيم السياس والمجتمعي.

يشير د. جقمان في هذا الصدد إلى أربع ملاحظات هي:

١- إن نموذج منظمة التحرير الفلسطينية غير ملائم لحكم شعب على أرضه بالرغم من الحاج السابقة إليه في الشتات.

٢- إن انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى فلسطين بعد أوسلو ينبغي أن يرافق التخلي عن النموذج الوحدوي على الأقل فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني ككل.

٣- إن هذا النموذج يحمل في طياته تناقضا داخليا ساكنا وهو يبرز بوضوح فقط بعد وجو سلطة فلسطينية على أرض فلسطين.

٤- إن هذا النموذج يحمل في داخله بذور عناصر النظام الشمولي وخطرا سينتفي بسببه حج المجتمع المدني في فلسطين وتزول إمكانية إرساء أسس الديمقراطية للكيان السياس الجديد ما لم يتم التخلي عن هذا النموذج.

وعن المجتمع المدني يشير د. جقمان إلى أن الحيز المجتمعي المنظم هو الذي يعمل فيه الفر كفاعل اجتماعي باستقلال نسبي عن الدولة وفي إطار قانون يحفظ الحقوق والواجبات. ويتشكل ذلك في إطار المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات والأطر النسوية والشبابية والطلابية والجمعيات.

Digitized by Birzeit University Library

التنظيم المجتمعي في فلسطين له تاريخ طويل. ومنذ بداية القرن العشرين وجدت أحزاب سياسية ولكنها كانت ذات طابع عائلي متأثر بالانقسام السياسي آنذاك حتى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وبداية عهد جديد من التنظيم السياسي في فلسطين، حيث أصبح الانتماء وطنيا عاما وليس عائليا. كما أن منظمة التحرير لعبت دورا هاما في التنظيم المجتمعي في فلسطين على شكل تنظيمات مختلفة طلابية ونسوية ونقابية وتنظيمات العمل التطوعي. وقد تطور المجتمع المدني في فلسطين في غياب كوابح الدولة الوطنية وذلك بدعم من منظمة التحرير في ظل الاحتلال، ذلك أن نموذج منظمة التحرير هو نموذج يدمج بين الدولة والمجتمع المدني ضمن إطار المنظمة.

ويرى د. جقمان أن هذا الإطار كان ضروريا لأغراض تعبئة مجتمع لمواجهة خطر الاندثار السياسي والتبعثر السكاني تحت الاحتلال وفي الشتات، وكذلك لغرض تحديد الهوية الفلسطينية .

أما بعد أوسلو، فقد ظهرت نقيضة كانت ساكنة ولكنها تنقض هذه المعادلة. فبعد تولي قيادة منظمة التحرير لزمام الأمور والسلطة في أرض فلسطين أصبح هذا النموذج خطرا أمام تطور المجتمع المدني في فلسطين، إذ أن جوهر هذا النموذج هو تنظيم هيئات وأطر مجتمعية تنظيما تمثيليا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن اتحادات عامة بحيث تتبع لإطار عام هو المنظمة وقيادتها مما يهدد بابتلاع المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية. فجوهر وماهية المجتمع المدني هو التنظيم المجتمعي باستقلال نسبي عن الدولة وليس بدمجه مع الدولة، وهذا هو النموذج الشمولي لحكم مجتمع على أرضه وليس في الشتات.

ويدعم د. جقمان هذا الرأي بأن إضراب المعلمين أظهر هذا التناقض الساكن، إذ أن القيادة الرسمية لاتحاد المعلمين، والتي تعتبر نفسها جزءا من منظمة التحرير ومن النظام السياسي الفلسطيني، لم تعد قادرة على تنفيذ القاعدة لازدواج الهوية، وهذا هو التناقض الكامن في المعادلة الوحدوية، أي حكومة ونقابة في آن واحد، وإدارة وعاملين في آن واحد.

وفي الختام يشير د. جورج جقمان إلى أن مستقبل تطور المجتمع المدني في فلسطين مرهون بقدرة القوى المنظمة في المجتمع على حماية هذا الحيز وتحصينه بالحقوق القانونية والتشريعات الضرورية. ومن هنا، تكمن أهمية المجلس التشريعي، بالرغم من الصعوبات والإحباط الذي يواجهه، في كونه آلية الاستمرار الوحيدة تقريبا في النظام السياسي الجديد.

الديمقراطية والمجتمع المدني

أشار د. مصطفى البرغوثي مدير البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي برام الله إلى ضرورة الربط بين الديمقراطية والمجتمع المدني لأن ممارسة الديمقراطية تتطلب وجود مجتمع مدني، وهما يتمحوران حول موضوع واحد هو العلاقة بين الدولة والمجتمع. والمجتمع المدني يفترض وجود

Digitized by Birzeit University Library

تعددية سياسية وتعددية تنظيمية مجتمعية والاعتراف بمصالح الجماعات المتنوعة.

وقد ذكر د. البرغوثي أنه توجد حوالي ١٥٠٠ منظمة أهلية في فلسطين، أي بمعدل منظمة لكل ٢٠٠٠ شخص، بينما توجد في فرنسا حوالي مليون منظمة أهلية، أي بمعدل منظمة لكل ٥٠ شخص، أما المعدل في السويد فيصل إلى ثلاث منظمات لكل شخص، وهذا يشير إلى أننا ما زلنا نعاني من نقص في المنظمات الأهلية التي تقيم المجتمع المدني.

من ناحية فلسطينية، تمتد جذور المجتمع المدني إلى مطلع الثلاثينيات. وفي سنوات الاحتلال شهد المجتمع الفلسطيني تطورا هائلا في منظمات المجتمع المدني التي أصبحت تمثل البنية التحتية لمقاومة الاحتلال وأسهمت في دعم الانتفاضة.

وبعد قدوم السلطة الوطنية، ظهرت مجموعة من الظواهر المرتبطة بالمجتمع المدني، ومنها أننا نعيش حالة من الازدواجية بسبب المرحلة الانتقالية التي نمر بها مما يؤكد أن مرحلة السلام الحالية هي مرحلة وقف إطلاق النار فقط وليس حالة سلام ومن أجل استمرار مواجهة الاحتلال الذي ما زال قائما كان لابد من تطور منظمات المجتمع المدني. والظاهرة الثانية هي دخول منظمة التحرير في السلطة الوطنية وزوال الحواجز بينهما مما يعني أن دعم المنظمات الأهلية ما زال مهمة وطنية.

وأشار د. البرغوثي إلى بعض الظواهر السلبية، مثل استمرار اعتماد المجتمع المدني على المساعدات الخارجية وما ينجم عن التمويل الخارجي من إشكاليات، وكذلك انتقال المجتمع الفلسطيني من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث مما يؤثر على أشكال الممارسة الديمقراطية، مثل استمرار دخول عناصر العشائرية في الانتخابات.

وفي الختام، أشار د. البرغوثي إلى عدد من ركائز الديمقراطية والمجتمع المدني المفقودة في المجتمع الفلسطيني، وأهمها فصل السلطات، واستقلال القضاء، والتعددية السياسية، وحرية الصحافة والتعبير، ووجود القوانين.

الحركة النقابية وحماية حق التنظيم النقابي في فلسطين

أشار د. محمد شراقة من جامعة النجاح الوطنية في البداية إلى الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٤٨، وتطرق إلى العديد من مواد الاتفاقية التي تتحدث عن الحقوق النقابية.

وحول خارطة القوى العاملة الفلسطينية، أشار إلى عدد من النقاط مثل:

١- عدم وجود توافق بين مختلف مستويات الخريجين الجامعيين وبعض احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب غياب التخطيط.

Digitized by Birzeit University Library

٢- غياب كبير للإحصائيات الفلسطينية الهادفة والمدروسة.

٣- عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية.

٤- كثرة المؤسسات التعليمية الأكاديمية وقلة المؤسسات المهنية المتخصصة.

٥- غياب أولويات التنمية المحددة وغياب الجهود الجادة في مجال التدريب والتطوير للقوة العاملة.

٦- ارتباط تنمية المجتمع الفلسطيني بالظروف السياسية واستمرار التفريغ المبرمج للكوادر الفلسطينية المتعلمة منذ عام ١٩٦٧ .

وحول نشوء وتاريخ الحركة النقابية في فلسطين أشار د. شراقة إلى أول مؤتمر عمالي في فلسطين عام ١٩٢٠ باشتراك ٦١ مندوبا عن كل مدن فلسطين، وتأسيس جمعية العمال العربية عام ١٩٢٢ ومقرها حيفا. ثم تطرق إلى تراجع العمل النقابي في الثلاثينيات بسبب القمع البريطاني، لكن الحركة النقابية استعادت نشاطها حيث بلغ عدد أعضاء جمعية العمال العربية عام ١٩٤٣ حوالي ٣٠,٠٠٠ عضو، لكن الحكومة رفضت بعد عام ١٩٤٨ الاعتراف بالجمعية. وبعد عام ١٩٦٧ جمدت إسرائيل نشاط الحركة النقابية، وفي عام ١٩٧٣ نشأ الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية مستقلا عن الاتحادات الأردنية. وفي عام ١٩٧٨ بلغ عدد النقابات المنضوية تحت الاتحاد العام حوالي ١٢ نقابة عمالية تضم ٣٢٥٠ عاملا.

كما أشار د. شراقة إلى الإجراءات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين المتعلقة بالأجور وساعات العمل وعدم المبيت في مكان العمل وحتى التمييز عن العمال الإسرائيليين الذين يتمتعون بـ ١٢ نوعا من التأمينات والإعانات الاجتماعية، بينما لا يستحق العامل الفلسطيني الحاصل على تصريح عمل سوى ثلاثة أنواع فقط من التأمينات.

تطرق د. شراقة بعد ذلك إلى الدور النضالي للعمال الفلسطينيين سواء في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية أو في تنظيم العمل والعمال في فلسطين. وقد تمثل ذلك في تنفيذ الإضرابات وتشكيل النقابات التي بلغت حوالي ٧٠ نقابة في بداية الانتفاضة عام ١٩٨٧ .

ومنذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٠ تراجع دور الاتحاد العام لنقابات العمال بسبب القمع الإسرائيلي وزيادة البطالة وانقسام الاتحاد إلى عدة اتجاهات سياسية.

وحول الدور الريادي للاتحاد العام لنقابات العمال أشار د. شراقة إلى دوره النضالي في مقاومة الاحتلال ودوره السياسي في التوعية العمالية والمطالبة بالحقوق الفلسطينية، إضافة إلى المشاريع التي نفذها الاتحاد وساهمت في دعم الاقتصاد الفلسطيني والدورات المهنية التي ساهمت

Digitized by Birzeit University Library

في رفع مستوى أداء العمال وثقافتهم، بالإضافة إلى دور المرأة العاملة في دعم الاتحاد حيث دخلت في هيئاته الإدارية منذ عام ١٩٧٩ .

ملاحظات على شكل ومضمون قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة

تناقش هذه الورقة والتي قدمها د. عزت عبد الهادي - مدير مركز بيسان للبحوث والإنماء مشروع القانون المذكور الذي أعده ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل وأثار جدلا داخل أوساط العمل الأهلي الفلسطيني لما انطوى عليه من مفاهيم ومنطلقات اعتبرت من جانب العاملين في العمل الأهلي بمثابة خطوة إلى الوراء.

في البداية يميز د. عزت عبد الهادي بين مصطلح العمل الأهلي ومصطلح المنظمات غير الحكومية. فالأول يستعمل أحيانا لتبيان انحيازه إلى الجمهور (الناس)، والثاني يستعمل للتأكيد على استقلالية ذلك العمل عن الجهات الرسمية.

ويشير الباحث إلى أن جذور العمل الأهلي تمتد إلى عقود عديدة منذ بداية الانتداب البريطاني في العشرينات. وفي الحقبة الأردنية اتسم طابع العمل الأهلي بالعمل الخيري والإغاثي من خلال جمعيات خيرية وأندية ثقافية واجتماعية. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي تحول العمل الأهلي من الطابع الإغاثي إلى النشاط المجتمعي المقام إلى جانب فصائل العمل الوطني. وبعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية دخل العمل الأهلي الفلسطيني مرحلة جديدة.

بالنسبة لمضمون مشروع القانون، يورد د. عزت عبد الهادي بعض الملاحظات حول المنهجية والروحية التي احتكم إليها واضعو المشروع، حيث هناك مجموعة من المحددات الضرورية لحماية وتأمين استمرار العمل الأهلي قويا وفاعلا، ومنها:

١- تقوم المؤسسات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية بدور مكمل لدور الدولة وباستقلال عن أجهزتها، إما لعدم تمكن الدولة من القيام بكافة الأعباء، أو لكون أعداد من تلك الأعباء تخرج عن دائرة اهتماماتها، أو لكون تلك المؤسسات تحمل وجهة نظر مغايرة لرؤية الدولة وأجهزتها.

٢- إن أي قانون يمكن أن ينظم العلاقة بين السلطة والعمل الأهلي يجب أن يسند بالأساس الى دور تلك المنظمات في تعزيز الاستقلال الوطني وبناء المجتمع المدني الفلسطيني.

٣- إن أي قانون لتنظيم العمل الأهلي يجب أن ينبثق من خصوصية التجربة التنموية الفلسطينية والتراث الديمقراطي وحقوق الإنسان.

Digitized by Birzeit University Library

٤- إن حرية الانتظام في العمل الأهلي تمثل حقا من حقوق الإنسان لا يتوجب تقييده أو المساس به.

٥- ضرورة الاعتراف بالتعددية الفكرية والتنموية وحق منظمات العمل الأهلي في تحديد أهدافها وبرامجها.

أما بالنسبة لنص مشروع القانون، فإن د. عبد الهادي يورد مجموعة ملاحظات حول بعض المواد موضحا اعتراضه عليها ومقدما البديل الذي يراه مناسبا، ومن ذلك:

١- يفضل تسمية مشروع القانون بـ (مشروع قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية) وليس (مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة).

٢- يعرف الجمعية أو الهيئة بأنها شخصية اعتبارية تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي. وهذا التعريف يمنع فقط تحقيق الربح المالي، فيما تعريف المشروع يمنع الربح المالي والأهداف السياسية.

٣- يعترض على النص الذي يخضع هذه الهيئات لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال اشتراط حصولها على ترخيص من الوزارة، إذ أن الباحث يرى أن هذه الهيئات تحتاج إلى تسجيل لا إلى ترخيص لأن التسجيل يتم عند كاتب العدل الذي يعلم الوزارة به، أما الترخيص فإنه يمكن سحبه في أي وقت.

٤- يعترض أيضا على نص يفيد أن الوزارة المعنية تعطي موافقتها بعد الاستئناس برأي وزارة الداخلية، ولا شك أن وزارة الداخلية هي الاسم غير المعلن لأجهزة الأمن، وبالتالي فإن تأسيس أية هيئة سيخضع في نهاية الأمر لرأي أجهزة الأمن.

٥- يشير الباحث إلى نص آخر مفاده (لا يجوز لأية جمعية حق تملك العقارات ما لم تحصل على إذن بذلك من الوزير وبالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله)، ويرى بأن هذا النص يحد من إمكانات التطور والتوسع في نشاط أية هيئة. ومن غير المفهوم أصلا الهدف من هذا التغيير إلا إذا كان الإبقاء عليها ضعيفة.

٦- وحول نص آخر مفاده (على كل جمعية أن تقدم للوزارة تقريرا سنويا تبين أعمالها ومجمل المبالغ التي أنفقتها في تحقيق أهدافها ومصادر وارداتها وأية معلومات أخرى حسب النموذج الذي تعده الوزارة) يرى الباحث أن مرجعية أية هيئة هي الهيئة العامة لها، ومن حق كاتب العدل أن يحصل على نسخة من ذلك التقرير السنوي (الإداري والمالي) على أن يتم تصديقه من مدقق حسابات قانوني ومع تمكين مراقب الجمعيات من

Digitized by Birzeit University Library

الإطلاع على سجلات الجمعية.

اهمية الديمقراطية الفلسطينية في حماية حرية الصحافة

يناقش د. فريد أبو ضهير من جامعة النجاح في ورقته تساؤلا حول: أيهما يسبق الآخر الدولة الديمقراطية أم حرية الصحافة؟ وفي إطار الخصوصية الفلسطينية يرى أن العلاقة بينهما تبادلية. وفي سياق الوضع الفلسطيني القائم يبدو أن الصحافة ما زالت لم تحصل على حريتها المطلوبة، بالرغم من أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام ١٩٩٥ قد نص على مبدأ حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وبالرغم من أن وزارة الإعلام تؤكد دائما أنها المرجعية الوحيدة لكافة وسائل الإعلام الفلسطينية، وذلك للحد من تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عمل وسائل الإعلام.

يرى د. فريد أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني متشدد إلى درجة أنه يخل بالأعراف والقوانين الدولية التي تكفل حرية التعبير ويجعلها ضيقة إلى أبعد الحدود، بل إنه يضع الإعلام الفلسطيني في فئة الإعلام السلطوي السائد في العالم الثالث، وأن القيود والشروط الواردة في القانون تجعله مجرد مجموعة من التعليمات التي تحول دون انطلاقة الصحافة لأداء دورها في ترسيخ الديمقراطية. ويبدو أن إصدار هذا القانون من قبل السلطة التنفيذية قبل انتخاب المجلس التشريعي هو السبب في تشدده، ولذلك من المتوقع أن يأتي قانون المسموع والمرئي المعروض على المجلس التشريعي أكثر قبولا لدى الإعلاميين.

حرية الصحافة في خدمة الديمقراطية

بعد مقدمة حول حرية الرأي والتعبير والصحافة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، يتطرق رضوان أبوعياش رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية إلى كفالة هذه الحريات في مواد قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام ١٩٩٥، إضافة إلى مواد أخرى في القانون تحظر نشر بعض الأخبار.

وحول الصحافة الفلسطينية، يصف أبو عياش ما تعرضت له الصحافة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات ضد الصحف والصحفيين تحت ذريعة الدعاية المعادية لإسرائيل. وحتى بعد قيام السلطة الفلسطينية ما زال الاحتلال يتدخل في الإعلام الفلسطيني ويصفه بأنه أداة تحريض. وقد كانت أحداث معركة المسجد الأقصى في أيلول الماضي شاهدا على ذلك. كما كان الاحتلال الإسرائيلي يمارس العديد من الإجراءات للتدخل في الإعلام الفلسطيني مثل إغلاق الصحف واعتقال الصحفيين وفرض الرقابة العسكرية، إضافة إلى محاولات باءت بالفشل لإصدار صحف باللغة العربية مثل صحيفة الأنباء.

Digitized by Birzeit University Library

وحول الأمور التي تساهم في خلق حرية الصحافة وترسيخ مبدأ الديمقراطية، يرى رضوان أبو عياش ضرورة وجود تعددية سياسية وحزبية، وضرورة ارتفاع الحس الديمقراطي والرغبة في المشاركة لدى قطاعات كبيرة من الناس تعمل بعيدا عن السلطة الإعلامية، وذلك لكسر احتكار وسائل الإعلام، إذ أن امتلاك وسائل الإعلام من قبل فئة معينة يضطرها، من أجل عدم التعارض مع مصالح المواطنين وكسب تأييدهم والمصداقية لديهم، إلى اللجوء إلى الديمقراطية.

اشكال الديمقراطية في نظام الحكم الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية

يذكر د. نايف أبو خلف استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح أن الديمقراطية تتحقق من خلال علاقة ثنائية بين السلطة الحاكمة والشعب، إلا أن خصوصية تجربة الحكم الفلسطيني الحالي (من حيث كونها مؤقتة وخاضعة لاتفاقيات وفي ظل غياب وثيقة دستورية وغياب السيادة الكاملة والاستقلال الوطني، بل في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية) تجعل من إسرائيل طرفا ثالثا في المعادلة. ومن شأن هذه الإشكالية أن تعمل على تشويه العلاقة الديمقراطية بين طرفي النظام الحاكم، أي السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وبعد التعريف بالمرحلة الانتقالية وتقسيمها إلى فترتين، والإشارة إلى الاتفاقيات الأربعة المعقودة بين إسرائيل ومنظمة التحرير يناقش د. أبو خلف إشكاليات الديمقراطية في نظام الحكم الفلسطيني في هذه المرحلة من حيث السلبيات التي تحدث بشأن مبادئ الديمقراطية وهي فصل السلطات وديمقراطية الانتخابات كوسيلة لإسناد السلطة وتداولها، ومبدأ سيادة القانون.

تعلى صعيد فصل السلطات في نظام الحكم الفلسطيني في المرحلة الانتقالية يتضح مدى القصور الديمقراطي في العمل على تطبيقه، فمظاهر الفصل بين السلطات التي ينص عليها إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة تتقرر في جانب التوزيع الوظيفي لصلاحيات السلطة التنفيذية والمجلس الفلسطيني ولكنها لا تتقرر في الجوانب الأخرى للمفهوم الواسع لفصل السلطات، مثل استقلال الهيئات العامة عن بعضها والرقابة والتوازن. ويشير د. أبو خلف إلى بعض المواد من قانون الانتخابات الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي المتعلقة بفصل السلطات ومبدأ الرقابة والتوازن، سواء المواد التي تدعو إلى ذلك أو تلك المواد التي تعني في النهاية تركيزا للسلطة أو دمجا لها.

تبرز إشكالية الفصل بشكل واضح في حالة شغور منصب الرئيس أو أحد أعضاء المجلس.

ففي الوقت الذي أكدت فيه نصوص قانون الانتخابات الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي على عدم جواز الجمع بين رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة المجلس التشريعي، نجد أن المادة ٩٠ من قانون الانتخابات يجيز لرئيس المجلس، إذا ما شغر مركز رئيس السلطة، أن يتولى

Digitized by Birzeit University Library

مهام الرئاسة بصورة مؤقتة لا تزيد عن شهرين لحين إجراء انتخابات لرئيس جديد، ومن شأن ذلك، كما يرى د. أبو خلف، أن يضع الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في يد شخص واحد.

أما على صعيد الرقابة والتوازن الذي تمتلكه كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاه الأخرى، فإن ذلك هو أحد إشكاليات الديمقراطية في نظام الحكم الفلسطيني حاليا. فالمادة الثامنة من النظام الداخلي للمجلس التشريعي تؤكد على مسؤولية مجلس الوزراء أمام المجلس التشريعي وحق التشريعي في حجب الثقة عن الوزراء سواء بصفة تضامنية أو فردية بالأغلبية المطلقة، غير أنه لا يوجد نص قانوني يعطي رئيس السلطة التنفيذية حق حل المجلس التشريعي، كما هو في النظم البرلمانية.

الديمقراطية ونظام الدولة - قراءة في الوقائع الفلسطينية

يرى د. أنيس القاسم أن القراءة المتأنية لمجموع القرارات والتشريعات التي صدرت عن السلطة الوطنية تعطي مؤشرا دقيقا لملامح الدولة القادمة ولملامح الوضع الديمقراطي أو نظام الحكم الذي سيحكم أوضاع الشعب الفلسطيني. ويرى أن الملامح الرئيسية للدولة القادمة أو للسلطة التي تتشكل حاليا هي التمركز الكثيف للسلطة في يد الجهاز التنفيذي سواء مؤسسة الرئاسة أو مجلس الوزراء.

فعلى صعيد السلطة التنفيذية، وبالنظر إلى القرارات الواردة في "الوقائع الفلسطينية" نجد عددا هائلا من القرارات الرئاسية تنص على إلحاق العديد من المؤسسات والأجهزة الفلسطينية الهامة بمكتب الرئيس مباشرة، مثل مجلس التعليم العالي وديوان الموظفين، ومكتب المؤسسات الوطنية، والمجلس الصحي الأعلى، ومركز التخطيط، ومركز الأبحاث، وهيئة الرقابة العامة، وهيئة الأمن القومي، وإدارة شؤون العشائر، ومركز الإحصاء المركزي، وسلطة الطاقة وسلطة المياه والهيئة العامة للاستعلامات، وسلطة النقد الفلسطينية، وحتى الجهاز القضائي فقد صدرت القرارات الرئاسية التي تتدخل بتعيين أعضاء محكمة العدل العليا ورئيسها وتعيين النائب العام وجهاز النيابة العامة وتشكيل محاكم الصلح والبداية والقضاة الشرعيين.

وعلى صعيد مجلس الوزراء، يورد د. أنيس القاسم أمثلة عديدة على مواد وبنود في قوانين أصدرتها السلطة الفلسطينية تعطي الصلاحيات الواسعة للوزير المختص بشكل لا تعهده الدول الديمقراطية.

ويرى د. القاسم أن هذا التركيز الشديد للسلطات في يد الرئاسة يشتت جهودها في وقت هي أشد ما تكون فيه بحاجة لإدارة الوضع النهائي. كما أنه يخلق مراكز قوى تصعب مراقبتها مما يجنح بها إلى مفاسد ومصالح فردية، كما ويحول دون المشاركة الواسعة لقطاعات عريضة من الشعب.

Digitized by Birzeit University Library

ويرى د. القاسم أن خلق التوازن الفعال بين السلطات الثلاث هو الضمانة الأكيدة لخلق مؤسسات دولة عصرية، وأن فتح باب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار هو السمة الأهم لتأسيس نظام ديمقراطي، وأن وجود مجلس تشريعي منتخب ليس كافيا بحد ذاته ولا يمكن اعتباره دلالة على وجود نظام ديمقراطي ما لم تتحقق "السيادة الشعبية" التي هي الرد المشروع على القيود التي فرضتها اتفاقيات أوسلو على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

ندوة حول السياسات الاقتصادية

-المكان: جامعة الخليل، ١٩٩٧/٤/١ .
-الهيئة المنظمة: كلية التمويل والإدارة في جامعة الخليل.
-العنوان: السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
-الموضوع: سياسة إسرائيل في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وسبل مواجهة ذلك، ودور وزارة التجارة والاقتصاد في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: د. تيسير عمرو، ونافذ الحرباوي.

محاضرة حول المؤسسات غير الحكومية

-المكان: دير البلح، ١٩٩٧/٤/١ .
-الهيئة المنظمة: جمعية الكرمل الثقافية بالتعاون مع المتلقى المدني.
-العنوان: دور المؤسسات غير الحكومية، إلى أين؟
-الموضوع: مفهوم المؤسسات غير الحكومية ووظائفها.
-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد.

محاضرة حول الوضع السياسي الراهن

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/٢ .
-الهيئة المنظمة: مجلس طلاب الجامعة الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: موازين القوى في المرحلة الراهنة.
-الموضوع: عملية السلام والاستيطان وضرورة رص الصفوف ونبذ الخلافات.
-أبرز المشاركين: هاني الحسن.

محاضرة حول السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٤/٢ .
-الهيئة المنظمة: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا).
-العنوان: السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط.
-الموضوع: دور فرنسا في عملية السلام ورؤيتها للتسوية السياسية في الشرق الأوسط.
-أبرز المشاركين: جيليس أندرنيه.

محاضرة حول القوات الدولية في الخليل

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٤/٤ .
-الهيئة المنظمة: جامعة الخليل، كلية الإدارة والتمويل.
-العنوان: التواجد الدولي المؤقت في الخليل وطبيعة عمله.
-الموضوع: الدور الذي تقوم به قوات TIPH في الخليل وطبيعة عملها وإنجازاتها.
-أبرز المشاركين: ممثلان عن المراقبين الدوليين.

محاضرة حول حقوق المرأة في الإسلام

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٤/٤ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: حقوق المرأة في الإسلام.
-الموضوع: واجبات وحقوق المرأة في الإسلام ومكانتها وكيفية التعامل معها في كافة المجالات.
-أبرز المشاركين: الشيخ عطا المحتسب، عطاف عليان، وعفت الجعبري.

ندوة حول المخيمات والانتخابات المحلية

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
-العنوان: مشاركة سكان المخيمات في انتخابات المجالس المحلية.
-الموضوع: الأبعاد السياسية والقانونية لمشاركة سكان المخيمات الفلسطينية في الانتخابات المحلية القادمة ونتائج استطلاعات الرأي حول الموضوع.
-أبرز المشاركين: د. خليل الشقاقي، د. فيصل عورتاني.

محاضرة حول البنوك الإسلامية

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٤/٥ .
-الهيئة المنظمة: كلية الشريعة / جامعة الخليل.
-العنوان: البنوك الإسلامية الواقع والتحديات.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: النظام الاقتصادي في الإسلام ونشأة البنوك الإسلامية وأهدافها ومشاكلها ودورها في التنمية.
-أبرز المشاركين: سليمان نمر.

ندوة حول الاستيطان

-المكان: خانيونس، ١٩٩٧/٤/٥ .
-الهيئة المنظمة: مجلس الطلبة في كلية العلوم والتكنولوجيا.
-العنوان: الزحف الاستيطاني على عملية السلام وسبل مواجهته والتصدي له.
-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين، وجميل مجلاوي.

ندوة حول الأوضاع الراهنة

-المكان: بيت لاهيا، ١٩٩٧/٤/٦ .
-الهيئة المنظمة: الحركة الوطنية للتغيير.
-العنوان: لقاء مفتوح مع أعضاء في المجلس التشريعي.
-الموضوع: خطورة الهجمة الاستيطانية وضرورة الوحدة الوطنية.
-أبرز المشاركين: عماد الفالوجي، راوية الشوا، هشام عبد الرازق، د. كمال الشرافي، جميلة صبدم.

ورشة عمل حول العمال الفلسطينيين في إسرائيل

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/٦ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد نقابات العمال.
-العنوان: قوانين واتفاقيات العمل الإسرائيلية وحقوق العمال الفلسطينيين.
-الموضوع: حقوق العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية والمستوطنات وشكاواهم
-أبرز المشاركين: شاهر سعد، ايهاب السعدي،محمود ذياب، ومحمد العاروري.

ندوة حول الاستيطان

-المكان: طولكرم، ١٩٩٧/٤/٧ .
-الهيئة المنظمة: كلية فلسطين التقنية-خضوري.
-العنوان: الاستيطان والظروف الراهنة.
-الموضوع: أهداف الاستيطان في جبل أبي غنيم، أبعاد الحوار الوطني، ومفارقات في العملية السلمية.
-أبرز المشاركين: د. خضر سوندك، عباس زكي.

ندوة حول المؤسسات غير الحكومية

-المكان: دير البلح، ١٩٩٧/٤/٨ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: دور المؤسسات غير الحكومية في المجتمع.
-الموضوع: مفهوم المؤسسات غير الحكومية وأهدافها ودورها في الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد، صالح المصري.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول المرأة والانتخابات

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/٨ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.
-الموضوع: أهمية تواجد ومشاركة المرأة في كافة القطاعات والانتخابات.
-أبرز المشاركين: د. نادر سعيد.

محاضرة حول الاستيطان

-المكان: دير البلح، ١٩٩٧/٤/٨ .
-الهيئة المنظمة: اللجنة النسائية في حزب الخلاص الوطني الإسلامي.
-الموضوع: خطورة الاستيطان وأهدافه التوسعية وأبعاده المستقبلية.
-أبرز المشاركين: د. محمد شهاب.

محاضرة حول تاريخ القدس

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/٨ .
-الهيئة المنظمة: المركز الإسلامي لتأهيل الفتاة الفلسطينية.
-العنوان: القدس عبر التاريخ.
-الموضوع: المعالم التاريخية والبعد الديمغرافي في القدس والاجراءات الاسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة وسبل مواجهتها.
-أبرز المشاركين: د. معين صادق.

محاضرة حول القدس

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٤/٨ .
-الهيئة المنظمة: باسيا.
-العنوان: المائدة المستديرة حول قضايا القدس-عرض كتاب "القدس مدينة من حجر".
-الموضوع: قراءة لتاريخ القدس الحديث وحاضرها والصراع الدائر حولها.
-أبرز المشاركين: ميرون بنفنستي.

محاضرة حول اللاجئين

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/٩ .
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: اللاجئون، إلى أين؟
-الموضوع: نشأة قضية اللاجئين والقرارات الدولية الخاصة بهم وحقهم في العودة كحق سياسي وقانوني وانساني.
-أبرز المشاركين: وليد العوض.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول المرأة والانتخابات

-المكان: سلفيت، ١٩٩٧/٤/٩ .

-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.

-العنوان: المرأة الفلسطينية والانتخابات.

-الموضوع: أهمية تفعيل دور المرأة بالمشاركة في الانتخابات المحلية.

-أبرز المشاركين: د. نادر سعيد.

محاضرة حول القرى المدمرة في فلسطين

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/١٠ .

-الهيئة المنظمة: الجامعة الإسلامية.

-العنوان: القرى المدمرة في فلسطين.

-الموضوع: المناطق التي دمرت فيها القرى الفلسطينية منذ ١٩٤٨ وأعدادها والأهداف الصهيونية الرامية إلى إحداث تغييرات حضارية وسياسية وديمغرافية.

-أبرز المشاركين: منصور اللوح، رائد صالحة.

ورشة عمل حول المؤسسات غير الحكومية

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/١١ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: دور المؤسسات غير الحكومية في بناء المجتمع.

-الموضوع: تعريف المؤسسات غير الحكومية ودورها في بناء مجتمع ديمقراطي ووظائفها وأهمية تنوع تخصصاتها.

-أبرز المشاركين: سامية أبو شعبان.

ورشة عمل حول المؤسسات غير الحكومية

-المكان: قلقيلية، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: دور المؤسسات غير الحكومية في بناء المجتمع.

-الموضوع: دور المؤسسات غير الحكومية في خدمة المجتمع وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية وآلية عملها.

-ابرز المشاركين: بدر الاعرج، مصطفى المالكي، وليد السبع، ومروان خضر.

ندوة حول حقوق الانسان الفلسطيني

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجية الوطني.

-العنوان: حقوق الانسان الفلسطيني.

-الموضوع: مفهوم حقوق الانسان، وانتهاك إسرائيل لحقوق الأنسان الفلسطيني.

-أبرز المشاركين: خليل الزين، وسليمان أبو نادي.

Digitized by Birzeit University Library

يوم دراسي حول أداء المجلس التشريعي

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان: رؤية تقييمية لأداء المجلس التشريعي.

-الموضوع: تقييم أعمال المجلس بعد مرور عام ورؤية مستقبلية.

-أبرز المشاركين: د. أحمد الخالدي، د. مضر قسيس، د. معاوية المصري، ابراهيم ابو النجا، د. غانية ملحيس، سحاب شاهين، د. حسن خريشة، د. جواد الطيبي، وعبد الجواد صالح.

ورشة عمل حول قوانين العمل الإسرائيلية

-المكان: سلفيت، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

-العنوان: قوانين واتفاقيات العمل الإسرائيلية.

-الموضوع: حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى العمال.

-أبرز المشاركين: فضل بدارنة، محمد العاروري، وإبراهيم طه.

محاضرة حول النظام الدولي الجديد

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.

-العنوان: النظام الدولي الجديد-هيمنة وثغرات.

-الموضوع: هيمنة النظام الدولي الجديد على العالم والثغرات الموجودة فيه.

-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين.

محاضرة حول العنف

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.

-العنوان: العنف في المجتمع الفلسطيني.

-الموضوع: أشكال العنف والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي جعلت منه ظاهرة متفشية.

-أبرز المشاركين: حسن زيادة، وأنور وادي.

ندوة حول أوضاع المعلمين وإضرابهم

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/١٣ .

-الهيئة المنظمة: جامعة النجاح الوطنية-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

-العنوان: اضراب المعلمين الى اين؟

-الموضوع: أوضاع المعلمين ورواتبهم المتدنية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وحقوقهم والاتصالات الجارية بشأن إضرابهم.

-أبرز المشاركين: د. يوسف عبد الحق، د. نعيم أبو الحمص، د. محمود أبو الرب، عباس زكي، أحمد البلبيسي، وسليمان النجاب.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الأوضاع الاقتصادية للعائدين.

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/١٣ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان:الأوضاع المالية والاقتصادية للعائدين ودورها في المجتمع الفلسطيني.

-أبرز المشاركين: د. يوسف عبد الحق، وإبراهيم الدقاق.

ندوة حول المعتقلين الإداريين

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٧/٤/١٣ .

-الهيئة المنظمة: نادي الأسير الفلسطيني.

-العنوان: الاعتقال الإداري حرب على القانون والسلام.

-الموضوع: مفهوم الاعتقال الإداري ومخالفته للقوانين الدولية واتفاقيات السلام وضرورة الوقوف إلى جانب المعتقلين الإداريين.

-أبرز المشاركين: عيسى قراقع، قدورة فارس، سحر فرنسيس، وسهى البرغوثي.

يوم دراسي حول المدنية والحضارة في فلسطين

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٤/١٢ .

-الهيئة المنظمة: وزارة السياحة والآثار.

-العنوان: المدينة والتطور الحضاري في فلسطين.

-الموضوع: تاريخ الحضارة في فلسطين، والعلاقات الحضارية في المنطقة، ومصادر التعرف على الحضارة في فلسطين.

-أبرز المشاركين: د. حمدان طه، د. نيكول مارشيتي، ولورنزو نبغرو.

ندوة حول قضية اللاجئين

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/١٣ .

-الهيئة المنظمة: البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح.

-العنوان: القوى السياسية الفلسطينية وقضية اللاجيء الفلسطيني.

-الموضوع: أهمية الحوار الوطني بين القوى السياسية، والأبعاد التي تنظر بها هذه القوى إلى مسألة اللاجئين.

-أبرز المشاركين: د. اسعد عبد الرحمن، صخر حبش، نايف حردان، ود. إبراهيم أبو لغد.

ندوة حول الأنظمة الدينية للأحوال الشخصية

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٤/١٤ .

-الهيئة المنظمة: مركز إسرائيل وفلسطين للأبحاث والمعلومات.

-العنوان: الأنظمة الدينية للأحوال الشخصية في الدولة الديمقراطية.

-الموضوع: أنظمة وقوانين المحاكم والأحوال الشخصية في اليهودية والمسيحية والاسلام.

-أبرز المشاركين: إبراهيم قندلفت، إبراهيم شعبان، والرابي ايحود باندل.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول إضراب المعلمين

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٤/١٥ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: أزمة المعلم الفلسطيني.

-الموضوع: أهمية تحقيق مطالب المعلمين ودورهم النضالي في المسيرة التعليمية

-أبرز المشاركين: عباس زكي.

ندوة حول واقع المرأة وحقوقها

-المكان: خانيونس.

-الهيئة المنظمة: مكتب العلاقات العامة-كلية العلوم والتكنولوجيا.

-العنوان: واقع المرأة الثقافي والاجتماعي.

-الموضوع: دور المرأة الفلسطينية في المساهمة في بناء الوطن.

-أبرز المشاركين: د. مريم أبو دقة، زياد المصري.

ورشة عمل حول المواطنة

-المكان: طولكرم، ١٩٩٧/٤/٢٢ .

-الهيئة المنظمة: مؤسسة بانوراما لتعميم المعلومات البديلة بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة.

-العنوان: المواطنة في فلسطين.

-الموضوع: مفهوم المواطنة وعلاقة اللاجئين والنازحين وسكان القدس بهذا المفهوم.

-أبرز المشاركين: وليد سالم، وأحمد غنيم.

ندوة حول مستقبل القدس

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٤/٢٥ .

-الهيئة المنظمة: مؤسسة الدراسات المقدسية.

-العنوان: مستقبل القدس الديمغرافي، والاقتصادي، والسياسي.

-الموضوع: تأثير سياسة التهويد على الوضع الديمغرافي والاقتصادي والسياسي لمدينة القدس.

-أبرز المشاركين: د. برنارد سابيلا، هاني أبو دية، وإبراهيم الدقاق.

ورشة عمل حول مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية

-المكان: مخيم عقبة جبر، ١٩٩٧/٤/٢٦ .

-الهيئة المنظمة: اللجنة العليا للانتخابات المحلية.

-العنوان: مشاركة المخيمات الفلسطينية في الانتخابات المحلية.

-الموضوع: الوضع القانوني والسياسي للمخيمات والدور الذي تقوم به والرعاية التي تحتاج إليها، وعلاقة كل ذلك بالانتخابات المحلية القادمة.

-أبرز المشاركين: د. أسعد عبد الرحمن، د. صائب عريقات، د. يوسف ابو صفية، جمال شاتي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الاستيطان

-المكان: قلقيلية، ١٩٩٧/٤/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى الثقافي ومكتب المؤسسات الوطنية.
-العنوان: الاستيطان.
-الموضوع: دور المؤسسات الرسمية والشعبية والجماهيرية في مواجهة الحملة الاستيطانية.
-أبرز المشاركين: مصطفى المالكي، مروان خضر، وعمر سمحة.

محاضرة حول السلطة الفلسطينية

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجية الوطني.
-العنوان: السلطة الفلسطينية: واقع وطموحات.
-الموضوع: العوامل السياسية الذاتية والإقليمية والدولية والطموحات الفلسطينية المستقبلية.
-أبرز المشاركين: العقيد أبو عنتر السعدوني.

ورشة عمل حول وسائل الاعلام

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٤/٢٧ .
-الهيئة المنظمة: الاتحادالعام لنقابات عمال فلسطين.
-العنوان: الاعلام ووسائله.
-الموضوع: دور وسائل الإعلام في إحداث رأي عام، والصحافة العمالية في فلسطين.
-أبرز المشاركين: د. فريد ابو ضهير، وعاطف سعد.

محاضرة حول العلاقات الأوروبية الشرق أوسطية

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٤/٢٧ .
-الهيئة المنظمة: الجامعة الاسلامية-دائرة العلاقات العامة.
-العنوان: إعلان برشلونة والشراكة الأوروبية الأوسطية.
-الموضوع: السياسات الأوروبية تجاه دول البحر المتوسط والشرق الأوسط والتعاون بين الطرفين.
-أبرز المشاركين: البروفيسور جاي.

ورشة عمل حو ل مشروع قانون للتأهيل في السجون

-المكان رام الله، ١٩٩٧/٤/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مناقشة مشروع قانون الإصلاح والتأهيل الخاص بالسجون.
-الموضوع: الوضع في السجون الفلسطينية، وملاحظات على مشروع القانون.
-أبرز المشاركين: د. علي الجرباوي، المقدم محمد الأعرج، فريد الجلاد، سليمان الدحدوح، عبد الكريم أبو صلاح.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مفتوح مع أعضاء في المجلس التشريعي

-المكان: جباليا، ١٩٩٧/٤/٢٩ .

-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الاسلامي.

-العنوان: لقاء مفتوح مع أعضاء في المجلس التشريعي.

-الموضوع: قضايا مختلفة على الساحة الفلسطينية الداخلية.

-أبرز المشاركين: ناهض الريس، هشام عبد الرازق، ود. كمال الشرافي.

ورشة عمل حول تأهيل الأسرى المحررين

-المكان: غزة ، ١٩٩٧/٥/٢ .

-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.

-العنوان: تأهيل الاسرى المحررين من السجون الإسرائيلية.

-الموضوع: الآثار الاجتماعية للتعذيب في السجون، العمل المجتمعي مع ضحايا التعذيب وأسرهم.

-أبرز المشاركين: صابر الشيرب، أنور وادي، و د. سمير قوته.

محاضرة حول العائلة والديمقراطية

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٥/١١ .

-الهيئة المنظمة: مركز ابداع المعلم بالتعاون مع "مواطن".

-العنوان: بنية العائلة والديمقراطية.

-الموضوع: دور العائلة في توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفرد.

-أبرز المشاركين: ليزا تراكي.

ندوة حول دور المجلس التشريعي

-المكان: برقة نابلس، ١٩٩٧/٥/١١ .

-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

-العنوان: حوار مفتوح بين النائب والناخب.

-الموضوع: صلاحيات المجلس التشريعي وأراضي منطقة (المسعودية) المهددة بالمصادرة.

-أبرز المشاركين: حسام خضر،و دلال سلامة.

ندوة حول قانون العمل والعمال

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٥/١٣ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: قانون العمل والعمال الفلسطيني.

-الموضوع: مناقشة لمواد مشروع القانون والسبل الكفيلة لحماية حقوق العمال.

-أبرز المشاركين: د. أنور أبو عيشة.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول مخاطر التطبيع

-المكان: خانيونس، ١٩٩٧/٥/١٤ .
-الهيئة المنظمة: كلية العلوم والتكنولوجيا-مكتب العلاقات العامة.
-العنوان: التطبيع الثقافي العربي الإسرائيلي، آثاره ومخاطره.
-الموضوع: مخاطر التطبيع وآثاره السلبية، والسبل الصحيحة لمقاومتها.
-أبرز المشاركين: د. عبد اللة الحوراني.

محاضرة حول القانون

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٥/١٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز ابداع المعلم.
-العنوان: الدولة والقانون والديمقراطية.
-الموضوع: المواصفات المطلوبة لدولة القانون والمؤسسات والديمقراطية.
-المشاركون: د. إصلاح جاد.

ندوة حول الديمقراطية والتعددية

-المكان: دورا، ١٩٩٧/٥/١٧ .
-الهيئة المنظمة: نادي أهلي دورا.
-العنوان: الديمقراطية والتعددية السياسية.
-الموضوع: أهمية وجود تعددية سياسية وحزبية لتدعيم الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: وليد سالم، وأحمد غنيم.

ندوة حول اتفاقية أوسلو

-المكان: جامعة بيت لحم، ١٩٩٧/٥/١٨ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) بالتعاون مع الهيئة السويسرية للتنمية.
-العنوان: إتفاقية أوسلو: النتائج والتطورات.
-الموضوع: عدم مصداقية إسرائيل في تنفيذ إتفاقيات السلام، وأهدافها من الدخول في عملية السلام التي اصبحت غير موجودة.
-أبرز المشاركين: د. حيدر عبد الشافي، د. حنان عشراوي، وماهر المصري.

ندوة حول الوضع السياسي الراهن

-المكان: بيت لاهيا، ١٩٩٧/٥/١٨ .
-الهيئة المنظمة: حزب الشعب الفلسطيني.
-العنوان: الوضع السياسي الراهن وآخر التطورات على الساحة الفلسطينية -الإسرائيلية.
-الموضوع: الحوار الوطني، المجلس التشريعي والاتصال بالجماهير، الاستيطان وتأثيره على عملية السلام.
-أبرز المشاركين: د. حيدر عبد الشافي، د. كمال الشرافي، محمد المسلمي، وعبد الرحمن عوض الله.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حول هجرة الفلسطينيين

-المكان: لندن، ١٩٩٧/٥/١٧ .

-الهيئة المنظمة: الحملة العالمية من أجل القدس ومركز القانون الاسلامي والشرق أوسطي.

-العنوان: الفلسطينيون: هجرة مستمرة ١٩٤٨-١٩٩٧ .

-الموضوع: اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام، وتهجير الفلسطينيين من القدس، ومسائل التعويض والتوطين.

-أبرز المشاركين: غيث ارمنازي، ادوارد سعيد، لبنه تسميل، د. نديم شحادة، د. غادة الكرمي، د. ايلان باب، د. نور مصالحة، د. أنيس القاسم.

ورشة عمل حول المواطنة والدولة

-المكان: البيرة، ١٩٩٧/٥/١٧ .

-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.

-العنوان: المواطنة والدولة.

-الموضوع: المجتمع المدني العربي والمواطنة، ومفهوم المواطنة في الفكر السياسي الفلسطيني، المواطنة الفلسطينية في المفهوم الاسلامي، والوضع القانوني لمواطنة فلسطينيي القدس.

-أبرز المشاركين: د. محمد اشتية، د. إبراهيم ابو لغد، د. مناويل حساسيان، د. محمد الدجاني، د. كمال قبعة، د. حسن السلوادي.

ندوة حول الصحافة الفلسطينية

-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٧/٥/٢٠ .

-الهيئة المنظمة: نادي قسم الصحافة في جامعة النجاح.

-العنوان: الصحافة الفلسطينية: الواقع الراهن وافاق المستقبل.

-الموضوع: مشكلات الصحافة الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها وسبل تقدمها في المستقبل.

-أبرز المشاركين: د. عاطف سلامة، عاطف سعد، محمد دراغمة، زهيرالدبعي.

ندوة حول إتفاقية أوسلو

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٥/٢١ .

-الهيئة المنظمة: جامعة الخليل.

-العنوان: إتفاقية اوسلو نتائجها وتطوراتها.

-الموضوع: ثغرات إتفاقية أوسلو والاتفاقيات التالية لها، والقيود السياسية والاقتصادية التي تفرضها إسرائيل استناداً إلى الاتفاقيات.

-أبرز المشاركين: د. حنان عشراوي، وماهر المصري.

ندوة حول تاريخ القدس وواقعها

-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٧/٥/٢١ .

-الهيئة المنظمة: كلية الآداب.

-العنوان: يوم القدس.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: تاريخ القدس وعروبتها، عبد الحميدالثاني والقدس، نماذج في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية في القدس زمن الايوبيين، وخصائص العمارة الإسلامية في القدس.
-أبرز المشاركين: د. إبراهيم الخواجا.

ندوة حول القدس

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٥/١٩ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: القدس في دائرة الحدث.
-الموضوع: البعد التاريخي والمركز القانوني للقدس ودورها في مستقبل المدينة.
-أبرز المشاركين: د. إبراهيم أبو جابر، د. احمد مبارك الخالدي.

ندوة حول الموازنة العامة

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٥/٢٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع اتحاد لجان المرأة.
-العنوان: الموازنة العامة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
-الموضوع: دور السلطةالتشريعية في المراقبة المستمرة لموازنة وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية.
-أبرز المشاركين: تغريد جمعة.

ندوة حول الاستيطان

-المكان: خانيونس، ١٩٩٧/٥/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجية الوطني.
-العنوان: الاستيطان وتحديات المستقبل.
-الموضوع: الاستيطان واتفاقيات السلام، وتأثيرها على المفاوضات المقبلة.
-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين.

ندوة حول حق العودة

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٧/٥/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة.
-العنوان: الأبعاد القانونية لحق العودة.
-الموضوع: حق العودة في كل من الأمم المتحدة والقانون الدولي والممارسات الإسرائيلية.
-أبرز المشاركين: د. كمال قبعة، د. أريج عودة، و د. حنا عيسى.

ندوة حول المرأة الفلسطينية

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٥/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس.
-العنوان: دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة، عدم مشاركتها في صنع القرار اليوم وعدم وجود خطط

Digitized by Birzeit University Library

لتطوير دورها، المرأة والتشريعات، رواتب المرأة العاملة.
-أبرز المشاركين: فورتوهي كوكيني، فيصل الحسيني، المحافظ جميل ناصر، الوزير حسن طهبوب و زهيرة كمال.

محاضرة حول السلام
-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٧/٥/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: حركة الشبيبة الطلابية.
-العنوان: كيف يكون السلام مصلحة مشتركة؟
-الموضوع: مخاطر عملية السلام والسيناريوهات المحتملة.
-أبرز المشاركين: هاني الحسن.

ندوة حول الحركة الطلابية
-المكان: غزة، ١٩٩٧/٥/٢٧ .
-الهيئة المنظمة: كلية التربية بالتعاون مع جهة العمل الطلابي.
-العنوان: الحركة الطلابية ودورها في المجتمع.
-الموضوع: العلاقة بين الحركات الطلابية ودورها في بناء مؤسسات المجتمع.
-أبرز المشاركين: عبد الحكيم عوض، سامي أبو زهري، خليل أبو شمالة.

ندوة حول الخليل
-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٧/٥/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: قسم التاريخ في الجامعة.
-العنوان: الخليل مهد الأباء والأجداد
-الموضوع: تاريخ المدينة، الاعتبارات الجغرافية للاستيطان في الخليل، مشاكل المستوطنين مع أهل المدينة.
-أبرز المشاركين: د. عزيز دويك، د. تيسير جبارة، د. خليل عودة، د. عوني الصغير وأخرون.

ندوة حول المواطنة
-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٥/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: نادي طارق بن زياد.
-العنوان: قضايا المواطنة في فلسطين.
-الموضوع: مواطنة الفلسطينيين في الماضي والحاضر والإقامة.
-أبرز المشاركين: د. ياقين ابو تركي، احمد غنيم، و وليد سالم.

ورشة عمل حول المفاوضات والاتفاقيات
-المكان: القدس، ١٩٩٧/٥/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: نقابة عمال جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.
-العنوان: الاتفاقيات والمفاوضات الجماعية.
-الموضوع: مسائل متعلقة بالتفاوض وعقد الاتفاقيات، والمواثيق الدولية الراعية لحقوق العمال.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: خالد العيسة، و أحمد غنيم

ندوة حول الثقافة الفلسطينية

-المكان: عكا، ١٩٩٧/٥/٣١ .

-الهيئة المنظمة: مؤسسة الأسوار للتنمية الثقافية والاجتماعية.

-العنوان: ثقافة موحدة-رؤى متعددة.

-الموضوع: الترابط بين المثقفين ووحدة الثقافة الفلسطينية في مختلف أماكن تواجدهم.

-أبرز المشاركين: يعقوب حجازي، انطوان شلحت، سالم جبران، و عبد عايدي.

ندوةحول الحوار الفلسطيني

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٥/٣١ .

-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الإسلامي.

-العنوان: الحوار الوطني الفلسطيني إلى أين؟

-الموضوع: الاسس الحقيقية والجدية لانجاح الحوار والمرجعية الصحيحة له.

-أبرز المشاركين: د. كمال الشرافي، سيد ابو مسامح، علاء الصفطاوي، كايد الغول، و يحيى موسى.

محاضرة حول القدس

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٥/٢٩ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.

-العنوان: القدس في دائرة الحدث.

-الموضوع: تحليل وعرض سياسي للقدس في الاتفاقيات والمواقف السياسية ومقترحات للمعركة المقبلة حول القدس.

-أبرز المشاركين: جمال منصور.

ندوة حول العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٦/١ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان: العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين.

-الموضوع: المهدة العمرية كأساس للعلاقة بين المسلمين والمسيحيين، اسباب هجرة المسيحيين من فلسطين ومجموعة العوامل المؤثرة على هذه العلاقة.

-أبرز المشاركين: د. برنارد سابيلا، الشيخ جميل حمامي، و د. عبدالله ابو عيد.

ندوة حول ظاهرة الانتحار

-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٧/٦/١ .

-الهيئة المنظمة: قسم الصحافة في جامعة النجاح.

-العنوان: الانتحار-الأسباب والدوافع وطرق العلاج.

-الموضوع: الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية للانتحار، وحكمه في الدين والبرامج اللازمة لمكافحته.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: د. رسمية عبد القادر، د.ماهر أبو زنط، و د. ناصر الدين الشاعر

ندوة حول دور المؤسسات في المجتمع

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٦/٤ .

-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لنقابات العمال.

-العنوان: دور المؤسسات في مكافحة الفقر في المجتمع الفلسطيني.

-الموضوع: تشخيص مشكلة الفقر ورسم السياسات اللازمة للمؤسسات الفلسطينية لمكافحة الفقر.

-أبرز المشاركين: د. يوسف عبد الحق، محمد أبو زيتون، فادية المصري، د. نوال المصري، د. غسان حمدان، د. اياد البرغوثي، ومعين الطنبلي.

إعداد: عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مشروع أحكام تملك الاجانب للعقارات في فلسطين

التاريخ: حزيران ١٩٩٧

المذكرة الإيضاحية
لمشروع قانون حظر تملك الأجانب للعقارات في فلسطين

تحرص الشعوب على حفظ كيان أملاكها الثابتة وتجعل ملكيتها مقصورة على أبنائها لأن تلك الأملاك كونها ثابتة لا منقولة تعتبر متصلة بأرض الوطن وهي جزء منه، ومن ثم تمنع الحكومات على اختلافها تملك الأجانب لها حفاظا على سيادتها وعلى كيان الوطن ذاته، فضلا عن أن انتقال جزء من الأملاك إلى أيدي الأجانب قد يشكل خطرا على الكيان القومي ليس معروفا إلى أي مدى يستفحل إذا ما ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقا من كل قيد.

إن التطورات الاقتصادية والمالية والوسائل الاستغلالية المتنوعة قد تغري الملاك بمختلف الأساليب بالتصرف في أملاكهم للأجانب. فعلى الدولة أن تحتاط للحفاظ على الملكية العقارية فيها وأن تضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدي الأجانب على اختلافهم أشخاصا طبيعيين كانوا أم اعتباريين إلا في الحدود التي تقتضيها المصلحة الوطنية العليا.

إن مثل هذا التشريع هو في غاية الأهمية للحفاظ على أرضنا ومن ثم على وجودنا برمته في وطننا فلسطين لأن معظم الدول، حتى العظمى منها والتي لا تعاني من خطر يهدد وجودها أو كيانها كما هو حالنا، تسير على هذا النهج إما بمقتضى قوانين أو بمقتضى الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك العقارات في بلادها.

لقد جاء هذا المشروع ضمن السياسة التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني الهادفة إلى توحيد النظام القانوني في الوطن الفلسطيني.

لما سبق وبناء عليه جاءت أحكام هذا المشروع في إحدى عشرة مادة لتحقيق الغاية المرجوة وذلك على البيان التالي:

أولا: جاءت المادة الأولى منسجمة مع توجه المجلس التشريعي الفلسطيني بشأن تبويب مشاريع القوانين التي أقرها حيث يبدأ مشروع القانون بتعريفات لألفاظ ومصطلحات تحقق الغاية من وجودها ما لم تدل القرينة

Digitized by Birzeit University Library

على خلافها.

ثانيا: جاءت المادة الثانية في فقرتها الأولى من المشروع لتؤكد بلا موارية البطلان المطلق لجميع التصرفات التي أجريت أو قد تجري لصالح المحتلين على عقارات في فلسطين، والبطلان المطلق يعني هنا كأنها لم تكن ولا يترتب عليها أي أثر قانوني ولا يعفى من قام بها أو شارك فيها من العقاب القانوني.

أما الفقرة الثانية من نفس المادة فقد نصت بشكل واضح على حرمان المحتلين من الاستفادة بالاستثناء الوارد في المادة الثالثة الفقرة (أ) والمتعلق بموضوعة الميراث.

ثالثا: حظرت المادة الثالثة في فقرتها الأولى على الأجانب عامة أشخاصا طبيعيين كانوا أم عاديين تملك أية عقارات في فلسطين أو اكتساب أي حق عيني عليها.

رابعا: تضمنت المادة الرابعة استثناء على حكم المادة الثانية الفقرة الأولى حيث أجازت لمجلس الوزراء بمقتضى مرسوم وزاري أن يعطي تصريحا للأجانب بتملك أموال عقارية أو حقوق عينية على عقارات في فلسطين غير الأراضي الزراعية في الحالات التالية الواردة على سبيل الحصر:

١- مقار لأعضاء السلك الدبلوماسي شريطة المعاملة بالمثل.

٢- لأغراض التنمية الاقتصادية أو لتسيير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة.

ويمتلك مجلس الوزراء سلطة تقديرية بشأن شروط منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه من الجهة الممنوح لها وذلك كله وفقا للأحكام التي يصدرها مجلس الوزراء بهذا الشأن.

خامسا: أوردت المادة الخامسة في فقرتها الأولى حكما يوجب على الأجانب أن يقدموا كشوفا عن ممتلكاتهم العقارية أو حقوقهم العينية إلى دائرة تسجيل الأراضي الفلسطينية خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ سريان مشروع هذا القانون. والمعلوم أنه لا يعتد بملكية المحتلين أو من هم في حكمهم ولا يعترف لهم بأي حق على عقار في فلسطين سابقا أو لاحقا.

وأوجبت هذه المادة في فقرتها الثانية عقوبة تتمثل في أن تؤول ممتلكات الأجنبي للسلطة الوطنية الموكل لها مصالح الشعب العربي الفلسطيني في الوطن عن عدم التزامه بتقديم الكشف في الوقت المشار إليه في الفقرة الأولى.

إن الهدف من هذه المادة جاء ليخدم فلسفة هذا المشروع بمجمله، حيث تحقق هذه المادة ما يلي:

١- حصر ممتلكات الأجانب لمعرفة حجم ملكيتهم للعقارات في فلسطين.

٢- إلزام الأجانب بتسجيل ممتلكاتهم وفي هذا تتحقق فائدتان: أولاهما مادية نتيجة لعائدات الرسوم المطلوبة على عملية التسجيل، وثانيهما مراقبة دقيقة لمصير هذه العقارات ولعمليات التصرف بشأنها.

٣- يتم التأكد من صحة أسباب أيلولة ملكية تلك العقارات للأجانب.

٤- إلزام الأجانب على الاهتمام بما يمتلكونه من عقارات في فلسطين وعدم تركها لتنالها أيدي المحتلين أو من هم في حكمهم.

سادسا: حظرت المادة السادسة القيام بأية أعمال سمسرة أو وساطة أو تقديم خدمات لإبرام أو توثيق أية صفقات أو اتفاقيات على عقارات في فلسطين لأجانب، وذلك لحصر مثل هذه الأعمال التي قد تجر إلى تصرفات أو صفقات بما يخالف أحكام هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

سابعا: أوجبت المادة السابعة حكم البطلان المطلق لكل اتفاق أو تعاقد أو تصرف يتعارض وأحكام هذا المشروع والبطلان المطلق يعني إنكارا لهذا الاتفاق أو التعاقد أو التصرف واعتباره كأنه لم يكن.

ثامنا: جاءت المادة الثامنة لتحديد العقوبات المفروضة عند مخالفة أحكام هذا المشروع حيث ميزت بين الفلسطيني والأجنبي وجعلت التكييف القانوني لمخالفة أحكام هذا المشروع من قبل الفلسطيني هي جناية الخيانة العظمى وأوجبت العقاب بالحد الأقصى المقرر في القوانين النافذة في فلسطين بهذا الشأن.

أما الأجنبي فالتكييف القانوني لمخالفته أحكام هذا المشروع هي جناية المساس بالأمن الوطني الفلسطيني وحددت المادة عقوبة الحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة لمرتكب هذه الجناية.

وورد في الفقرة الثالثة من المادة نفسها حكم مخفف يتعلق بالمرأة الحامل فلسطينية كانت أم أجنبية زانية بالمجنين حيث استبدلت العقوبة بالحبس المؤبد.

وفي الفقرة الرابعة أوجب المشروع عقوبة تبعية تتمثل في المصادرة لجميع الأموال موضوع الجريمة عقارية كانت أم منقولة بحيث تؤول ملكيتها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تاسعا: وجاءت المادة التاسعة لتؤكد أن أحكام هذا المشروع جميعها ما يتعلق منها بالتصرفات أو بالعقوبة لا تسري عليها أحكام التقادم المكسب أو المسقط.

عاشرا: قررت المادة العاشرة إلغاء كل ما يتعارض مع أحكام هذا المشروع من أحكام في القوانين النافذة المعمول بها في فلسطين.

حادي عشر: حددت المادة الأخيرة من هذا المشروع زمان سريان أحكامه وجعلت نفاذها من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تلك هي فلسفة هذا المشروع والمبادئ التي بني عليها نقدمها مرفقة بمشروع القانون للمجلس الموقر كباكورة لممارسة المجلس لدوره في اقتراح مشاريع القوانين من خلال لجانه أو أعضائه تطبيقا لنص المادة (٦٣) الفقرة (ج) من النظام الداخلي على طريق استكمال المجلس لممارسة مهامه جميعها المقررة في نظامه الداخلي ليكون المجلس بذلك السلطة التشريعية التي تعد أبرز معالم السيادة للدولة الفلسطينية المنشودة بعاصمتها القدس.

Digitized by Birzeit University Library

مشروع قانون

حظر تملك الأجانب للعقارات في فلسطين

المادة (١)

تعاريف

العقار: كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله دون تلف ويشكل ذلك ما تحت الأرض وما فوقها.

المالك: المالك المعروف للعقار سواء كانت ملكيته مسجلة لدى دائرة تسجيل الأراضي أو دائرة المالية أو دائرة كاتب العدل أو بموجب أي اتفاق أو تعاقد أو آل إليه العقار أو أية حصة فيه و/أو أي حق عيني عليه بأي سبب من أسباب كسب الملكية.

ويشمل اصطلاح المالك هنا أي واضع يد أو متصرف في عقار وفقا للقانون.

السلطة الوطنية: السلطة الوطنية الفلسطينية.

المحتلون: حكومة الاحتلال ومؤسساتها العسكرية والمدنية وأشخاصها الطبيعيون أو الاعتباريون ورعاياها وتابعيها وكل من هم في حكم من ذكروا.

المادة (٢)

أ- تحت طائلة أحكام القانون تعتبر التصرفات التي أجريت أو قد تجري للمحتلين على عقارات في فلسطين باطلة بطلانا مطلقا.

ب- لا يسري الاستثناء الوارد في المادة الثالثة الفقرة (أ) من هذا القانون على المحتلين.

المادة (٣)

أ- يحظر على غير العرب الفلسطينيين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك أية عقارات في فلسطين أو اكتساب أي حق عيني عليها بأي سبب من أسباب كسب الملكية عدا الميراث.

ب- بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وبناء على نظام يصدر عن مجلس الوزراء يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة رعايا الدول العربية على أساس المعاملة بالمثل.

المادة (٤)

استثناء على حكم المادة (٢) الفقرة (أ) من هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء بمرسوم وزاري التصريح لغير الفلسطينيين بتملك الأموال العقارية في فلسطين فيما عدا الأراضي الزراعية على أن يكون الغرض وفقا لما يلي:

١- مقار لأعضاء السلك الدبلوماسي شريطة المعاملة بالمثل.

٢- لأغراض التنمية الاقتصادية أو لتيسير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة.

المادة (٥)

١- على الأجانب (من غير المحتلين ومن في حكمهم) الذين تملكوا أو ترتبت لهم أية حقوق على عقارات في فلسطين أن يقدموا كشوفا عن ممتلكاتهم العقارية أو حقوقهم العينية إلى دائرة تسجيل الأراضي الفلسطينية خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ سريان هذا القانون.

٢- لا يعتد بأي ادعاء للملكية من أجنبي إذا لم يلتزم بتقديم الكشف المذكور خلال المدة المحددة في الفقرة (١)

Digitized by Birzeit University Library

من هذه المادة وتؤول ملكية تلك العقارات أو الحقوق العينية إلى السلطة الوطنية.

المادة (٦)

يحظر القيام بأية أعمال سمسرة أو وساطة أو تقديم خدمات لإبرام أو توثيق أية صفقات أو اتفاقات على عقارات في فلسطين لأجانب سواء كانوا داخل فلسطين أو خارجها وسواء كان أطراف الصفقة أو الاتفاق جميعهم و/أو أحدهم أجنبيا بما يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (٧)

يقع باطلا بطلانا مطلقا بحكم القانون كل اتفاق أو تعاقد أو تصرف يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة (٨)

١- كل فلسطيني خالف أحكام هذا القانون يكون قد ارتكب جناية الخيانة العظمى ويعاقب بالحد الأقصى المقرر لهذه الجناية.

٢- كل أجنبي خالف أحكام هذا القانون يكون قد ارتكب جناية الإضرار بالأمن الوطني الفلسطيني ويعاقب بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة.

٣- إذا أدينت امرأة وفقا لأحكام هذه المادة وثبت ببينة تقتنع بها المحكمة بأنها حامل فتعاقب بالحبس المؤبد.

٤- تصادر العقارات والأموال موضوع الجريمة وتؤول ملكيتها للسلطة الوطنية.

المادة (٩)

لا يسري التقادم في تطبيق أحكام هذا القانون.

المادة (١٠)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون

المادة (١١)

تسري أحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Digitized by Birzeit University Library

تعاريف لبعض المصطلحات الواردة في مشروع حظر تملك الأجانب للعقارات في فلسطين

ذكر التقنين المدني أسبابا لكسب الملكية: (الميراث والوصية والعقد والشفعة والحيازة ووضع اليد)، فإذا أردنا تقسيم هذه الأسباب تقسيما علميا، بإرجاعها إلى التصرف القانوني والواقعة المادية، دخل العقد والوصية في نطاق التصرف القانوني، ودخل الاستيلاء والميراث والالتصاق والشفعة والحيازة في نطاق الواقعة المادية.

- أما العقد فهو تصرف قانوني صادر من الجانبين، في حين أن الوصية تصرف قانوني صادر من جانب واحد.

- الميراث سبب كسب الملكية فيه هو الموت، والموت واقعة مادية.

- الالتصاق سواء كان التصاقا بعقار أو التصاقا بمنقول، ليس إلا اتحاد شيء بآخر اتحادا ماديا، فيكسب صاحب الشيء الأصلي ملكية الشيء الفرعي. فالاتحاد المادي إذن هو سبب كسب الملكية، والاتحاد المادي ليس إلاواقعة مادية.

- الشفعة واقعة مركبة، اقترن فيها الشيوع أو الجوار أو أي ارتباط آخر يقوم بين العقار المشفوع فيه والعقار المشفوع به. وهذه واقعة مادية، ببيع العقار المشفوع فيه وهذه واقعة مادية بالنسبة إلى الشفيع، بإعلان الشفيع إرادته في الأخذ بالشفعة وهذا تصرف قانوني. فهذه الوقائع المتسلسلة المركبة الغلبة فيها للواقعة المادية لا للتصرف القانوني، ومن ثم يمكن إدخال الشفعة في نطاق الوقائع المادية.

- الحيازة هي السيطرة الفعلية على الشيء أو الحق محل الحيازة، ومن ثم تدخل الحيازة في نطاق الوقائع المادية.

- وضع اليد واقعة مختلطة، اختلطت فيها الحيازة المادية، وهي عنصر مادي بإرادة واضع اليد في أن يتملك في الحال، وهي عنصر إرادي، ولكن العنصر المادي هنا هو المتغلب، ومن ثم ألحق وضع اليد بالوقائع المادية.

الحقوق العينية الأصلية والحقوق العينية التبعية:

الحقوق العينية نوعان: أصلية وتبعية. فالحقوق الأصلية هي التي تقوم بذاتها دون الحاجة إلى غيرها. أما الحقوق العينية التبعية فهي حقوق مقررة على أشياء معينة لضمان الوفاء بالتزام ما.

والحقوق العينية الأصلية هي: حق الملكية وحق التصرف وحق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكن وحق السطحية (القرار) والوقف وحقوق الارتفاق والحكر والإجارتين وخلو الانتفاع، أما الحقوق التبعية فهي: الرهن بنوعية الحيازي والتأميني، وحقوق الامتياز.

الحقوق العينية العقارية والحقوق العينية المنقولة:

يقصد بالحقوق العينية العقارية جميع الحقوق العينية التي ترد على عقار، كما يقصد بالحقوق العينية المنقولة تلك التي ترد على منقول. ويأخذ كل من الحقين الوصف الذي يلحق بالمال.

الشخص الاعتباري:

الأشخاص الاعتبارية هي:

- الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية.

- الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصة اعتبارية.

Digitized by Birzeit University Library

- الأوقاف.

- الشركات التجارية والمدنية.

- الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا لأحكام القانون.

- كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون.

- الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية، وذلك في الحدود التي قررها القانون.

- فيكون له:

(أ) ذمة مالية مستقلة.

(ب) أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه، أو التي يقررها القانون.

(ج) حق التقاضي.

(د) موطن مستقل. ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز إرادته. والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها، بالنسبة إلى القانون الداخلي، المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية.

- ويكون له نائب يعبر عن إرادته.

تعريف حق الملكية: (المالك الشيء وحده، في حدود القانون، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه).

أنواع البطلان:

البطلان المطلق، مقتضاه ألا يكون للعقد وجود في نظر القانون، فلا ينتج أي أثر من وقت إبرامه. ويتحقق البطلان إذا تخلف ركن من أركان العقد، وهي التراضي والمحل والسبب، وكذلك الشكلية حين يتطلبها القانون للانعقاد.

والبطلان النسبي، يوجد معه العقد قانونا وينتج كل آثاره القانونية، إنما يكون لمن شرع البطلان لمصلحته أن يطلب إبطال العقد، فإذا تقرر البطلان زال العقد بأثر رجعي، وكأنه لم يكن، فيصبح هو والعقد الباطل بطلانا مطلقا سواء. ويتحقق هذا النوع من البطلان إذا استوفى العقد أركانه، ولكن تخلف فيه شرط من شروط الصحة.

السمسرة، عقد يتعهد بموجبه السمسار لشخص آخر، نظير أجر، بالبحث عن متعاقد بشأن صفقة معينة، فتقتصر مهمة السمسار على الوساطة بين شخصين يريدان أن يتعاقدا دون أن يكون تابعا أو نائبا عن أحدهما في إبرام العقد. ولا يشترط لاعتبار السمرة عملا تجاريا أن تكون الصفقة التي يسعى السمار إلى إبرامها من طبيعة تجارية، فهي تكتسب هذا الوصف سواء تعلقت بعمل مدني أم تجاري، ذلك أن المشرع لم يشترط لاعتبار السمسرة عملا تجاريا أن تكون الصفقة التي يتوسط فيها السمسار من طبيعة تجارية.

يقصد بالوسيط التجاري من اقتصر نشاطه، ولو عن صفقة واحدة، على البحث عن متعاقد أو التفاوض معه لإقناعه بالتعاقد. وكذلك كل من قام بأي عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو على غير اعتياد لمرة واحدة أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل.

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات

الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، ومفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ ص.

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندبلسون، د. جيفري بونول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. أسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ ص.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٨- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص.

٩- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٠- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص.

١١- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٢- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ ص.

١٣- المعارضة الوطنية والانتخابات، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص.

١٤- التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص.

١٥- نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٦- إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص.

١٧- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٢٢ ص.

١٨- المدن الصناعية الحدودية، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٩- قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص.

٢٠- سلطة النقد الفلسطينية، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص.

٢١- تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، بشير برغوثي، شباط ١٩٩٦، ٢٤ ص.

٢٢- العلاقة بين مؤسسات (م. ت. ف) ومؤسسات السلطة الوطنية، هاني الحسن، ايلول ١٩٩٦، ٢١ص.

العصف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، ١٩٩٣، ٣٧ ص.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسيات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ص.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ص.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص.

٧- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، د. رشيد الخالدي، شباط ١٩٩٦، ٢٥ ص.

٨- مشروع قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية: رؤى متباينة، جمال منصور، د. مضر قسيس، سالم، ابراهيم الدغمة، نيسان ١٩٩٦، ٣٣ ص.

٩- الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة، د. عبد الستار قاسم، المعقبون: د. هشام أحمد فرارجة، سليمان فايز، عماد السبع، نيسان ١٩٩٦، ٤٠ ص.

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص.

٢- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - المصرية، عقد في القاهرة من آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص.

٣- البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني، تحرير: د. نادر سعيد، تموز ١٩٩٦، ١٠٢ ص

دائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص.

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفر ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص.

٣- مراحل تطور العلاقات الاردنية-الفلسطينية، د. أسعد عبد الرحمن، هاني الحوراني، أيار ١٩٩٦، ٦٠ص .

٤- مستقبل العملية السلمية قراءة في الانتخابات الاسرائيلية، مروان بشارة، تشرين أول ١٩٩٦، ٤٤ص

الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ ص.

Digitized by Birzeit University Library

١- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ ص.

٢- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والآفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص.

٥- الممضيات الفلسطينية: المشاكل والآفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص.

٦- استراتيجية التنمية الصناعية في فلسطين، بشير برغوثي، محمد المسروجي، كانون أول ١٩٩٦، ٣٥ص.

٧- سلطة النقد والأوضاع المصرفية في فلسطين، دفؤاد بسيسو، يوسف بارزيان، كانون أول ١٩٩٦، ٣٤ص.

دائرة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادىء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ ص.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ ص.

٣- المعارضة الفلسطينية .. الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ ص.

دائرة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (٢٢ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٦ .

٢- دليل قواعد المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعداد د. نادر سعيد، عائشة مصطفى، أيار ١٩٩٦، ٤٣ ص.

الدائرة الاسرائيلية

١- الفلسطينيون في اسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست، تحرير د. مروان درويش، شباط ١٩٩٦، ٧٠ ص.

٢- الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، د. مروان درويش، تشرين ثاني ١٩٩٦، ص ٥٢ .

دائرة السياسة والحكم

١- التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات، د. خليل الشقاقي، تشرين ثاني ١٩٩٦ ٨٦ص .

٢- أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، د. علي الجرباوي، تشرين ثاني ١٩٩٦، ٣٠١ص.

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ ص.

Digitized by Birzeit University Library

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ ص.
٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ ص.
٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص.
٤- مجلة السياسة الفلسطينة - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ٢٠٠ ص.
٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص.
٦- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٩، شتاء ١٩٩٦، ٢٤٣ ص.
٧- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، ٢١٦ ص .
٨- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ٢٩٥ ص.
٩- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٢، خريف ١٩٩٦، ٢٩٠ص .
١٠- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٣، شتاء ١٩٩٧، ٢٥٠ص.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكي بـ ( ) نسخة اعتبارا

من ( ) ولمدة ( ) عام

☐ طيه شك بقيمة ( ) صادر لامر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS

☐ إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم: _____

العنوان: _____

_____

_____

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي):

اشتراكات محلية:

أفراد: ٢٥ دولاراً مؤسسات: ٤٠ دولاراً

اشتراكات دولية:

أفراد: ٤٠ دولاراً مؤسسات: ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة السياسة الفلسطينية ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة السياسة الفلسطينية أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن كل مادة يتم نشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 4, Number 14, Spring 1997)

Articles:

Citizenship in Palestine: Problems of Concept and Framework	**Walid Salem**
Jerusalem: A Disjointed And Distorted Metropole or Natural and Balanced?	**Rasem Khamaysi**
Prospects for a "Comprehensive" Internal Palestinian Dialogue	**Mamduh Noufal**
Jordanian-Palestinian Relations	**Adnan Abu Odeh**
Palestinian Government Budget: The Legal Dimension	**Ibrahim Sha'ban**

Points of View

Palestinian Women Movement	**Majida Masri**
Conditions for Palestinian Democratic Transition: An Early Assessment	**Arjan El Fassed**

Reports

Political Developments in Palestine	**Adnan Odeh**
Student Elections at Birzeit University	**Majdi Malki**

Briefings & Interviews:

Members of the PLC, Nabil Shaath

Reviews, Israeli Issues, Documents

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
P.O. Box [illegible] Nablus, Palestine Tel: (09) 380383, Tel&Fax: (09) 380384

Digitized by Birzeit University Library